

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي -البليدة-2-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

التخصص: نقود، مالية وبنوك

أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي

مع دراسة حالة الجزائر

"فترة 1991-2014"

تحت اشراف الاستاذ:

أ.د: طواهر محمد التهامي

من إعداد الطالب:

علي صاري

السنة الجامعية: 2014-2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي -البليدة-2-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

التخصص: نقود، مالية وبنوك

أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي

مع دراسة حالة الجزائر

"فترة 1991-2014"

من إعداد : علي صاري

أمام لجنة المناقشة

أد: دراوسي مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة2	رئيساً
أد: طواهر محمد التهامي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	مشرفاً
أد: قصاب سعاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	مناقشاً
د: معيزي قويدر	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البليدة2	مناقشاً
د: تومي عبد الرحمان	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بومرداس	مناقشاً
د: بوزعرور عمار	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البليدة2	مناقشاً

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة شكر:

قال تعالى: ﴿...فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا مَحْنَدُهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ (الآية 40 سورة النمل).

الشكر من قبل ومن بعد لله المولى العلي القدير الذي منّ علينا ووفقنا لإتمام هذا العمل، فليُّ الحمد والمِنَّة.

ثم الشكر الجزيل للأستاذ المشرف الذي لم ييخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، جزاه الله خيراً.

ثم الشكر لكل من ساهم أو ساعد على إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة، فشكراً جزيلاً.

إهداء:

يسعدني أن اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أمي وأبي
حفظهما الله ورعاهما، ورجاء بركة دعائهما.

﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

والى زوجتي الكريمة على جميل صبرها ودعمها.

﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾

كما اهدي هذا العمل كذلك إلى كل من يؤمن بأن العلم نور
ويسعى لنيله وطلبه.

﴿تَعْلَمُ يَا فَتَى فَالْعِلْمُ نُورًا	وَكُنْزًا فِي الْحَيَاةِ وَفِي الْمَمَاتِ
﴿وَسَلِّ مِنْ رَبِّكَ التَّوْفِيقَ فِيهِ	يُنِيرُ لَكَ الطَّرِيقَ إِلَى النِّجَاةِ

الملخص:

تناولنا في مضمون هذه الدراسة موضوع أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي نظرياً، وقمنا بإسقاط الجوانب النظرية المدروسة على حالة الاقتصاد الجزائري في الجزء التطبيقي منها، ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتي كانت على النحو التالي: "ماهي مجالات تأثير تغير عرض النقود على متغيرات النشاط الاقتصادي الكلية بصفة عامة، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة خاصة؟". وذلك بعد سنة من إصلاحات 1990م وبداية ظهور نتائجها، إلى سنة 2014م، والتي تمثل نهاية البرنامج الخماسي الثالث (2009-2014)؛ وكان الهدف من ذلك هو محاولة لفت الانتباه إلى أهمية دراسة العرض النقدي كمتغير كلي في الاقتصاد، وضرورة تحديد كميته المثلى ومراقبة اتجاه تغيراته، والعمل على جعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع الإمكانيات الحقيقية للنشاط الاقتصادي وبما يحقق التوازن النقدي والحقيقي.

هذا وقد تم تناول الموضوع من خلال عدة عناصر أساسية أهمها: العرض النقدي ومصادر تغيراته؛ العناصر الأساسية للأداء الاقتصادي؛ أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي؛ فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود؛ أما الجانب التطبيقي منه فقد حللنا من خلاله أثر تغيرات عرض النقود على واقع الأداء الاقتصادي الجزائري في الفترة الممتدة من سنة 1991م إلى غاية سنة 2014م. حيث أثبتت الدراسة القياسية تلك الآثار المترتبة عن تغيرات عرض النقود على بعض متغيرات النشاط الاقتصادي الوطني، والمتمثلة أساساً في الناتج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، أسعار الفائدة والصرف، توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات، البطالة والمستوى العام للتشغيل؛ ذلك لأن عرض النقود هو أهم الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ وخلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد ومراقبة تغير العرض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تهيئة الظروف المساعدة على الحد من نمو العرض النقدي، من خلال منح البنك المركزي سلطة الرقابة والإشراف على أعمال البنوك واستعمال الآليات المختلفة في ضبط السيولة النقدية، والعمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية والحد من الإصدار النقدي.

الفهرس

كلمة الشكر

الإهداء

الملخص

الفهرس.....IV

قائمة الجداول.....VIII

قائمة الأشكال.....IX

المقدمة.....11

1- العرض النقدي ومصادر تغيراته.....21

1-1- العرض النقدي من خلال النظريات الاقتصادية.....22

1-1-1- النظرية الكلاسيكية.....22

1-1-2- النظرية الكينزية.....27

1-1-3- النظرية النقدية الحديثة.....35

1-1-4- النظرية الإسلامية.....39

1-2- أهمية تعريف وقياس العرض النقدي والجهات المؤثرة في تغيره.....43

1-2-1- مفهوم عرض النقود.....43

1-2-2- طرق قياس العرض النقدي.....45

1-2-3- الجهات المؤثرة في تغير عرض النقود.....52

1-3- الطرق المؤدية إلى تغير عرض النقود.....62

1-3-1- الإصدار النقدي.....62

1-3-2- الائتمان المصرفي.....64

1-3-3- سرعة تداول النقود.....67

1-3-4- الأوضاع الاقتصادية ونشاط السوق النقدي والمالي.....69

1-4- محددات النظام النقدي الجيد.....71

1-4-1- مفهوم النظام النقدي.....71

1-4-2- إمكانية إدارة كمية النقود المعروضة.....73

1-4-3- مرونة العرض النقدي واستقرار قيمة النقود.....75

1-4-4- القبول في الأسواق الخارجية.....77

2- العناصر الأساسية للأداء الاقتصادي.....81

1-2- النمو الاقتصادي.....82

82.....1-1-2- مفاهيم و نظريات النمو الاقتصادي.

89.....2-1-2- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.

92.....3-1-2- العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

94.....4-1-2- تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية.

2-2- استقرار المستوى العام للأسعار.....97

97.....1-2-2- المفاهيم المختلفة للسعر.

100.....2-2-2- العوامل المؤثرة على الأسعار.

102.....3-2-2- الاستقرار الكامل للأسعار ومعدل تضخم معتدل.

109.....4-2-2- السياسة النقدية وهدف استقرار الأسعار.

3-2- البطالة في الفكر الاقتصادي وسبل علاجها.....111

111.....1-3-2- تعريف البطالة وأنواعها.

117.....2-3-2- أهم النظريات الاقتصادية حول البطالة.

123.....3-3-2- الآثار السلبية للبطالة على المستوى الاقتصادي.

125.....4-3-2- طرق واساليب معالجة ظاهرة البطالة.

4-2- التوازن الخارجي.....126

126.....1-4-2- ميزان المدفوعات ومكوناته.

132.....2-4-2- أوضاع ميزان المدفوعات.

136.....3-4-2- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

3- أثر تغير عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية.....147

1-3- أثر تغيرات العرض النقدي على قيمة النقود.....148

148.....1-1-3- عوامل تحديد قيمة النقود.

151.....2-1-3- آثار تقلبات قيمة النقود.

153.....3-1-3- أثر تغير عرض النقود والانتماء على قيمة النقود.

2-3- أثر تغيرات العرض النقدي على الإنتاج والاستثمار والسوق المالي.....156

157.....1-2-3- أثر تغيرات العرض النقدي على الإنتاج الوطني.

159.....2-2-3- أثر تغيرات العرض النقدي على سعر الفائدة والاستثمار.

170.....3-2-3- أثر تغيرات العرض النقدي سوق الأوراق المالية.

3-3- أثر تغيرات العرض النقدي على توازن الأسواق.....	174
1-3-3- أثر تغيرات العرض النقدي على توازن القطاع الحقيقي.....	174
2-3-3- أثر تغيرات العرض النقدي على توازن القطاع النقدي.....	180
3-3-3- أثر تغيرات العرض النقدي على التوازن العام.....	183
3-4- أثر تغيرات العرض النقدي على التوازن الخارجي.....	189
1-4-3- أثر تغيرات العرض النقدي على سعر الصرف.....	189
2-4-3- أثر تغيرات العرض النقدي على حركة رؤوس الأموال.....	196
3-4-3- أثر تغيرات العرض النقدي على التجارة الخارجية.....	199
4- فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود.....	206
1-4- دور البنك المركزي في استقرار عرض النقود.....	207
1-1-4- البنك المركزي كسلطة نقدية.....	207
2-1-4- أدوات التحكم في عرض النقود.....	210
3-1-4- حقيقة استقلالية البنك المركزي ومصادقية السياسة النقدية.....	214
2-4- آليات البنك المركزي في ضبط السيولة النقدية.....	219
1-2-4- البنك المركزي وإصدار النقود.....	219
2-2-4- الرقابة على خلق النقود من طرف البنوك التجارية والخزينة العامة.....	223
3-2-4- تفعيل استخدام أدوات التحكم في العرض النقدي.....	226
4-2-4- تبني سياسة استهداف التضخم.....	228
3-4- دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.....	232
1-3-4- دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية.....	232
2-3-4- التحكم في الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية.....	236
3-3-4- التحكم في الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.....	239
4-3-4- رقابة بنك الدولة على الخطة الائتمانية.....	243
4-4- الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك.....	246
1-4-4- مفهوم وأهداف الرقابة على الودائع المصرفية.....	246
2-4-4- مفهوم وأهداف الرقابة على الائتمان.....	251
3-4-4- رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية.....	261
4-4-4- الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال.....	267

5- أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي الجزائري.....	274
5-1- تطور الاقتصاد الجزائري في إطار الإصلاحات الاقتصادية.....	275
5-1-1- أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.....	275
5-1-2- الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990 وبرنامج التعديل الهيكلي.....	280
5-1-3- الإصلاح المصرفي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي.....	293
5-1-4- النتائج الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات في الجزائر.....	306
5-2- نظام الإصدار النقدي في الجزائر.....	308
5-2-1- عرض النقود في الجزائر.....	308
5-2-2- مسار العرض النقدي في الجزائر.....	310
5-2-3- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر.....	319
5-2-4- العلاقة بين نمو العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية.....	331
5-3- أثر تغيرات عرض النقود على متغيرات الاداء الاقتصادي الجزائري.....	339
5-3-1- أثر تغيرات عرض النقود على الناتج الوطني.....	339
5-3-2- أثر تغيرات عرض النقود على التضخم واستقرار الأسعار.....	347
5-3-3- أثر تغيرات عرض النقود على العمالة والتشغيل.....	353
5-3-4- أثر تغيرات عرض النقود على التوازن الخارجي.....	359
الخاتمة.....	370
قائمة المراجع.....	386
الملاحق.....	401
الملخص باللغة الأجنبية.....	410

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	ميزانية البنك المركزي .	53
02	نسبة مساهمة البنوك التجارية في عرض النقود في بعض الدول .	65
03	أهم نتائج الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الإقتصادي الكلي.	307
04	تطور الكتلة النقدية لبعض السنوات قبل قانون النقد والقرض.	311
05	تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 1991- 2014.	313
06	تطور نمو PIB، ومعدل سيولة الاقتصاد في الفترة 199م-2014م.	323
07	جدول تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر "1991-2014" .	326
08	نسبة مقابلات الكتلة النقدية إلى عرض النقود في الجزائر "1991م-2014م"	331
09	تطور معدل تغير الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1991- 2014.	340
10	معدل التضخم و معدل تغير عرض النقود في الجزائر 2000-2014.	347
11	تطور معدلات التشغيل مقابل نسبة النمو الاقتصادي وعرض النقود 2000-2014.	355
12	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو ومعدل تغير عرض النقود.	360
13	تطور ميزان المدفوعات وأسعار النفط ومعدل تغير عرض النقود 2000-2014.	366

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أثر تغير عرض النقود من على المستوى العام للأسعار.	25
02	العلاقة بين الاحتفاظ بأرصدة نقدية L_1 والدخل الحقيقي حسب معادلة الأرصدة	26
03	منحنى الطلب على النقود لغرض المعاملات Md_1 ، وعلاقته بسعر الفائدة والدخل	30
04	منحنى الطلب على النقود لغرض الاحتياط Md_2 وعلاقته بسعر الفائدة.	31
05	الطلب على النقود لعرض المضارب.	31
06	منحنى عرض النقود (M) عند كينز بدلالة سعر الفائدة (I).	33
07	تطور الأنظمة النقدية الناتج عن تطور أنواع النقود.	72
08	التفاعل ما بين عرض والطلب علي النقود مقابل سعر الفائدة.	161
09	التغير في عرض النقود وكيف يؤثر في سعر الفائدة.	163
10	أثر الزيادة في العرض الحقيقي للنقود على سعر الفائدة والطلب على الاستثمار.	166
11	تغير عرض النقود و التوازن في سوق السلع والخدمات.	178
12	تغير عرض النقود التوازن في سوق النقود (LM).	181
13	منحنى التوازن العام ($IS-LM$).	184
14	استنتاج منحنى التوازن الحقيقي IS .	185
15	استنتاج منحنى التوازن الحقيقي LM .	187
16	منحنى التوازن الكلي ($IS-LM$).	188
17	التغير في العرض النقدي في ضل الحركة التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف.	198
18	منحنى تطور النقود والكتلة النقدية لبعض السنوات قبل 1990م	311
19	منحنيات تطور مكونات عرض النقود في الجزائر من 1991-2014م.	314
20	التمثيل البياني لسيولة الاقتصاد وسرعة تداول النقود.	323
21	التمثيل البياني لتغير عرض النقود ومقالات الكتلة النقدية 1991-2014.	326
22	التمثيل البياني للعلاقة بين تغير معدل تغير عرض النقود ومعدل نمو الناتج الوطني.	340
23	التمثيل البياني لمعدل تغير عرض النقود M_1 و M_2 ومعدل التضخم FL .	347
24	التمثيل البياني لمعدل تغير M_2 ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة.	355
25	التمثيل البياني لمعدل تغير M_2 وسعر الصرف للدينار الوطني مقابل الدولار والايورو.	360
26	التمثيل البياني لمعدل تغير M_2 ورصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط الدولية.	366

المقدمة

تحديد إشكالية الدراسة:

تعتبر دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية والهامة لارتباطها وتأثيرها بكثير من المشكلات الاقتصادية وانعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية، فإذا نظرنا إلى المجتمع الذي نعيش فيه اليوم لوجدنا أن النقود تمثل طرفاً في معظم ما يدور بيننا من معاملات يعبر بها الناس عن قيم ما يتبادلونه من السلع والخدمات، ويقبلونها في الوفاء بكافة المدفوعات، وتستغل بانتقالها من شخص إلى آخر في كل زاوية من زوايا النظام الاقتصادي؛ ولهذا كان للنقود من الأهمية ما هياً لها الاستقلال كفرع من فروع الدراسات الاقتصادية، وكانت الإدارة السليمة للنقود تمثل هدفاً جوهرياً من أهداف السياسة الاقتصادية الرشيدة.

كما أن الجدل الاقتصادي حول دور كمية النقود في النشاط الاقتصادي خصوصاً دورها في التأثير على المتغيرات الحقيقية والاسمية من أهم المواضيع الاقتصادية المثيرة للجدل، و يتركز الجدل على مدى تأثير النقود على الناتج من جهة وعلى الأسعار من جهة أخرى، ويرجع هذا الجدل الاقتصادي إلى القرن الثامن عشر حول حياد النقود، واستمرار هذا الجدل حتى يومنا الحاضر؛ فالنظرية الاقتصادية التقليدية ترى أن النقود كغيرها من السلع الأخرى وأن دورها محايد في الاقتصاد والتأثير عليه، أي أن تغير كمية عرض النقود يظهر فقط في تغير المستوى العام للأسعار؛ أما النظرية الكينزية فتركز على محددات الطلب الكلي وتبرز أهمية دور الإنفاق الحكومي في سد الفراغ بين الطلب والعرض الكليين، وترتكز فعالية السياسة المالية على دالة الاستهلاك وحجم المضاعف، أما دور النقود فمحدود جداً في إعادة التوازن في ظل وجود مصيدة السيولة وإمكانية عدم مرونة الاستثمار لسعر الفائدة، مع أن التغيرات في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود؛ أي أن التأثير يأتي من الدخل إلى كمية عرض النقود؛ ومن ناحية أخرى يرى النقديون أن التغيرات في عرض النقود يؤدي إلى تغيرات متوقعة على الدخل النقدي بسبب استقرار دالة الطلب على النقود التي يعتقد فريدمان أنها أكثر الدوال استقراراً.

وعلى الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية بشأن دور النقود وآثارها، ما بين مدرسة تهمش دورها ونقل من آثارها على مجريات الحياة الاقتصادية، وأخرى ترى أن لها دوراً لكن في حدود معينة، وثالثة تعطي

لها أعظم الأدوار وترى أن تغيراتها هي صاحبة الدور الأكبر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ رغم هذا الاختلاف تمثل النقود في تطورها ودورها وآثارها إحدى أهم الظواهر الاقتصادية؛ حيث حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، واحتلت مكاناً مرموقاً في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تختلف في مدى تأثيرها في الاقتصاد، كالدخل القومي وسعر الفائدة، ومعدل البطالة، والانتعاش الاقتصادي وكذلك المستوى العام للأسعار والتضخم .

هذا، وقد جعلت تلك الآثار المختلفة للنقود على النشاط الاقتصادي من تنظيم عرض وتداول النقود ضرورة حتمية، تهدف عموماً إلى جعل الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني وإلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم تحقيق التوازن بين الإنتاج الحقيقي (العيني) وتداول هذا الإنتاج بواسطة النقود في الاقتصاد، وتحقيق ذلك التعادل يحافظ على قيمة النقود ويعمل على ربط حجم الكمية المعروضة من النقود بحاجة المعاملات والقدرة الاستيعابية للجهاز الإنتاجي. وتخضع كمية النقود المعروضة لسيطرة البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية، وتلعب كمية النقود المعروضة مع غيرها من أدوات السياسة النقدية دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

ويؤثر تغير عرض النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بصورة إيجابية أو سلبية خاصة إذا كان حجم عرض النقود لا ينسجم مع مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، فزيادة عرض النقود بصورة مفرطة يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة التضخم وارتفاع الأسعار، ويؤدي نقصانه إلى الانكماش والركود الاقتصادي. وتختلف العوامل المساهمة في تغير عرض النقود حسب المركز النقدي الخارجي لميزان المدفوعات ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومدى عمق الأسواق النقدية والمالية وطبيعة الاقتصاديات الوطنية من حيث كونها اقتصاديات متقدمة أو نامية واقتصاديات منتجة أو مستوردة؛ ومن هنا أضحت إشكالية تنظيم عرض نقود من أعقد الإشكاليات على مستوى التحليل الاقتصادي أو على مستوى السياسات الاقتصادية، وقد باتت هذه الإشكالية تمثل جوهر النقاش الاقتصادي خلال العقود الأخيرة من تاريخ الفكر الاقتصادي.

وفي الجزائر نجد أن إدراك حقيقة وعمق أثر عرض النقود وتغير الحجم الكمي منه على مختلف المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، التشغيل، التضخم، التوازن...) جعل إدراج ضرورة مراقبة عرض النقود في سلم أولويات السلطة النقدية، مع بداية توجه نحو اقتصاد السوق، حيث بدأت تعطى للنقود وظائفها الحقيقية كوسيلة دخل وتداول لرأس المال، وأداة للقرض والتنمية، وكان ذلك بعد إدراك حقيقة آثارها على الإنتاج والتوزيع وأسعار الفائدة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. وكانت البداية بإصدار قانون النقد والقرض (90-10) وتعديلاته اللاحقة.

وعليه فإن الفترة من سنة 1991م - أي سنة بعد إصدار قانون النقد والقرض - إلى يومنا هذا قد تميزت بتحولات كبيرة شهدتها السياسة النقدية من حيث توسيع وتوضيح معالمها؛ كتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتزايد عمليات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات، وارتفاع الاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة، كل ذلك أدى إلى تغيرات مهمة في عرض النقود، في حين شهد معدلات نمو ضعيفة للناتج الوطني مقارنة بنمو الكتلة النقدية؛ وهو الأمر الذي يستدعي تعزيز وتشديد قواعد الرقابة على تغيرات العرض النقدي.

ومن هنا تعد دراسة موضوع أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي من أكثر المواضيع مثاراً للاهتمام والنقاش، وبناء على ذلك: يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي مجالات تأثير تغير عرض النقود على مكونات الأداء الاقتصادي الكلية بصفة عامة وعلى الأداء الاقتصادي الوطني بصفة خاصة؟.

وقصد تسهيل الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما هو العرض النقدي؟ وما هي أسباب تغيراته أو الطرق المؤدية لنموه، والجهات المؤثرة في ذلك؟.

2- ما ذا يعني الأداء الاقتصادي وما هي أهم مكوناته؟.

3- ما هي علاقة التأثير بين تغيرات عرض النقود والأداء الاقتصادي؟.

4- ما هو دور البنك المركزي في إدارة و تنظيم عرض النقود باعتباره المسؤول على ذلك؟.

5- ما هو واقع أداء الاقتصاد الجزائري وأثر تغيرات عرض النقود على ذلك في الفترة الممتدة من

سنة 1991م إلى سنة 2014م؟.

فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى الإجابة على إشكالية البحث فقد تم بناء هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية نرى أنها أكثر الإجابات احتمالاً قصد البحث فيها واختبار صحتها من عدمه هي:

1- يفترض أن يختلف عرض النقود من بلد لآخر، وهذا حسب درجة نموه وتطور جهازه المصرفي والمالي، ويشمل في العادة جميع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد الوطني، كما أن تغيراته تخضع لمجموعة من العوامل المؤسسية والبنية الاقتصادية.

2- الأداء الاقتصادي: يمثل متغيرات النشاط الاقتصادي الكلية أساساً من نمو، والتشغيل، واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي، وتوزيع وإعادة توزيع الدخل.

3- توجد علاقة يفترض أنها علاقة تأثر وتأثير بين تغيرات عرض النقود ومتغيرات النشاط الاقتصادي، فرغم الآثار الايجابية المرجو تحقيقها فانه يصاحبها آثار غير مرغوبة إذا كان تغير عرض النقود غير متوازن مع تغير النشاط الاقتصادي.

4- يمكن أن تتمثل فعالية للبنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود وأهمية ذلك على الأداء الاقتصادي، باعتباره المؤسسة المسؤولة عن إصدار وضبط وإدارة عرض النقود في كل بلد وفي نوعية الأدوات المستخدمة في ذلك.

5- يمكن البرهنة على استفادة أو تأثر الاقتصاد الجزائري بالتغيرات التي طرأت على عرض النقود من حين لآخر خلال الفترة من 1991م إلى 2014 م حسب المراحل التي ميزت هيكل النشاط الاقتصادي الوطني.

منهج الدراسة:

تعتمد الأبحاث العلمية على مناهج تفرضها شروطاً كثيرة، أهمها طبيعة مشكلة البحث، لأن منهج البحث هو مجموعة الأسس النظرية العلمية التي يتم على أساسها معالجة موضوع معين للبحث عن الحقائق العلمية.

وتحقيقاً لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وفروضه وحدوده، ومن أجل الإجابة عن إشكاليته والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المبني عليها وفي ضوء ما يتوفر لنا من معلومات ومعطيات تم الاعتماد في بحثنا هذا على:

- المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات التي تمت في مجال النقود والسياسة النقدية، وذلك كمدخل للبحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي للاقتصاد.

- بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة إلى واقع الجزائر فتم استخدام الأسلوب الاستنباطي عند القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية وتحليل العلاقة بين تغيرات عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر والاعتماد على الإحصائيات الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، والبنك الدولي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتماد على بيانات بنك الجزائر أولى باعتباره مصدر عرض النقود في الجزائر.

حدود الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة بدراسة أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي نظرياً؛ ويتعلق الجانب التطبيقي منها بإسقاط الجوانب النظرية المدروسة على حالة الاقتصاد الجزائري، وذلك بالتركيز على الفترة الممتدة من سنة 1991م، التي تمثل سنة بعد الإصلاحات وبداية ظهور نتائجها، إلى سنة 2014م، والتي تمثل نهاية البرنامج الخماسي الثالث (1999-2004-2009-2014)، وهي الإطار الزمني للدراسة، على أن ذكر بعض البيانات عن فترات خارج الفترة المدروسة لا يعني خروجاً عن إطار الدراسة بقدر ما هو توسيع للمجال من أجل إجراء المقارنات بين مختلف الفترات.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مبررات موضوعية وأخرى ذاتية، دفعتنا لاختيار مثل هذا الموضوع، ومن هذه المبررات:

- 1- تعتبر الدراسات النقدية مدخلاً رئيسياً لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد في جوانبه الكلية - تضخمية أو انكماشية-، كما أنها تتعلق بمشاكل اقتصادية وطنية ودولية.
- 2- النقص في مثل هذه الدراسات المتعلقة بأثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي، النظرية والتطبيقية وإسقاطها على واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر.

3- يعود سبب اختيار فترة التسعينات 1991م كون أن بداية نتائج الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية قد بدأت في الظهور بعد سنة من انطلاقها (بداية التطبيق الفعلي لقانون النقد والقرض)، وبالتالي فمن المنطقي أن يكون التركيز على هذه الفترة "1991م - 2014م".

4- ينطبق موضوع البحث مع تخصص الطالب في مرحلة ليسانس والدراسات العليا (نقود مالية وبنوك)، ولذلك فالبحث هو تنمية وتكملة بناء سابق، وتصحيح أخطاء، وتعميق معارف.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أن التغير في عرض النقود يؤثر على عناصر الأداء الاقتصادي من الناتج المحلي والأسعار، والتوازنات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإن معرفة حجمه وسلوكه يساهم في إعطاء توقعات حول الناتج المحلي ويساعد السلطة النقدية في الرقابة على السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار المحلي، كما أن معرفة محددات نموه يساهم في تقييم العوامل الخارجية والداخلية ودور كل من البنك المركزي والبنوك التجارية في تحديد اتجاهات تغير عرض النقود وتأثيره على الأداء الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

إن دراسة موضوع أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي يعتبر واحدا من الموضوعات الهامة وأكثرها مثارة للنقاش حول دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واختلالاته وطرق عرضها وتسييرها وفق خطة التنمية التي ترسمها السلطات. ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- 1- محاولة توضيح الإطار العام للنظريات النقدية وتفاعلها مع مختلف الظروف الاقتصادية.
- 2- محاولة توضيح علاقة عرض النقود وتغيرات حجمه بالدورة الاقتصادية.
- 3- محاولة تحديد الجهات والهيئات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في تغير حجم عرض النقود، وما هي المعلومات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من تصرفاتها؟.
- 4- محاولة إبراز دور الإصلاحات النقدية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السلطة النقدية ومدى قيام بنك الجزائر بدوره في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

5- محاولة معرفة أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي الجزائري عبر مراحل الإصلاحات

المختلفة التي مر بها في الفترة "1991م - 2014م".

الدراسات السابقة:

تعدّ دراستنا هذه تكملة لتلك الدراسات السابقة وإسهاما تستند إليه الدراسات اللاحقة. وقد ناقشت تلك الدراسات المتاحة لدينا- بعض الجوانب المتعلقة بدراستنا، فالأبحاث التي تتعلق بجانب الطلب على النقود موجودة، ولكن لم نجد بحثا يتعلق بالعرض النقدي من حيث التعاريف والآثار والمكونات، ومحددات نموه، وإسقاطها على واقع الاقتصاد الوطني والتي منها:

- رحيب حسين، **وظائف النقد في الفكر الاقتصادي**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2002/2001. وقد ناقشت هذه الدراسة وظائف النقود في الفكر الاقتصادي ومحاولة إجراء مقارنة بين وظائف النقود في الفكر الاقتصادي التقليدي والفكر الاقتصادي الإسلامي.

- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2002-2003. واشتملت الدراسة على تتبع دراسة مكانة السياسة النقدية في اقتصاديات البلدان المتقدمة والمتخلفة، وتخصيص الجزائر بدراسة حالة عن الاختلالات الموجودة في الاقتصاد ودور الجهاز المصرفي، والإصلاحات التي مستهما، وتكييف السياسة النقدية الوطنية مع المعطيات الجديدة في الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في فترة (1990-2000).

أما الدراسات الخارجية فنجد:

- سوسن كريم الجبوري، **اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة و النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة 2006. وتم فيها التعرف على مقاييس عرض النقود (M_0, M_1, M_2, M_3)، ومناقشة أثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة و النامية (كندا، اسبانيا، الهند، مصر).

- فرج بن ناوي بن نجيب الغنزي، **اثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود 2004. وقد تناولت هذه الدراسة اثر

نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص تحديداً في المملكة العربية السعودية، والمتغيرات موضع الدراسة هي: القطاع الخاص Ps ، نمو الكتلة النقدية $M1$ ، نمو الائتمان المصرفي (القروض) Be ، وسعر الفائدة Ir .
 نوانكوز اكشيكو (Nwankwoeze IKechukwu)، اثر عرض النقود على الاقتصاد في نيجيريا للفترة 1981-2010م، مذكرة ماجستير، جامعة كرتاس (Caritas UNIVERSITY)، أوت 2011م، وتناولت الدراسة تطور عرض النقود في نيجيريا، واثر تغيره على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار، الناتج الوطني، سعر الصرف، التضخم، التجارة...)، كما عرجت الدراسة على مدى مراقبة السلطات النقدية لنمو عرض النقود في البلد.

صعوبات الدراسة:

تتعلق صعوبات البحث في مثل هذه الدراسات في الحصول على الإحصائيات من جهة واختلافها أحياناً من مصدر لآخر، فمثلاً إحصائيات صندوق النقد الدولي تختلف عن إحصائيات بنك الجزائر الواردة في المجالات والتقارير البنكية وتختلف هذه الأخيرة أحياناً مع إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، إلا أننا في معظم الأحيان نميل إلى الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر إلا إذا لم يكن ذلك متوفراً، كما أن إعلانها (الإحصائيات) في التقارير السنوية أو المواقع الرسمية لا يكون إلا بعد مدة زمنية ليست بالقصيرة، إضافة إلى قلة المراجع والبحوث التي تتناول جانب العرض النقدي بالبحث والتحليل وإسقاطها على الواقع.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية والعمل على اختبار صحة الفرضيات المطروحة من عدمها فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. حيث نتناول في المقدمة استهلالاً للموضوع ثم ذكرنا مختلف الجوانب المنهجية التي تضع إطاراً لهذه الدراسة.

✓ حيث تناول في الفصل الأول العرض النقدي ومصادر تغيراته، فدرسنا أهمية تعريف وقياس العرض النقدي والجهات المؤثرة في تغير حجمه. والطرق المؤدية إلى نموه ومحددات النظام النقدي الجيد.

✓ أما الفصل الثاني فتناولنا فيه عناصر الأداء الاقتصادي من النمو، والتشغيل، واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي.

✓ كما درسنا في الفصل الثالث أثر تغيرات عرض النقود على بعض متغيرات النشاط الاقتصادي، وقومنا بتحليل ذلك من خلال حالات نقص وزيادة عرض النقود وأثارها على الأداء الاقتصادي.

✓ أما الفصل الرابع فتم فيه معالجة فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود وأثر (أهمية) ذلك على الأداء الاقتصادي.

✓ فيما تم تخصيص الفصل الخامس لدراسة أثر تغيرات عرض النقود على واقع الأداء الاقتصادي الجزائري في الفترة الممتدة من سنة 1991م إلى غاية سنة 2014م.

وختاماً لهذه الدراسة أوردنا خاتمة شملت على خلاصة للموضوع مع مختلف النقاط المنهجية المتعلقة بذلك من استنتاجات ونتائج اختبار الفرضيات وبعض التوصيات المقترحة.

هذا، ونسأل الله التوفيق والسداد.

الفصل الأول:

العرض النقدي ومصادر تغيراته.

1- العرض النقدي ومصادر تغيراته.

لما كان العرض النقدي واحد من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأن التغيرات في حجمه وفي معدل نموه، تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كان من الضروري معرفة وقياس وضبط تغيرات العرض النقدي؛ لذا فقد اهتمت النظريات الاقتصادية حتى مطلع العقد الثالث من القرن العشرين بدراسة المسألة النقدية حيث عيّنت هذه النظريات بتفسير العوامل أو القوى التي تتحكم في تحديد كمية النقود وقيمتها، بهدف تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود، وحتى تؤدي النقود وظائفها في الاقتصاد، و تقليل حدة التقلبات الاقتصادية تم وضع ضوابط للإصدار النقدي، ولتحديد أو التحكم في كمية النقود المتداولة، واستقرار قيمتها، و تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

كما يمكن القول أن تأثير عدة أطراف (البنك المركزي، البنوك التجارية، الجمهور، واقع الاقتصاد) في تحديد حجم عرض النقود في الاقتصاد يشكل تداخلاً هاماً في تفسير العلاقات النقدية التي تتم على حجم النشاط الاقتصادي، كونه هو المتلقي أو المستوعب لحجم هذا المعروض النقدي، وأن جميع تصرفات هذه الأطراف تتم على أساسه من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة.

1-1- العرض النقدي من خلال النظريات الاقتصادية.

عنيت النظريات الاقتصادية بصفة أساسية حتى مطلع الثلاثينات من القرن العشرين بدراسة المسألة النقدية حيث اهتمت هذه النظريات بتفسير العوامل أو القوى التي تتحكم في تحديد قيمة النقود، وبالتالي تحديد المستوى العام للأسعار، وفهم دور النقود في النشاط الاقتصادي بشكل عام ومدى تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، أم أن دورها لا يتعدى الدور الحيادي الذي يؤديه نظام المقايضة في التبادل. وبالتالي فإن دراسة العرض النقدي من خلال النظريات الاقتصادية، إنما كان محاولة منا لربط الدراسة بالمجال الزمني، وذلك في مطالب هذا المبحث وهي على النحو التالي:

1-1-1- النظرية الكلاسيكية.

ركزت النظرية الكلاسيكية على دراسة العلاقة بين التغيرات في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وبين المستوى العام للأسعار، فحاول أنصار هذه النظرية أن يحصروا أسباب تقلب مستوى الأسعار في عامل واحد وهو تغير عرض النقود، وقد انصب تحليل المدرسة الكلاسيكية أكثر على جانب العرض، باعتباره المحدد لكمية وقيمة النقود، حيث أن أصحاب هذه المدرسة اعتبروا النقود سلعة مادية كأى سلعة أخرى، و من هنا تتحدد قيمتها طبقاً لتكلفة إنتاجها، والكمية المعروضة منها.

أولاً: نظرية كمية النقود-الأسس والفرضيات- لقد تم صياغة نواة النظرية الكلاسيكية، على يد الاقتصادي الفرنسي¹ جان بودان عام 1568م، الذي حاول أن يعزو الزيادة في الأسعار إلى نتيجة زيادة عرض كمية النقود. وظل هذا الرأي الغالب حتى القرن التاسع عشر، حيث سادت هذه النظرية وبصفة خاصة عند ريكاردو، وجون ستيوارت ميل.

1- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي، منشورات الحبلى الحقوقية، الإسكندرية 2003، ص 218.

1- أسس النظرية الكلاسيكية: قامت النظرية الكمية للنقود على نفس الأسس والفرضيات التي قام

عليها التحليل التقليدي، وأهم هذه الأسس هي¹:

أ- الحرية الاقتصادية: حيث يترك الفرد حراً في اختيار نشاطه وحرية التملك، فهو يعمل على تحقيق المنفعة الشخصية ومن ثم المنفعة العامة.

ب- عدم تدخل الدولة: نادى التقليديون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وحصر مجال تدخلها في الوظائف التقليدية الأربعة للدولة وهي: العدالة، الدفاع، والأمن، والمشاريع العامة، وأن عدم تدخلها في حرية الأفراد يخدم المجتمع أكثر.

ج- الملكية الخاصة: إن من أركان النظام الرأسمالي، هو الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، مما يجعل الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة خاصة ومنه منفعة المجتمع.

د- المنافسة التامة: يعتبر الكلاسيكيون أن المنافسة التامة أداة كفيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي والمنظمة له في جميع المجالات.

هـ- تحقيق الربح: يعتبر التقليديون أن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج، وأن تعظيمه يتطلب الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج.

و- حيادية النقود: النقود في رأي الكلاسيكيين ماهي إلا أداة تبادل، يتم من خلالها استبدال المنافع وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي.

2- فرضيات النظرية الكلاسيكية: قام التحليل الاقتصادي الكلاسيكي على مجموعة من الفرضيات تعتبر بمثابة الدعائم التي بني عليها التحليل الكلاسيكي وتتمثل أهم هذه الفرضيات في²:

أ- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: أي ثبات الحجم الإنتاج (y) في ظل الاستخدام التام لعناصر الإنتاج، وأن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية- الموارد المتوفرة، والتقدم التكنولوجي- ويتأثر بهما، أما النقود فهي لا تؤثر إلا في الأسعار.

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 9،8.

2- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الزهران للنشر، الأردن 1999، ص 243.

ب- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: إن التغير في عرض النقود هو المتغير الإستراتيجي الذي يؤثر على المستوى العام للأسعار. وأن زيادة عرض النقود أو انخفاضه، سيؤدي بالمقابل إلى زيادة الأسعار أو انخفاضها بنفس النسبة و في نفس الاتجاه. $(1) p \dots Ms$

حيث أن: Ms عرض النقود و P المستوى العام للأسعار.

أي أن الأسعار دالة لكمية النقود $P = f(MS)$

ج- ثبات سرعة تداول النقود: افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة(*) تداول النقود على المدى القصير، باعتبار أن تغيرها مرتبط بتغير عوامل أخرى، خاصة بطبيعة وأنظمة التعامل في مؤسسات المجتمع، مثل درجة كثافة السكان، تقدم شبكات النقل والمواصلات، تطور عادات المجتمع المصرفية، مستوى الأسواق المالية والنقدية، وهي عوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير، وهذا ما يجعل سرعة تداول النقود ثابتة.

وعلى أساس هذه الفرضيات، قام فيشر ومارشال بصياغة معادلتيهما (التبادل والأرصدة) على التوالي:

ثانياً: صور نظرية كمية النقود: تجسدت نظرية كمية النقود في صورة معادلتين هما معادلتا المبادلة والأرصدة لكل من الاقتصاديين أرفنج فيشر والفريد مارشال والتي جسدا من خلالهما مجموعة الآراء والأفكار السائدة عند الاقتصاديين الكلاسيكيين وهما على التوالي:

1- معادلة المبادلة: تعتبر أوضح عرض لصيغة معادلة المبادلة التي ظهرت في كتاب¹ The

purchasing power of money للاقتصادي الأمريكي أرفنج فيشر (arving ficher)، عام 1911م التي حاول من خلالها تأكيد وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، ويمكن

توضيح هذه المعادلة رياضياً على النحو التالي²: $P = MV/T$ 2

حيث أن: p المستوى العام للأسعار، M عرض النقود، T حجم المعاملات، V سرعة تداول النقود.

*- تعرف سرعة تداول النقود على أنها متوسط عدد المرات التي يتم فيها انتقال وحدة النقد الواحدة، من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

1- أكرم حداد، مهشور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل النشر، عمان 2005، ص 104.
2- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 2003، ص 46.

هذا واستنادا إلى الفرضيات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بثبات حجم

المعاملات ($\bar{T}$) (ثبات حجم الإنتاج) وثبات سرعة تداول النقود ($\bar{V}$) لتصبح المعادلة على الشكل:

$$P = M\bar{V}/\bar{T}.....3$$

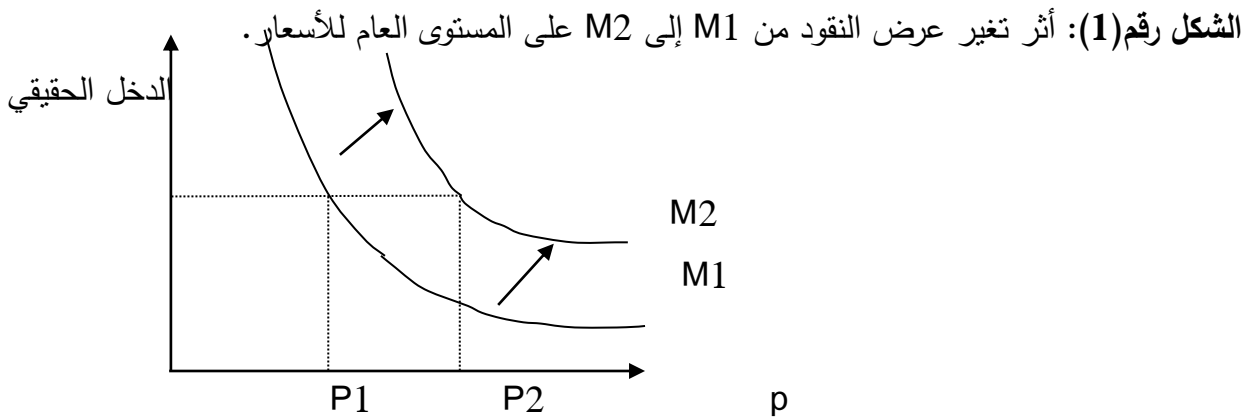
ومن المعادلة (3): فإنه المستوى العام للأسعار يتضح أنه يتغير بتغير كمية النقود في نفس الاتجاه

وبالقدر (النسبة) نفسه، أي أن كمية العملة (العرض النقدي) هي التي تسبب حركة الأسعار في الارتفاع أو

الانخفاض¹. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معادلة التبادل لفischer هي معادلة لعرض النقود، حيث يبحث فيما

يمكن أن يحدث إذا زادت كمية النقود. وتتمثل العلاقة في صيغتها الأولى في الشكل التالي²:

$$MV = PQ_1 + PQ_2 + \dots PQ_n$$



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 249

2- معادلة الأرصدة النقدية -كمبرج-: قام بصياغة هذه المعادلة الاقتصادي الإنجليزي ألفريد

مارشال (Alefred marchal) في جامعة كمبرج، وكانت عبارة عن استكمالاً لنظرية أو معادلة المبادلات

لفischer بعد الانتقادات التي وجهت لها^(*)، فيما يخص إغفال دور النقود كمخزن للقيمة، وأن هناك علاقة

ميكانيكية بين كمية النقود والإنتاج.

1- أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 46

2 - H. temmar, les explications théoriques de l'inflation, O P U, Alger 1984, p 79

*- الانتقادات التي وجهت لمعادلة المبادلات هي: أنها ليست إلا متطابقة حسابية، وعلاقة بديهية - عاملين في معادلة P, M

- ، إضافة إلى الفرضيات التي قامت عليها في صياغة المعادلة، ولمزيد من الشرح راجع - فليح حسين خلف، النقود والبنوك،

عالم الكتب الحديث، عمان 2006، ص 149.

وجاءت معادلة الأرصدة التي تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد، وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الاحتياط، كون النقود تختزن قوة شرائية فهي تكتنز لفترة من دوافع سلوكية للأفراد.

واشتق مارشال معادلته انطلاقاً من صيغة (معادلة) المبادلة لفيشر، وهي على النحو التالي في صيغتها

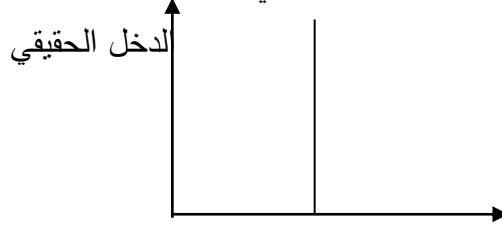
$$P = MV/y \dots\dots\dots (4) \text{ الرياضية}^1.$$

حيث أن: p المستوى العام للأسعار، M عرض النقود، y حجم الدخل الحقيقي، V سرعة تداول النقود.

ومن هذه الصيغة النهائية لمعادلة الأرصدة لمارشال². يتضح أنها نفس معادلة فيشر للمبادلة مع إحلال الدخل

الحقيقي (y) محل حجم المعاملات (T). فهي بذلك تختلف عن معادلة التبادل لفيشر ولو في نقاط معدودة.

الشكل رقم (2): العلاقة بين الاحتفاظ بأرصدة نقدية $L1$ والدخل الحقيقي حسب معادلة الأرصدة .



كمية النقود M المطلوبة و المعروضة $M = L1$

المصدر: ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 91.

ثالثاً: تقييم النظرية الكلاسيكية. يمكن تقييم النظرية التقليدية (الكلاسيكية) من جانبين أساسيين، جانب الإيجابيات باعتبارها من أولى النظريات التي حاولت تفسير ارتفاع المستوى العام للأسعار والبحث في أسباب تقلباته، ومن جانب السلبيات للوقوف على أهم النقائص والأخطاء التي وقعت فيها النظرية.

1- إيجابيات النظرية الكلاسيكية: تتمتع النظرية الكلاسيكية ورغم الانتقادات التي وجهت لها باحترام وتقدير من الاقتصاديين الذين يرون أن من إيجابياتها:

1- أنها نبهت إلى ضرورة تحليل الآثار المحتملة لزيادة كمية النقود (عرض النقود) بصفة خاصة،

والتحليل الاقتصادي بصفة عامة³.

1- لتتبع كيفية بناء معادلة الأرصدة لمارشال راجع محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 52.

2- لمزيد من الشرح، راجع ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 250 - 254.

3- احمد فريد مصطفى، سهير محمد سيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية

2000، ص 109.

2- إن بحث النظرية الكلاسيكية في تأثير عرض النقود على الأسعار، إنما جاء متفقاً تماماً مع تحليل الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في تلك الفترة.

3- كانت النظرية الكلاسيكية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن المفاهيم والظواهر الاقتصادية، وترجمتها في معادلات رياضية -معادلة المبادلة، ومعادلة الأرصدة-.

2- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية: تنصب أهم الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية على الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي وأهم هذه الانتقادات هي:

1- فرضية ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل وأن حجم الإنتاج مستقلاً عن التداول النقدي فهي بذلك تهمل أهمية الجانب النقدي في التأثير على تغيرات كميات الإنتاج وكل النشاط الاقتصادي.

2- إن مبدأ حيادية النقود في الفكر الاقتصادي التقليدي، وأن أثره ينحصر في التأثير على الأسعار، ولا يتعدى تأثيرها إلى النشاط الاقتصادي¹.

3- وقوف النظرية الكلاسيكية عاجزة أمام أزمة الكساد العالمي سنة (1929-1933) رغم الإصدارات النقدية الجديدة لامتناس ارتفاع الأسعار لكن النتيجة كانت عكس ذلك، وهو زيادة عرض النقود مع ارتفاع الأسعار.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية قد فتحت المجال واسعا لمزيد من البحث والتعديل وهو ما تم من قبل الاقتصادي كينز وفريدمان، وذلك ما سنتطرق إليه في المطلبين المواليين على التوالي.

1-1-2- النظرية الكينزية.

لقد قدم كينز إضافة أصيلة في التحليل الاقتصادي، تتمثل في استعمال النقود في التحليل الاقتصادي. في حين كان التحليل الكلاسيكي قائماً على أساس اقتصاد حقيقي، لا تظهر فيه النقود كعنصر فاعل،

1- Pierre- bruno riffini , the théories monétaire. édition semil. paris1996, p54.

والأسعار المعتمدة هي الأسعار النسبية المتمثلة في معدلات التبادل ما بين السلع؛ فبظهور مدرسة فكرية اقتصادية رأسمالية قائمة على مجموعة من المبادئ والفرضيات المغايرة للفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، خاصة بعد ثبوت عجز هذا التحليل عن معالجة الأوضاع والأزمات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وخاصة منها أزمة 1929، حيث بدأ كينز نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل القومي، مما أعطى حياة جديدة للنظرية النقدية والتحليلات الخاصة بالتوازن النقدي، ومن ثم التوازن الاقتصادي.

أولاً: التحليل النقدي الكينزي و فرضياته. تعتبر النظرية الكينزية أول محاولة لإقامة نظرية في النقد في إطار منظور اقتصادي كلي؛ حيث استطاع فيها كينز أن يقدم آراء هامة في مسائل اقتصادية كلية مثل مشكلة البطالة ومشكلات التضخم والكساد.... ولعل جوهر التميز الذي ارتبط بمساهمة كينز يتمثل في اعتماده على تحليل ديناميكي كلي، وبالتالي يمكن أن نصور نموذج التحليل الكينزي للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الدخل القومي وعلى مستوى التوظيف، في شكل العلاقات التالية¹:

- الطلب الكلي الفعال = الإنفاق القومي.
- الإنفاق القومي = إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري + إنفاق حكومي.
- الطلب الكلي الفعال = الطلب الخاص على السلع والخدمات الاستهلاكية + الطلب الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.
- الدخل القومي النقدي = القيمة النقدية للنتاج القومي = مجموع عوائد عوامل الإنتاج.
- مجموع دخول(عوائد) عوامل الإنتاج = الإنفاق القومي.

$$\text{الطلب الكلي الفعال} = \text{الدخل القومي النقدي} = \text{النتاج القومي} = \text{الإنفاق القومي}.$$

1- التحليل النقدي الكينزي: تميزت النظرية النقدية التي جاء بها كينز، بأنها أول نظرية نقدية وضعت في إطار اقتصادي متكامل، اهتمت بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية من خلال الأفكار التي جاء بها كينز والمتعلقة بتفسير آثار كمية النقود على الدخل والعمالة والأسعار² والمجاميع الاقتصادية الأخرى، بتقديم

1- محمود سحنون، مرجع سابق، ص 57.

2- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2004، ص 48.

تفسيرات عن الطلب على النقود ودوافعه، وأشار إلى الاكتناز وأرجعه إلى تفضيل الأفراد للسيولة، وهو ما جعل تحليله النقدي ينصب على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي، مستعملاً طريقة تحليلية غير طريقة المعادلات الكمية، حيث اعتمد على تحليل الدخل الوطني من خلال دراسة مختلف العلاقات التي تتفاعل بين كمية النقود (العرض النقدي) ومستوى النشاط الاقتصادي¹.

وعليه فإن النموذج الكينزي وكل تحاليله مبنية على مسلمة أساسية تتمثل في الدور القيادي للجهاز المصرفي من خلال سعر الفائدة، كما حاول كينز أن يبين العلاقة بين كمية النقود المحتفظ بها وسعر الفائدة، وأثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الاستثمار، وأهم الفرضيات التي قام عليها التحليل الكينزي هي على النحو الموالي:

2- الفرضيات الكينزية: تمثلت أهم الفرضيات التي بني عليها التحليل الكينزي في:

- 1- إعطاء أهمية أكبر للنقود من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وأن دورها يتعدى وظيفتها كوسيط للمبادلة إلى وسيلة للاحتياط و المضاربة (كمخزن للقيمة)، من خلال تحليل الطلب على النقود.
- 2- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله لتفضيل السيولة قد فتح أفاقاً جديدة لتحليل أثر التغير في الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي.
- 3- عدم وقوع الاقتصاد في التشغيل التام، وأن هذا الأخير حالة استثنائية وطفيفة يقع فيها الاقتصاد، فهي بذلك تعالج كل مستويات التشغيل.
- 4- رفض التحليل للأوضاع الاقتصادية وفق قانون ساي (العرض يخلق الطلب المساوي له)، وعدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال.
- 5- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، ولم يولي اهتماماً كبيراً بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي، الاستثمار الكلي والادخار الوطني... الخ.

1- السيد عبد المولى السيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص 208.

ثانياً: نظرية تفضيل السيولة و العرض النقدي عند كينز: قسم كينز الطلب على النقد إلى قسمين:

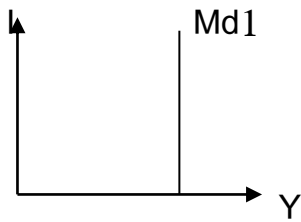
الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات. وهذا الجزء من الطلب يخضع إلى حد كبير لنفس المتغيرات التي تحكم النظرية الكمية، وهي الحجم الكلي للمعاملات النقدية (أي المعبر عنها بالنقد)، ومتوسط الفترة الزمنية ما بين المدفوعات، وهما العاملان اللذان يحددان "سرعة دوران" النقد. أما القسم الثاني فيتكون من الطلب على النقد باعتباره شكلاً من أشكال الاحتفاظ بالثروة. وقد ركز كينز في نظريته على الطلب على النقود التي أسماها «نظرية تفضيل السيولة»¹ لأن الأفراد عندما يطلبون النقود كجزء من الأصول المكونة لثروتهم، إنما يطلبونها لخاصية تميزها عن الأصول الأخرى، بأنها أصل كامل السيولة، وإن كانت على هذه الحالة (تامة السيولة) فلا عائد من الاحتفاظ بها. فلماذا يحوز الأفراد النقود؟ وما هي دوافع حيازة النقود؟.

1- نظرية تفضيل السيولة: حاول كينز الإجابة عن السؤالين السابقين (لماذا يحتفظ الأفراد بالنقد في

صورته السائلة أو في صورة ودائع لا تدر شيئاً، في الوقت الذي يمكنهم الحصول على عائد إذا ما احتفظوا به في صور أخرى؟) من خلال دوافع الطلب على النقود والمتمثلة أساساً في ثلاثة دوافع هي على التوالي²:

أ- دافع المعاملات: ويعني استخدام النقود كوسيط للمبادلات اليومية وأن هذا الدافع يتأثر بحجم المبادلات بين الأفراد، وأن هذه المبادلات تتأثر بمستوى الدخل وتشكل جزءاً هاماً منه، أي أن الطلب على النقود هو دالة في الدخل $Md1=f(y)$ و بعيدة عن تأثير سعر الفائدة.

الشكل رقم 3: منحني الطلب على النقود لغرض المعاملات $Md1$ ، وعلاقته بسعر الفائدة والدخل.



المصدر: أكرم حداد، مهشور هذلول، مرجع سابق، ص 107 .

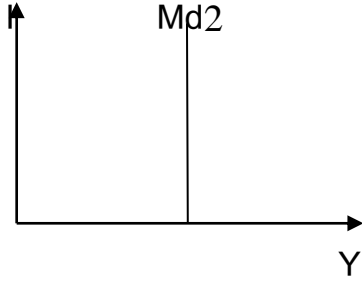
ب- دافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط: رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة كاحتياط للحاجات غير المتوقعة، ويتوقف ذلك على مستوى الدخل، ويتأثر بحجم المبادلات المتوقعة أن يجريها الأفراد في المستقبل كما أنها لا تتأثر بسعر الفائدة.

1- عقيل الجاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي لنشر، عمان 1999، ص 130

2- لمزيد من الشرح حول الدوافع الطلب على النقود، راجع في ذلك ،محمود سحنون، مرجع سابق، ص 58-65

أي أن: $Md2 = f(y)$ والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4): منحني الطلب على النقود لغرض الاحتياط $Md2$ وعلاقته بسعر الفائدة.



المصدر: أكرم حداد، مهشور هذلول، مرجع سابق، ص 108

ج- دافع المضاربة: يتمثل هذا الدافع في رغبة الأفراد الاستفادة من الظروف التي يوفرها السوق في

المستقبل، أي بغية تحقيق الربح في المستقبل¹ من خلال ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه على الأصول

المالية؛ وعلى هذا الأساس قام كينز بتقسيم الموجودات إلى نقود وسندات، وهو ما جعله يركز دراسته في

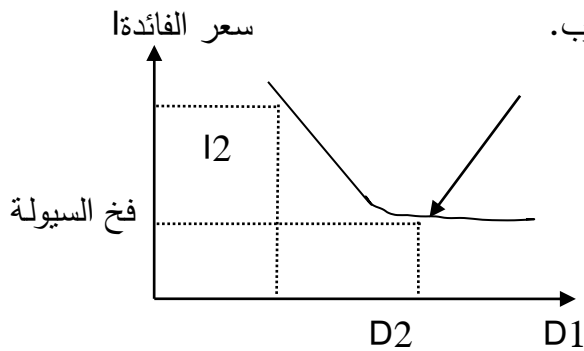
الطلب على النقود لغرض المضاربة والذي ينصب أساساً على أسعار الفائدة السائدة في السوق^(*).

ويزداد التفضيل النقدي لغرض المضاربة عندما تصل أسعار الفائدة إلى مستويات يعتبرها المضارب

منخفضة، وينخفض هذا التفضيل عندما تصل أسعار الفائدة إلى مستويات يراها المضارب مرتفعة، وهو

مصطلح عليه كينز بفخ السيولة² الذي مفاده « تفضيل لا نهائي للسيولة عند الحد الأدنى لسعر الفائدة»

والشكل التالي يوضح هذه الظاهرة.



الشكل رقم (05): الطلب على النقود لعرض المضارب.

المصدر: أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، مرجع سابق، ص 132.

1- إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، دار الجامعات العربية، دون سنة نشر، ص 163.

*- هناك ثلاثة أسعار للفائدة هي: - سعر الفائدة على السند وهو ثابت. - سعر الفائدة السوقي (السائد حالياً في السوق) وهو في الغالب تابع لسعر الفائدة البنكية. - سعر الفائدة المتوقع الذي يبني عليه المضارب أعماله.

2- أحمد أبو الفتوح على الناقا، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001، ص 273.

ومن هذا المنطلق صاغ كينز الفرض الأساسي التالي¹: «يرتبط الطلب على النقود عكسياً مع سعر الفائدة، حيث أن مع ارتفاع سعر الفائدة ينخفض الطلب على النقود، ومع انخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود، مع ثبات العوامل الأخرى».

وما يميز هذا الدافع هو ارتباطه بعنصر المضاربة، وبالتالي إمكانية استخدامه على نطاق واسع في إطار السياسة النقدية بالمقارنة مع الدافعين الأولين (دافع المعاملات ودافع الاحتياط)، الذين يخضعان لمستوى الدخل وكذا مستوى النشاط الاقتصادي، فإن دافع المضاربة هذا يمكن أن يستخدم في التأثير على النظام الاقتصادي. وهذا يعني أنه يمكن استعماله في التأثير على الطلب الكلي على السيولة، ولو أن هذا التأثير لن يتم في أجل قصير؛ إذ يسمح للسلطة النقدية أن تتدخل للتأثير على حجم الطلب على النقد، وكذا التأثير في كمية النقود.

ويتم التأثير على كمية النقد المتداولة من خلال دخول البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات أو بيعها، حسبما يقتضيه هدف السياسة النقدية من الزيادة أو التقليل في حجم الكتلة النقدية. كما يمكن أن يدخل أيضاً في هذه العمليات كل الجهاز المصرفي، بل ويتعين حثه على ذلك من طرف السلطات النقدية. وسوف تؤدي هذه التدخلات إلى التأثير على أسعار السندات. فكلما ارتفع الطلب على السندات ارتفعت معه أسعارها، وهو ما يؤدي في النتيجة إلى انخفاض الطلب عليها من طرف الأفراد والمؤسسات، وبالتالي ينخفض حجم الطلب النقدي المخصص لعمليات المضاربة.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين السعر السوقي للسند ومعدل الفائدة بالصيغة التالية²: $C = \frac{r}{i} N$

حيث: C سعر السند السوقي، N السعر الاسمي للسند؛ r معدل الفائدة الاسمي؛ i معدل الفائدة في السوق؛

ويميز كينز بين سببين لتغيرات معدل الفائدة عند دراسة دافع المضاربة³: تلك التي تنشأ بسبب التغيرات

في عرض النقود الجاهز لتلبية هذا الدافع، وهي تغيرات لا تؤثر في دالة السيولة ($M = L1(y) + L2(i)$)، وتلك التي ترجع إلى تبدلات التنبؤ التي تؤثر في دالة السيولة.

1- لمزيد من الشرح، راجع في ذلك أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 108.

2 - محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 239-240.

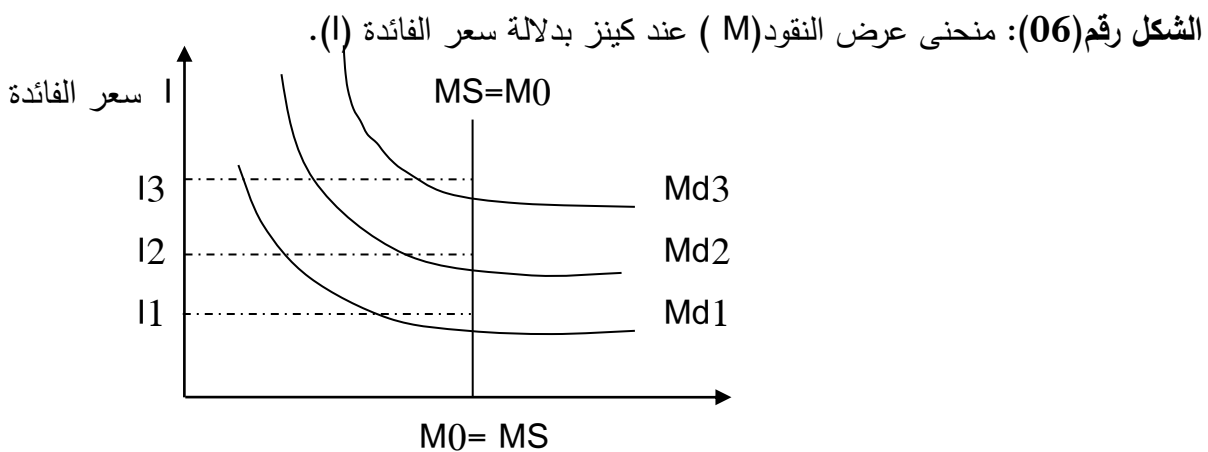
3 - رديم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002، ص 72.

2- العرض النقدي عند كينز: عبر كينز عن العرض النقدي بكمية النقود والمتمثلة في جميع أنواع

وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني، وتشمل كمية النقود القانونية والنقود المساعدة والكتابية (الودائع المصرفية)، كما أن الأموال القابلة للإقراض تستمد من الادخار المحلية وعدم اكتناز الأرصدة النقدية وخلق النقود من قبل النظام المصرفي ومنح القروض في السوق المحلية¹.

فقد رأت النظرية الكينزية أن عرض النقود يجب أن يؤثر على معدلات سعر الفائدة وليس فقط على مستوى الأسعار؛ ويمثل عرض النقود عند كينز متغير خارجي (مستقل)، يتم تحديده من جانب السلطات النقدية وحسب حاجة الاقتصاد الوطني لذلك؛ وهو ما يجعل عرض النقود ثابتاً وموازياً لمحور سعر الفائدة، وأن زيادة عرض النقود ينتج عنه انخفاض في سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم زيادة الإنتاج الوطني طالما هناك طاقات إنتاجية عاطلة.

كما أن النظرية الكينزية ترى أن زيادة عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وحصول توسع فيها في الحالة التي يكون المستوى التوازني للدخل دون حالة الاستخدام الكامل. في حين أن زيادة عرض النقود بعد تحقق الاستخدام الكامل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي النقدي وليس الحقيقي (العيني) الناتج عن زيادة عرض النقود، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. والشكل التالي يوضح عرض النقود عند كينز بدلالة سعر الفائدة.



المصدر: أكرم حداد، مهشور هذلول، مرجع سابق، ص 130 .

ثالثاً: تقييم النظرية الكينزية: نحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى أهم ما ميز التحليل الكينزي سواءً فيما توافق أو اختلف فيه مع التحليل الكلاسيكي من جهة، وما أضافه كينز من جهة ثانية، وذلك في:

1- مقارنة التحليل الكينزي بالتحليل الكلاسيكي:

أ- بين كينز أنه يمكن أن يحدث التوازن الاقتصادي دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل¹، وهو عكس ما أقره التحليل الكلاسيكي من قبل؛

ب- بين كينز أنه إذا كان الاقتصاد دون التشغيل التام، فإن زيادة كمية النقود تدفع إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي يرتفع مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل، أما النظرية التقليدية فتري أن زيادة العرض النقدي ترفع المستوى العام للأسعار؛

ج- اهتم كينز في تحليله بالجمع بين الجانب النقدي والجانب العيني، بخلاف التقليديين الذين اعتبروا النقود عنصراً حيادياً في التأثير على النشاط الاقتصادي العيني؛

د- قام كينز بإضافة دافع للطلب على النقود على ما كان سائداً عند الكلاسيكية (المعاملة والاحتياط)، والمتمثل في دافع المضاربة و ربطه بسعر الفائدة .

2- تقييم التحليل الكينزي: أما فيما يخص ما تميز به التحليل الكينزي عن سابقه فيمكن حصره في²:

أ- تكمن أهمية التحليل الكينزي في أنه كشف أن كمية النقود (العرض النقدي) تتغير تبعاً لتغير الأوضاع الاقتصادية، أكثر من كونها سبب في تغير تلك الأوضاع؛

ب- لم يشير كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، غير أن هذا الأخير يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة؛

ج- لم يتعد التحليل الكينزي للوضع الاقتصادية السائدة آنذاك (حالة الكساد)، فهو بذلك تحليل ظرفي خاص قد لا يمكن الاعتماد عليه في حالات التضخم، أو الكساد التضخمي؛

د- أدخل كينز الحسابات الاقتصادية الكلية (الدخل والنواتج الوطنيين)، وهو ما أعطى للنظرية الكينزية قيمة مضافة في التحليل الاقتصادي و النقدي .

وفي الأخير يمكن القول أنه ليس هناك شك في أن التحليل الكينزي قد أحدث ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي من خلال إدخال مفاهيم جديدة فيما يخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية وعرض النقود.

1 - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص315.

2- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص316.

1-1-3 - النظرية النقدية الحديثة.

تعتبر النظرية النقدية الحديثة إحدى أعمال مدرسة شيكاغو وتنسب إلى الاقتصادي الأمريكي فريدمان (Milton friedman)، حيث تبنى هذا الأخير في تحليله النهج الكلاسيكي ولكن بأكثر شمولية، مستعيناً (أخذاً) بالتحليل الكينزي الذي أخذ ببعض جوانبه في تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تلك الفترة، ومواصلة بناء صرح الفكري الاقتصادي .

أولاً: عوامل نشأة النظرية النقدية الحديثة وفرضياتها. ساهمت عوامل وظروف عديدة في ظهور النظرية النقدية الحديثة، وكان أبرز هذه العوامل هو عجز الفكر الاقتصادي الكينزي (مبادئ النظرية الكينزية) في تفسير وعلاج الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في ظاهرة الكساد التضخمي.

1- ظروف نشأة النظرية النقدية الحديثة: إن أهم ما ميز ظهور النظرية النقدية الحديثة هو¹:

أ- عرف الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية أزمة اقتصادية تمثلت في ظاهرة التضخم المصحوبة بالركود الاقتصادي، الذي عجزت النظرية الكينزية على إيجاد الحلول لها، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر، قائم في أساسه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية، ولكن بأدوات تحليلية أكثر واقعية؛

ب- توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي القائم على زيادة حجم الإنفاق العام (التوسع في السياسة المالية)، ما جعل الاقتصاد عاجزاً على استيعاب الكم الهائل من النقود المعروضة، والتي ترجمت في آخر الأمر بالارتفاع المستمر في الأسعار ومعدلات البطالة؛

ج- العودة المتوقعة للنظرية الكمية إذا عرفنا أن فريدمان هو خريج مدرسة شيكاغو، والدفاع عن النظرية الكمية في أبحاثه .

2- أسس وفرضيات النظرية النقدية الحديثة: بنيت النظرية النقدية الحديثة كسابقتها من النظريات النقدية (الكلاسيكية، الكينزية) على مجموعة من الأسس والفرضيات أهمها²:

1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد سيد حسن، مرجع سابق، ص 113.

2- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2004، ص 119.

أ- العلاقة السببية لا التناسبية بين التغيرات في كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار؛

ب- استقلال العوامل المؤثرة على عرض النقود عن تلك المؤثرة على طلبها، بمعنى أن كمية النقود

المعرضة منفصلة تماماً عن الطلب على النقود ؛

ج- استقرار دالة الطلب على النقود، حيث أن التقلبات في الطلب على النقود تكون صغيرة عن تلك

التقلبات في العرض النقدي الذي يتغير باستمرار وبأكثر من تغير الطلب؛

د- استناداً إلى فرضيات المدرسة النقدية، فإن عرض النقود يعتبر متغيراً خارجياً، يؤثر على الدخل

والإنفاق في الفترة القصيرة، أما في الفترة الطويلة فتأثيره ينحصر في مستويات الأسعار، وهو ما يمكن

التحكم فيه بتوجيهه والتحكم في العرض النقدي من طرف السلطة النقدية؛

هـ- اعتبر النقديون أن الطلب على النقود تحكمه الاعتبارات التي تحكم الطلب على أي سلعة من السلع

والخدمات، وأن حجم الطلب على النقود يتوقف على ما يحوزه الفرد من الثروة، والعوائد في البدائل الأخرى

للنقود (عوائد مكونات الثروة).

ثانياً: النظرية النقدية والصياغة الحديثة لنظرية كمية النقود: تعتمد السمة الرئيسية لصياغة فريدمان

الجديدة على تقديم النظرية الكمية على أنها نظرية الطلب على النقود، فإجمالي الطلب على النقد يتوقف

على طلبات الأعوان الاقتصاديين من كميات حقيقية من النقود، باعتبار أن النقد يمثل أحد الأشكال التي يتم

اختيارها لحيازة الثروة. والكمية الحقيقية من النقد تتساوى مع كميته الاسمية المتوازنة مع مؤشر الأسعار.

وعليه يمكن تلخيص مضمون الصياغة الحديثة للنظرية الكمية للنقود وفق ما جاء به فريدمان (أنصار

المدرسة النقدية الحديثة)، في النقاط التالية¹:

*- اهتمت النظرية النقدية الحديثة بالطلب على النقود انطلاقاً من مكونات الثروة عند الأفراد، وأن العامل

المحدد للطلب على النقود، هو إجمالي الثروة عند الأفراد وأن أي تغيير فيها، أو في كيفية توزيعها يؤثر في

الطلب على النقود.

- إن مفهوم الثروة حسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقد هو جزء من الثروة() أما الأجزاء أو المكونات الأخرى لثروة فتتمثل في:

1- النقود؛ 2- الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات)؛ 3- الأصول العينية والطبيعية (السلع المادية والإنتاجية)؛ 4- العنصر البشري (رأس المال البشري).

*- يتحدد الطلب على النقود كأحد أشكال الثروة حسب الدخل أو العائد الذي يدره كل أصل من أصول الثروة، إضافة إلى أذواق وأولويات حائزي الثروة، ويمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود عند فريدمان رياضياً بالدالة التالية: (4)..... $M_d = (p, r_b, r_e, (1/p \cdot dp/dt), W, Y, G)$ حيث أن: P تمثل المستوى العام للأسعار، و r_b تمثل سعر الفائدة على السندات، و r_e تمثل أرباح الأسهم، و $(1/p \cdot dp/dt)$ التغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار، و W نسبة الدخل من الثروة، و y الدخل النقدي الإجمالي، و G الأذواق والتفضيلات الخاصة بالمستهلكين.

وعليه فإن دالة الطلب على النقود تمثل بحسب ما يقرره فريدمان تفسيراً لسلوك الأفراد في تنظيم المنفعة التي تتوقف على اعتبارات عديدة. بما في ذلك الدخل (الدخل الدائم أو المتوقع)، الذي يعد المصدر الأساسي لتغيير دالة الطلب على النقود، حيث أن: الدخل الدائم = معدل سرعة دوران التغير في عائد عناصر الثروة مضروب في M (كمية النقود المعروضة).

$$Y = V (r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot dp/dt) \cdot w \cdot G) M \quad \dots \dots \dots (1)$$

$$M = Y / V (r_b \cdot r_e \cdot (1/p \cdot dp/dt) \cdot w \cdot G) \quad \dots \dots \dots (2)$$

وهي المعادلة النهائية لدالة كمية النقود التي توصل إليها فريدمان¹.

ثالثاً: تقييم النظرية الحديثة لكمية النقود. نرى في تقييم النظرية الحديثة لكمية النقود أنه من الأفضل إبراز النقاط الأساسية في تحليل فريدمان سواء ما توافقت فيه أو اختلف مع سابقه (الكلاسيك، كينز). أو فيما أضافه فريدمان على التحليلين السابقين، حيث يمكن إبراز أهم هذه النقاط في:

*- تتخذ الثروة خمسة أشكال هي: النقود، أصول النقدية (السندات)، أصول مالية (أسهم)، أصول حقيقية (منتجات مادية)، الاستثمار البشري (موارد بشرية)، ولمزيد من الشرح في ذلك- راجع ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 325-329.
1- لمزيد من الشرح و التوضيح راجع - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 328-330.

1- مقارنة تحليل فريدمان مع سابقه¹.

أ- يعتقد النظريون الكميون (الكلاسيك + فريدمان) أن دالة الطلب على النقود مستقرة، بينما يرى الكينزيون في كونها متباينة.

ب- يرى فريدمان أن هناك أكثر من سعر فائدة مؤثرة في الاقتصاد، بينما يفترض كينز سعر فائدة واحد والذي يعبر عن أسعار الفائدة الأخرى.

ج- وافق فريدمان كينز فيما يخص رفض فرضيتي الكلاسيك، القائمتين على أساس ثبات حجم الإنتاج (التشغيل التام)، وثبات سرعة دوران النقود .

د- يذهب فريدمان صراحة إلى اللجوء إلي ضبط معدل التغير في كمية النقود، وإتباع سياسة نقدية، وهو نفس خطى الكلاسيك، في حين يرى كينز تفعيل السياسة المالية، وزيادة عرض النقود.

هـ- يشترك النقديون مع الكلاسيك في أهمية معدل النمو النقدي في تفسير التغير في الأسعار والإنتاج، في حين يرى كينز، أن النمو النقدي يؤدي إلي زيادة الدخل الوطني من خلال الزيادة في الاستثمار والتشغيل.

2- تقييم ما تميز به فريدمان عن سابقه: نحاول أن نرى الآن بعض ما تميز به التحليل النقدي المعاصر على حدا من خلال²:

أ- أعاد فريدمان الاتجاه الكمي لنظرية كمية النقود، كما وجدت لها صدى في بعض السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية؛

ب- أعاد فريدمان الأهمية للسياسة النقدية بعد تراجعها أثناء التحليل الكينزي، الذي ركز على السياسة المالية؛

ج- طبقا لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصلاً على قدم المساواة مع الأصول الأخرى؛

وبذلك فإن الطلب على النقود (حيازة النقود)، شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع، وهذا

غير أكيد خاصة فيما يتعلق بالسلع صعبة التسييل إلى نقود؛

د- وفي الأخير يمكن القول أن تحليل فريدمان للطلب على النقود، إنما تعتبر محاولة علمية وعملية

لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية، وتحقيق أهداف السياسية الاقتصادية (الاستقرار النقدي والاقتصادي).

1- توماس ماير وآخرون، ترجمة للسيد احمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ لنشر، الرياض 2002، ص 441.

2- احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 136.

1-1-4- النظرية الإسلامية:

لقد نالت ظاهرة النقود لدى العديد من علماء المسلمين اهتماماً خاصاً في كتاباتهم، وإن لم تقرد لها كتب أو أبواب مستقلة إلا نادراً، وإنه لمن الجدير بالذكر التطرق إلى المساهمات الجادة والهامة التي ساهم بها علماء المسلمين في الفكر الاقتصادي والنقدي، وفي مقدمة هذه المساهمات مساهمة ابن خلدون، التي تضمنت تحليلاً لطبيعة النقود وأهميتها في الاقتصاد، وتلميذه المقرئ الذي استكمل آراءه في النقود.

أولاً: وظائف النقود في الإسلام: لا تختلف الوظائف التقليدية^(*) للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي،

عن وظائفها التقليدية في الفكر التقليدي، فالنقود تعتبر قوة شرائية عامة من خلال وظائفها التالية:

1- النقود وسيلة للتبادل: أقر الإسلام وظيفة النقود أداة أو وسيلة للتبادل، فقد ناقش أبو الفضل جعفر بن

علي الدمشقي في كتابه "الإشارة إلى مجلس التجارة" موضوع المقايضة، والحاجة إلى اتخاذ النقود¹.

أما ابن خلدون فقد أكد على إثبات قيمة معدني الذهب والفضة، باعتبارهما نقوداً في ذلك الزمان لكونهما

يتخذان أداة للمبادلة². وتستمد النقود وظيفتها كوسيلة للتبادل في الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسنة

النبوية. فمن القرآن **«قُلِ اللَّهُ تَعَالَى» وَهَرُونَ بِمَنْ يَخْسِ حَرَامَهُ مَعْدُودَةٌ... «** (الآية 20 سورة يوسف).

هذا ولم يخلق الذهب والفضة - في النظرية الإسلامية - لغرض الاكتناز والزينة، وإنما خلقا ليوظفا في

مصالح الناس، ولتداولهما الأمة فيما بينها ليعدم مصالحها. فقد سئل أبو جعفر - رضي الله عنه - عن

الدرهم والدنانير (وهي الذهب والفضة) فقال: **«هي خواتيم الله في أرضه، جعلها مصلحة لخلقه، وبها**

تستقيم شؤونهم ومطالبهم، فمن أكثر له منها فقام بحق الله، فذاك الذي طلبه، ومن أكثر له منها فبخل

فذاك الذي حق عليه وعيد الله...»³.

*- يعبر عن الوظائف التقليدية للنقود، عن الوظائف الأساسية، التي هي وسيلة مبادلة، و مخزن للقيمة، ومقياس لها، ووسيلة للمدفوعات الآجلة. أما الوظائف غير التقليدية، فهي الوظائف الديناميكية للنقود، التي تحدثها بطريقة غير مباشرة في الاقتصاد، من خلال رفع أو خفض الأسعار، وتمويل الميزانية العامة للحكومة .

1- ضياء مجيد، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقود، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998، ص8.

2- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص241.

3- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية 1997، ص107.

2- النقود مقياس للقيمة: تعد وظيفة النقود كمقياس للقيمة، الوظيفة الأساسية التي تنشق عنها

الوظائف الأخرى للنقود في الفكر التقليدي، وهي الوظيفة التي نالت اهتمام علماء وفقهاء الإسلام، كما اهتم بها الاقتصاديون غير الإسلاميين، وأقروا بأساسية هذه الوظيفة للنقود.

ويؤكد الفقهاء والاقتصاديون المسلمون على وظيفة النقود كمقياس للقيمة، وجاءت في كتب فقه الاقتصاد الإسلامي، نصوص عديدة تبين ذلك منها: قول الإمام النيسابوري في تفسير القرآن الكريم الجزء الثاني ص162 «وإنما الذهب والفضة كانا محبوبين لأنهما جعلتا ثمن جميع الأشياء فمالكهما مالك كل شيء»¹.

أما الإمام السرخسي فيقول في كتابه المبسوط ص192: «...وأنه لا مقصود فيهما -الذهب والفضة - سوى أنهما قيم الأشياء وبهما تعرف خيرة الأموال ومقدارها» كما جاء كذلك في المقدمة لابن خلدون « إن الله خلق الذهب والفضة قيمة لكل متمول »².

وقد أكد القرآن الكريم وظيفة النقود كمقياس للقيمة³ في قوله تعالى « فَأَنْبَعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ.... » (الآية 19 سورة الكهف).

3- النقود مخزن للقيمة وأداة دفع آجلة: تعتبر النقود في الإسلام أداة يمكن من خلالها اختزان القوة الشرائية لفترة لاحقة، أي تأجيل إنفاق النقود، واستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق، أو لمقابلة الاحتياجات الطارئة. وقد أشار علماء المسلمين إلى هذه الوظيفة في النقود، ومنهم الإمام الغزالي في قوله عن النقود في مؤلفه "إحياء علوم الدين" جزء 4 ص 96: «من ملكها فكأنما ملك كل شيء».

أما ابن خلدون عن النقود كأداة ادخار (مخزن للقيمة) فيقول في الفصل الخامس - الرزق والكسب - «النقود قيمة لكل ممول».

وأكد القرآن الكريم بأن النقود (المعدنين الذهب والفضة) كونهما مخزن للقيمة فأنهما يكتنزان ويمنع إنفاقهما قال الله تعالى « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ.... » (الآية 34 سورة التوبة).

1- ضياء مجيد، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقود، مرجع سابق، ص19.

2- زكي زكي حسين زيدان، تغيير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2004، ص17.

3- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج، الأردن 2006، ص 20.

أما فيما يخص وظيفة النقود أداة دفع آجلة: فتعد من الوظائف الثانوية بالنسبة للوظائف السابقة ونابعة عنها، وقد تناول هذه الوظيفة الفقهاء في بعض أبواب فقه المعاملات، خاصة منها بابي عقد القرض والبيع الآجل¹. وعليه فإنه مما سبق يتبين أن وظائف النقود في الفقه الإسلامي والاقتصاد التقليدي تكاد تكون واحدة ولا يوجد إختلاف في التعريفات للنقود من خلال الوظائف الثلاثة الأساسية لها.

ثانياً: ضوابط إصدار النقود في الإسلام: نظراً لأهمية النقود وآثار الحجم النقدي على الأسعار والقدرة الشرائية، والاستقرار الاقتصادي عموماً، فإن فقهاء المسلمين وعلماءهم قد قرروا أن عملية الإصدار هي مهمة الدولة وحدها. لأن من أهم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي هو تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود، لأن عدم ثبات هذه القيمة وتقلبها بين الزيادة والنقصان يؤثر على الحالة الاقتصادية ويتأثر بها. فانخفاض القيمة الحقيقية للنقود من خلال ارتفاع الأسعار في حالات التضخم، أو بسبب زيادة المعروض منها، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يضر بالطبقات الفقيرة وثابتة الدخل، والعكس في حالة الكساد أو قلة المعروض النقدي.

وحتى تؤدي النقود وظائفها في الاقتصاد وتقليل حدة التقلبات الاقتصادية، وضعت الدولة الإسلامية ضوابط للإصدار النقدي، للتحديد أو التحكم في كمية النقود المتداولة، واستقرار قيمتها، وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وهذه الضوابط تتمثل في:

1- إشراف الدولة على الإصدار النقدي: ذلك أن إصدار النقود هي إحدى الوظائف السيادية التي تختص بها الدولة وحدها، وقد كان يشرف عليها الخليفة إشرافاً مباشراً، ويشرف على أوزان النقود وعيارها وسكها وختمها بخاتم الدولة². وأنه كان يكره لغير الخليفة إصدار (ضرب) النقود، بل معاقبة من يقوم بذلك وإتلاف العملة المصدرة من غير الحاكم أو إذنه وترخيصه.

وجاءت أراء الفقهاء³ تؤكد أن وظيفة الإصدار النقدي من مهام الدولة، ما قاله الإمام أحمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إذا رخص لهم ركبوا العظام». وقال الإمام النووي: «إن ضرب النقود من أعمال الإمام».

1- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، مرجع سابق، ص 38.

2- زكي زكي حسين زيدان، مرجع سابق، ص 80.

3- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، مرجع سابق، ص 172.

2- تحديد كمية النقود المتداولة: اهتم تقي الدين المقريزي بالمشكلات الاقتصادية النابعة عن بعض

الظواهر النقدية، وبين أثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود في النشاط الاقتصادي¹.

أما الإمام بن قيم الجوزية فيقول: «إنه على ولي الأمر أن يتبع سياسة نقدية، يكون من شأنها توفير النقد اللازم للتداول، وبالكميات التي تسير حركة الاقتصاد، دون زيادة أو نقصان»². ذلك لأن إصدار النقود والتوسع في ذلك دون حاجة الاقتصاد، يؤدي إلى نقص قوتها الشرائية، ويحدث آثار تضخمية والعكس في حالة نقص إصدار النقود، يجعل الأفراد يفضلون السيولة النقدية، مما يؤدي إلى خفض كمياتها المتداولة، وهو ما يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل .

3- سرعة تداول النقود وحركيتها: حرص الإسلام على تداول النقود وحركيتها في النشاط الاقتصادي

والمعاملات، مما يقلل من تكلفة إصدار نقود جديدة، (خاصة في ظل نقود المعدنين وندرتهما). وأثرها على الاقتصاد في حالة تكديسها واكتنازها وتداول نقود معدن الفضة دون معدن الذهب، وهو ما حرمه القرآن الكريم في قول الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...» (الآية 34 سورة التوبة) ويرجع ذلك أساساً إلى ربط نمو العرض النقدي (الكتلة النقدية X سرعة التداول) بالنمو في الناتج الوطني.

ويرى ابن خلدون أن النقود يوفرها و ينقصها العمران، فالعمران بما يحققه من رواج يؤدي إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع كمية النقود المتداولة (عرض النقود)³.

4- تنويع عرض النقود: لا تقتصر الحكومات في ضرب النقود على معدن واحد بل تستخدم في ذلك

معادن مختلفة، نظراً لما تتطلبه المعاملات من عملات كبيرة و صغيرة، فالذهب لا يصلح للمعاملات زهيدة القيمة نظراً لارتفاع قيمته، كما أن الفضة لا تصلح للمعاملات مرتفعة القيمة لقلة قيمتها، ولذلك كان لابد من تداول نقود من معادن متعددة، مثل الذهب، الفضة، النحاس، النيكل،... وعليه فقد كان للمسلمين وعلمائهم دوراً في بناء الفكر الاقتصادي والنقدي على حد سواء.

1- مصطفى عبد الله الكفري، تقي الدين المقريزي علم من إلام التاريخ والاقتصاد: <http://www.oregar.com> 18/11/2007

2- عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص 194.

3- محمد عبد المنعم جمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الكتاب المصري، الاسكندرية 1986، ص471.

لنقول في الختام أن النظريات النقدية وباختلاف توجهاتها وتحليلاتها أثبتت أن لعرض النقود أهميته وأثره في النشاط الاقتصادي، ولم تكن على خطأ، وإنما كان تحليلها وفقاً للظروف الاقتصادية التي بزغت فيها كل نظرية. بينما كانت النظرية الإسلامية أشمل وأكثر ثباتاً على مر الزمن.

1-2- أهمية تعريف وقياس العرض النقدي والجهات المؤثرة في تغييره.

توجد العديد من الأسس لتحديد أنواع النقود، فالأساس الأول الذي تصنف به أنواع النقود هو التطور التاريخي لها فلقد مر النقد بمرحلة النقود السلعية ثم مرحلة النقود الورقية وأخيراً النقود المصرفية. أما الأساس الآخر فهو عنصر الائتمان الذي تتضمنه هذه النقود، حيث أن الكتلة النقدية تتكون من أصول القطاع غير المصرفي النقدية القابلة للسيولة، كدين على النظام المصرفي، وتشمل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أو كسور النقود والودائع تحت الطلب وهذا حسب التعريف الضيق للكتلة النقدية المستعمل في بعض الدول، وهناك التعريف الموسع الذي يشمل الأموال شبه النقدية، نظراً لأن العرض النقدي واحد من أهم الكليات الاقتصادية، وأن التغيرات فيه وفي معدل تغييره، تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كان من الضروري معرفة وقياس العرض النقدي.

1-2-1- مفهوم العرض النقدي.

يتكون العرض النقدي من النقد القانوني الذي يصدره البنك المركزي والنقد الكتابي الذي تصدره البنوك التجارية، ورغم أن ذلك يعبر عن المفهوم الضيق لعرض النقود، إلا أن هذا المجمع هو المقصود عادة عندما نتحدث عن عرض النقود، ذلك أن النقد يجب أن يتسم بالسيولة الفورية، أي إمكانية استعماله فوراً عند الحاجة دون استغراق أي زمن أو اقتضاء أية تكلفة من أجل ذلك، كما هو الشأن بالنسبة للأصول الحقيقية أو الأصول المالية الأخرى، التي نحتاج فيها إلى وقت كي نحولها إلى سيولة، كما قد يترتب عن ذلك تحمل تكلفة. ويختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، وهو ما سنراه من خلال التعريف والمفاهيم المتدرجة لعرض النقود.

أولاً: تعريف عرض النقود: توجد تعريف عديدة تناولت مفهوم العرض النقدي حسب طبيعة النظام الاقتصادي ومكونات الكتلة النقدية في البلد؛ إذ يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على أنه " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة "¹.

ويعرف صندوق النقد الدولي عرض النقود بأنه مجموع البنكنوت المتداول بالإضافة إلى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ويستبعد من دائرة النقود كلا من العملات المساعدة و الودائع لأجل وودائع التوفير حيث يدخلها في دائرة شبه النقود².

ويتضح من التعاريف السابقة أن عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:

1- المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي (M1): تعرف (M1) بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشمل (M1) على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائد (+) الودائع الجارية (تحت الطلب) .

2- المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي (M2)^(*): يعتبر (M2) تعريفاً موسعاً للعرض النقدي والذي يتكون من (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية) إضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل) أي أن: $M2 = M1 + \text{الودائع لأجل}$.

أي ($M2 = \text{العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي} + \text{الودائع الجارية} + \text{الودائع لأجل}$).

3- المفهوم بالمعنى الأوسع للعرض النقدي (M3): وهو توسيع في تعريف عرض النقد خصوصاً في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية، ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن: $M3$ يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) زائد (+) الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (خارج البنوك التجارية).

1- أكرم حداد، مهشور هذلول، مرجع سابق، ص 85.

2- انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية التطبيق، دار المستقبل للنشر، الأردن 2010، ص 72.

*- يمثل $M2$ إجمالي السيولة المحلية في بعض الدول، ولذلك يسمى بالعرض النقدي طبقاً لمنهج السيولة، حيث يتكون $M2$ من العملة خارج الجهاز المصرفي، والتي يصدرها البنك المركزي، ومن الودائع الجارية ولأجل والتي تصدرها البنوك التجارية.

هذه المجمعات أو التقسيمات تسمح للسلطات العامة بتثبيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي؛ غير أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية). كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول¹.

ويمكن أن ننتهي هنا إلى القول أن هناك خلافاً بين الاقتصاديين فيما يخص أفضل تعريف للعرض النقدي، وذلك انطلاقاً من السياسة الاقتصادية حيث تتطلب هذه الأخيرة²:

- تناظر قريب بين التعريف النظري والتعريف التجريبي (القابل للقياس)؛
 - قدرة السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي التجريبي؛
 - علاقة وثيقة وقابلة للتنبؤ بين التغيرات في العرض النقدي المعرف تجريبياً والأهداف الاقتصادية.
- غير أن التعاريف السابقة للعرض النقدي لا تستوفي المعايير الثلاثة السابقة استيفاءً كاملاً.

1-2-2- طرق قياس العرض النقدي.

إن قدرة البنوك على خلق النقود تستند على مفهوم القاعدة النقدية من جهة كما أن هذه القدرة تتحدد بتسرب النقود المركزية (الأوراق النقدية) إلى الجمهور من جهة أخرى، إلا أن البنك المركزي هو الوحيد الذي يستطيع التغطية، هذا التحديد يتجه في المقابل إلى إبعاد وتخفيض الحجم النسبي للأوراق في التداول بالنسبة لأشكال الأخرى للنقود، وبالتالي زيادة قيمة "مضاعف القرض" والذي هو مؤشر نظري للقدرة على خلق النقود بواسطة النظام المصرفي حيث تتولى البنوك المركزية في معظم دول العالم عملية الإصدار النقدي، والتي تعمل على تنظيم عملية الإصدار بالقدر (الحجم) الذي يتلاءم والنشاط الاقتصادي في الدولة، وذلك للأسباب التالية³:

- تحقيق وحدة النقد والتمائل في نظام النقود الورقية؛
- تحقيق الثقة في النقد المتداول على اعتبار أنه صادر عن السلطة النقدية في البلاد؛

1- لمزيد من الشرح: Pascal Gaudron, Economie Monétaire et Financière, 4 ème édition, economica, paris 2006.

2- احمد أبو الفتوح علي الناقدة، مرجع سابق، ص 170.

3- محمود سحنون، مرجع سابق، ص 94.

- وحدة السياسة النقدية وسهولة اتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها؛

- تمكين البنك المركزي من الرقابة على البنوك الأخرى.

هذا وقد تختلف القواعد المنظمة للإصدار النقدي، بحسب نوعية النظم الاقتصادية السائدة، حيث يوجد

في الفكر الاقتصادي مدرستان فيما يتعلق بأسس إصدار النقود¹.

*- **المدرسة الأولى** تضم أنصار حرية الإصدار، والتي تنادي بإعطاء الحق للبنوك التجارية في

إصدار النقود، خاصة إذا كان الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي.

*- **المدرسة الثانية** وتضم أنصار تقييد الإصدار، والتي تنادي بأن البنوك المركزية هي التي تضع

السياسة الاقتصادية من خلال الحكومة، وبالتالي فهي الأجدر بحق الإصدار النقدي .

وقد أصبحت البنوك المركزية بعد مرورها بعدة أنظمة إصدار(*) تقوم بإصدار النقود دون وجود علاقة

ترتبط بين كمية النقود المصدرة والرصيد الذهبي للدولة، وإنما حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياجات

النشاط الاقتصادي للنقود، وقد حدث هذا بعد أزمة الكساد العلمي² (1929-1933)، وانتهيار نظام الذهب،

وبمثل هذا النظام (نظام الإصدار الحر) الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في مختلف الدول، لأنه يحقق

أقصى درجات المرونة بين كمية النقود المصدرة ومتطلبات النشاط الاقتصادي من كمية النقود.

ويرجع ذلك إلى أن العرض النقدي تحت هذا النظام لا يخضع في تغييره إلى قيد كمي كما هو الحال

في ظل قاعدة الذهب³ والأنظمة التي تلتها.

وعليه فإن أهمية عملية الإصدار النقدي لا ترجع فقط إلى التحكم في حجم النقود المتداولة في

الاقتصاد، بل ترتبط بأنواع النقود ودورها في الحجم الكلي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد.

1- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص 240.

*- مرت عملية إصدار النقود في البنوك المركزية بعدة أنظمة إصدار هي: نظام الغطاء الذهبي الكامل، ثم نظام الغطاء الذهبي الجزئي، ثم نظام الغطاء الذهبي النسبي، ثم نظام الحد الأقصى للإصدار، وأخيراً نظام الإصدار الحر.

2- عادل احمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت 1993، ص 313.

3- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين، المكتب العربي، الإسكندرية 2006، ص 18.

أولاً: القاعدة النقدية. يقصد القاعدة النقدية المقياس الذي يتخذه أفراد المجتمع لحساب القيم الاقتصادية لمقارنة بعضها البعض، وليس المراحل التي مرت بها تطور النقود، كما أنها تمثل الأساس الذي تعتمد عليه المصارف في منح الائتمان؛ وبالتالي فإنه لبناء نموذج أكثر تفصيلاً للعرض النقدي وقدرة البنوك على خلق النقود، يجب الاستناد إلى مفهوم القاعدة النقدية وكيفية عملها، باعتبارها أساس تركيب العرض النقدي .

1- مفهوم القاعدة النقدية: إن مفهوم القاعدة النقدية أثار العديد من النقاشات، وخاصة في محتواه، وتسمى أحيانا النقود ذات القوة العالية، ويمكن تعريف القاعدة النقدية على أنها: "تمثل كمية النقود المركزية (القانونية) المتاحة في فترة زمنية محددة، وتشمل القطع النقدية، الأوراق النقدية، الموجودات لدى مؤسسة الإصدار (البنك المركزي)"¹.

وتعرف أيضا بأنها قاعدة النقود المدارة وتتكون من الاحتياطيات النقدية المصرفية والعملية بين أيدي الجمهور والمنشآت غير المصرفية، وهذه القاعدة النقدية تخضع لتوجيه ورقابة الإدارة المتمثلة في وزارة المالية والمصرف المركزي².

كما يشار إلى القاعدة النقدية (monetary Base (MB على أنها النقود عالية القوة، وهي تعادل العملة في التداول (Currency in circulation (C بالإضافة إلى الاحتياطيات الكلية (Reserves (R في النظام المصرفي، وعليه فإن القاعدة النقدية تتصف بـ³:

*- السيولة التامة، فهي تتكون أساسا من النقد القانوني.

*- تعتبر القاعدة النقدية متغيرا خارجيا بالنسبة لتصرفات الوحدات الاقتصادية وتأثيرها عليها، فهي تتحدد من طرف البنك المركزي.

*- القاعدة النقدية تشكل مجموعة الأصول النقدية تامة السيولة، وفي صيغتها الرياضية هي: $BM = C + R$

حيث أن: BM: القاعدة النقدية، C: العملة المتداولة، R: الاحتياطيات.

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر لنشر و التوزيع، القاهرة 2005، ص 87.

2 - عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات النقود، دار النشر الذهبي القاهرة 1996 ص 210 .

3- محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية للقطاع النقدي، الجزء 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص ص 47 - 48.

وعليه فإن القاعدة النقدية هي التزامات على السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتشمل مجموع النقد المتاح لدى الجمهور، وفي خزائن البنوك التجارية، و ودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص.

2- مكونات القاعدة النقدية: يمكن تناول مكونات القاعدة النقدية من زاويتين مختلفتين¹، أولاً من ناحية مصدرها أو البنود المقابلة لها، ثم ثانياً من حيث أوجه استخداماتها.

القاعدة النقدية = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الاحتياطات النقدية للمصارف لدى البنك المركزي. وعليه فإن مكونات القاعدة النقدية هي:

أ- مصادر القاعدة النقدية: تشمل مصادر القاعدة النقدية (البنود المقابلة للقاعدة النقدية) على كل من العناصر التالية:

*** - صافي المستحقات على الحكومة (NDCG):** وينشأ هذا البند عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي من أجل تمويل عجز الموازنة، أو بتجديد الدين العام المستحق السداد. أي أن هذا البند يعكس الاقتراض الجاري للحكومة من البنك المركزي، تجاوز الإنفاق الحكومي للإيرادات الحكومية الجارية.

*** - صافي المستحقات على الاقتصاد (CCB):** وهو الائتمان المقدم لتمويل العمليات الاقتصادية من البنوك التجارية على شكل قروض. ويعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة في زيادة عملية الإصدار النقدي، ذلك أنه كلما زاد حجم الائتمان، زاد طلب البنوك التجارية للقروض (أو إعادة خصم الأوراق التجارية) من البنك المركزي، وهو ما يؤثر على حجم الكتلة النقدية (العرض النقدي).

*** - صافي المستحقات على العالم الخارجي (NFA):** وتتمثل أساساً في الذهب والعملات الأجنبية التي يحوزها النظام البنكي والتي تشكل الجزء الهام من وسائل الدفع الدولية.

أي أن صافي المستحقات على العالم الخارجي، هو رصيد الذهب والعملات الأجنبية في ميزانية البنك المركزي الناتج عن تصدير سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، أو في شكل رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في الوطن، أو في شكل قروض خارجية، أو فوائد على رؤوس الأموال الوطنية في الخارج. وكما هو الشأن بالنسبة للمصادر السابقة، يؤثر صافي المستحقات على العالم الخارجي من العملات الأجنبية، في إصدار النقد المحلي، أي يؤثر في وسائل الدفع الداخلية (العرض النقدي).

1- محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 2002، ص 266.

ب- استخدامات القاعدة النقدية: تستخدم مصادر القاعدة النقدية في:

* - العملة المتداولة: العملة المتداولة (المطلوبات النقدية) يصدرها البنك المركزي، وهي الأوراق والقطع

النقدية المكتوب عليها عبارة -البنك المركزي-. وتعرف على أنها "كمية العملة في يد الجمهور" وهي بذلك تشكل أهم عنصر في تكوين أو بنية العرض النقدي.

* - الاحتياطات: وتشمل هذه الاحتياطات على ودائع البنوك عند البنك المركزي، بالإضافة إلى نقود

العملة التي تحتفظ بها البنوك في صورة نقدية (احتياطات اختيارية). والاحتياطات هي أصل للبنوك التجارية

والتزام على البنك المركزي. ومنه فإن: القاعدة النقدية (BM) = النقود المتداولة لدى الجمهور (CC) +

احتياطات المصارف لدى البنك المركزي (R).

$$BM = CC + R \quad \text{أي}$$

هذا من جانب الاستخدامات، أما من جانب الأصول فإن:

القاعدة النقدية (BM) = الذمم على الاقتصاد الوطني (CCB) + الذمم على الحكومة (NDCG) + الذمم

$$BM = CCB + NDCG + NFA \quad \text{على العالم الخارجي (NFA) . أي :}$$

ثانياً: السيولة المحلية: تعتبر الكتلة النقدية مؤشر غير كاف لمعرفة سيولة الاقتصاد، ولتحديد هذه

الأخيرة ينبغي إضافة موارد الإدخار السائل-القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد- إلى الأموال النقدية المتاحة،

وعليه تكون سيولة الاقتصاد الوطني أعم وأشمل من وسائل الدفع المتاحة، حيث تعتبر هذه الأخيرة محدداً

من محددات درجة السيولة المتاحة للاقتصاد وأيضاً قدرته على مواجهة التزاماته داخلياً وخارجياً¹.

وعليه فالسيولة المحلية تتشكل من مجموع وسائل الدفع المباشرة وأشباه النقود، أي مجموع النقود بأنواعها

والمتداولة خارج البنوك، التي تكون وسائل الدفع الجارية، ثم مجموعة وسائل الدفع المشابهة للنقود (أشباه النقود).

1- تعريف السيولة المحلية: يقصد بالسيولة المحلية عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) مضافاً إليه

الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، كالأوراق المالية العامة، والسندات

1- محمد عبد المنعم، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 34.

التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة، والبنوك العقارية، والودائع الحكومية، وسندات الادخار، والأوراق التجارية، وتعبير أشمل السيولة المحلية هي وسائل الدفع الجارية زائد (+) وسائل الدفع المشابهة¹. وبذلك فإن السيولة المحلية تتكون من:

1- وسائل الدفع الجارية: تتمثل هذه الوسائل في صافي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وتضم:

أ- صافي البنكنوت المتداول: وهي نقود ورقية يصدرها البنك المركزي في الدولة، وتعتبر أهم أنواع النقود وأكثرها شيوعاً، وتمثل ديناً في ذمة السلطة النقدية التي أصدرتها (البنك المركزي).

كما أن البنك المركزي يخضع في عمليات إصداره للبنكنوت لقيود قانونية تحدد حجم إصداره منها، تتمثل في الاحتفاظ بكمية من الذهب والعملات الأجنبية، وبما يتوافق واحتياجات المعاملات الاقتصادية في البلد.

ب- العملات المساعدة: وهي نقود على شكل قطع معدنية، مثل: (دينار، خمسة دنانير، مائة دينار...) تصنع من المعادن (النيكل، النحاس)، بحيث تكون قيمة المعدن المصنوعة منه أقل من قيمتها النقدية، وتستعمل هذه النقود لتسهيل المعاملات الصغيرة، فهي بذلك لا تشكل كمية كبيرة من حجم الكتلة النقدية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النقود تصدر في بعض الدول من طرف الخزينة العمومية، وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي، أما في الجزائر فيصدرها بنك الجزائر.

ج- الودائع الجارية: إلى جانب النقود المعدنية (المساعدة) والورقية توجد فئة ثالثة من وسائل الدفع الجارية هي نقود الودائع الجارية التي تحدثها البنوك التجارية.

وعليه فإن نقود الودائع هي نقود مشتقة لا تصدر عن البنك المركزي مباشرة، وإنما تصدر من البنوك التجارية، يمكن أن تسحب عليها الصكوك بدون إشعار مسبق²، ولهذا يمكن اعتبارها كالنقود تماماً. وأنها تشكل جزء معتبر من السيولة المحلية.

2- وسائل الدفع المشابهة (أشبه النقود): وتتمثل عادة في الودائع لأجل وحسابات الادخار في

البنوك التجارية والادخار، إذ تعتبر ديوناً على هذه البنوك تستحق الدفع بعد فترة زمنية محددة مقابل فائدة،

1- عاصم إسماعيل، تحديد حجم السيولة ينسم بالتشباك والتعقيد، على/16/02/2008: <http://www.alsahafa.info/index.php>

2- بول سامويل سون، ترجمة مصطفى موفق، علم الاقتصاد، الأسعار والنقود، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 32.

وأن هذه الوسائل تؤثر تأثيراً قوياً في كمية وسائل الدفع العادية (الجارية)، لأنها يمكن أن تستخدم في تسوية المدفوعات، ولذا اصطلح على تسميتها بأشباه النقود، لأنها ليست نقود في حد ذاتها.

وعليه فإن هذين الأساسين (وسائل الدفع الجارية، والمشباهة) يشكلان السيولة المحلية في البلد.

حيث أن: السيولة المحلية = النقود القانونية (المعدنية + الورقية) + الودائع الجارية + الودائع لأجل.

2- تقدير السيولة المحلية في الاقتصاد: يمكن تقدير السيولة المحلية في الاقتصاد من العلاقة بين

كمية النقود المتداولة (M3) وإحدى المؤشرات الممثلة لمستوى النشاط الاقتصادي، وبالتحديد هي ناتج قسمة القيمة الجارية لكمية النقود المتداولة والقيمة الجارية لهذا المؤشر. وعادة المؤشر الأنسب للقياس في الاقتصاد، هو الناتج المحلي الخام أو الدخل المحلي الخام، بالقيمة الجارية.

وبالتالي فإن السيولة المحلية هي: $Lm3 = M3 / Yp$ (1)

حيث أن: $Lm3$: سيولة الاقتصاد، $M3$: العرض النقدي، Yp : الدخل المحلي الخام.

ومن المعادلة (1) يمكن حساب عدة معدلات للسيولة حسب مكونات عرض النقد وهي¹:

- حجم النقد المتداول في المعاملات: $LE = E/Yp$

- حجم السيولة بالمعنى الواسع في الاقتصاد: $Lm2 = M2/Yp$

- السيولة الكلية للاقتصاد: $Lm3 = M3/Yp$

كما أن اختيار (تحديد) حجم السيولة الأمثل في الاقتصاد أمر يتعلق بالأهداف التي تتبناها السلطة النقدية، فارتفاع سيولة الاقتصاد قد تدفع الجمهور إلى إنفاق أكبر، الأمر الذي يترتب عنه حركة تضخمية. أما انخفاضها فقد يؤدي إلى شح التمويلات و انخفاض الطلب (الإنفاق)، وبالتالي انخفاض الإنتاج وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي.

إن: فمعرفة اتجاه تطور السيولة المحلية في الاقتصاد مهمة جداً بالنسبة للسلطات النقدية، من أجل

منع أي آثار قد تتجم عن زيادتها أو نقصانها عن الحجم الأمثل (التوازن النقدي و الحقيقي).

1- لمزيد من الشرح حول معدلات السيولة راجع - محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية للقطاع النقدي، الجزء 3، مرجع سابق، ص ص 100-105.

ومن هنا يمكن القول أن تحديد تعريف واضح للعرض النقدي في البلد يعتبر أمراً ضرورياً، ذلك لأن العرض النقدي يحتوي على كل أنواع وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، والتي تتكون أساساً من النقود القانونية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية.

1-2-3- الجهات المؤثرة في تغير عرض النقود.

يتوقف مستوى عرض النقود على القيود أو التصرفات التي تفرضها الوحدات الاقتصادية، سواء البنك المركزي بالإصدار النقدي الجديد أو البنوك التجارية بخلق نقود الودائع التي تشكل جزءاً معتبراً من المعروض النقدي. وعلى هذا فإن العرض النقدي بشكليه (الإصدار، نقود الودائع) لا يتغير حجمه بمحض الصدفة، وإنما يحدث تبعاً لقرارات وسلوك جهات تساهم بشكل أو بآخر في تغير حجمه، هذه الجهات هي:

أولاً: تأثير سياسة البنك المركزي والبنوك التجارية على عرض النقود. تحتل البنوك المركزية الحيز الأكبر في التأثير على تغير حجم عرض النقود في الاقتصاد الوطني، ثم تأتي في درجة ثانية البنوك التجارية التي تتبع سياسة البنك المركزي في التأثير على تغير عرض النقود من خلال عمليات الائتمان.

1- تأثير البنك المركزي: يحتكر البنك المركزي عملية إصدار النقود الورقية (أوراق البنكنوت)، فهو بذلك

يعمل على التأثير في حجم النقود في الاقتصاد¹، حيث يقوم بالتأثير على العرض النقدي من جانبين هما:

أ- التأثير على القاعدة النقدية: يتمثل تأثير البنك المركزي على القاعدة النقدية في النقد الذي يصدره

ويسمى النقد الأساس (Monetary Base) (عالي الثقة)، والذي يتوزع بين الأفراد على شكل عملة في

التداول (Currency in Circulation (CC) والمصارف على شكل احتياطات (Reserves (R) أي أن:

القاعدة النقدية تتوزع على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، طالما أن الجمهور يحتفظ بقسط من

ثروته على شكل نقدي سائل، وعلى مجموع الاحتياطات المصرفية (R) التي تتوزع الآن على احتياطي

قانوني على ودائع الطلب (r) والاحتياطات الفائضة التي يكونها البنك من تلقاء ذاته (e) .

1- جمال خريس، أيمن أبو خيضر، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان 2002، ص 65.

ويمكن كتابة القاعدة النقدية في شكلها الرياضي على النحو التالي: (1) $BM = CC + R$

وهذه المعادلة (1) تمثل ما يعرف بالقاعدة النقدية. حيث يمثل طرفها الأيسر أصول البنك المركزي، والطرف الأيمن التزاماته، إذ يترتب على تغير حدي هذه الأخيرة (الالتزامات) أحدهما أو كلاهما إلى تغير مستوى العرض النقدي.

ولتفسير هذا التغير بشكل واضح يلزمنا معرفة ميزانية البنك المركزي، التي تعبر عن آلية عملية الإصدار النقدي. والجدول الموالي يبين مكونات ميزانية البنك المركزي في شقيها، جانب الأصول وجانب الخصوم.

الجدول رقم (1): ميزانية البنك المركزي .

التزامات البنك المركزي (مطلوبات أو استخدامات)	أصول البنك المركزي (موجودات)
1- النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي) - عملة في التداول - ودائع البنوك التجارية - ودائع المؤسسات المالية	1- موجودات أجنبية
2- الودائع الحكومية	2- حقوق على الحكومة
3- المطلوبات الأجنبية	3- حقوق على البنوك التجارية
4- حسابات رأس المال	4- حقوق على المؤسسات المالية الأخرى
5- مطلوبات أخرى	5- موجودات أخرى

المصدر: زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية، دار اليازوري، عمان 2006، ص 111

حيث نلاحظ من الجدول أن جانب التزامات (مطلوبات) البنك، تمثل القاعدة النقدية (BM). وهي العملة المصدرة من البنك المركزي وذات قوة (ثقة) إبراء قانونية، كونها صادرة عن سلطة نقدية. ويتضح من ميزانية البنك المركزي أن:

جانب الموجودات (الأصول) = جانب المطلوبات (الالتزامات).

= مطلوبات نقدية + مطلوبات غير نقدية.

أي إن المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية.

وعليه فإن: أي زيادة في الموجودات ينتج عنها زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم الزيادة في عرض النقود. وأي

انخفاض في المطلوبات غير النقدية ينتج عنها زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم زيادة في عرض النقود.

*- وبهذا فإنه إذا أراد البنك المركزي أن يصدر نقداً جديداً فعليه إما أن يزيد من موجوداته والمتمثلة في الموجودات الأجنبية (عملة أجنبية، ذهب، حقوق السحب الخاصة) والموجودات المحلية (حقوق على الحكومة، حقوق على البنوك، حقوق على الاقتصاد). وإما أن يقلل من المطلوبات غير النقدية (ودائع حكومية، ودائع أجنبية، ودائع أخرى).

غير أن البنك المركزي لا يصدر النقود إلا إذا طلب منه ذلك، وأن الموجودات ليس هي الدافع أو الحافز الوحيد للبنك المركزي لإصدار النقود.

ب- التأثير على البنوك التجارية: يقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة من خلال التأثير على البنوك التجارية ووفق طريقتين هما:

الطريقة الأولى: يقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة عندما تطلب منه الحكومة ذلك من أجل تغطية عجز الميزانية مقابل شراء (حيازة البنك المركزي) سندات حكومية. هذه الأموال التي تذهب على شكل نفقات حكومية مختلفة تؤدي إلى زيادة العملة في التداول (CC) ومن هذه الأخيرة يتشكل جزء من احتياطات البنوك (R) على شكل ودائع، وهو ما يؤدي إلى زيادة (نمو) عرض النقود في الاقتصاد .

الطريقة الثانية: أما الطريقة الثانية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بإصدار النقود القانونية، فهي عندما يتم اقتراض البنوك التجارية منه (إعادة الخصم أو الاقتراض)، باعتباره الملجأ الأخير لعملية الاقتراض، والتي تستخدم هذه القروض في عملية خلق نقود الودائع، وبذلك زيادة عرض النقود ونموه في البلد؛ كما أن سياسة البنك المركزي تجاه البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك بواسطة أدوات السياسة النقدية كمية كانت أم كيفية والتي منها¹:

ب-1- نسبة الاحتياطي القانوني: يؤثر البنك المركزي على البنوك التجارية في منح الائتمان بنسبة الاحتياطي الإجمالي الذي يفرضه عليهم الاحتفاظ به مقابل كل وديعة. وعليه تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي الإجمالي أو انخفاضها إلى تقليص أو رفع مقدار الأرصدة النقدية المتاحة للإقراض لدى البنوك التجارية، وهو ما يؤدي بدوره إلى التأثير على عرض النقود؛ إذ هناك علاقة عكسية بين تغير نسبة الاحتياطي القانوني إلى إجمالي الودائع من جهة، وتغير عرض النقود من جهة أخرى.

1- لمزيد من الشرح راجع - احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998، ص 70-78.

وتعتبر هذه الوسيلة -الاحتياطي الإجباري- من أقوى الوسائل النقدية للبنك المركزي المستخدمة في الدول المتخلفة اقتصادياً، وتستخدم هذه الوسيلة في حالة استحالة استخدام سوق العمليات المفتوحة لضعف وضيق أسواق النقد والمال، وان استخدام سياسة تغير سعر الخصم محدود و ذلك لضيق أسواق الخصم في هذه البلاد¹.

كما أن الميزة الأساسية لاستخدام سياسة تغيير حجم الاحتياطيات النقدية هي أنها تؤثر على البنوك التجارية بالتساوي وبالتالي فتأثيرها قوي على العرض النقدي².

ب-2- سعر الفائدة: وهو السعر المطبق من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية في عملية الإقراض منه، والذي يرتبط عكسياً مع طلب البنوك التجارية للقروض من البنك المركزي، وأن تغير سعر الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً، يساهم في تغير عرض النقود عكسياً انخفاضاً أو ارتفاعاً .

ج-3- سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة المطبق من البنك المركزي مقابل خصمه للأوراق التجارية المقدمة له من طرف البنوك التجارية، وهو يشبه إلى حد كبير سعر الفائدة في تأثيره على سلوك البنوك التجارية، ومن ثم التأثير على عرض النقود.

غير أن الاتجاهات الحديثة لتأثير البنوك المركزية على الكتلة النقدية في الاقتصاد (عرض النقود) من خلال أدوات السياسة النقدية هي عمليات السوق المفتوحة .

إذن فإن سلوك البنك المركزي وتأثيره على عرض النقود يتم من خلال القاعدة النقدية وبطريقتين أساسيتين هما: - شراء (زيادة عرض النقود) أو بيع (تخفيض عرض النقود) السندات الحكومية.

- خفض (زيادة عرض النقود) أو رفع (تخفيض عرض النقود) لسعر إعادة الخصم و القرض.

2- البنوك التجارية: تلعب البنوك التجارية دوراً محورياً في التأثير على تغير عرض النقود في أي دولة من خلال سياستها الائتمانية (خلق نقود الودائع)، وتعتبر عملية خلق النقود للمساهمة في النشاط الاقتصادي من أهم وظائف البنوك التجارية، انطلاقاً من فكرة أن المودعين لن يأتوا -وفي نفس الوقت- لسحب وداائعهم، حيث تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر

1 - انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية التطبيق، مرجع سابق، ص 102.

2- محمدى فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 173.

من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة¹ والمعتمد في ذلك على مبدئين أساسيين هما: **نسبة الاحتياطيات، والتوقعات.**

2-1- تأثير داخلي: يتمثل تأثير البنك التجاري على عرض النقد من داخل البنك نفسه في العاملين التاليين:

أ- نسبة الاحتياطيات: اعتماداً على افتراض (مبدأ) أن البنوك تحتفظ بنسبة معينة مقابل كل وديعة على

شكل احتياطيات، هذه الأخيرة قد تحوي احتياطيات اختيارية إلى جانب الاحتياطيات الإجبارية، فهي تؤثر على مقدرة البنك التجاري في خلق نقود الودائع حسب حجم الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك.

فكلما زاد حجم الاحتياطيات المحتفظ بها من الوديعة انخفض حجم الأرصدة المتاحة للإقراض، ومن ثم

التأثير على عرض النقود، والعكس صحيح في حالة انخفاض حجم الاحتياطيات. ويتم ذلك من خلال مضاعف النقود.

ب- التوقعات: أما فيما يخص التوقعات فهي توقعات إدارة البنك لنسبة (مقدار) السحوبات المستقبلية على الودائع الممكن أن يتعرض لها البنك مما يوقعه في:

- الاحتفاظ باحتياطيات أكبر تقلل من قدرته على منح الائتمان، وبالتالي التأثير بالانخفاض على عرض

النقود (ريح قليل للبنك لعدم توظيف هذه الاحتياطيات الزائدة).

- الاحتفاظ باحتياطيات اختيارية أقل وهو ما يزيد من قدرته على منح ائتمان أكبر وبالتالي زيادة عرض

النقود (تحقيق ربح كبير مع إمكانية الوقوع في مشكلة (خطر) السيولة مع زيادته).

وفي هذه الحالة، فإن كمية النقود القانونية الموجودة لم تبقى على حالها بل أضيف إليها كمية جديدة من

النقود² هي نقود الودائع التي خلقها البنك التجاري. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العرض الإجمالي للنقود.

وتستند نظرية خلق نقود الودائع إلى أنه من غير المرجح أن يطلب جميع المودعين سحب ودائعهم نقداً

في آن واحد، فالذي يحصل أن تأتي مجموعة اليوم ومجموعة غداً، ومجموعة أخرى تأتي بعد فترة قد تقصر

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص45.

2 - لمزيد من الشرح راجع: Sophie Brana et outre, Economie monétaire et financière, 2 édition, dunod, paris2006pp 48-49 وعبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي للمبادئ) الدار الجامعية، مصر 2000 ص36.

أو تطول، وبمقابل هذه السحوبات هناك إيداعات جديدة تغطي عمليات السحب اليومية، أضف إلى ذلك أنه باستطاعة البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالباً لقرض أو لإعادة خصم ما عنده من أوراق تجارية، وتمتد عملية خلق نقود الودائع وفقاً لصيغة المضاعف النقدي الذي يأخذ صورتين مبسطة وموسعة على النحو الموالي:

ج- مضاعف النقود البسيط: هو عبارة عن نسبة تستخدم كوسيلة لقياس مقدرة البنوك على خلق النقود (نقود الودائع) في الاقتصاد الوطني. وتكتب الصيغة الرياضية المبسطة للمضاعف النقدي على

$$M = kb + r(1-b)M \longrightarrow k = 1/b + r(1-b) \quad \text{الشكل 1:}$$

وهي الصيغة الرياضية للمضاعف النقدي الذي تستطيع البنوك التجارية خلق نقود الودائع من خلاله.

شروط (الانتقادات التي وجهت إلى) تحقق مضاعف النقود البسيط²:

- أ- افتراض أن الأفراد يقومون بإيداع كافة أموالهم في البنوك (لا يوجد تسرب نقدي) وهذا افتراض غير واقعي، لأن الأفراد يحتفظون بجزء سائل من النقود لديهم لمواجهة متطلباتهم اليومية.
- ب- افتراض أن البنوك تقوم بإقراض كافة الودائع لديها بعد خصم الاحتياطي الإجمالي، والحقيقة أن البنوك تحتفظ باحتياطات اختيارية أكبر من الاحتياطي الإجمالي لمواجهة الظروف الطارئة والتغيرات الاقتصادية.
- ج- افتراض أن هناك طلباً على القروض يغطي الأموال الفائضة، وهذا قد لا يحدث في المجتمع.
- د- إهمال الفوائد التي يتقاضاها البنك على القروض.

2-2- تأثير خارجي: وهو التأثير الذي تتسبب فيه جهات خارجة عن إرادة البنك التجاري.

مضاعف النقود الموسع: إذا أخذنا بعين الاعتبار النقاط السابقة والتي أهملها (شروط) مضاعف النقود

البسيط، فإن مضاعف النقود الموسع هو : المضاعف النقدي - الذي يفترض أن البنوك التجارية ليست بكاملة الإقراض، بالإضافة إلى احتفاظها باحتياطات فائضة (اختيارية elective) تدعيماً لمركزها المالي،

1- لمزيد من الشرح بمثال تطبيقي راجع نفس المرجع ، Sophie Brana et outre, op. cit, pp 48-49 ولتفصيل في المعدلات الرياضية راجع: - محمود محمد داغر، الاتجاهات الحديثة في تحليل دالة العرض النقدي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، ص 148.

2- عبد الرحيم إبراهيم، مضاعف النقود، متاح على: <http://www.islamfin.go-forum.net/montada> 03/02/2008

وأنّ الجمهور يوزّع ثروته بين النقد السائل والودائع تحت الطلب، وهذا يعني أنّ هناك تسرباً للعملة خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي فإنّ القروض التي يقرضها البنك لا تؤوّل إليه كاملة من جديد¹.

الصيغة الموسعة: الصيغة الرياضية للمضاعف النقدي تأخذ شكل متوالية هندسية أساسها $(1-r)$

$$dM = x + x(1-r) + x(1-r)^2 + \dots + x(1-r)^n$$

حيث أنّ: dM حجم الودائع المشتقة و $(1-r)^n$ عدد مرات تداول الوديعة بين البنوك، و x الوديعة.

ومنه فإن صيغة المضاعف الموسعة فهي على الشكل التالي: $K = [1-(1-r)^n] / [1-(1-r)]$

ويتأثر المضاعف النقدي بمجموعة من العوامل أو المحددات التي تقلل من قدرة البنوك التجارية على

التوسع في القروض وبالتالي على زيادة عرض النقد و هذه العوامل هي²:

- حجم التسرب النقدي؛

- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية ولأجل $(rd . rt)$ ؛

- مقدار ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به على شكل عملة (cr) ؛

- مقدار ما ترغب البنوك الاحتفاظ به على شكل احتياطات اختيارية (e) ؛

- مقدار ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به على شكل ودائع لأجل (a) .

إنّ فبالنظر إلى أهمية قرارات البنوك التجارية في عملية منح الائتمان وتأثيرها البالغ في الحياة

الاقتصادية للمجتمع بمختلف وجوهها، فإنها عادة ما تخصص إدارة من إداراتها لمباشرة عمليات الائتمان،

تقوم بتجميع وتحليل كافة المعلومات الخاصة بالحالة الائتمانية للمقترضين الحاليين والمحتملين³.

ثانياً: أثر سلوك المودعين على عرض النقود. تمثل قرارات وتصرفات زبائن البنوك محدد من

المحددات التي تعتمد عليها البنوك في منح الائتمان ومن ثمة التأثير في حجم عرض النقود، ويتمثل تأثير

سلوك المودعين في عرض النقود من خلال:

1- بسام الحجار، وداد سعد، تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)، مجلة الدفاع الوطني "لبنان"، متاح على:

23/04/2013 <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar &id=9131>

2- أكرم حداد، مهشور هذلول، مرجع سابق، ص 96.

3- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2005، ص 134.

1- تأثير الأفراد: يعتبر الجمهور طرفاً فعالاً في التأثير على عرض النقود من خلال التأثير على كل من القاعدة النقدية ومضاعف الائتمان. فمن ناحية القاعدة النقدية يظهر تأثيره في نسبة السيولة إلى الودائع التي يحتفظ بها، إذ أن زيادة العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي يعني زيادة نسبة التسرب النقدي، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ومن ثم التأثير على عرض النقود بالنقصان والعكس صحيح.

أما من ناحية مضاعف النقود فيتم تأثيره من خلال حجم الودائع التي يحتفظ بها، باعتبار الجمهور الجهة الرئيسية التي تقوم بإيداع الأموال في البنوك، والتي تؤثر على المضاعف النقدي وبالتالي تؤثر على تغير عرض النقود في الاقتصاد. أي أن تأثير سلوك المودعين في عرض النقود يظهر أساساً في قيمة الودائع المودعة أو حجم القروض المسحوبة من المنظومة البنكية. وعليه فسلوك المودعين أو جمهور الأفراد تتجلى في الأصول المالية التي تشكل المحفظة المالية لهم والمتكونة أساساً من:

- الأرصدة من النقد القانوني (E)؛
- الودائع تحت الطلب (D)؛
- الودائع لأجل (T)؛
- الودائع الادخارية (S).

وعليه فإن أي تصرف من تصرفات الجمهور فيما يتعلق ببنية المحفظة المالية، يؤثر على عملية خلق النقد من طرف الجهاز المصرفي، ومن ثم على عرض النقود بصفة عامة.

2- محددات تأثير الأفراد: كما أن لسلوك المودعين تأثيراً على عرض النقود فإن لسلوك المودعين عوامل ومحددات تحد أو تقيد من سلوكه وأهم هذه العوامل والمحددات هي¹:

- أ- ثروة الفرد ودخله الحقيقي: فكلما زاد دخل الفرد أو ثروته تمتع بالاستقرار المالي وهو ما يدفعه إلى التقليل من طلبه على العملة، وإنشاء إيداعات في البنوك والعكس في حالة انخفاض دخله.
- ب- مدى تقدم الوعي الادخاري والعادات المصرفية: يلعب تقدم الوعي الادخاري لدى الأفراد أهمية بالغة في التقليل من التسرب النقدي وتوسيع الإيداعات المصرفية، مما يساهم في التأثير على عرض النقود.

1- محمد أيمن إبراهيم هندي، النقود و البنوك، الأسبوع السادس، عرض النقود (دروس في الاقتصاد)، متاح على:

ج- الذعر المصرفي ورغبة الأفراد الاحتفاظ بالموجودات سائلة 100%: فأى أزمة مصرفية أو عدم تلبية طلبات الزبون لسحب أمواله، يجعل منه لا يرغب في التعامل مع النظام المصرفي لعدم ثقته فيه، وتفشي بذلك ظاهرة الاكتناز (تسرب نقدي).

د- ارتفاع معدل الضريبة والعمليات غير المشروعة (غسيل الأموال، التهريب، السوق السوداء) كل هذه العمليات تجعل الفرد يفضل التعامل نقداً وعدم الإفصاح عن أنشطته وعملياته، مما يؤثر في عرض النقود.

هـ- توقعات الأفراد حول مردود مختلف الموجودات المتوافرة لديهم والشكل الذي يأخذه أياً منها، إن كان نقداً أو قروضاً أو أوراق مالية أو أي موجودات أخرى.

و- قيمة الضمانات ونسب الفائدة التي تطلبها البنوك في حالة طلب الزبون للقروض، مما يجعل هذا الأخير يحجم عن طلب قروض من البنوك التجارية.

ثالثاً: أثر الأوضاع الاقتصادية على عرض النقود: على غرار الأطراف السابقة المؤثرة في تغير عرض النقود فإن للأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد دور هام في تغير حجم عرض النقود وذلك من خلال الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

1- الوضع الاقتصادي: المقصود بالوضع الاقتصادي الحالة الاقتصادية في البلد في فترة زمنية معينة، أي هل الوضع الاقتصادي في حالة رواج و انتعاش؟ أم أنه في حالة تضخم أو كساد ركودي؟ أو حالة خاصة كما حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الحالة المزدوجة " الكساد التضخمي".

إذن فإن طبيعة الوضع الاقتصادي السائدة في البلد تنعكس أثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عرض النقود، من خلال التأثير على النشاط الاقتصادي.

فمثلا في حالة الرواج يزداد الطلب على النقود لغرض المعاملات وإتمام الصفقات، وهذا التزايد في الطلب النقدي يترتب عليه زيادة في سرعة تداول النقود، وبالتالي تزداد كمية النقود المتاحة في المجتمع حتى في ظل ثبات حجم الكتلة النقدية، باعتبار أن التداول المتكرر للوحدة النقدية أو حتى الوديعة يضاعف كمية النقود الموجودة أصلاً في التداول.

أما في حالة الكساد أو الانكماش الاقتصادي، فتزداد رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية، نظير توقعاتهم بانخفاض دخولهم أو انقطاعها، والاحتياط للظروف المستقبلية غير المتوقعة نتيجة الوضع الاقتصادي، وهو ما ينعكس سلباً على عرض النقود نتيجة انخفاض سرعة تداول النقود المتأثرة أيضاً بانخفاض الإنفاق.

أما في حالة التضخم التي يقوم فيها الأفراد بالتقليل من الاحتفاظ بالنقود جاهزة (سائلة) أو ودائع، نتيجة انخفاض قيمتها وارتفاع تكاليف المعيشة، مما يدفعهم إلى زيادة الإنفاق، سواء على السلع والخدمات، أو الأصول الحقيقية، وهو ما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار، ذلك ما يؤثر على عرض النقود من خلال:

- زيادة سرعة تداول النقود و بالتالي زيادة عرض النقود؛
- رفع الأجور لاحتواء ارتفاع الأسعار وهو بالتالي زيادة في عرض النقود؛
- رغبة الأفراد في تحويل النقود إلى أصول مما يؤدي إلى تداول كثيف للنقود وقلة الاكتناز؛
- دعم الأسعار الذي هو عبارة عن إنفاق أيضاً يضح في الاقتصاد ما يدفع إلى نمو عرض النقود.
- كما أن الوضع الاقتصادي لا يؤثر في عرض النقود من خلال الحالة التي يمر بها من كساد أو رواج فقط. وإنما كذلك من خلال طبيعة الاقتصاد ومكوناته، وأهم المؤسسات الاقتصادية التي يضمها أو يحويها.

2- عوامل التأثير: إذ أن كل هذه العوامل تؤثر في عرض النقود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فمثلاً:

- أ- درجة تقدم الجهاز المصرفي¹: حيث أن جزءاً كبيراً من عمل البنوك التجارية هو تجميع النقود من المجتمع وإعادة توزيعها بصورة أكثر فاعلية، ونقلها من الاكتناز إلى التداول، مما يضيف عليها نوعاً من الحركية (سرعة التداول) ومضاعفتها (مضاعف الائتمان)، إضافة إلى نوعية السياسات الائتمانية للبنوك.
- ب- توفر سوق مالية ونقدية نشطة: إذ أصبحت البورصة أداة فعالة في تحريك دواليب النشاط الاقتصادي، ومجالاً رحباً لتحريك (تداول) وتفعيل الأموال بين الجمهور والمؤسسات الاقتصادية، وحسن إدارة السيولة المحلية من خلال عمليات السوق المفتوحة، لضخ أو سحب السيولة من الأسواق .

ج- سياسة الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في البلد: فقيام الحكومة بضخ المليارات من الدينارات في مشروعات عملاقة دفعة واحدة دون مراعاة قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذه المشروعات؛ هذه المشروعات التي استلزمت خروج مليارات من الدينارات من دائرة السيولة في الاقتصاد إلى شراء معدات وأدوات، مما شكل أثراً على عرض النقود والأسعار في الاقتصاد.

د- التدفقات المالية الخارجية: الأمر الذي ينعكس على معدلات التضخم وأسعار الأصول المالية والعقارات من جهة، ونمو الائتمان من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى نمو في حجم السيولة المحلية، وبالتالي التأثير على تغير عرض النقود .

وإلى هنا يمكن القول أن تأثير الأطراف السابقة (البنك المركزي، البنوك التجارية، الجمهور، واقع الاقتصاد) في عرض النقود يشكل تداخلاً هاماً في تفسير العلاقات النقدية التي تتم على حجم النشاط الاقتصادي، كونه هو المتلقي أو المستوعب لحجم هذا المعروض النقدي، وأن جميع تصرفات هذه الأطراف تتم على أساسه من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة.

1-3- الطرق المؤدية إلى تغير العرض النقدي.

الطرق المؤدية إلى تغير العرض النقدي تفرضها عدة عوامل، منها الطريقة المباشرة كالإصدار النقدي الناتج عن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، أو غير مباشرة عن طريق خلق الائتمان (نقود الودائع) من طرف البنوك التجارية، وكذلك من خلال حركية النقود الموجودة في الاقتصاد دون إصدار جديد أو تقديم عمليات ائتمانية جديدة .

1-3-1- الإصدار النقدي.

يقوم البنك المركزي بإصدار العملة الوطنية حسب متطلبات الاقتصاد الوطني من حجم النقود اللازمة لتداول الانتاج الوطني، ويعتبر الإصدار النقدي المنشأ أو المنطلق الأساسي لتغير عرض النقود، غير أنه يشمل النقود القانونية فقط وليس عرض النقود الكلي.

أولاً: تعريف الإصدار النقدي: تنسب عملية الإصدار النقدي إلى البنوك المركزية باعتبارها الجهة الوحيدة المخول لها من الحكومة حق إصدار النقود (خلق العملة)¹، وتنفيذ الأسس و المعايير الواجب التقيد بها عند قيامه بالإصدار النقدي، إذ ارتبط إصدار أوراق البنكنوت في معظم الدول تقريباً بنشأة البنوك المركزية، التي كانت تعرف حتى بداية القرن العشرين باسم بنوك الإصدار. ذلك أن ما يترتب على تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد ما يلي²:

- 1- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة.
 - 2- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع .
 - 3- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الإصدار.
- هذا وتخضع البنوك المركزية لقيود قانونية وتشريعية تنظم قدراتها وتحدد إمكاناتها في إصدار العملة، هذه القيود ترتبط أساساً بغطاء العملة من حيث نوعية وطبيعة مكوناتها، وحجمها أو مقدارها. فعندما كان الإصدار النقدي مغطى كلياً بالذهب كان حد الإصدار محدد، وبعد التخلي عن قاعدة الذهب إلى الإصدار الحر، أصبح الغطاء الفعلي للعملة مرتبط بدرجة تطور الاقتصاد الوطني وقدراته الإنتاجية، مما أضفى على غطاء العملة مكونات متعددة ومختلفة مثل (سندات الحكومة، أوراق تجارية، عملات دولية قوية، إضافة إلى رصيد من الذهب). وعليه فإن البنك المركزي يقوم بإصدار العملة الوطنية حسب متطلبات الاقتصاد الوطني.
- ثانياً: دواعي الإصدار النقدي:** يقوم البنك المركزي بإصدار العملة في الحالات التي يتوفر فيها غطاء الإصدار وهو على التوالي:

- أ- عند شراء (حيازة) الذهب: إذ ينتج عنها زيادة في موجودات البنك المركزي وهذه الوضعية تمكنه من إصدار نقود قانونية لسداد قيمة المشتريات و التي تعني زيادة العرض النقدي.

1- توماس ماير، وآخرون، مرجع سابق، ص 293.

2- عبد المنعم مبارك، أحمد الناقه، النقود والصيرفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998، ص 142.

ب- عند شراء العملات الأجنبية: إن شراء العملات الأجنبية من أية جهة كانت سواء من الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية والمالية الأخرى، يؤدي ذلك إلى إصدار النقود القانونية لسداد قيمة هذه العملات (المشتريات من العملات)، وبالتالي زيادة في عرض النقود.

ج- عند شراء الأوراق المالية: عندما يرغب البنك المركزي في زيادة النقود المتداولة في الاقتصاد يقوم بإصدار نقود قانونية وطرحها في السوق من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء أوراق مالية.

د- عند الاقتراض من الخارج: عند الاقتراض من الخارج يقوم البنك المركزي بتحويل هذه القروض التي هي عبارة عن عملات أجنبية إلى عملة محلية لاستخدامها وتداولها داخليا، وهو ما يتطلب إصدار مقابله (وفق سعر الصرف السائد بين العملتين) نقود قانونية و بهذا زيادة في عرض النقود.

هـ- عند تقديم مساعدات أو سلفيات: تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لتغطية نفقاتها وعجزها عن طريق الخزينة العامة، الشيء الذي يؤدي بالبنك المركزي إلى إصدار نقود قانونية لذلك.

و- عند إقراض البنوك: تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي في حالة الحاجة إلى السيولة أو عدم القدرة على تغطية طلبات الزبائن، وهو ما يدفع البنك المركزي إلى إصدار نقود قانونية لتمويلها. وعليه يمكن القول أن البنك المركزي يكون ملزماً بعملية الإصدار النقدي فوراً، كما قد لا يترتب عليه إصدار فوري للنقود. مثل حصول البنك المركزي على قروض بالعملة الأجنبية وحالة الاقتصاد لا تستدعي أموالاً إضافية، فإنه يرجئ عملية الإصدار النقدي إلى وقت سداد القرض.

1-3-2- الائتمان المصرفي.

أن عملية الإصدار النقدي لا ينحصر تأثيرها على عرض النقود فقط بمقدار الإصدار النقدي، بل يتجاوز ذلك بكثير لما له علاقة بما تصدره البنوك التجارية من نقود الودائع من خلال منح الائتمان. والائتمان المصرفي يعتبر عن الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. لذلك فهو يؤثر في تغير عرض النقود .

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي: يعبر الائتمان المصرفي (مضاعف الائتمان) عن مقدرة الجهاز المصرفي على توليد النقد. فعندما يتوفر الجهاز المصرفي على فائض في السيولة يستطيع توليد النقد. وسيستمر ذلك حتى القيمة القصوى المعطاة من طرف المضاعف. وعند هذه القيمة، مع الأخذ في الاعتبار التسريبات، يزول ذلك الفائض في السيولة¹.

وتساهم البنوك التجارية بنسبة كبيرة في تغيير حجم عرض النقود تصل في بعض البلدان المتقدمة إلى نسبة 90% من مجموع عرض النقود²، بقيامها بخلق نقود الودائع عند قيام الأفراد بإيداع احتياطياتهم من النقود القانونية لدى هذه البنوك، إذ تقوم هذه الأخيرة بمضاعفة هذه الودائع تفوق كميته في النهاية كمية النقود القانونية المودعة لديها من خلال المضاعف النقدي، الذي يؤدي في النهاية إلى خلق قوة شرائية جديدة، توضع تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين الذين يقومون بتداولها بواسطة الصكوك من يد إلى أخرى دون الحاجة لانتقال النقود القانونية مادامت هذه النقود (نقود الودائع) تقوم بوظائف النقود كاملة، وثقة الجمهور بالجهاز المصرفي موجودة. حيث أن معظم البحوث الحاصلة حديثاً عن قناة الائتمان توضح أن التوسع النقدي يمكن أن يولد اثر سيولة برفع الائتمان إلى الأسر ويرفع النشاط الكلي³. ويمثل الجدول التالي نسبة مساهمة البنوك التجارية (نقود الودائع) في عرض النقد في بعض الدول.

الجدول رقم (2): نسبة مساهمة البنوك التجارية في عرض النقود في بعض الدول

البلد \ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	80.41	76.66	77.09	76.7	76.6	77.79	77.86	79.72	77.86	74.48	74.65	74.10	72.91
مصر	80.51	81.23	81.80	87.44	87.13	87.23	86.75	86.89	86.34	85.78	85.26	83.36	82.27
عمان	83.32	84.71	85.12	84.74	86.62	86.6	86.63	86.06	85.44	86.61	87.25	87.48	87.11
السعودية	84.01	85.53	86.6	86.71	87.87	88.38	89.5	90.85	92.03	91.41	91.15	90.19	90.44
الصين	88.94	89.73	90.99	90.09	91.51	91.88	92.16	92.48	92.79	93.73	93.85	92.64	92.27

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:- بنك الجزائر - مؤسسة النقد السعودي - بنك الصين المركزي - بنك مصر المركزي - بنك الأردن المركزي.

1- أنظر مخططاً لشرح مضاعف الائتمان في: J-L. Besson, Monnaie et Finance, O.P.U., Alger 1993, pp79-80

2- عبد المنعم سيد علي، مرجع سابق، ص 77. إضافة إلى ما يؤكد الجدول أدناه خاصة في الصين وغيرها من الدول .

3-V. E. Li, Household Credit and the monetary Transmission Mechanism, Journal of Money, Credit and Banking, 2000, pp. 335-356.

وعليه يساعد الائتمان المصرفي النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، ليس هذا فحسب بل إن الائتمان قد يسمح في بعض الأحيان بالاستغناء عن النقود، حيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون الحاجة لاستعمال النقود اكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض، بدل من تداول النقود. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم حوالي 90% من قيمة المدفوعات في الاقتصاد القومي بواسطة النقود الكتابية في شكل شيكات، و تبلغ هذه النسبة حوالي 80% في إنجلترا، و 50% في فرنسا¹.

ثانيا: العوامل المحددة والمنظمة لعملية خلق الائتمان أو نقود الودائع²: في الواقع العملي توجد عدة عوامل تحد من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع أهمها:

1- الاحتياطات: سواء القانونية أو الاختيارية لمقابلة الطلبات المحتملة لسحب الودائع من قبل الزبائن وتجنباً للوقوع في مشكل السيولة، إضافة إلى ما تحمله القوانين المصرفية في ذلك. (في الجزائر حسب قانون النقد والقرض الاحتفاظ بـ 25% من قيمة الوديعة).

هذه الاحتياطات تؤثر مباشرة على قدرة البنوك على خلق نقود الودائع، فزيادة هذه الاحتياطات تقلل من قدرة البنوك على خلق نقود جديدة، وتخفيضها يزيد من إمكانية البنوك على خلق نقود جديدة بعدة أضعاف من قيمة الوديعة الأصلية.

2- عادات الدفع بواسطة الشيكات والحوالات: إن إتمام عملية الدفع بواسطة الشيكات والحوالات يعني بالنسبة للبنوك تحرير لقدر من النقود القانونية يمكن أن يتخذ أساسا للتوسع في خلق الودائع . إذ أنه كلما انتشرت عادة الدفع بالشيكات والحوالات البنكية (البطاقات البنكية) كلما زادت مقدرة البنوك على خلق الائتمان، ومن ثم نقود الودائع والعكس في حالة تقلص هذه العادات .

1- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود و التمويل، مرجع سابق، ص 127.

2- لمزيد من الشرح حول حدود عملية خلق الودائع راجع -حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، القاهرة 2007/2008، ص ص 138-168.

3- ميل احتفاظ المتعاملين (الجمهور) بالنقود القانونية: حيث أن مقدرة البنوك التجارية في خلق نقود

الودائع، إنما تتوقف على كمية النقود القانونية التي في حوزتها من إيداعات المتعاملين (أفراد ومشروعات)، فميل هؤلاء المتعاملين للاحتفاظ بالنقود القانونية داخل أو خارج البنوك يعد عاملاً هاماً من العوامل التي تحد من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع.

4- الطلب على الائتمان: إذا كان احتفاظ الجمهور بودائع في البنوك عاملاً مهماً في خلق نقود

الودائع، فإن هذه الاحتفاظات إن لم يقابلها طلب ائتمان (قروض) فإن البنوك التجارية تبقى عاجزة على خلق نقود الودائع، لأن أساس العملية هو إقراض الوديعة الواحدة عدة مرات؛ وبهذا فإن للطلب على الائتمان دور محوري في التأثير على مقدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع.

5- سياسة البنك المركزي: وذلك تبعاً لأهداف السياسة النقدية وباستخدام الوسائل¹ (أدوات السياسة

النقدية) الفعالة التي تؤثر على الوظيفة النقدية للبنوك التجارية وهي خلق نقود الودائع.

1-3-3- سرعة تداول النقود.

إن التطرق إلى الكتلة النقدية المتداولة لا بد أن ينقلنا إلى الحديث وبالضرورة عن مفهوم سرعة تداول النقود لأنه من المهم معرفة تدفق التسديدات النقدية خلال فترة معينة، وما هي التغيرات التي تطرأ من سنة لأخرى، فإذا كانت سرعة تداول النقود هي معدل أو متوسط استخدام النقود أو انتقالها من يد إلى أخرى بغرض التداول، فقد أجمع كثير من الاقتصاديين^(*) على أثر تغيرات سرعة تداول النقود على كمية النقود المعروضة ومن ثم على التجارة والعمالة.

ولعل أول من تناول موضوع سرعة تداول النقود وأثرها على تغير حجم العرض النقدي هو الاقتصادي

جون لوك² عام 1690 عندما أوضح أن كمية النقود اللازمة لتسيير حركة التجارة تتوقف على سرعة التداول،

وكلما زادت كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد بعيداً عن التداول كلما قلت سرعة التداول ومن ثم العرض

1- لمزيد من الشرح حول وسائل السياسة النقدية راجع - زكريا الدوري ، مرجع سابق .

*- من أمثلة الاقتصاديين الذين تناولوا سرعة تداول النقود بالدراسة نجد جون لوك، جون لان، كانتليون، شومبيتر .

2- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2007، ص 20 .

النقدي بصفة عامة. أما **كانتليون** فقد أكد أن زيادة سرعة تداول النقود يكون لها نفس الأثر الذي تحدثه زيادة كمية النقود المصدرة، ومن ثم إلى زيادة المعروض النقدي. كما بين أيضاً أن ما تفعله البنوك التجارية عندما تصدر نقوداً (نقود الودائع) تزيد قيمتها عن قيمة ما لديها من ودائع، إنما يؤدي ذلك إلى زيادة سرعة تداول النقود، ويؤثر بالتالي على حركة تداول السلع و المدفوعات. وعليه فإن الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو العرض النقدي الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار ومستوى الناتج الوطني والعمالة يركز على أثر سرعة تداول النقود في تحريك الأسعار و التشغيل في المجتمع.

أولاً: أسس ومحددات سرعة تداول النقود: لقد عرض كينز في نظريته (النظرية العامة في التوظيف والنقود سنة 1936) مبررات لأسباب عدم فاعلية السياسة النقدية في زيادة الطلب الكلي، حيث أنه لو زادت كمية النقود بـ 10% وفي نفس الوقت حدث انخفاض في سرعة تداول النقود بنفس النسبة، ما يعني عدم قدرة النقود على إحداث تغيير في النشاط الاقتصادي¹.

في هذا الشأن يمكن القول أن كمية معينة من النقود تسمح بأداء حجم أكبر أو أصغر من المبادلات وفقاً لسرعة تداول وحداتها. أي نفس الوحدة النقدية تستعمل لأداء أكثر من معاملة بما يوحي أنه بدون تغيير في عدد وحدات كمية النقود المتاحة يمكن أداء حجم معاملات أكبر، فتكون قيمة هذه المعاملات أكبر من قيمة كمية النقود المتداولة.

يفهم مما سبق أن سرعة تداول النقود تلعب نفس الدور الذي تلعبه الوحدات النقدية نفسها. كما أن العلاقات التي اقترحها فيشر² والتي يسوي فيها بين قيمة المعاملات، بضرب حجم المعاملات ($\bar{T}$) في مستوى الأسعار ($\bar{P}$)، وقيمة كمية النقود المتداولة بضرب كمية النقود (M) في سرعة تداولها (V) أي $PT=MV$ وفي ظل ثبات حجم المعاملات (T) و كمية النقود المصدرة (M) (بحيث هذه الأخيرة محددة من قبل السلطات النقدية) فإن زيادة (V) تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة.

1- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية 2010. ص 178.

2- لمزيد من الشرح حول نظرة الاقتصاديين لسرعة تداول النقود راجع: حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 20، 21.

وفي سياق آراء الاقتصاديين في سرعة تداول النقود فإن (De Boissieu) يرى أن سرعة تداول النقد تتمتع بالمرونة نحو الارتفاع أو الانخفاض، حتى وإن كانت هذه المرونة محددة إلا أنه لا يمكن ولا يجوز إهمالها، وأن مجال مرونة سرعة تداول النقود هي العوامل الموضوعية أو المؤسسية من جهة، والعوامل النفسية أو النقدية من جهة أخرى.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود: هناك عدة عوامل تؤثر على سرعة تداول النقود ومن ثم

العرض النقدي، من بين هذه العوامل :

1- الاكتناز الذي يؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقد، بينما الاستثمار يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقد وبالتالي إلى زيادة حجم العرض النقدي.

2- مدى تطور النظام المالي والمصرفي وانتشار فروعه على مستوى التراب الوطني، فكلما كان ذلك أكبر كانت سرعة تداول النقود كبيرة.

3- عادات تسوية المدفوعات في المجتمع وكثافة سكانه، فكلما قلت فترة الدفع وزادت كثافة السكان زادت سرعة تداول النقود، والعكس في حالة طول فترة تسوية المدفوعات وقلة السكان في المجتمع.

4- الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد -كساد، تضخم- ففي حالة الكساد تنخفض سرعة تداول النقود باكتنازها أو جزء منها، أما في حالة التضخم فتزداد سرعة تداول النقود بإنفاقها وتجنب انخفاض قيمتها.

1-3-4- الأوضاع الاقتصادية و نشاط السوق النقدي والمالي.

إن الكتلة النقدية في حركة مستمرة خلال فترة معينة، ومن فترة إلى أخرى، وقد تكون هذه الحركة نحو الزيادة أو النقصان¹، ولكن غالباً ما تكون نحو الزيادة، لأن تقليص الكتلة النقدية في حالة الانكماش الاقتصادي أقل تكراراً من حالات التوسع التي تتطلب زيادة في وسائل الدفع والعرض النقدي، وعليه فإن الكتلة النقدية في نمو مستمر مقارنة بحركة أو نمو النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة، أو من فترة إلى

1- محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 74.

أخرى. ويظهر ذلك جلياً من خلال الوظائف التي تؤديها النقود في الاقتصاد (وسيط للمبادلة، ومخزن للقيمة)، التين ترتبطان بكمية النقود، وهو ما يقودنا إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود المتداولة ونموها، والنشاط الاقتصادي و تطوره.

إذ تبين الدراسات التجريبية المقارنة داخل كل بلد من فترة إلى أخرى، وبين مختلف البلدان في نفس الوقت، أن معدل (b) نسبة النقد القانوني (E) إلى الكتلة النقدية (M2) أي $(b=E/M2)$ في ارتفاع مستمر من جهة، وأن هذا المعدل أكبر في البلدان المتقدمة منه في البلدان المتخلفة من جهة أخرى¹. وتفسير ارتفاع المعدل (b) في البلدان المتقدمة عنه في البلدان المتخلفة، يكمن في الفرق في تطور واتساع السوق النقدية بين البلدين، وكذلك في الفرق بين سلوك الأفراد الإيجابي تجاه الادخار، وفي اللجوء إلى التمويل الائتماني الخاص. هذا الوضع يبرز دور البنوك التجارية الهام والمتزايد في النشاط الاقتصادي، وهيمنة الأسواق النقدية، والسيطرة على تمويل الاقتصاد.

وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض (b) في البلدان المتخلفة يعني ضيق وعدم تطور السوق النقدية، والسلوك السلبي للأفراد تجاه الادخار، وضعف البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي.

يمكن الوصول إلى استنتاج أن زيادة عرض النقود ونموه في الاقتصاد يأخذ عدة طرق مختلفة المباشرة منها وغير المباشرة. فالمباشرة تتمثل في الإصدار النقدي من السلطة النقدية (البنك المركزي)، بزيادة كمية النقود الورقية التي تعد أحد مكونات العرض النقدي، هذه الزيادة في الإصدار سيجتنب عليها زيادة أكبر في عرض النقود من خلال الزيادة التي ستظهر في إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية، أي زيادة المكون الثاني لعرض النقود (نقود الودائع). أما غير المباشرة فتتمثل في الوضعية الاقتصادية للبلد، وسرعة تداول النقود فيه وفي مؤسساته المالية والبنكية.

1-4- محددات النظام النقدي الجيد.

لقد عرف العالم في مرحلة الاقتصاد النقدي أشكالاً مختلفة من النقود، ما يعني أن الإنسان عرف قواعد نقدية متعددة، ونظراً لأهمية الدور الذي تؤديه النقود في الاقتصاد فإن عملة الإصدار لا تتم بطريقة عشوائية وإنما وفق إطار عام يشمل قواعد وترتيبات محددة يطلق عليه تسمية النظام النقدي؛ ومع التطور الاقتصادي ظهر نظام النقد الورقي وهو النظام المتبع حالياً. هذا النظام الأخير سار تدريجياً وفق أنظمة الإصدار التي عرفها الاقتصاد (أربع نظم سبق ذكرها) والتي كان آخرها نظام الإصدار الحر. وإذا كانت الأنظمة النقدية تستند إلى قاعدة محددة، فلا بد أن تكون هذه القاعدة المحور الاقتصادي الذي يعكس فعلاً القيم الاقتصادية للدولة، كما يجب أن تكفل هذه القاعدة (النظام) الأساس الذي يستند عليه النظام النقدي لتحديد كمية النقود المتداولة، ومدى قابليتها التحويل إلى أسعار صرف مختلفة.

1-4-1- مفهوم النظام النقدي.

من المهم أن نفرق بداية بين القاعدة النقدية والنظام النقدي، فالنظام النقدي (Monetary System) يتكون من ثلاثة عناصر هي: كمية النقود، والتشريعات المنظمة لعملية الإصدار، والمؤسسات المالية والمصرفية المخصصة لذلك. أما القاعدة النقدية (Monetary Base) فهي العملة المتداولة في الاقتصاد والتي تشكل وحدة النقد النهائية. كما يعبر النظام النقدي في أي اقتصاد عن واقع الاقتصاد وطبيعته ودرجة تطوره، وهو الأمر الذي يجعل النظام النقدي جزءاً مهماً من النظام الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: تعريف النظام النقدي ومكوناته:

1- تعريف النظام النقدي: يعرف النظام النقدي على أنه "مجموعة من القواعد التنظيمية والمؤسسات

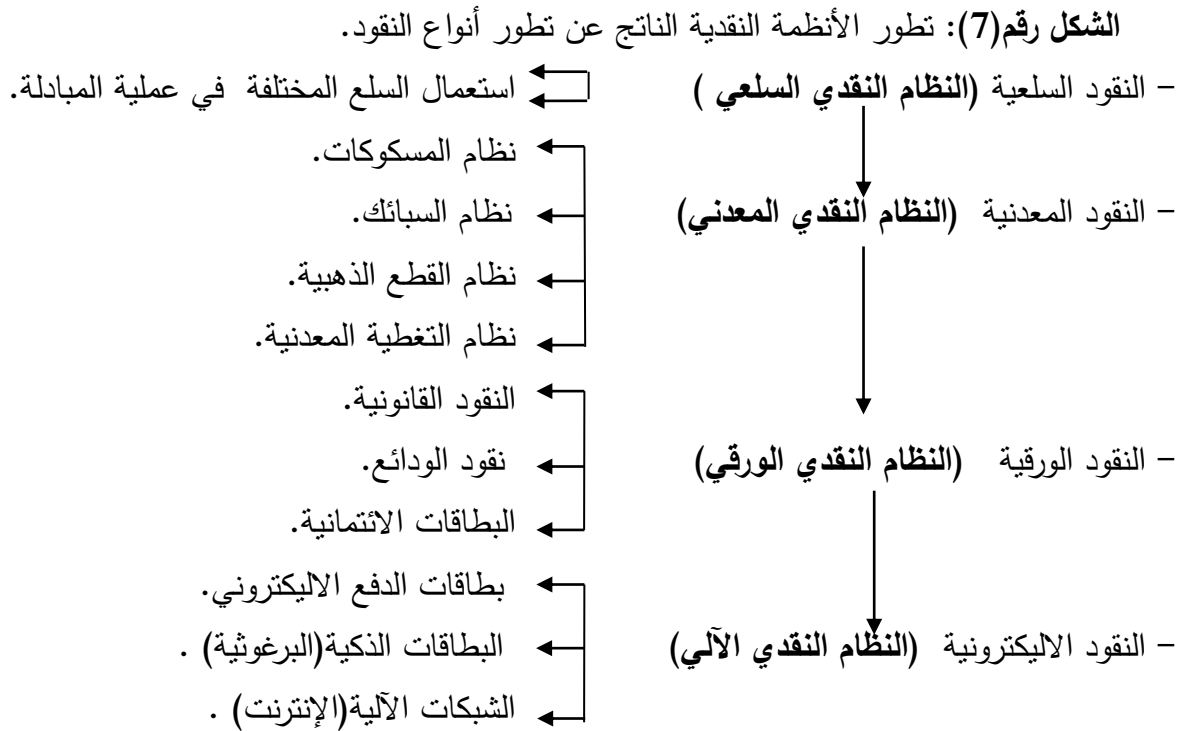
النقدية الخاصة بالتداول النقدي في بيئة اقتصادية معينة، حسب أنواع النقود المستعملة وطرق إصدارها وقواعد الحساب النقدي التي تحقق الوظائف المختلفة للنقود"¹.

1- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 20.

كما يعرف أيضا على أنه "مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم خلق النقود في المجتمع". كما يعرف كذلك على أنه "مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما خلال فترة زمنية محددة ونطاق مكاني معين"¹.

2- مكونات النظام النقدي: من التعاريف السابقة يتبين أن النظام النقدي يتكون من²:

- * - أنواع النقود التي تستخدم في المجتمع (ذو النظام النقدي) وتتألف من النقود الورقية والقطع النقدية (نقود مساعدة)، والودائع لدى المصارف (هذا في النظام النقدي الحالي).
 - * - المؤسسات التي تملك سلطة ومسؤولية خلق النقود وإبطالها، وتكون عادة البنوك المركزية.
 - * - القوانين والقواعد والأساليب التي تحكم خلق النقود وتدميرها، بما تجعل الإدارة النقدية سهلة ومرنة وكفئة.
- ثانياً: أنواع الأنظمة النقدية³: شهد النظام النقدي في تطوره عدة أنظمة نقدية مر بها عبر التاريخ، هذه الأنظمة هي ما يمكن اختصاره في الشكل البياني التالي:



المصدر: محمود سحنون، مرجع سابق، ص 27.

1- سوزي عدي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحبلية الحقوقية، بيروت 2005، ص 58.

2- عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان 2004، ص 54.

3- لمزيد من الشرح، راجع- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة، بيروت، دون سنة نشر، ص 143.

1-4-2- إمكانية إدارة كمية النقود المعروضة.

عند تقييم الأنظمة النقدية فإن هذه الأنظمة يجب أن تحقق كل من¹: العمل على تخفيض تكلفة المعاملات، وتكلفة الحصول على أدوات الدفع، كما يجب أن تحافظ النقود المستخدمة على قيمتها كمخزن للقيمة ومقبولة قبولاً عاماً؛ وعليه فإن أول ما يتصف به النظام النقدي الجيد هو القدرة على إدارة كمية النقود المعروضة باستخدام التشريعات والوسائل المناسبة في ذلك وبما يتطلبه الوضع الاقتصادي. فالسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن الوضعية النقدية في البلد، يجب أن يكون بمقدوره التوسع والانكماش في كمية النقود المتداولة، بغرض تحقيق رفاهية المجتمع التي تتحقق من تحقق التوازن الاقتصادي في السوقين النقدي والسلعي. فقدرة البنك المركزي على إدارة الكمية المعروضة من النقود القانونية، وإدارة الجهاز المصرفي والتأكد من سلامة ممارسات هذا الجهاز وتأمين ودائع المودعين، وعليه فإنه من أجل نظام نقدي جيد ومستقر يجب أن يكون في مقدور السلطة النقدية أن تحدث تغييرات في رصيد النقود الموجودة في المجتمع، وأن تحقق ذلك بسرعة سواء بطرح إصدارات نقدية جديدة أو امتصاص فائض نقدي متداول، دون اللجوء إلى تصحيحات (إصلاحات) نقدية قد تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. ولضمان ذلك يكون أمام السلطات النقدية طريقتين للتحكم الكمي في المعروض النقدي وإدارته بصفة جيدة هما²:

أولاً: التحكم في الكتلة النقدية: إن التحرك نحو استخدام إستراتيجية تحديد الهدف النقدي في السياسة النقدية، يعكس محاولة كثير من البنوك المركزية في الدول المتقدمة لتبني معياراً معيناً في إدارة سياستها النقدية، من أجل تجنب التعديلات المتكررة في السياسة النقدية واستجابة للظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة داخليا وخارجيا. فعلى مدار السنوات القليلة الماضية، فقد تزايد عدد الدول وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاديات المتقدمة، التي قد لجأت إلى هاته الإستراتيجية من أجل إدارة سياستهم النقدية، فالتحرك نحو هاته الإستراتيجية، يهدف إلى خلق سياسات أكثر وضوحاً وتجعل من السهل على أفراد المجتمع تقييم عمل البنك المركزي، ولقد اختارت كثير من البنوك المركزية أسلوب تحديد الهدف النقدي، لتحقيق أهدافها النقدية

1 - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان 2010، ص36.

2- احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 165.

والاقتصادية. بحيث يجب أن تكون السلطات النقدية قادرة على التحكم المباشر أو غير المباشر في الموارد المختلفة للإصدار النقدي.

فقدرة البنك المركزي في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، تمكنه من أن يمارس أثراً قوياً على العرض النقدي، رغم أن أثر تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملاً¹، وهو يحتم على السلطات النقدية وضع إستراتيجية تتكامل مع قدرة البنك المركزي في التحكم في عرض النقود وهذه الإستراتيجية هي درجة الإحلال بين النقود والأصول المالية.

فمثلاً بالنسبة للدول التي تتمتع بتطور مالي وإمكانية إحلال الأصول النقدية أو المالية بسهولة (سوق مالي متطور)، فإن أحكام الرقابة على وسائل النقد المتاحة، تفقد كل معناها خاصة عندما تتضاعف الأصول المالية، وعرض الوسطاء الماليين لفرص استثمار جديدة، لها طبيعة متقاربة مع النقود.

ثانياً: التحكم في حجم الائتمان: تتضمن السياسة الاقتصادية تحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، والتي يراعى عند وضعها ترتيبها حسب الظروف؛ فينبغي أن يكون تحقيقها تدريجياً، كما يجب مراعاة نقاط الارتباط والتعارض بين الأهداف، وذلك بتوضيح العلاقات بين مختلف المتغيرات. كما تتضمن السياسة الاقتصادية تحديد الوسائل التي يجب أن تكون متوفرة وممكنة الاستعمال؛ وتتمثل هذه الوسائل في أدوات السياسة الاقتصادية، وتشمل: السياسة النقدية والسياسة المالية باعتبارهما وسائل ظرفية، كما تشمل السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية باعتبارهما سياستان هيكليتان. أما عن أنواع السياسات الاقتصادية فهي كثيرة ومنها: سياسة الضبط التي تهدف إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه، وسياسة الإنعاش، التي تعمل على زيادة عجز الموازنة العامة وحفز الاستثمار وتسهيلات القروض². وفي هذا الصدد يعتبر الائتمان المحلي قوة شرائية تولدها المؤسسات المصرفية في بلد ما، هذه القوة الشرائية تغطي الطلب المحلي و الأجنبي من السلع و الخدمات والأصول المالية. فالتوسع في الائتمان المحلي مقياس لازدياد العرض النقدي الناشئ عن المؤسسات المالية المحلية³.

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 120.

2- عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 2005، ص 20.

3- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 55.

ومنه فإن قدرة السلطات النقدية على التحكم في مستوى الائتمان الممنوح للاقتصاد القومي تتوقف على تحديد قيمة هذا الائتمان، وتقييد منح الائتمان لقطاعات معينة. حيث يحدد البنك المركزي حجم الائتمان الذي تسمح به البنوك التجارية دون النظر إلى وجوه استثمار هذا الائتمان أو إلى تأثير بعض قطاعات الاقتصاد القومي. و يستهدف البنك المركزي من وراء إتباع هذا النوع التحكم في الائتمان المحافظة على استقرار كمية العرض النقدي في المجتمع حتى لا تتخفض قيمة النقود وما يؤدي إليه من اضطرابات اقتصادية مختلفة¹، و يستخدم البنك المركزي ثلاثة وسائل مختلفة بغية التأثير على حجم الائتمان وهي سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الإجباري. والعكس تماما لو كانت السياسة الاقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وتنشيط الدورة الاقتصادية.

هذا وتشير النظرية الاقتصادية الكينزية إلى أن الإدارة الحكيمة للنقود تساعد في تحقيق توظيف كامل للموارد الاقتصادية، كما تساهم في تحقيق الكفاءة الإنتاجية المرغوبة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعكس فالإدارة النقدية القاصرة يمكن أن تؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي من خلال تجميد مستويات الإنتاج و الاستهلاك عند مستويات دنيا².

1-4-3- مرونة العرض النقدي و استقرار قيمة النقود.

أن أحد الافتراضات الرئيسية لسياسة نقدية، هو أن عرض النقود يجب أن يكون ذا علاقة معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي أو معدل التضخم. وبمعنى آخر، فإن التغير في عرض النقود يتحرك في نفس الاتجاه مع التغير في الناتج المحلي الإجمالي، أو أن التغير في التضخم يتحرك في الاتجاه نفسه مع التغير في عرض النقود، وبالتالي فإن القدرة على تغيير كمية عرض النقود حسب حاجة النشاط الاقتصادي الحقيقي وبما يحفظ للنقود قيمتها الحقيقية والمعنوية عند حائزها تعد من بين أهم العناصر التي تجعل من النظام النقدي جيداً.

1- حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سابق، ص 238.

2- سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص42.

أولاً: مرونة العرض النقدي: بالإضافة إلى إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقود بسهولة وبسرعة

فان النظام النقدي الجيد يجب أن يتصف كذلك بأن النقود التي تستخدم في التداول يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والاستقرار في القيمة الشرائية لها.

أي أن يكون بمقدور السلطات النقدية وبسهولة تحقيق انكماش أو توسع في العرض النقدي ودون الأثر على القيمة الشرائية لوحدات النقد.

فمن جانب المرونة في عرض النقود فانه على السلطات النقدية توفير القدر الكافي من النقود، بحيث يكون للأفراد الحق في حمل الكمية التي يرغبونها من النقود وفي أي صورة (نقود مساعدة، ورقية، ودائع).
أولاً بوفرة كميتها وثانياً بتمائل وحداتها وقوتها الشرائية .

ثانياً: استقرار قيمة النقود: أما من ناحية استقرار قيمة النقود، فانه حتى تؤدي النقود وظائفها عبر الزمن لابد أن تتمتع بالاستقرار عبر هذا الزمن، سواء من حيث وجودها أو من حيث قيمتها. ولا شك أن الاستقرار النقدي هذا-عبر الزمن- يولد في ذاته استقراراً لذات النقود في أذهان الناس، وهو ما يترجم بالثقة فيها واعتمادها في قراراتهم المرتبطة بالمستقبل (الادخار والعقود المؤجلة)¹.

ويعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق. ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية (عرض النقد) والنااتج الوطني. فكل زيادة (أو نقص) في العرض النقدي لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وعليه يجب أن تكون وحدات النقد ذات قيمة مستقرة نسبياً. أي أن القيمة الحقيقية للنقود (ما تشتريه الوحدة النقدية الواحدة من السلع والخدمات) ثابتة على المدى القصير والمتوسط، وهو ما يترجم في ثبات الأسعار بصفة عامة، وهو ما يعطي كذلك ثقة في وحدات النقد وقيمتها النقدية باعتبارها مخزن للقيمة و أداة دفع آجلة.

1- رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2002، ص 241.

ولا شك أنه حتى يؤدي النقد وظيفته كمخزن للقيمة، يجب أن يتمتع بقدر كبير من الاستقرار. حيث أن الأفراد ينفرون عن استخدام النقد المعرض كثيرا للانخفاض في القيمة، مع مرور الزمن، للاحتفاظ بثروتهم. ولذا نجد بعض الأفراد، وحتى الدول، يلجؤون إلى تبديل النقد المتاح لديهم إلى ذهب، أو بعض الأصول الحقيقية المستقرة، في حالة الأزمات أو التقلبات الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تدهور قيمة عملاتهم. ذلك أن الذهب، كغيره من أصول أخرى (كالعقارات مثلا)، أكثر استقرارا وأصلح من غيره لأداء وظيفة تخزين القيمة، وخاصة في الأجل الطويل. كما أنه ثروة في حد ذاته تتميز بعدم القابلية للتآكل؛ فضلا عما يتميز به عن غيره من الأصول الأخرى، بما فيها الأوراق المالية، بقابليته للتحويل إلى سيولة في وقت قصير نسبيا.

1-4-4- القبول في الأسواق الخارجية.

يعتبر النظام النقدي نظاماً جيداً إذا توفرت فيه أيضاً بالإضافة إلى الصفات السابقة، صفة القبول في الأسواق الخارجية، بحيث تكون هذه النقود (النقود المحلية) مقبولة بسهولة في الأسواق الخارجية لشراء وبيع السلع والخدمات، أو في القيام باستثمارات، أو قبول استثمارات لأصحاب هذه النقود في الخارج، في صورة مادية (مؤسسات)، أو في صورة مالية (أسهم وسندات)، أو في دفع و قبول المنح و الإعانات.

ففي النظرية الاقتصادية العملة القوية تُميز الإقتصاد القوي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الإقتصاد، هذا هو الوضع الاقتصادي السائد اليوم في العالم، ولهذا السبب تعمل دول عديدة من العالم على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، وقبول العملة في الأسواق الخارجية يعني قابلية تحويل النقود المحلية إلى عملات أجنبية يكون الحصول عليها ممكنا، بمبادلتها بالعملة المحلية وعند أسعار صرف معقولة، حتى لا تكون مزايا تنافسية غير عادلة بين الدولة والدول الأخرى المتعاملة معها؛ وهذا ما يظهر جلياً بين العملات الرئيسية في العالم، فبعد فك ارتباط الدولار بالذهب عام 1971 كتعبير عن أزمة الاقتصاد الأمريكي نتيجة تنامي عجزه المزودج، عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، بسبب طبع المزيد من مليارات الدولارات دون غطاء حقيقي، الأمر الذي أفقد دولارها بريقه بتآكل قيمته وضعفه، انعكاسا لضعف وتدهور اقتصادها وقدرتها التنافسية. أما العملة الصينية فتواجه اختبار القوة لأن الشركاء التجاريين للصين

وفي المرتبة الأولى الولايات المتحدة وأوروبا يتهمون بكين منذ سنوات بتعمد إضعاف سعر صرف اليوان، وبحسب واشنطن فإن الصينية تعرقل التحسن الطبيعي لسعر صرف اليوان من خلال شراء عملات أجنبية، حيث تشكل أكبر احتياطي عملات في العالم (3262 مليار دولار، أي 30% من الاحتياطي العالمي)¹.

كما أن الزيادة المفرطة في عرض النقود قد تعرض النقد الموجود في الاقتصاد (في البلد) للانقطاع أو للكساد، إما عن طريق قرار من الدولة بإلغاء عملة ما واستبدالها بأخرى، أو قرارها بتخفيض قيمة العملة بنسبة كبيرة (نمو عرض نقدي كبير) إلى درجة أن ينفر الناس منها ولا يتخذونها كأداة لتخزين ثروتهم فتكسد العملة، أو لأسباب أخرى تتعلق بعوامل اقتصادية أو غير اقتصادية تجعل الأفراد يفقدون الثقة في عملة ما. ولذلك نجد أن الأفراد، وحتى الدول، يفضلون الاحتفاظ باحتياطياتهم النقدية بالعملات القوية² التي تنطوي على قوة أكبر للصمود تجاه التغيرات التي تحدث عبر الزمن. فمثلا في مجال المعاملات الدولية، كان الدولار الأمريكي والجنه الإسترليني، ما بين الحربين العالميتين، هما العملتان القابلتان للتحويل إلى ذهب، وبالتالي العملتان المطلوبتان في الأسواق الخارجية والمكونتان لاحتياطيات الدول (إلى جانب الذهب). وحتى تكون العملة مقبولة في المعاملات الخارجية، أو قابلية تحويل العملة إلى عملة دولية لابد من توفر شروط هي³: أنه حتى تلعب العملة دورها كعملة رئيسية وعملة احتياط فلا بد لها أن تكون قابلة للتحويل بحيث لا تقرض دولتها قيودا على مدفوعاتها الخارجية أو على موجودات الدول الأخرى من عملتها، كما تبرز أهمية الحجم الاقتصادي ومعدلات الإنتاجية والتطور التكنولوجي في دعم العملة والحفاظ على قابليتها للتحويل. ويمكن القول مما سبق أن النظام النقدي في البلد يصبح غير مرغوب فيه إذ لم يتسم بالكفاءة في إدارة كمية النقود المعروضة، وتبني إستراتيجية مرنة في إدارة كمية النقود المعروضة و استقرار قيمتها، بما يعطيها قيمتها الكاملة بين أفراد الوطن من جهة والقبول في الأسواق الخارجية من جهة أخرى، وبما يجعل النظام النقدي في منأى عن الاهتزازات و الاختلالات النقدية وتأثيرها على الاقتصاد الكلي للوطن

1 - BY JOSEPH E. Gagnon, **Paper Currency Wars**. Peterson Institute for International Economics. January 2013, p17.

2- رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص 219.

3- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد عمان 2004، ص 192.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل التعرف على العرض النقدي من حيث المفهوم الشامل والمفاهيم المتدرجة (البسيط، الموسع، الأوسع) له، بتحديد مفهوم معين لعرض النقود من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، إضافة إلى المفاهيم الجزئية أو مقاييس عرض النقود التي تختلف بين الدول باختلاف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية ومدى توفر الموجودات المالية حسب اقتصاد كل دولة. كما تم التعرف على الجهات التي تستطيع أن تؤثر في نمو العرض النقدي من منطلق نشاطاتها وتصرفاتها سواء المرغوبة أو غير المرغوبة. لتصبح بذلك النقود ذات ارتباط وثيق جداً بعمل الاقتصاد وأداء نشاطاته، وهذا الارتباط يربط النقود مع كافة الجهات التي تمارس النشاطات الاقتصادية.

أما الطرق المؤدية إلى نمو عرض النقود فهي إلى حد ما تشمل عمل أو طبيعة تصرفات الجهات المؤثرة في نمو عرض النقود، إذ رأينا كيف صارت للنقود المصرفية (نقود الودائع) اليد العليا في بنية العرض النقدي، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين النظامين النقدي والبنكي، ذلك أن البنوك التجارية بما لها من سلطان (دور) في إصدار نقود الودائع، والبنك المركزي بما له من قوامة على إصدار النقود القانونية والرقابة على البنوك التجارية. إضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي والائتمان المصرفي من البنوك التجارية هناك طرق أخرى تؤدي إلى نمو العرض النقدي، هي سرعة دوران النقود ومستوى تطور النشاط الاقتصادي، فلولها كان العنصران السابقان (الإصدار والائتمان) دون معنى.

الفصل الثاني:

العناصر الأساسية للأداء الاقتصادي.

2- العناصر الأساسية للأداء الاقتصادي.

تمثل السياسة الاقتصادية الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية، وللسياسة الاقتصادية مدلولات كثيرة فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها، والوسائل المتبعة في إدارة الاقتصاد الوطني وتحسين ورفع كفاءة أدائه لتحقيق هذه الأهداف .

والسياسات الاقتصادية لأي بلد والهدف النهائي لها هو تحقيق ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم المربع السحري: تحقيق الحد الأعظم من النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، تحقيق استقرار الأسعار في السوق الوطنية، وكذلك تحقيق توازن العلاقات مع العالم الخارجي؛ ونتيجة تحقيق هذه الأهداف يصبح تحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية تلقائياً.

إذ من المفروض أن السياسات النقدية الناجحة تهدف إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات الاقتصادية بالمحافظة على ثبات الأسعار، واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية، وسعر صرفها في التعامل الخارجي، علاوة على محاولة المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد والتخفيف من البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

2-1- النمو الاقتصادي.

إن الحديث عن النمو الاقتصادي يسوقنا الى الحديث عن التنمية الاقتصادية ذلك أن النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائض دخلها نحو النمو الاقتصادي، ومن هنا نلاحظ الارتباط الوثيق بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، ومن أجل فهم معنى النمو الاقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية التداخل الحاصل بين المفهومين.

2-1-1- مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي.

أولاً: مفاهيم النمو الاقتصادي: عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظراً لوجود علاقة بين المفهومين، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل واحد منهما.

1- مفهوم النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وغالباً ما يعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين¹، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والنواتج القومي، ويعرفه "جون ريفوار" بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة²، وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومن هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية للنمو الاقتصادي³:

- أ. يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛
- ب. أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

1 – Jean Arrous, Les théories de la croissance, éditions du seuil, Paris 1999, p9.

2 – Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ? ,Alger, éditions Dahleb,1994, p7

3- محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية 2000، ص51.

ت. يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب المؤدية للنمو.

كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصحوب بتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصحوب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع أو ركود اقتصادي.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية: تعددت تعاريف التنمية، حيث تعرف على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من التخلف إلى وضعية التقدم، كما تعرف أيضاً بأنها "العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن"¹.

ويمكن تعريف التنمية أيضاً على أنها²: إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

ومما سبق يتضح أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو، حيث أن التنمية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وعناصر الإنتاج وإجراء تغييرات في هيكل الناتج. الأمر التي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه يمكن القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مقرون بـ³:

✚ إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

✚ ضمان استمرارية هذا النمو من خلال استمرار تدفق الفائض الاقتصادي للاستثمار.

✚ ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

1- وليد الجبوسي، اسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، الطبعة الاولى، عمان 2009، ص 03.

2 - على لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1980، ص 44.

3- للمزيد من التفصيل أنظر كل من: كمال بكري، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986، ص 64.

3- مفهوم التقدم الاقتصادي: يعرف التقدم الاقتصادي بأنه "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"¹. ومنه فالتقدم الاقتصادي يعبر عن الزيادة في كل من: متوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي، ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان خلال فترة زمنية معينة- بين فترة وأخرى-.

4- الفرق بين النمو والتنمية: يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنية الاقتصاد بما يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع. فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغيير جوهر في البنية الاقتصادية ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح².

وعليه فالنمو الاقتصادي يعني زيادة الإنتاج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الإنتاج و تنويعه، فضلاً عن التغيرات الهيكلية والفنية التي تتم بها عملية الإنتاج، وعليه فإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية أوسع مضموناً من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية في جميع الأنشطة الاقتصادية، وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني الكلي وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه .

وعليه فإن الفرق بين النمو والتنمية هو: أن النمو الاقتصادي عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تقتض تطويراً فعالاً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة³.

1- R.Barre, Economie politique, Edition Découverte, Paris 1998, page 91.

2- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، عمان 2008 ص72.

3- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، مصر 1999، ص39.

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي:

1- نظرية النمو عند الكلاسيك: "تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاربيين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق و روبيرت مالتوس حول السكان"، ويمكن حصر أهم عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو في ما يلي¹:

❖ **الحرية الاقتصادية:** ينادي الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية حرية التجارة مع سيادة المنافسة الكاملة والابتعاد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية، ذلك أن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة وتحقق التوازن الاقتصادي.

❖ **التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم:** اعتبر الكلاسيك أن التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الاقتصادي لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما أن الرأسماليون وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر.

❖ **الربح هو الحافز على الاستثمار:** يمثل الربح عند الكلاسيك الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

❖ **ميل الأرباح للتراجع:** تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر آدم سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين، بينما يرى ريكاردو أن ارتفاع الأجور والربح الذي يتحقق بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية يحدث تراجعاً في أرباح المشروعات الاستثمارية.

❖ **حالة السكون:** اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف؛ وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد

1- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت 1981، ص 102 بتصرف.

الطبيعية تحد النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة والذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية: تتمثل أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو في¹:

✗ تجاهل الطبقة الوسطى، فهي تفترض وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.

✗ إهمال القطاع العام و المطالبة بإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وحرية التجارة.

✗ إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا: ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي القائل بأن المعارف الفنية لا تتغير.

✗ القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.

2- نظرية شومبتر للنمو الاقتصادي: تصنف نظرية شومبتر ضمن النظريات النيوكلاسيكية للنمو، ولكنه تميز عن هذه النظريات بأنه يعطي اهتماماً خاصاً للمنظم والدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد.

حيث تنطلق نظرية شومبتر من افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة ولكن في حالة التوازن الراكد أو التدفق الدائري الراكد كما أسماها، ففي حالة التدفق الدائري يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وب نفس الطريقة، أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض شومبتر أن ثمة فرص جديدة سوف تظهر أمام المنظمين لإدخال تغييرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج أو تنظم بها الصناعة، وتتلخص نظرية شومبتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية²:

✓ **أهمية الابتكارات:** تتمثل الابتكارات حسب شومبتر في "إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى تطور.

✓ **دور المبتكر:** يعطي شومبتر دور للمبتكر المنظم وهو شخص قادر على تقديم شيء جديد تماماً، فرغم أنه لا يوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحوّل مجال استخدامها، وكما يقول شومبتر "إن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادراً على استخدامها.

1- مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص73.

2- محمد البناء، التخطيط و التنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية 1992، ص 64.

✓ **دور الأرباح:** إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، ووفقاً لشموبيتز فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج، أي لا توجد أرباح وتظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكارات.

3- النظرية الكينزية للنمو: يرى كينز أن الدخل والتشغيل يعتمد أساساً على مستوى الاستثمار الذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار و الدخل بالمضاعف الكينزي و تعطي بالصيغة التالية : التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار .

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات، ولقد حصر كينز الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في: القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم الرأسمالي.

ومن هذا يتضح أن كينز لم يقدم نموذجاً منتظماً للتنمية الاقتصادية وترك ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال **هارود دومار، جون روبنسون** وغيرهم كما لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل انصب اهتمامها على الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

4- نظرية روستو "مراحل النمو الاقتصادي": لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث قال في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، أنها ليست إلا نتائج عامة مستتبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث " وتتمثل هذه المراحل في¹:

❖ **مرحلة المجتمع التقليدي:** وفيه تكون الدول شديدة التخلف ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي، ويستعمل أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة والعشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية، وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني، ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبياً و تتميز بالبطء الشديد.

1- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1986، ص16.

❖ **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي فترة انتقالية بين المرحلة التقليدية ومرحلة الانطلاق، وفيها تكون الدولة متخلفة أيضاً لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع، ومن مظاهر ذلك استبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، مع ظهور طبقة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع.

❖ **مرحلة الانطلاق:** وفيها تسعى الدولة جاهدة من أجل القضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية، وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع وإقامة الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والخدمات، ومن مظاهر هذه المرحلة أن يزيد معدل الاستثمار عن معدل النمو السكاني، وتكون هذه المرحلة قصيرة نسبياً ويتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائياً وبطريقة آلية، وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية.

❖ **مرحلة النضج:** تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك، ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية، وازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة دخل الأفراد.

❖ **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وفيها تكون قد بلغت الدولة درجة كبيرة من التقدم ويزيد إنتاجها عن حاجتها، ويعيش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء، مع ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع وخاصة المعمرة منها والكمالية.

ويرى روستو أن الدولة التي فيها سمات المرحلة الأولى والثانية فهي دولة متخلفة اقتصادياً، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة أي لا هي متقدمة تماماً ولا هي متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم.

5- النظريات الحديثة للنمو: تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون

المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان¹، أي أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى أفراد المجتمع.

وبذلك فالنمو وفق نظرية النمو الداخلي، إضافة إلى عنصري رأس المال المادي والبشري، يرتبط بعوامل داخلية أهمها ما يرفع كفاءة قوة العمل من مهارات ومعارف، أو ما يزيد من مستوى التقدم التقني كالابتكارات والاختراعات، أما النظريات المعاصرة، فركزت على عوامل متنوعة تؤثر في مستوى النمو كالعامل المعرفي والديني والجغرافي والمؤسساتي والسياسي².

2-1-2- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.

أولاً- مظاهر النمو الاقتصادي: يتميز البلد بنمو اقتصادي إذا كانت به المظاهر التالية³:

- 1- زيادة حجم الإنتاج: ويقصد به زيادة حجم النشاط أو التوسع الاقتصادي، بالزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.
- 2- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

1-Bernard G, Dictionnaire d'analyse économique, 3 édition, Edition Découverte, Paris 1996, p 127 .

2- ممدوح عوض الخطيب، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، جامعة الملك سعود 2010، ص12، khatibm@gmail.com

3- بن صوشة رياض، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2004، ص 93.

3- التقدم الاقتصادي: كما سبق تعريف التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي؛ وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في¹:

1- العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يعملها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل، بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها، ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

2- رأس المال: يعرف رأس المال بأنه: مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين. بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

3- التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

- إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

- أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً: قياس النمو الاقتصادي: من بين أهم الوسائل التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو أو تقدم أو حتى تنمية هي ثلاثة وسائل تتمثل في²:

1- برنيه وسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة شمس الدين، دار المريخ، الرياض 1998، ص 451.

2- سالم مكرودي، تمويل التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، أكتوبر 2009، ص 27.

❖ **معايير الدخل:** حيث يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي ولا بد من الإشارة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي وهي عدة أشكال أهمها:

* الدخل الفردي: ونحصل عليه بقسمة الدخل الوطني الإجمالي على عدد الإجمالي للسكان؛

* الدخل الوطني المتوقع: ونتحصل عليه من جراء تشغيل جميع القوى الإنتاجية للوطن، أي بأخذ في الحسبان جميع القوى الإنتاجية التي هي في حالة العطل عن العمل (الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل)؛

* معيار متوسط الدخل: وتعتبر أكثر المعايير استخداماً، وأقربها للحقيقة من المعايير السابقة الذكر عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{معيّار (معدل) النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

❖ **المعايير الاجتماعية:** ويقصد بها العديد من المعايير والمؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي ترافق الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

فالدول النامية تعاني من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، وعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي يزيد منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية بمعدلات تتماشى مع زيادة نمو السكان على العموم، إلا أن العامل الذي يشغل الأذهان، هو أن الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها أقل من الزيادة في تعداد سكانها، وترتب على ذلك زيادة اعتمادها على الخارج لتلبية حاجاتها الغذائية.

❖ **المعايير الهيكلية:** كانت الدول التقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار مناسبة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقاً لتصريف منتجاتها من السلع المصنعة، إلا أن هذا الوضع وعلى الأخص في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا ولأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثارها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ومنها استمرار معدلات التبادل الدولية في غير صالحها وكذلك استمرار تبعيتها اقتصاديا

إلى العالم الخارجي، ومن هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع والنهوض بالقطاعات الاقتصادية بشكل متوازن يسمح بإحداث تنمية اقتصادية متوازنة، حيث أن الهدف من كل هذا ينحصر في توسيع قاعدة الإنتاج وتوزيعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

2-1-3- العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومعوقاته.

أولاً: العوامل المؤثر في النمو الاقتصادي: يتوقف مستوى النمو الاقتصادي على مجموعة من المحددات تؤثر فيه، وأهم هذه العوامل أو المحددات هي¹:

1- كمية رأس المال المادي: إن المزيد من الأدوات في عمليات الإنتاج تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد من الناتج في السلع والخدمات وهو ما أعتبر في وقت ما، أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو، وعموما فطالما تتوفر لأي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل، فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي.

2- الابتكار: إن المعرفة الجديدة و الابتكارات الحديثة يمكن أن تساهم وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي، ولو افترضنا أن جزء من موارد المجتمع الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي لإحلال رأس المال عندما يتعرض للتقادم، وبالتالي فإن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال.

وعليه فإن الدول الأقل تقدماً يمكن أن تقوم بإحلال رأس المال القديم برأس المال الجديد وهو ما يطلق عليه بالأساليب الفنية في الإنتاج التي كانت متبعة في الخارج من قبل، ولتي لم يتسن لهذه الدول أن تستفيد منها بعد في تنمية اقتصادياتها، أما الدول الأكثر تقدماً فإنه يتعين عليها تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق ابتكار أساليب أكثر تطوراً.

1- عامر لطفي، النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق 2002، ص 90.

ومع ذلك فالدليل القائم حالياً حول ما يسمى "بالفجوة التكنولوجية" إنما يوحي بأن هناك مجالا للابتكار يتجاوز مجرد نقل الإنجازات الأجنبية في حقل التكنولوجيا.

3- نوعية رأس المال البشري: يعتبر عنصر العمل مدخل من مداخلات العملية الإنتاجية، والعمل يختلف من نوع إلى آخر ومن عامل إلى آخر، ذلك أن ما ينتجه أي منهم في وحدة زمنية له قيمة تختلف عن قيمة ما ينتجه الآخرون في نفس المدة الزمنية أو أقل.

ومن ناحية أخرى من النواحي المتعلقة بنوعية رأس المال البشري وهي التعليم والتدريب الفني بمختلف مستوياته، أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل، وذلك من أجل ابتكار وتشغيل وإدارة وإصلاح في غمرة التطور التكنولوجي الكبير، كما أن كل الدراسات الجادة تشير إلى أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني يعمل على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة، وزيادة متوسط دخل الفرد تبعاً لذلك.

ثانياً: معوقات النمو الاقتصادي: توجد هناك العديد من المعوقات التي تعيق التطور والنمو الاقتصادي في البلدان المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء، نذكر منها¹:

1- التعليم: يرفع التعليم الجيد من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لتسيير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتقاء بالمستويات التعليمية والتدريب للعامل. فمن الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطاً وافراً من التعليم والتدريب، عن طريق البعثات العلمية إلى الخارج يتلقون فيها المعارف المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية.

2- الصحة: إن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، وأن الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع.

3- الموارد الطبيعية: يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوفر لديها إمدادات كبيرة من الموارد، القابلة للنمو بسهولة وسوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى

لا يوجد لديها إلا موارد قليلة وصعب التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو. وعليه فإن استغلال ما هو متاح من الموارد الطبيعية وبكفاءة وتوازن هي وسيلة هامة لدعم النمو.

4- التكنولوجيا: الجانب التكنولوجي في عملية التنمية يجعل النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة

فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا.

وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق أبتكاره من أساليب حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من فاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو.

2-1-4- تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية.

يمكن تصنيف الدول على أساس معيار النمو والتنمية وفق التصنيفات التالية¹:

1- التصنيف البسيط: من أهم أنواع التصنيف البسيط: تصنيف البنك الدولي وتصنيف الأمم المتحدة.

أ- تصنيف البنك الدولي: تكمن بساطة هذا التصنيف في الاعتماد على معيار الدخل للفصل بين بلد وآخر. بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول أن البلد متخلف أما إذا تعداها فنقول أنه سار في طريق التنمية ويقسم البنك الدولي مختلف البلدان إلى ثلاث مجموعات هي:

- مجموعة الاقتصاديات منخفضة الدخل: حيث أن الدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من 700 دولار وذلك بأسعار 1992 تعتبر دول متخلفة.

1- عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 345.

- مجموعة الاقتصاديات متوسطة الدخل: هي الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 7000 دولار ويزيد عن 700 دولار تعتبر دولاً متوسطة الدخل أو سائرة في طريق النمو.

ويقسم البنك الدولي الدول متوسطة الدخل إلى دول متوسطة الدخل الأدنى بين (700-3000) دولار ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، ومجموعة دول متوسطة الدخل الأعلى بين (3000-7000) دولار.

- مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل: وهي الدول التي يتجاوز دخل الفرد السنوي فيها 7000 دولار فتصنف من بين الدول المتقدمة.

ب- **تصنيف الأمم المتحدة:** يعتبر تصنيف الأمم المتحدة كمحاولة لتفسير التنمية من الجانب الاجتماعي وذلك بدراسة مشاكل الصحة والتعليم ومستوى الدخل الحقيقي - وتحديد معيار يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب وعليه يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات¹.

المجموعة الأولى: هي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية بها بين 0,8 و 1 ، وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة.

أما المجموعة الثانية: هي الدول التي يتراوح مؤشر متوسط التنمية البشرية فيها بين 0,50 و 0,79.

المجموعة الثالثة: وتضم مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي يقل مقياس التنمية البشرية فيها عن 0,50.

2- **التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج:** إن التصنيف وفق هذا المدخل يقتضي دراسة الخصائص الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج وهي²:

أ- **التقدم التكنولوجي:** إن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية يقتضي من الدول النامية إعطاء الأهمية للتكوين والبحوث التطبيقية التي بواسطتها تستطيع الدول النامية التحكم ولو تدريجياً في التكنولوجيا والأساليب الفعالة للتنظيم وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية.

1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص 37.

2- نفس المرجع، ص 39.

ب- العمل: ففي الدول النامية عادة يكون هناك فائض في اليد العاملة غير المؤهلة، والحاجة إلى اليد العاملة الماهرة هو ما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية اليد العاملة بالدول النامية عكس الدول المتقدمة.

ج -الموارد الطبيعية: إن اختلاف الدول في مواردها الطبيعية والبيئة يكسبها عامل رئيسي من العوامل المساعدة على تحقيق النمو وزيادة الإنتاج وتحقيق فوائض إضافية، إلا أن هذه التحاليل لا تخلو من استثناءات، حيث نجد أن معظم الدول النامية اليوم تحتوي على خيارات باطنية كبيرة إلا أنها بقيت تراوح مكانها، وانعدام الحافز فيها إلى التنمية وذلك ما يبرز لنا جلياً قصور تصنيف التنمية بهذا المنظور.

3- التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي: وفق هذه النظرة يتم تقسيم النشاط الإقتصادي إلى ثلاث قطاعات، قطاع الزراعة والمواد الأولية، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، حيث أننا نجد في معظم البلدان النامية حوالي من 40% إلى 60% من الناتج الوطني بها يرجع إلى القطاع الأول، أما القطاع الصناعي فيعتبر مصدر لـ 10% إلى 20% من الناتج الوطني. بينما يساهم قطاع الخدمات ما بين 20% و 4% في الناتج الوطني، ونجد أيضاً أن جل اليد العاملة مشغلة بالقطاع الأول في الدول النامية، وبالتالي فإنه حسب هذه النظرة فإن تغير مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الوطني تبين مدى سير البلد في طريق النمو.

4- التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد: وفق هذا التصنيف يتم أخذ بلد معين كنوع لبقية الدول المشابهة له من حيث الثروات الطبيعية المتاحة وكذا من حيث الطاقات البشرية التي يزخر بها، وتم تحديد النوع الإفريقي والنوع الأمريكي (أمريكا اللاتينية) والنوع الشرق آسيوي.

أ- النوع الإفريقي: ممثلاً في كينيا، ومن ملامحها أنها دولة غنية بالموارد الطبيعية ونقص في الموارد البشرية خاصة من ناحية النوعية والاعتماد على صادرات المنتجات الأولية.

ب- نوع أمريكا اللاتينية: ممثلاً في المكسيك وهي غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ويعتمد التصنيع فيها على الرأس المال الأجنبي وصادرات البترول.

ج- النوع الشرق آسيوي للتنمية: ويتمثل في سنغافورة التي تتميز بغنى الموارد البشرية وقلة الموارد الطبيعية وتمويل التصنيع عن طريق صادرات المنتجات الصناعية.

2-2- استتقرار المستوى العام للأسعار.

تعتبر الأسعار من أهم المؤشرات التي يمكن الركون إليها في متابعة وتحليل المتغيرات الاقتصادية لدى متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على حد سواء، باعتبار أن عدم استتقرارها يعطي مؤشراً سلبياً عن حالة الاقتصاد للبلد المعني فضلاً عن كون متابعة حركتها وتشخيص حالات عدم الاستتقرار والاحتكار يبعد الاقتصاد الوطني عن التعرض للآزمات الاقتصادية التي قد تلحق الضرر بسير النمو الاقتصادي عموماً. ويقصد باستتقرار الأسعار تقادي ظهور اتجاه عام واضح طويل الأمد للتغيير، أو تقلبات حادة قصيرة الأمد في المستوى العام للأسعار، وهدف استتقرار الأسعار لا يتضمن ثبات الأسعار الفردية فالتغيرات في الأسعار الفردية وهيكل الأسعار النسبية هي الوسيلة الرئيسة لتخصيص الموارد بين الاستعمالات المتنافسة في الاقتصاديات الرأسمالية. أي إن تغيير في مستويات الأسعار نحو الارتفاع سيؤثر سلباً في قيمة النقود يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها ومن ثم تترك آثاراً ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي¹.

2-2-1- المفاهيم المختلفة للسعر.

1- تعريف السعر: إن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة أو خدمة، يتم ترجمتها لقيمة معينة تدفع للمؤسسة في شكل سعر يدفعه المستهلك مقابل هذه المنفعة، وعليه يمكن التعبير عن السعر بأنه القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة يتم التعبير عنها في شكل نقدي.

ونظراً لعوامل متعددة كالتنوع في السلع وقانون العرض والطلب تجعل السعر معرض للتغيير لمواجهة

المنافسة، من هذا المنطلق تعددت التعاريف للسعر ومنها:

أ- "السعر هو ما يدفعه المشتري للبائع مقابل السلعة أو الخدمة أو المنفعة التي يشتريها، وقد يكون هذا المشتري هو المستهلك النهائي، أو قد يكون احد الوسطاء الذين يتعاملون مع المنتج أو مع بعضهم"².

1- عامر لطفي، النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق 2002، ص 90.

2- فهد سليم الخطيب، محمد سليمان العواد، مبادئ التسويق مفاهيم أساسية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن 2002، ص 06.

ب- "السعر الفعلي هو ذلك المقدار الذي يكون أحد أطراف المبادلة مستعدا لدفعه حتى يحصل بالمقابل على شيء ذي قيمة من الطرف الآخر"¹.

ج- "التسعير هو عملية وضع قيمة نقدية أو عينية لسلعة أو خدمة يمكن استخدامها لتلبية حاجة معينة، وتتضمن هذه القيمة غالبا تكاليف تصنيع وبيع السلعة مضافا إليها هامش محدد من الربح، مع الإشارة إلى أن هناك عوامل متعددة تؤثر على السعر كالمنافسة، العرض والطلب، قيمة الاستخدام...الخ"².
من التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل للسعر: هو المبلغ النقدي الذي يكون الشخص (طبيعيا، معنويا) المستهلك أو المؤسسة مستعد لدفعه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة معينة في مكان وزمان معينين.

2- مفهوم السياسة السعرية: تمثل السياسة السعرية جملة المبادئ والإجراءات والأسس التي يتم في ضوئها تخطيط وتحديد الأسعار أو التأثير عليها بما يؤمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة السعرية ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لإقامة نظام سعري سليم، كما أنها تعتبر واحدة من السياسات الاقتصادية التي تتطلبها عملية التطور والتنظيم الاقتصادي، وعليه فإن السياسة السعرية بمفهومها الواسع تمثل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على هيكل الأسعار ومكوناتها بما فيه هيكل التكاليف والهوامش والرسوم والضرائب غير المباشرة والإعانات المالية في قطاعات اقتصادية معينة أو تحديد الأسعار والعلاقات السعرية بين المجموعات السلعية المختلفة.

2- أهمية السعر: إن أهمية السعر يستمد تأثيره من الأداء الكلي للاقتصاد الوطني، وعليه يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

✓ يلعب السعر دورا هاما في التأثير على سلوك المستهلك ودفعه للشراء، حيث يؤثر على الطلب بالزيادة عند انخفاضه وبالنقصان في حالة ارتفاعه؛

✓ يمكن اعتبار السعر أسلوب منافسة في سوق المنتج، مع الأخذ في الحسبان جانب الحيطة والحذر؛

1- إسماعيل السيد، التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 417.

2- بيان هاني حرب، مبادئ التسويق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2001 ص 162.

✓ يوضح السعر العلاقة بين العرض و الطلب الذي تتوقف عليه المرونة السعرية للسلعة؛

✓ يلعب السعر دورا اقتصاديا هاما عن طريق توزيع السلع والخدمات تبعا لظروف الطلب والعرض، وتزداد

أهميته في مستويات مداخل الأفراد المنخفضة، حيث يسعون إلى الحصول" على اكبر كمية من السلع والخدمات في ظل دخلهم المحدود؛

✓ يعد السعر عامل كمي يسهل ملاحظته من طرف المستهلك عند التغيير فيه على خلاف العوامل الأخرى للنوعية كالجودة، والخدمات المقدمة.

3- نظرية القيمة: لقد كانت نظرية السعر تمثل مركز الثقل عند الاقتصاديين وقد أطلق عليها نظرية القيمة، ولعبت دورا رئيسيا كأحد الأسس الفكرية للحرية الاقتصادية، واحتلت الصدارة في النقاشات الدائرة حول الأنظمة الاقتصادية نظرا للأهمية التي يكتسبها السعر باعتباره يفيد التقويم والتقدير لقيمة سلعة عند مقارنتها بسلعة أخرى، فهو إذن واسطة بين شيئين يراد المبادلة بينهما.

وعليه فإن دراسة القيمة تؤدي إلى معرفة العناصر أو العوامل التي تؤدي إلى قيمة الأشياء، وفي هذا الصدد ظهرت عدة نظريات وآراء هي¹:

أ- نظريات القيمة المبنية على كمية الإنتاج: تعود هذه النظريات إلى المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر، واعتبرها كل الاقتصاديين الفكر الأساسي للثورة الصناعية والمعبر عن الاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة، إذ اعتبروا أن قيمة السلعة تتحدد بكلفة الإنتاج.

ب- نظريات القيمة المبنية على المنفعة: منذ مطلع القرن التاسع عشر حاول بعض الاقتصاديين شرح نظرية القيمة بفكرة المنفعة، فلاحظوا أنه إذا كان للسلع قيمة فهي بسبب أنها نافعة أي أنها تقوم بتلبية حاجات معينة، فتكون لها قيمة أكبر بمقدار ما لها من نفع أكبر، وإذا زالت تلك المنفعة تلاشت القيمة؛ بالمقابل فقد بينوا أن المنفعة تختلف من شيء لآخر، كما أن القيمة لا تعتمد على المنفعة الكلية بل على المنفعة الحدية أو النهائية التي تنتج عن السلعة الأخيرة.

1 - محمد نسيم بساطة، الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا 1965 ص278.

ج- نظريات القيمة المبنية على القيمة التبادلية: من خلال الانتقادات الموجهة لنظرية القيمة المبنية على الكلفة وحدها أو على المنفعة الحدية، حاولت مدرسة كمبريدج بقيادة "ألفريد مارشال" التوفيق بين فكرة الكلفة وفكرة المنفعة على السواء، فالقيمة التبادلية للسلعة تحدد وفق عنصرين مجتمعين: الأول هو الكلفة الإنتاجية والثاني هو المنفعة النهائية، وأن تغير كل منهما يؤثر على القيمة، كما أنه ليس من الضروري أن يتحرك العنصران مع البعض، وبالتالي فإن التكلفة والمنفعة هما ركيزتا نظرية القيمة.

4- استخدامات نظرية السعر: من أهم استعمالات السعر، استخدامه لمعرفة سير الاقتصاد، فالإقتصاد الوطني لأي دولة يتكون من مجموعة من المشاريع، وبالتالي فإن الإلمام بنظرية السعر ضروري لأي فرد يريد التعمق في معرفة الكيفية التي يعمل بموجبها الاقتصاد، ويشكل الأساس لفهم الوضع الذي تدور حوله عملية التسعير والقيوم للسلع والخدمات.

2-2-2- العوامل المؤثرة على الأسعار:

يفترض أن يكون السعر الذي يدفعه المستهلك لشراء سلعة معينة أو خدمة معادلاً للمنفعة التي يحصل عليها لقاء استعماله لتلك السلعة أو الخدمة، ومع ذلك فإن مستويات الأسعار تتغير عادة نتيجة لأسباب وعوامل مختلفة أهم تلك العوامل ما يلي¹:

1- العوامل المكانية أو الجغرافية أو الإقليمية: توجد في العديد من البلدان فروق في أسعار السلع والخدمات نتيجة لبعد أو قرب المناطق التي تباع فيها من مراكز الإنتاج، مما يزيد أو يقلل من تكاليف النقل، وكذلك غالباً ما تكون هناك فروق كبيرة في الأسعار بين المناطق الحضرية والريفية، أو بين المناطق السياحية والمناطق الصناعية.

2- عوامل موسمية: يختلف سعر السلعة باختلاف الموسم والفترة التي تجمع فيها السلع، فهناك كثير من السلع وحتى الخدمات تتغير أسعارها في فصول من السنة عن أسعارها في فصول أخرى، وتعود أسباب هذه

1- طارق الحاج وآخرون، التسويق من المنتج إلى المستهلك، مرجع سابق، ص 128.

التغيرات الفصلية في الأسعار إما لاختلاف مصدر السلعة محلي أو مستورد أو إلى اختلاف تأثير البيئة على المنتجات الزراعية.

3- عوامل التسعير المختلفة لنفس السلعة: يختلف عادة سعر نفس السلعة في التجمع السكني الواحد وذلك باختلاف مكان بيع السلعة واختلاف استخدام السلعة نفسها، ويختلف سعر سلعة محددة فيما إذا بيعت في دكان مستقل أو محلات تجارية صغيرة عن سعرها في المحلات الكبرى أو الجمعيات التعاونية، أما من ناحية استخدام السلعة فهناك فارق بين سعر السلعة التي تباع للمستهلك كمادة نهائية وسعر نفس السلعة التي تباع كمادة وسيطة تدخل في عملية الإنتاج.

4- عوامل المرحلة التي يتحدد فيها السعر: يختلف سعر نفس السلعة باختلاف المرحلة التي يتحدد فيها السعر، فسعر المنتج يختلف عن سعر الجملة وسعر الجملة يختلف عن سعر المستهلك وهكذا.

5- عوامل فروق المواصفات والجودة: يختلف سعر السلعة باختلاف مواصفاتها، على أنها فروق مواصفات في السلعة. وفي الخدمات تتصل الخصائص النوعية بالصفات مثل النشاطات المكونة للخدمات والظروف التي تقدم فيها الخدمات ومستويات المهارة والتدريب لدى الأشخاص الذين يؤدون هذه الخدمات.

إلا أنه وبالرغم من أن العلاقة بين فروق المواصفات وفروق الأسعار في مكان وزمان معين هي علاقة قوية جداً، فليس من الضروري أن ترافق كل الفروق في المواصفات فروق في الأسعار وليس كل فرق في الأسعار بالضرورة ناتج عن فروق في المواصفات.

6- العوامل الاقتصادية: إن طبيعة هذه السياسات العامة (أو الجزئية) تتحدد في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أنها تؤثر بدرجات مختلفة على أسعار السلع والمجموعات السلعية المختلفة.

و يمكن حصر أهم السياسات والإجراءات الاقتصادية المؤثرة على السعر بمايلي:

✓ - **السياسة المالية:** إن التوسع في تلك السياسة من جانبها الجاري والاستثماري من شأنه أن يخلق طلباً متزايداً على ما هو متاح من السلع والخدمات، وفي أغلب الأحيان يعجز العرض المحلي عن تلبية هذه الطلبات المتزايدة مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد وما يلحقه من آثار تنعكس على المستوى العام للأسعار.

✓ - **السياسة الضريبية والجمركية:** للسياسة الضريبية والجمركية أثر مباشر على الأسعار والقوة الشرائية، فالضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية على السلع تؤثر على هيكل السعر وتحديده، كما أن الضرائب على الدخل من شأنها أن تؤثر على القوة الشرائية المتاحة لدى الأفراد.

✓ - **السياسة النقدية:** ترتبط السياسة النقدية بالأسعار من جوانب عديدة وتأخذ تأثيراتها أشكالاً متعددة تلتنقي جميعها في التأثير على حجم النقود في التداول، إذ يمكن أن تستخدم هذه السياسة في تشجيع الأفراد على الادخار أو في تقليص التسهيلات المصرفية بأشكالها المختلفة (زراعية، صناعية، ... وغيرها).

✓ - **سياسة الدعم:** إن سياسة الدعم هي في الجوهر إجراء اقتصادي لا يمكن عزله عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهو يأخذ شكل نفقات مالية تتحملها الدولة مساهمة منها في تحقيق بعض الأهداف التنموية التي تحددها طبيعة المرحلة أو طبيعة الأهداف، ويمكن لسياسة الدعم أن تعتمد أساليب عديدة لتحقيق الغرض منها.

7- **العوامل الاجتماعية:** تؤثر العوامل الاجتماعية على الأسعار واتجاهاتها من خلال ارتباط تلك العوامل بنمط الطلب على السلع والخدمات وتتحصر أهمها في: حجم وتركيب السكان حسب العمر والجنس حركة السكان الداخلية والخارجية؛ الأنماط الاستهلاكية المرتبطة بالأذواق والتقاليد الاجتماعية فزيادة حجم السكان وبمعدلات عالية وما يصاحبه من تغير في تركيبه ينتج عنه زيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات كما ونوعاً.

2-2-3- الاستقرار الكامل للأسعار و معدل التضخم المعتدل.

إن تحديد قيمة مستهدفة للتضخم وتحديد الهدف النقدي كإستراتيجيتين للسياسة النقدية واللذان قد استخدمتا بطريقة ناجحة عن طريق عدد من الدول الصناعية قد أصبحا بديلين جذابين بدرجة متزايدة، لإدارة السياسة النقدية في ظل تحديد قيمة مستهدفة للتضخم وكذلك في عملية إدارة الهدف النقدي، بالإضافة إلى أنها تبين قوة وضعف هاتين الإستراتيجيتين عند تطبيقها في تلك الدول¹.

1 -Mishkin, F, "Inflation Targeting in Emerging Market Countries",BER Working Paper 7168, March 2000.

أولاً: تحديد قيمة مستهدفة للتضخم: إن تحديد قيمة مستهدفة للتضخم هو بمثابة إستراتيجية سياسة نقدية تتضمن عناصر رئيسية هي¹:

- 1- الإعلان العام للجمهور عن مقدار الأهداف التضخمية متوسطة الأجل؛
 - 2- التزام الجهات المختصة باستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، بخلاف أهداف ثانوية أخرى؛
 - 3- إستراتيجية واضحة للسياسة النقدية تتناسب الدور الرئيسي لخطط وأهداف وأسس قرارات البنك المركزي؛
 - 4- الأدوات والآليات التي تحدد مسؤولية البنك المركزي، والتي يمكن من خلالها تحقيق أهدافه التضخمية.
- ومما سبق يجب يتضح ان إستراتيجية تحديد قيمة مستهدفة للتضخم، تتطلب أكثر من الإعلان عن تحديد قيمة للتضخم في السنة التالية، وذلك لأن في مفهوم بعض الدول التي تحدد بطريقة روتينية تلك القيمة كجزء من الخطة الاقتصادية السنوية القادمة، ومن ثم لا تتبع أي إستراتيجية بشأن القيمة المستهدفة للتضخم، كما يجب أن تتضمن إستراتيجية السياسة النقدية العناصر الأربعة المذكورة آنفاً لتتواءم مع تحديد القيمة المستهدفة للتضخم، ومن ثم يمكنها أن تستمر في مدى الأجل المتوسط.

كما أن السلطات النقدية التي تعمل في ظل تحديد قيمة مستهدفة للتضخم، يجب عليها في العادة أن تعلن على أن التضخم هو الهدف النهائي للسياسة النقدية وعند ظهور تعارض بين أهداف التضخم وبين الأهداف الاقتصادية الكلية الأخرى (مثل البطالة، معدل الصرف الأجنبي، الخ)، فإن السلطات المعنية تعطي الأولوية للتضخم، وتقرر إتباع سياسة نقدية تهدف إلى استقرار مستوى الأسعار².

ففي ظل إطار تحديد قيمة مستهدفة للتضخم، يجب على السلطات النقدية أن تعلن وتحدد أهدافاً تضخمية معينة، أو تقوم بتحديد مدى لهذه القيمة المستهدفة للتضخم (يميل إلى الانخفاض في المستقبل)؛ في حالة أن التخطيط للتضخم للسنوات القادمة خارج مدى الهدف الرسمي، فإن مجموعة من الإجراءات يجب تنفيذها، من أجل إعادة مستوى التضخم إلى داخل هذا المدى المستهدف. حيث يجب على السلطة

1 - Bernanke, B. and F. Mishkin, "Inflation Targeting: A New Framework for Monetary Policy?", Journal of Economic 1997.

2 - Rudebusch, Glenn D. and L. Svensson, "Policy Rules for Inflation Targeting" BER Working Paper 512, April 1998.

النقدية إرسال إشارة لتغيير موقفها من خلال ضبط مستوى معدلات الفائدة قصيرة الأجل، من أجل التأثير في حركة التضخم وجعله داخل المدى المستهدف، كما تم تحديده في البداية.

حيث أن معدلات الفائدة يمكن أن تؤثر في العناصر الهامة للاقتصاد، فإن كثير من البنوك المركزية تجد أنه من الصعوبة وبدرجة كبيرة قيامها بإرسال الإشارة الصحيحة للسوق حول وضع سياستها النقدية، وفي بعض الحالات، قد يكون لمعدلات الفائدة تأثيراً هاماً على الاقتصاد ومعدل التضخم في نفس الاتجاه، ومع ذلك وفي حالات أخرى، فإنها قد تؤثر في الاقتصاد والتضخم في الاتجاه المعاكس¹.

2- تحديد الهدف النقدي: تقوم إستراتيجية تحديد الهدف النقدي، على أساس أنه عندما يتمكن البنك المركزي من المحافظة على حجم عرض النقود (هدف وسيط) عند المستوى المستهدف، فإنه يمكنه الإبقاء على مستوى التضخم منخفضاً.

كما أن أحد الافتراضات الرئيسية لسياسة تحديد الهدف النقدي، هو أن عرض النقود يجب أن يكون ذا علاقة معنوية مع الناتج المحلي الإجمالي أو معدل التضخم .

وبمعنى آخر، فإن التغير في عرض النقود يتحرك في نفس الاتجاه مع التغير في الناتج المحلي الإجمالي، أو أن التغير في التضخم يتحرك في الاتجاه نفسه مع التغير في عرض النقود، وطبقاً للنظرية الاقتصادية، فإن المتغيرات النقدية التي يتم اختيارها كأهداف متوسطة للسياسة النقدية يجب أن تتمتع على الأقل بالخواص الثلاثة الآتية²:

➤ - يجب أن ترتبط المتغيرات النقدية المختارة بعلاقة معنوية مع متغيرات الهدف النهائي، فعلى سبيل المثال، يجب أن ترتبط المتغيرات في عرض النقود M2 بالمتغيرات في التوسع الاقتصادي المحلي كما هو محدد عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، كما أن المتغيرين يجب أن يتغيرا في نفس الاتجاه على المدى الطويل. وبمعنى آخر، فإن العلاقة بين الأهداف النقدية والأهداف النهائية للسياسة النقدية، لا يجب أن تتغير بصورة عنيفة عند تعرضها لصدمات خارجية.

1 - Goodhart, C, "The Conduct of Monetary Policy", The Economic Journal, No.99, June 1989.

2 - Mishkin, F, the Economics of Money, Banking and Financial Markets.: Addison Wesley Longman, USA 1998. P732.

➤ - يجب أن تكون السلطات النقدية قادرة على التحكم في الأهداف المتوسطة المختارة والسيطرة عليها، وفي حالة الاقتصاد المفتوح ذات معدل الصرف الثابت نسبياً، فإن السلطات النقدية قد تجد أنه من الصعب عليها تماماً السيطرة على عرض النقود -مجموعة الأصول المحلية والأصول الأجنبية- وخاصة في فترة التدفقات الضخمة لرأس المال إلى الداخل.

➤ - كما يجب أن تكون الأهداف المتوسطة المختارة قابلة للقياس بسرعة وبدقة، و تأسيساً على تلك الخاصة، فإن أهداف سعر الفائدة لها ميزة نوعية على عرض النقود، ذلك لأنه يمكن متابعتها يومياً، بينما في الجانب الآخر فإن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تتابع دورياً.

وكما سبق الإشارة إلى أن هدف تحديد قيمة مستهدفة للتضخم، تستخدم بوجه عام جميع المعلومات المناسبة من أجل التنبؤ بالتضخم المستقبلي، وقد تشمل هذه المعلومات بعض القيم من مخزون النقود، ولكنها تشمل أيضاً بعض المتغيرات الكلية الأخرى، وفي بعض الحالات الخاصة والنادرة عندما يتم التنبؤ بالتضخم بصورة أفضل عن طريق المتغيرات النقدية الكلية، أي أن النقود تعتبر قيمة إحصائية كافية لتحديد القيمة المستهدفة للتضخم، فتحدد تلك القيمة المستهدفة تتساوى مع تحديد قيمة التغير في عرض النقود¹.

كما يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في التغير الكلي النقدي عن طريق التأثير في الطلب على النقود من خلال التأثير المتباطئ المباشر على الطلب على النقود لسعر الفائدة الاسمي، وأيضاً من خلال التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا فإن عرض النقود يتواءم مع الطلب على النقود عن طريق التحكم في ضبط الأساس النقدي.

3- نواحي المقارنة بين تحديد قيمة مستهدفة للتضخم وتحديد الهدف النقدي: من الناحية النظرية فإن

إطار السياسة النقدية في التركيز على تحديد قيمة مستهدفة للتضخم، يتكون من العناصر الرئيسية الآتية:

- دور الإدارة النقدية في أن تضع "معدل التضخم" كهدف نهائي للسياسة النقدية، ومع ذلك، لم تتخذ قرار واضح حول المتغيرات المختارة كأهداف متوسطة فيما يختص بمعدل التضخم المنخفض.

1 - Svensson, L, "Inflation Forecast Targeting: Implementation and Monitoring Inflation Targets", European Economic Review, June 1997.

- تؤكد تلك الإستراتيجية كسياسة نقدية على العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، بينما يقوم معدل سعر الفائدة الحقيقي بدور ملموس كقناة لنقل حركة السياسة النقدية.

كما توجد ثلاث ملامح رئيسية لهيكل ومجال تحديد الهدف النقدي فيما يتعلق بالسياسة النقدية:

- يهدف إلى المحافظة على نمو عرض النقود، مع الهدف النهائي بشأن السيطرة والتحكم في التضخم والناتج المحلي الإجمالي. كما أن الهدف الأكثر أهمية في ظل هذا البرنامج، هو بشأن السيطرة والتحكم في التدفق النقدي المطلوب تنفيذه طبقاً للتعليمات الموضوعة؛
- أن نقل حركة السياسة النقدية التي تقترض أن كمية عرض النقود، تؤثر بصورة مباشرة في مستوى الأسعار، إلا أن لها تأثير بسيط جداً على النشاط الاقتصادي؛
- أن فلسفة الانقسام الكلاسيكي إلى فرعين يؤكد على أنه من الصعب تحديد تأثيرات السياسة النقدية ويرجع ذلك إلى التباطؤ الطويل والمتغير، بالإضافة إلى أنها تعني أن الاقتصاد يمكن أن يضبط نفسه في وضع توازني جديد بعد حدوث صدمة الاقتصاد دون اللجوء إلى أي إجراءات ضبط من أجل الإدارة النقدية.
- أن أسلوب السياسة النقدية الذي يؤكد أن للسياسة النقدية دوراً كبيراً تلعبه في المحافظة على استقرار مستوى الأسعار، بينما تكون للسياسة الاقتصادية الكلية الأخرى أدواراً قليلة للغاية، وتلك النظرة تبدو مناقضة للاقتصاديين الكينزيين، الذين يعتقدون أن الطلب الفائض (نتيجة لعدم التوازن، التدفق النقدي الزائد، والتغيرات الاقتصادية السريعة الأخرى) قد يفرض ضغطاً إلى أعلى على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم على معدل التضخم.

فمن الناحية النظرية، فإن إنجاز السياسة النقدية في إطار تحديد قيمة مستهدفة للتضخم تهتم بوضوح بالشفافية والمصادقية وتحمل المسؤولية، ومع ذلك فإن نجاح هذه الإستراتيجية، يعتمد على مصداقية البنك المركزي إذ أن السوق المالي يعتقد في أن البنك المركزي يمكن أن يتدخل بصورة ناجحة لإنجاز التضخم المستهدف، وفي حالة فقد السوق المالي ثقته في البنك المركزي، فإنه من الصعب على البنك إدارة السياسة النقدية وتوجيه التضخم نحو المعدل المحدد مسبقاً، والسبب في ذلك هو أن توقع الأسعار المستقبلية التي يدركها مختلف العملاء الاقتصاديين، تختلف تماماً عن التضخم المستهدف المحدد من قبل البنك المركزي.

كما أن السلطات النقدية في حاجة إلى اختيار فترة مناسبة، في حالة إعلان قيمة مستهدفة للتضخم في الدول النامية التي تعاني في الغالب من ارتفاع التضخم، وهو التطبيق الفعلي لإطار تحديد قيمة مستهدفة للتضخم في دول، فإن السلطات النقدية يجب عليها الأخذ في الاعتبار النواحي التالية¹:

➤ هيكل التنمية الاقتصادية، وخاصة أداة انتقال وحركة السياسة النقدية في الاقتصاد الحقيقي، ودرجة التكامل بين اقتصاد تلك الدول والاقتصاد العالمي، والروابط بين القطاع النقدي وقطاعات الاقتصاد الأخرى؛

➤ يتطلب تحديد قيمة مستهدفة للتضخم - نماذج التنبؤ المعقدة والتي تحتاج إلى أجهزة وبرامج حاسبات متقدمة، وبالأخص في الدول النامية، ويمكن أن يكون ذلك بمثابة قيد على تنفيذ وإنجاز تحديد قيمة مستهدفة للتضخم؛

➤ أما بالنسبة للهدف النقدي فإن الميزتين الرئيسيتين هي أنها تمكن البنك المركزي من اختيار أهداف من أجل التضخم التي قد تختلف عن أهداف تلك الدول الأخرى.

كما أنه من السهل مراقبة تلك الإستراتيجية، لأن المعلومات التي يستجيب البنك المركزي لها طبقاً لهدفه تكون متاحة تماماً، والأرقام الفعلية للمتغيرات الكلية النقدية تقدم خلال فترة قصيرة، وعلى هذا فالمقارنة بين المتغيرات الكلية النقدية المستهدفة والفعلية، قد ترسل إشارات في حينه على فترات للجُمهور والأسواق حول وضع السياسة النقدية وأهداف السلطات لكبح جماح التضخم، وبالتالي فإن تلك الإشارات تساعد على تقوية التوقعات التضخمية وتؤدي إلى تضخم أقل، وقد تكون أهداف المتغيرات الكلية للنقود أيضاً مؤدية إلى جعل البنك المركزي مسؤولاً عن مواجهة وتحقيق هدفه التضخمي البسيط، والذي يساعد على تخفيف مشكلة التعارض - الزمني للسياسة النقدية .

ولكن جميع مميزات تحديد الهدف النقدي السابقة على شرط رئيسي، وهو يجب وجود علاقة قوية يعتمد عليها بين متغير الهدف (التضخم) والمتغيرات الكلية النقدية المختارة كهدف، فإذا كانت العلاقة بين المتغير الكلي النقدي والمتغير الهدف ضعيفة، فإن الهدف النقدي سيؤدي إلى نتائج رديئة لذلك فإن تحديد قيمة ضعيفة مستهدفة للتضخم له مزايا عديدة تفوق تحقيق الهدف النقدي كإستراتيجية متوسطة الأجل في السياسة

1 - Mishkin, F, the Economics of Money, Banking and Financial Markets. Addison Wesley Longman, USA1998. P732.

النقدية، وأن تحديد قيمة مستهدفة للتضخم تتضمن الاستقرار في العلاقة ما بين النقود¹، والتضخم ليست كافية أو حاسمة لنجاحها نظرًا لعدم اعتمادها على مثل تلك العلاقة، وفي الواقع، فإن إستراتيجية تحديد قيمة مستهدفة للتضخم تسمح للسلطات النقدية باستخدام كافة المعلومات المتاحة؛ وليس مجرد المعلومات المحصلة من متغير واحد أو متغيرين، من أجل تحديد التعديل والضبط الأمثل لآليات وأدوات السياسة النقدية، ومن أجل أن يقدم لنا تحديد قيمة مستهدفة للتضخم نتائج مجدية، فإنه يجب أن يوجد التزام تنظيمي قوي يجعل استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للبنك المركزي، ويعتبر ذلك هامًا في الدول التي تضمن تاريخها سوء الإدارة النقدية. ويشمل الالتزام التنظيمي الدعم التشريعي لبنك مركزي مستقل يتضمن ميثاقه على ملمحين أساسيين:

أولهما: الانفصال الكامل لمجلس إدارة صانعي القرار في البنك المركزي عن العملية السياسية والسياسيين، مع تعيين أعضاء مجلس الإدارة لفترات طويلة، وحمايتهم من العزل التعسفي.

وثانيهما: إعطاء البنك المركزي السلطة الكاملة في تحديد وضبط أدوات وآليات السياسة النقدية، كما يتطلب الالتزام التنظيمي باستقرار الأسعار، بأن يعطي البنك المركزي أمرًا ملزمًا أن يحقق استقرار الأسعار، وأن يكون هو هدفه الرئيسي، مع توضيح أنه في حالة وجود تعارض حقيقي أو ظاهري مع أهداف أخرى، مثل استقرار معدل الصرف أو الارتقاء بمستوى العمالة، فاستقرار الأسعار يكون له الأولوية.

إن التحرك نحو استخدام أطر تحديد قيمة مستهدفة للتضخم أو تحديد الهدف النقدي في السياسة النقدية، يعكس محاولة كثير من البنوك المركزية في الدول المتقدمة لتبني معيارًا معينًا في إدارة سياستها النقدية، لتجنب التعديلات المتكررة في السياسة النقدية استجابة للظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة من الداخل والخارج. وتتطلب تلك النظم في إدارة السياسة النقدية بنكًا مركزيًا يعلن عن هدف واضح للسياسة النقدية خاصة المرتبط بالأهداف النهائية، وأن يحمل للجمهور أولوية سياسته بأسلوب فيه مصداقية وشفافية، وفي نفس الوقت تقييم تأثيرات السياسة النقدية على الاقتصاد، وخاصة على استقرار الأسعار.

1 - Mishkin, F, "From Monetary Targeting to Inflation Targeting", The World Bank Working Paper 684, October 2001.

2-2-4- السياسة النقدية وهدف استقرار الأسعار.

يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح في هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، زيادة على تخلف عملية التنمية الاقتصادية.

ومن خلال استقراء التاريخ نجد أن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية، فالنقدويون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وطردية تماما، وأن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، بينما شبه كينز عمل السياسة النقدية بعمل الخيط، إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم. أما الاقتصادي فريدمان فيرجع أسباب عدم استقرار الأسعار إلى¹:

- 1- زيادة الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي؛
- 2- التمسك بأسعار صرف ثابتة، وهو ما أدى إلى انتشار التضخم المستورد؛
- 3- التوسع في الدور الحكومي مع تفضيل الحكومات للضرائب غير المباشرة في وقت التضخم؛
- 4- اعتماد الحكومات سياسة العمالة، وهو ما جعلها تستعمل مقاييس لتقدير فترات البطالة الموسمية وهذه المقاييس أدت إلى زيادة معدل النمو النقدي .

وحسب فريدمان فإن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية، ودليله في ذلك أن أي بلد مر بتضخم عجز الموازنة إثر التوقعات الخاصة، والتضخم المستورد الناتج من التجارة الدولية وتغييرات أسعار مستمرة مرتبطة أيضا بمعدل نمو مرتفع للعرض النقدي².

1-Freidman Milton, Essays on inflation and Indéxation, Winchington 1974, pp27, 28.

2- عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 328 .

كما أن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين كمية النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقدويين هي أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً، ولهذا يؤكد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة، ومن هنا يبرز أثر كمية عرض النقود على مستويات الأسعار بالإضافة إلى أسباب أخرى غير نقدية مثل:

- الاحتكارات في ميدان الأعمال والاتحادات العمالية؛
- زيادة الضرائب تولد آثار تضخمية إذا كانت سببا في انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي للاقتصاد؛
- برامج الرفاهية مثل التأمين ضد البطالة ومعاشات الضمان الاجتماعي، وبالتالي تخفض القدرة الإنتاجية للاقتصاد؛

- عجز الموازنة إثر التوقعات الخاطئة والتضخم المستورد وتغييرات أسعار الصرف ودور الحكومات في الرقابة على الأسعار، وانتشار عوامل المضاربة ...، كل هذه الأسباب بالنسبة للنقدويين تزيد من حدة التضخم، ولكنها ليست السبب الرئيسي له وإنما هو زيادة معدل النمو النقدي، لأن الصدمات غير النقدية لا تستطيع أن تغير معدل التضخم بشكل دائم إذا لم تكن صدمات متتالية ومستمرة، أو تكون عاملا محفزاً ومدعماً للسلطات النقدية لترفع باستمرار معدل نمو العرض النقدي.

وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر إلا بسياسة نقدية انكماشية، بتخفيض معدلات النمو النقدي، مع معرفة والوضع الاقتصادي، فمثلاً إذا كان سبب التوسع النقدي هو تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الإصدار النقدي، فهذا يخفض عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وبزيادة الضرائب أو تمويل العجز في الميزانية بالاقتراض وليس بإصدار نقود جديدة، وأن كل انكماش رئيسي في هذه الدولة قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة الاضطراب النقدي، ومن ثم فإن التحكم في الأسعار لا يتحقق إلا بالتحكم في زيادة كمية النقود¹، ومن خلال المراحل التاريخية للدول التي مرت بمشكلة الارتفاع الكبير في الأسعار مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تستطيع القضاء على هذا المشكل إلا بعد تحقيق استقرار في معدل تغير المعروض النقدي.

1- جيمس جواريتي، ريجارد ستروب، مرجع سابق، ص 428 .

إن تثبيت معدل نمو النقود قد يكون سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود جهاز مصرفي متطور، وتوافر الأسواق المالية والنقدية التي تتيح فرصة لتطبيق أدوات السياسة النقدية بشكل ملائم، ولكن الأمر يختلف في الدول النامية نظرا لضعف السوق المالية والنقدية، واعتماد اقتصادها على اقتصاد المديونية.

كما أن استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار تتجلى آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان، حيث يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد، ثم إن آثارها هذه لا تبدو واضحة على الأفراد وإنما تكون مخفية إذا ما قورنت بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار، لأن هذه الأخيرة تشمل على تحقيق فائض في الإنفاق الحكومي في أوقات التضخم، بينما يعبر الأفراد عن رغبتهم دائما في خفض الدين العام للحكومة، والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي، وهذين الإجراءين لا يتمتعان بأية استجابة من طرف الأفراد، وهكذا تتمتع السياسة النقدية بميزة تقبل الأفراد لها نظرا لاختفاء الآثار عليهم في محاربة التضخم.

2-3- البطالة في الفكر الاقتصادي وسبل علاجها.

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي وجهت مختلف اقتصاديات العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، بالرغم من اختلاف مضمونها في كل من هذه الاقتصاديات، وقد أصبحت تمثل احد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، وقد احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارس واتجاهاته.

2-3-1- تعريف البطالة وانواعها.

1- تعريف البطالة: تعرف البطالة على أنها: عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي»¹.

1- عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية 2004، ص 205.

كما تعرف البطالة أيضاً على أنها «حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه».¹

و يعرفها البعض على أنها «الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة».²

وطبقاً للتعريف الذي اعتمدته المكتب الدولي للعمل في الملتقى الدولي الثامن عشر (18) له BIT سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطلاً كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية وهي³:

- **المعيار الأول:** "بدون عمل": يعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطل.

- **المعيار الثاني:** "متاح للعمل": يوصف الشخص بأنه متاحاً للعمل إذا كان قادراً ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل فرد يبحث عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته)، وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية... الخ)، لأنهم من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقته التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

- **المعيار الثالث:** "يبحث عن العمل": ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء....

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، معتمدين في ذلك على المعايير أو الشروط التي حددها المكتب الدولي للعمل.

1- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن 2007، ص 183 .

2- محمد طاقة، وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 141 .

3 -Muller. J et autres, " Manuel et applications : Économie", Dunod, 4 eme édition, Paris 2004, p 71.

2- قياس البطالة: يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم

السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة مالم يكن هناك تصور حقيقي لها.

فعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة

بالمجتمع (الفئة النشطة) عند فترة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية¹:

$$\text{معدل البطالة} = 100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}}$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل والقادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا

يعملون، أي أن: **الفئة النشطة = العاملون + العاطلون**

وعليه يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً - يشتغل بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو

ساعتين باليوم -مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة، أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل

والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة فهم:²

✓ الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 16- 15 سنة فما دون، وهو

الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

✓ الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

✓ الأفراد من فئات معينة: فئات غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس.

- فئات الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد

الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.

- فئات الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر

فرص العمل المناسبة لهم.

1 -Gregory. N. M, " Macroéconomie ", De Boeck, 3 eme édition, Paris2006, p 42.

2- علي عبد الوهاب نجا، البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية تطبيقية-، الدار الجامعية، الإسكندرية2005، ص12.

3- أنواع البطالة: إن التميز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث تساعد على الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحديد الآليات الكفيلة لمعالجتها، وهناك العديد من أنواع البطالة تبعاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يتواجد فيها، مخلفة آثار سلبية عديدة اقتصادية منها، واجتماعية وسياسية.

- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد الاستخدام لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة¹.

وقد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.

- البطالة الاحتكاكية: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها. وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل وذلك لعدة أسباب منها²:

- 1- انتقال العاملين من عمل إلى آخر، ومنطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أو إقليم جغرافي آخر، بغية تحسين أمورهم المعيشية، أو إيجاد عمل أكثر تناسباً مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية؛
- 2- تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية كالأمطار والثلوج، خاصة في قطاعات الإنشاءات والزراعة والتي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية ينتج عن ذلك ارتفاع البطالة في هذه القطاعات خلال تلك الفترة؛

1- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن 2005، ص 257 .

2- نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، دار وائل للنشر، الأردن 2007 ، ص 247 .

3- انتقال العمال من وإلى سوق العمل كدخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس والجامعات أو خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة؛

4- نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل. وتعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لأنها ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل، إلا أن استمرار التغيرات الحاصلة في القوى العاملة تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية خاصة وأنها لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحب للتقلبات الاقتصادية. إن هذا النوع من البطالة لا يتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات الاقتصادية كون ارتباطه بعوامل وقتية وتؤول إلى الزوال بشكل ذاتي.

- **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها "حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتسمى أيضاً بالبطالة البنيوية. ويمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية¹:

1- عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعاً لتوفر الشروط المناسبة لها كإخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتجات.

2- التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة، واستبدال الأيدي العاملة بالآلة، أو نتيجة لاندثار بعض الصناعات واستبدالها بصناعات أخرى مثل ما حدث في مناجم الفحم في العالم واستبداله بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والطاقة الكهربائية، ونتيجة لهذا التغيير ترتفع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة.

3- ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.

1- خالد وصفي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 268.

4- التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة، يتضح من ذلك بأن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ويجمعهما عامل مشترك لكونهما ترتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، إلا أنهما نظرياً وعملياً يختلفان في الأسباب.

فالبطالة الهيكلية ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية، في الغالب، بعوامل وتغيرات وقتية في سوق العمل باستثناء ربما التغيرات الطبيعية.

كما تختلف البطالة الهيكلية كذلك عن البطالة الاحتكاكية بأن، مدتها أطول لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى وتوزيعها من القطاعات التي يكون فيها فائض في العمالة إلى القطاعات التي يكون فيها عجز، وبشكل عام فإن معالجتها تكون أصعب وتحتاج لمدة طويلة ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمراً طبيعياً.

- **البطالة المقنعة:** تعرف البطالة المقنعة على أنها "حالة إلتحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، يتقاضون عليها أجوراً في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج، فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة¹.

وتسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة، حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرة في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلاً عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهرياً، وليست واضحة وصريحة مثل الأنواع الأخرى من البطالة².

وينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد.

1- خالد وصفي الوزني و أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 268 .

2- حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص 258 .

- البطالة الموسمية: تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادًا كبيرة من العمال مثل الزراعة السياحة، البناء وغيرها. عند نهاية الموسم يتوقف فيها النشاط، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات للبطالة الموسمية، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاومتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسًا؛ ويشبه هذا النوع من البطالة إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما يتمثل في أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى.

2-3-2- أهم النظريات الاقتصادية حول البطالة.

سنتناول في هذا المطلب تحليلًا لأهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعًا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

1- المدرسة الكلاسيكية: لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر تلك التي تقول بأن الاقتصاد، إذا ترك حراً دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها وتبناها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الماضي وكانت محور للنقد الذي جاء به فيما بعد "جون مينارد كينز" *J. M. Keynes* " وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.

فبمقابل التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الكلي والموضوعي تقدم لنا هذه المدرسة تحليلًا إقتصاديًا جزئيًا وذاتيًا. كما أن القيمة التي كان أساسها العمل عند الكلاسيك (نظرية القيمة-العمل)، تصبح عند الكلاسيكيين الجدد عبارة عن التقييم الذاتي الذي يعطيه الفرد للسلعة آخذًا بعين الاعتبار المنفعة التي تحققها هذه السلعة وندرتها (نظرية الندرة -المنفعة)¹.

ومع الكلاسيكيين الجدد فالتحليل القائم على أساس تقسيم المجتمع إلى طبقات (الرأسماليون-عمال-ملاك أراضٍ) يعوّض بتحليل يقوم على أساس تصرف المتعامل الاقتصادي "العقلاني".

1 -Jean Boncoeur & Hervé Th, Cité in: Histoire des idées économiques, ED. nathan 1993, p137.

هذا التحليل القائم على التصرف "العقلاني" للمتفاعلين الإقتصاديين (مستهلكين ومنتجين) يلغي كل نظرة للمجتمع من زاوية الطبقات الإجتماعية، إذ أن المجتمع الذي يتصوره الكلاسيكيون الجدد هو مجتمع تحتكم فيه عناصر الإنتاج إلى السوق، هذه الأخيرة هي التي تحدد سعر كل عنصر: الأجر هو سعر العمل، الربح هو سعر الأرض، والفائدة هي سعر رأس المال.

من هذا المنطلق يتحدد موقف الكلاسيكيين الجدد من مسألة البطالة والتشغيل، إذ أنهم يعتبرون العمل كعنصر من عناصر الإنتاج الأخرى، وهو بضاعة تبادّل في السوق مثل أي بضاعة أخرى، وتخضع لقانون الطلب والعرض الفردي ويتحدد من خلال ذلك سعرها الذي هو الأجر.

فمن ناحية الطلب على العمل من طرف المؤسسة، فإنه مرتبط بعوامل ثلاثة هي: الأجر والكميات المنتجة وسعر بيع المنتج. وإذا علمنا أن الكميات المنتجة هي مرتبطة بعوامل الإنتاج المستخدمة، ومنه فإن عامل الإنتاج الوحيد الذي يبقى متغير هو عدد العمال، أي أن دالة الإنتاج تبقى مرتبطة بعدد العمال المشغلين فعلا. $Q = f(L)$.

فحسب هذه المدرسة، فإن المقاول العقلاني الذي يبحث على تحقيق أكبر ربح يحصل على هذا المستوى من التشغيل عندما تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي، أي أنه سوف يقوم بتشغيل عمال إلى مستوى تلاقي الإنتاج الحدي للعمل مع سعره وهو الأجر الحقيقي، لهذا يقول الأستاذ. سامويلسن أن: "الطلب على العمل يظهر كدالة لمعدل الأجر الحقيقي: أي أن طلب العمل من طرف المؤسسة يرتفع عندما ينخفض الأجر الحقيقي"¹.

أما عرض العمل من العمال، حسب النيوكلاسيك، فهو مرتبط بالدخل الذي يحصل عليه العامل، أي بمستوى المعيشة التي يحققها الأجر الحقيقي، لهذا فإن "عرض العمل يرتفع عندما يرتفع الأجر الحقيقي".

إذن، وحسب النيوكلاسيك، فالسوق يتلاقى فيها الذين يعرضون العمل (العمال) والذين يطلبونه، وهي "سوق العمل" التي يتحقق توازنها بصفة تلقائية وتحقق توازنات ثلاث هي **مستوى الأجور الحقيقية، ومستوى الإنتاج، والتشغيل الكامل**، ومن هذا المنظور فإنهم لا يعترفون بوجود بطالة ويعتبرون أن أي خلل في سوق العمل هو ناتج عن عوامل خارجية (غير إقتصادية) تتسبب في بطالة إرادية، وإن سبب هذا الخلل يرجع

1 -Alain Samuelson, Les grands de la pensée économique, ED. OPU, 1993, p 257.

أساسا إلى الدور السلبي الذي تلعبه الدولة والنقابات التي تمنع انخفاض الأجور وتضع تشريعات تفرض قيود على الشغل مثل نظام التعويض عن البطالة، كل هذا يؤدي إلى عدم ميل الأجور للانخفاض، ويسبب بطالة إرادية يتحمل مسؤولياتها العمال وحدهم لأنهم يرفضون العمل بالأجور التي يحددها السوق¹.

بالنسبة لهذه المدرسة إذن، فالبطالة، إن وجدت، هي **بطالة إرادية** ناتجة عن التصرف الفردي أو الجماعي غير العقلاني للعمال الذين يرفضون أجور منخفضة².

2- المدرسة الماركسية: برزت وتطورت أفكار المدرسة الماركسية انطلاقا من أعمال كارل ماركس، وذلك في الوقت الذي بدأت تعرف فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية توسعا كبيرا سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي، نتيجة حدوث مجموعة من التحسينات التقنية وتطور البنوك ونظام القرض.

فالقِطاع الصناعي عرف انطلاق ثورة صناعية تنتشر بسرعة في عدد من البلدان، أساسها توسيع وتكثيف الإنتاج الصناعي خاصة إنتاج وسائل ومعدات الإنتاج مما يؤدي انتشار استخدام الآلة على نطاق واسع، كما ترفع من معدلات نموه.

إن هذه التحولات قد انعكست بتطور كبير للعمل المأجور وازدياد أعداد الطبقة العاملة، هذه الأخيرة التي تعرف تدهورا في ظروف عملها نتيجة إدخال الآلة وتكثيف أشكال الاستغلال (تكثيف العمل، تخفيض الأجور)، إضافة لتدهور أحوال المعيشة والسكن والصحة. كل هذا يؤدي لتنظيم هذه الطبقة وتفاقم نضالاتها، ليصبح الصراع بين العمل والرأسمال، بين الأجر والربح، ميزة هذا النظام الجديد.

هذه المدرسة تعتبر النظام الرأسمالي عبارة عن تعميم واسع للعلاقات السلعية، وتراكم كبير للبضائع، وأن كل منتوجات العمل الإنساني تتحول إلى بضاعة، بما فيها قوة العمل التي يبيعها العامل لرب العمل، هذه العملية هي علاقة قائمة على إستغلال الرأسمالي لقوة العامل، وهو ما يظهر في قانون فائض القيمة.

1 -In "Les grands textes de l'Economie et de la Sociologie", sous la coordination de C.D. echaudemaison, ed .nathan 1996, PP.220,221 .

1 - لتفصيل أكثر راجع: A.Silem, J.M.Albertini، Comprendre les théories économiques, Ed. Seuil p.90.

وكل الأنظمة القائمة على الاستغلال، فإن النظام الرأسمالي، حسب كارل ماركس، تسيّره تناقضات داخلية تؤدي إلى انقطاع في عملية التراكم وحدثت أزمات. هذه الأخيرة ليست ظرفية ولا عابرة، إنما هي هيكلية وملازمة لهذا النظام، على عكس موقف الكلاسيك.

من هذا المنطلق يمكن تلخيص موقف هذه المدرسة من البطالة والتشغيل، التي تعتبر البطالة ظاهرة ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي. فخلال عملية الإنتاج يهدف الرأسمالي إلى تحقيق أقصى الأرباح وزيادة التراكم، ومن خلال المنافسة من أجل الوصول إلى ذلك وتحت فعل قانون الميل إلى انخفاض معدلات الأرباح (على المدى الطويل)، يعتمد الرأسماليون دائماً إلى إدخال تكنولوجيا جديدة مما يؤدي إلى تغيير في التركيب العضوي للرأسمال.

هذا الأخير هو مجموع الرأسمال الثابت (أي الآلات والمعدات الذي يرمز له بالرمز (C)، على مجموع الرأسمال المتغير (أي اليد العاملة والذي يرمز له بالرمز (V)، ومن خلال عملية التوليف هذه بين الجزء المتغير من رأس المال وجزئه الثابت يميل الإتجاه نحو هذا الأخير، الشيء الذي يؤدي منطقياً إلى طرد عدد متزايد من العمال "رغم أن تراكم رأس المال يبدو في الأصل بمثابة اتساع كمي فحسب، إلا أنه تغيير نوعي مطرد في تركيبه، وفي ظل نمو مستمر لجزئه الثابت على حساب جزئه المتغير"¹.

هذا الوضع يولد، حسب ماركس، فائضا نسبيا في السكان يطلق عليه اسم "الجيش الاحتياطي للعمل"، وهو فائض نسبي لأنه يختلف عن فائض السكان المرتبط بالزيادة المطلقة "الطبيعية" للسكان الذي يتحدث عنه مالتوس ويتبناه ريكاردو. كما أن الفائض النسبي للسكان يؤدي إلى طرد العمال الذين لم تعد تستوعبهم عملية توسع رأس المال، أو إلى توقف عملية تشغيل العمال الذين هم بدون عمل.

لكن إذا كان التغيير في التركيب العضوي للرأسمال هو المسؤول عن البطالة بوجه عام، فهل هذا يعني أن التطور التكنولوجي هو السبب؟ الجواب هو لا، لأنه من المفروض أن تؤدي أي زيادة في إنتاجية العمل (أي إدخال تكنولوجيا جديدة) إلى توسع التراكم، وفي الظروف العادية هذا يؤدي إلى زيادة التشغيل. إلا أن ماركس يخلص إلى أن آلية الإنتاج الرأسمالي تعمل بشكل يجعل أي زيادة في الرأسمال لا تقترن بزيادة مماثلة في الطلب على العمل، وذلك بفعل الفيض النسبي للسكان الذي يجعل قانون الطلب على العمل

1- كارل ماركس، ترجمة فالح عبد الجبار، "الرأسمال، المجلد الأول، الجزء الثاني، الفصل 23، دار التقدم، موسكو 1987، ص 181.

وعرضه يعمل في إتجاه منطق الربح، وهذا لا يتحقق إلا بالرفع من إستغلال الطبقة العاملة و الاحتفاظ بخزان من اليد العاملة المستعدة للعمل بالأجر والشروط التي يفرضها الرأسمالي.

لهذا فحل مسألة البطالة، بالنسبة لماركس لا تحل إلا بتجاوز تناقضات النظام الرأسمالي، وتجاوز منطق الربح الرأسمالي، بالإضافة لموقف المدرسة الماركسية بعد الأزمة الكبرى التي اجتاحت كل العالم الرأسمالي سنوات 1929-1933، وهي الأزمة التي عرفت بأزمة "الكساد الكبير" والتي نتجت عنها بطالة كبيرة لم يعرف تاريخ الرأسمالية مثيلاً لها.

المدرسة الكينزية: هي مدرسة تقوم أساساً على أفكار الإقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز المتضمنة في كتابه "النظرية العامة في الإستخدام والفائدة والنقود" والذي نشره سنة 1936. فأفكار هذه المدرسة انتشرت بعد التحولات الكبرى التي عرفها العالم على مختلف الأصعدة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأزمة إقتصادية دولية أثرت في بنية النظام الرأسمالي.

يمكن تلخيص أهم هذه التحولات في التطور الذي يعرفه النظام الرأسمالي في مجموعة من المظاهر أبرزها الدرجة العالية من الاحتكار التي تميّز النظام الرأسمالي. كما أن وضع الركود هذا يبرز في الانكماش الذي تعرفه مختلف فروع النشاط الإقتصادي، وفي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الأجور وهو الشيء الذي يؤدي لانخفاض الإستهلاك والطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

وبالفعل فأمام هذا الوضع غيرت حكومات الدول الرأسمالية المتطورة من نظرتها وبدأت تتدخل بمختلف الأشكال لحل هذه الأزمة أو التخفيف من حدتها، فشرع في تطبيق عدد من السياسات والإجراءات من بينها السياسات الحمائية وتخفيض سعر العملات المحلية. كل هذه الإجراءات إنكماشية أدت إلى تفاقم الأزمة، الشيء الذي دفع لتطبيق سياسات أخرى تقوم على تشجيع الطلب المحلي.

من هذا المنطلق يقدم كينز مقارنة إقتصادية كلية يرى من خلالها أن الإقتصاد يعاني من آفتين أساسيتين هما البطالة والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، وبذلك فهو يعترف بوجود بطالة "الإرادية" ناتجة عن نقص في استخدام الطاقات الإنتاجية، أي عن نقص في حجم الإستثمارات، التي هي بدورها ناتجة عن إنهيار في "الطلب الكلي الفعّال" الذي تكون له آثار على التشغيل الكلي¹.

إذن، بالنسبة لكينز فإن البطالة هي ناتجة عن فائض في الإنتاج (العرض الكلي) الذي هو بدوره ناتج عن نقص الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري (الطلب الفعال)، وبالتالي فإن الطلب هو الذي يحدد العرض وليس العكس كما يرى الكلاسيك عبر قانون المنافذ " في حالة نقص الطلب الفعال يكون هناك نقص في التشغيل، وفي هذه الحالة يكون هناك أشخاص بدون عمل ويريدون العمل بأجور أقل من الأجور الحقيقية الجارية. فبقدر ما يرتفع الطلب الفعال يرتفع التشغيل.."¹.

وعليه فالقضاء على البطالة وحل معضلة التشغيل، حسب كينز، يمر حتما عبر إنطلاقة إقتصادية جديدة مرتكزها الأساسي بعث الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية والسلع الإستثمارية، أي بتشجيع الميل إلى الإستهلاك والإستثمار، وذلك عبر سياسة إقتصادية تكون الدولة هي محركها الأساسي.

وتتلخص هذه السياسة الإقتصادية في مجموعة من الإجراءات التي تخص السياسة النقدية والمالية، كالسياسة الجبائية وسياسة التأثير على عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة؛ هذه الإجراءات لا تكفي، حسب كينز، فعلى الدولة أن تتدخل مباشرة للرفع من الإنفاق العام والإنفاق الإستثماري في المشاريع الكبرى الخالقة للشغل، كالبناءات التحتية والتجهيزات العمومية..إلخ.

فتدخل الدولة عبر سياسة الميزانية، والسياسة الجبائية والنقدية، للتأثير على الطلب الفعال يكون له نتائج إيجابية على قرارات المستهلكين الذين يرفعون من طلبهم على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وهو الشيء الذي يدفع المنتجين لزيادة الإستثمار (لتلبية هذا الطلب المتزايد) مما يفتح المجال للتشغيل الكامل. وبذلك خلص أصحاب هذه المدرسة إلى أنه يمكن قبول " قليلا من التضخم" إذا كان ذلك ضروريا لتخفيض البطالة وتحقيق التشغيل الكامل، كما أنه يمكن تدعيم الإجراءات التي تؤدي لدفع الطلب الكلي بإجراءات على مستوى سياسة الدخل.

إن تحليل كينز لمسألة البطالة والتشغيل، والاقتراحات التي قدمها، تنطلق من تحليله للأزمة الاقتصادية؛ فهذه الأخيرة تنطلق من مجال المبادلة، أي من عمليات البيع و الشراء الآجلة، لذا فهو يرى أن الأزمة هي أزمة منافذ (داخلية وخارجية)، أي أزمة طلب فعال.

2-3-3- الآثار السلبية للبطالة على المستوى الاقتصادي.

تعتبر البطالة سبباً رئيسياً لمعظم المشاكل الاجتماعية في أي بلد، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده، ويمكن تلخيص آثار البطالة في النقاط التالية:

أولاً: الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة: تبرز ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية

وكوجه لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معاً، ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدولية والإقليمية والمحلية¹.

إذ يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في رغد من العيش.

1- جانب الصحة النفسية: تؤدي البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي

والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية، إذ يتسم كثير من العاطلين عن العمل بعدم الرضا والسعادة والشعور بعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية؛ من أهم مظاهر الأمراض النفسية التي قد يصاب بها العاطلون عن العمل هي:

-الاكتئاب: تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك ممن يؤدون أعمال

ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية نحو الذات، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معاشة واقعه المؤلم وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار.

جانب الصحة الجسمية والبدنية: إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض والإعياء البدني، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو الاكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية¹.

2- الآثار الأمنية و السياسية: نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة والتي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها ترفع شعار التململ والتمرد، كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة، حيث أن مبدأ إرساء العدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة.

3- الآثار الاقتصادية: إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر أيضاً من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10-15% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم حسب تقديرات الأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فإن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الإنتاج، فتباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعاً في معدلات البطالة، كما تبين الإحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية².

1- نفس المرجع، ص 82.

2- نفس المرجع، ص 83.

2-3-4- طرق وأساليب معالجة ظاهرة البطالة.

إن مشكلة البطالة هي من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم عموماً واقتصاديات البلدان النامية خصوصاً نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصراً هاماً من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فإن البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية، وفيما يلي أهم الاقتراحات التي من شأنها أن تجعل من عملية مكافحة البطالة أمراً ممكناً فيما لو توفر القابلية على التضحية من أجل الجميع دون التركيز على المنافع والعوائد الخاصة ومنها¹:

- 1- يقوم علاج مختلف أصناف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسباً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في المجتمع من ناحية أخرى.
- 2- يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المستمر حتى يتأهل الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل.
- 3- توفير البنية المؤسسية لقيام المشروعات الصغيرة ذات الدور المهم في خلق فرص العمل مع تحقيق تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال. وتمكين الفقراء من الأصول الإنتاجية.
- 4- وقد تتطلب مكافحة البطالة في البداية توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية مما يحقق هدفاً مزدوجاً: التشغيل وتحسين البنية الأساسية التي هي بحاجة لتطوير. ولبلوغ التوجهات الإستراتيجية السابقة في مكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسية تشمل:

أ. زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسيته وضبط نشاطه في إطار من سيادة القانون التامة.

1- الخيالي وليد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك 2000، ص13.

- ب. إصلاح الخدمة الحكومية والتوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل للقوى البشرية العاملة.
- ت. دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في تقليل نسب البطالة و خلق فرص عمل.
- ث. إصدار القوانين الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي بحيث يستخدم العمالة المحلية ليس في حدود العمل غير الماهر فقط وإنما من إمكانية استفادة العمالة المحلية من تطوير إمكانياتها.
- ج. العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تشتمل على التصنيفات الأساسية، وذلك نظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العملي، ولدعم دقة نتائجه في تمثيل الواقع ووصفه وتقييمه.

2-4- التوازن الخارجي.

ينتج عن العلاقات الإقتصادية الدولية حقوق والتزامات فيما بين الدول، ويتم تدوين هذه المعاملات في ميزان المدفوعات، حيث تكمن أهمية تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في كونها مسألة حيوية لأي اقتصاد. ذلك أن تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الإقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية وهيكل هذه المعاملات تعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للمتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي، وفي ضوء ذلك يمكن أن يكون ميزان المدفوعات أداة أو وسيلة هامة تساعد السلطات المختصة على وضع مختلف السياسات التي تهدف إلى حماية وتقوية الإقتصاد الوطني.

2-4-1- ميزان المدفوعات ومكوناته.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الإقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، وما زاد من أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الخارجية الدولية، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الإقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات: تعددت التعاريف التي تحدد مفهوم ميزان المدفوعات إلا أن جميع هذه التعاريف لا تخرج الدلالات التي يحملها التعريف التالي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنه (سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة)¹.

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أو سجل يسجل فيه جميع العمليات التي تمت بين دولة ودول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة².

وبذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول بمختلف أشكالها ومشترياتها ومبيعاتها من الخدمات، وكذلك الهبات الممنوحة إلى أو المتلقاة من بقية دول العالم، فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود الدولة يتم إنقائها وتلخيصها في ميزان المدفوعات³. ويعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات: "بأنه عبارة عن بيان إحصائي يبين بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، وذلك خلال فترة زمنية محددة"⁴.

ويعرف ميزان المدفوعات في الفكر الاقتصادي: "ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة أو ستة أشهر، أو ربع سنة، وهذا الحساب يعطي وصفا دقيقا ومنظما لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ودول العالم الخارجي ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة والغير المنظورة"⁵.

وبذلك يوضح التعريف النقاط التالية⁶:

-
- 1- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان 2004، ص 213
 - 2 - elain samuelson , economie internationale contemporaine (o p u) alger 1993 , p 27.
 - 3 -Ingram James, "International Economic Problems, John Wiley and Sons, Inc, N.y, 1978, P.75
 - 4- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 82.
 - 5- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص 17.
 - 6 - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000 ص 115، 116.

- إن ميزان المدفوعات يهتم فقط بالمعاملات الاقتصادية الخارجية، سواء أنشأت حقوقاً لمصلحة المقيمين، أو ديوناً بذمتهم، وليس له شأن بالمعاملات الاقتصادية الداخلية.

- تختلف الفترة التي يغطيها ميزان المدفوعات حسب درجة تطور وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

مما تقدم يتضح أن سجل ميزان المدفوعات يوفر أداة تحليلية شاملة للاقتصاد من حيث هيكله الإنتاجي والتصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الإستثمارات، ودرجة إستغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلاً عن أنه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد اعداد السياسات النقدية والمالية من ناحية، ومسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى¹.

ثانياً: عناصر ميزان المدفوعات: ينقسم ميزان المدفوعات إلى أقسام مختلفة مستقلة يضم كل منها نوعاً مميزاً من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتمييزه بالوضوح والمنطقية.

أ. ميزان العمليات الجارية (الحساب الجاري): يشمل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذلك يطلق عليه أحياناً اسم حساب الدخل، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات، وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما:

1- الميزان التجاري: ينقسم هذا الميزان إلى حسابين هما:

* **ميزان التجارة المنظورة:** ويسجل في جانبه الدائن الصادرات لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل المبالغ المستلمة كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان، أما في الجانب

المدين تسجل الواردات لأنها تمثل ديناً على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، أي حقوقاً على الدولة إزاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان، أي يقصد بالميزان التجاري كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات التي تمر على الجمارك فهي منظورة¹.

* **ميزان التجارة غير المنظورة:** وهو جرد لكافة الخدمات التي يتبادلها الداخل والخارج مثل خدمات النقل والسياحة والتأمين والخدمات المهنية فضلاً عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج، ويقابلها ما يحصل عليه الداخل من أرباح وفوائد وعوائد مختلفة، وإما خدمات أداها الرأسمال الأجنبي إلى الداخل ويقابلها ما يستحق على الداخل من تلك الدخول.

2- حساب التحويلات: يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة، ويسجل فيه كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد، والتي تتلقاها دول ما من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن، أي لا يترتب عليها أي التزام بالسداد، باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقاً للدولة تجاه العالم الخارجي².

ب. ميزان العمليات الرأسمالية: يسجل في هذا الحساب كافة المعاملات التي تنتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج بغرض الإستثمار، أي تمثل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها من قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وينقسم هذا الحساب إلى قسمين، القسم الأول يمثل التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل والقسم الثاني يمثل التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.

ج- حساب التسويات الرسمية: يسجل في هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية في كل سنة من السنوات بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز في ميزان المدفوعات.

وعليه فإن تحليل الحساب الجاري يهدف إلى معرفة الهيكل السلعي للدولة، حيث نجد مثلاً: "في الدول النامية أن سلعة أو عدداً قليلاً من السلع الأولية يعتبر مسؤولاً عن معظم حصيلة الصادرات، وبالتالي فإن

1 - jean pierre delas, economie contemporaine, edition marketing , paris 1992, p131.

2- brahim guendouzi, opcit, p8.

تقلب العائدات الناتجة عن التصدير بالنسبة للدول النامية، هذا التقلب يؤثر كثيرا على هذه الدول نتيجة اعتمادها الكبير على هذه العائدات¹.

أما بالنسبة لحساب رأس المال فإن مكونات هذا الحساب وحركتها تشكل أهمية كبيرة خاصة في الوقت الحاضر. للانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات والتي تتحكم في حركة رؤوس الأموال عبر العالم، وخاصة بين الدول المتقدمة، والتطورات الكبيرة التي عرفت الأسواق المالية والنقدية بهذه الدول، وتبرز أهمية التحليل في التمييز بين نوعين من رؤوس الأموال، الأولى: طويلة الأجل والثانية قصيرة الأجل².

ثالثاً: أهمية ميزان المدفوعات: إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وذلك للأسباب التالية³:

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية، ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... إلخ.

- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، وأثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم، بالإضافة إلى ذلك تساعد المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات واضعي السياسات الاقتصادية في اعداد إجراءات المالية والنقدية في الدولة.

وتعتبر المعلومة التي يوفرها ميزان المدفوعات ضرورية لبناء الكثير من المؤشرات الاقتصادية حول حالة اقتصاد الدولة ومدى تبعيتها للخارج ومن هذه المؤشرات ما يلي⁴:

1- مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1995، ص 656.

2- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 142.

3- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 2003، ص 101، 102.

4- كواحة يمينة، تطبيق مؤشرات التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة قلمة 2004، ص 104.

1- مؤشر القابلية الاستيرادية: ولذي يبين أنه كلما ارتفعت مدفوعات خدمة الدين الخارجي، كلما ضعفت

$$C_i = \frac{X - (d - p)}{P_i}$$

القدرة الذاتية للبلد على الاستيراد. ويتم حساب هذا المؤشر من خلال القانون التالي:

حيث: C_i : القدرة على الاستيراد. X : الصادرات. d : خدمة الدين. P : تحويلات الأرباح، P_i : سعر الواردات.

2- مؤشر الانكشاف الاقتصادي: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية مستوى الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً كلما كان الاقتصاد أكثر تأثراً بالتجارة الخارجية . حيث ان

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

3- مؤشر العجز بميزان المدفوعات: يشير هذا المؤشر إلى مقدار العجز الممكن أن يحدثه الاعتماد على التمويل الخارجي في ميزان المدفوعات. وهناك نسبتين مهمتين يمكن استغلال المعلومات التي يقدمها ميزان المدفوعات لحسابهما¹.

4- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون: وتعتبر في الواقع عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فان ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية، إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال، وبالتالي هو تضييع لفرص استثمارها.

5- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: اعتباراً لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد ولهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

ويفيد ميزان المدفوعات أيضاً كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز وذلك كأدوات لمنع أو التخفيف من حدة التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات².

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2006، ص 43.

2- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، دار المناهج، عمان 2006، ص 20 .

2-4-2- اوضاع ميزان المدفوعات.

سننتاول في هذا المطلب مختلف حالات وأوضاع ميزان المدفوعات وأهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاله.

أولاً: حالات ميزان المدفوعات: يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً عندما يركز النظر على المعاملات التلقائية أو المستقلة وحدها، وهكذا فإن تعادل قيمة الجانب الدائن الخاص بهذه المعاملات مع قيمة الجانب المدين إنما يعني توازن ميزان المدفوعات، في حين إن عدم تعادل هاتين القيمتين إنما يعني اختلال الميزان¹. وتشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية:

أ. حالة التوازن في ميزان المدفوعات: وهنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح، والأداء الإقتصادي كان يتسم بالكفاءة، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقاً مع التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني، ومن هنا كان لابد أن يتساوى المجموع الكلي للإيرادات مع المجموع الكلي للمدفوعات، أي أن ميزان المدفوعات الخالي من السهو والخطأ يجب أن يكون في مجموعه مساوياً للصفر².

ب. حالة الفائض في ميزان المدفوعات: وهنا يكون الرصيد موجب، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تدل على أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تتجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد نظراً لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحب الفائض عن جزء من موارده الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراد، مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخماً ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات

1- غازي صالح الطائي، الإقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1999، ص 150.

2- Crockett Andrew, International Money: Issues and analyses, Sunbury-on-Thames, Nelson 1977, P38.

الدولة، وعمومًا فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز، لكن على السياسات المتبعة أن تصح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض، لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الإستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل.

وبعد الفائض المستمر في ميزان المدفوعات في الغالب مؤشراً على الأداء الاقتصادي الناجح أكثر من أن يعد مشكلة، ولكن الفائض لدى إحدى الدول هو عجز لدى دولة أخرى¹.

ج. حالة العجز في ميزان المدفوعات: ينطوي عجز ميزان المدفوعات على تدفق للخارج، وهنا يكون الرصيد بالسالب، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات، وأن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثاً في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحق، فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد و عرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة².

ثانياً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات: الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة جانب عن جانب آخر سواء في الفائض أو العجز، وهناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي:

1- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل، عمان 2004، ص 379 .

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 163.

أ. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** وذلك لوجود علاقة وثيقة بين حالة ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك البلد.

فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد من وجهة نظر البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الإستيراد مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، أما الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة البلد على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض، إذ غالبًا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث إختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات.

ب- **التضخم المحلي:** إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحول الطلب المحلي من السلع المنتجة محليًا إلى بدائلها المستوردة، حيث يصبح سعرها أرخص نسبيًا، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدول المنافسة أو البدائل المنتجة محليًا في الدول المستوردة، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيًا، والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري، وتبعًا لذلك فإن تفشي التضخم في الإقتصاد الوطني كفيل بأن يولد عجزًا مستمرًا في ميزان المدفوعات، لأنه يشجع الإستيراد ويعيق التصدير، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية، ومن الإرتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستورد.

ج - **تدهور الميزة النسبية للصادرات:** قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطء على مدى فترة طويلة الأجل نسبيًا من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج ، أو في المعرفة التكنولوجية فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات¹.

د - أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الدول النامية وهو الإتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر، والنتيجة هي حدوث إختلالات هيكلية في ميزان مدفوعات تلك الدول¹.

هـ- أسباب دورية: وتتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لتلك الدول وتدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دورياً، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في الدول المختلفة، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حداثتها².

و- الظروف الطارئة: أي قد تحصل أسباب عرضية إضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه، بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية، فمثل هذه الحالات تؤثر على صادرات البلد المعني، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلته هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصاً قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ثالثاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات: تقسم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات إلى عدة صور كما يلي³:

أ. الإختلال العرضي: وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأنشطة الاقتصادية ولا يعبر عن القوة الإقتصادية الحقيقية للدولة، أي يحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله، ومثال على ذلك: العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات في الدول الزراعية نتيجة إصابة المحصول الرئيسي للتصدير بأفة زراعية.

1- عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 126، 127.

2- فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص 263.

3- محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية 1986، ص 193.

ب. **اختلال نقدي**: وينتج هذا الاختلال عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه، رغم تغيير القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

ج. **اختلال دوري**: يجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزاً، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الإقتصادية.

د. **الاختلال الهيكلي (الدائم)**: هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الإقتصاد الوطني وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة.

2-4-3- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

إن حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما يمكن تعويضه بكفالة التوازن الحسابي، عن طريق عمليات الموازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب والعملات الأجنبية أو رأس المال قصير الأجل، وتختلف الاختلالات التي تتعرض لها الحسابات الخارجية باختلاف الأسباب، وبالتالي فإن السياسات المتبعة لتصحيح هذه الاختلالات تختلف حسب الحالات.

أولاً: **تسوية ميزان المدفوعات بالإعتماد على آلية السوق**: ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي، وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر.

لقد قدم لنا، الفكر الإقتصادي تصورين مختلفين، التصور التقليدي الذي يرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لحركة الأثمان في الداخل والخارج، ويميزون بين التوازن في ظل ثبات الصرف، وفي ظل حرية الصرف حيث تقوم تقلبات أسعار الصرف بإعادة التوازن. أما التصور الكينزي، فيرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لتغيرات في حجم الدخل الوطني وكيلا التصورين أهمل إمكانية إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية.

1- **النظرية التقليدية (التوازن عن طريق الأثمان)**: درس الاقتصاديين الكلاسيك موضوع تسوية ميزان المدفوعات سواء عن طريق تغيير الأسعار الداخلية أو عن طريق تعديل سعر الصرف، وتتلخص النظرية

التقليدية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لحركات الأثمان (الأسعار) في الداخل والخارج وأثر هذه الحركات على حجم التصدير والإستيراد، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة، ويميز الإقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف حيث تلعب أثمان السلع والخدمات، وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن.

أ. التوازن في ظل ثبات الصرف: كان نظام الصرف السائد آنذاك هو نظام قاعدة الذهب، لذا فحديث التقليديون عن تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار يتم وفقاً لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب، كما أنهم افترضوا بقاء الأشياء الأخرى على حالها، خاصة تغيرات الدخل لسهولة التحليل وفهم الدور الذي يلعبه تغيير الأسعار بشكل أوضح¹.

فإذا كان ميزان المدفوعات لدولة ما قد حقق فائضاً، فإن ذلك ناتج عن دخول الذهب إلى هذه الدولة، وبالتالي زيادة زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات، وهكذا يمتص الفائض، ويعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز، يخرج الذهب، ووفقاً للنظرية الكمية للنقود تنخفض الأسعار، وذلك يعتبر أمراً منشطاً للصادرات وكابحاً للواردات، وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وتتم آلية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات الذهب، ورغم أن هذه التغيرات في الأسعار النسبية مؤقتة، إلا أنها تعيد توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بشكل يجعل مستوى الأسعار في كل دولة متماشياً مع المستوى الموجود في الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار يمكن كذلك إدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي يمارسها البنك المركزي في هذه الآلية، حيث إذا تحقق فائض في ميزان المدفوعات، فإنه يؤدي إلى ارتفاع سيولة البنك، ومن ثم تعمل البنوك على تشجيع الاستثمارات بتخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن عائد مرتفع، وهذا ما يعمل على امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات الجاري².

1- يونس محمود، مرجع سابق، ص 199.

2 - محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض 2007. ص 276.

والعكس في حالة العجز حيث يعمل البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم، ولهذا أثران¹:

- الأثر الأول: يتمثل الأول في استقطاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل الباحثة عن عائد مرتفع لرأس المال.

- الأثر الثاني: فيتعلق بالأسعار الداخلية، حيث يضطر المنتجون والتجار الذين يرغبون في الحصول على السيولة إلى تخفيض الأسعار من أجل زيادة المبيعات، مادامت تكلفة الحصول على السيولة من البنوك مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الصادرات، ويعمل كلا الأثرين على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

ب. التوازن في ظل حرية الصرف: نتيجة أزمة الثلاثينات وغياب قاعدة الذهب، وحلول قاعدة الأوراق الإلزامية ترتب على ذلك أن أصبح سعر الصرف محور المناقشات ودور جهاز الثمن في توازن ميزان المدفوعات، إذ أصبح عودة التوازن تعتمد على تغير أسعار الصرف ذاتها، وما سيتبع هذا من تغير في الكمية المطلوبة والمعروضة من النقد الأجنبي والنقد الوطني، أما تأثير تغير سعر الصرف في إعادة التوازن فإنه يتم من خلال تأثير التغير في أثمان السلع المتبادلة بين الدولة والخارج، فاختلال ميزان المدفوعات الناتج عن تغير ظروف الطلب بزيادة استهلاك دولة العجز للواردات من دولة الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة دولة العجز، عندئذ ينعكس تخفيض قيمة عملة الدولة ذات العجز على أثمان السلع لديها بالانخفاض عند تقدير قيمتها بوحدات من عملة دولة الفائض، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات دولة العجز، عكس ذلك يحدث بالنسبة لأثمان سلع دولة الفائض حيث ترتفع تلك الأثمان مقدرة بعملة دولة العجز فينخفض الطلب عليها، وينتج عن ذلك زيادة في صادرات دولة العجز وانخفاض في وارداتها من دولة الفائض، الأمر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات².

تقييم النظرية: واجهت هذه النظرية عدة انتقادات رغم أهمية التحليلات التي قدمها التقليديون أهمها³:

■ - نظرية كمية للنقود التي لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة. إضافة إلى إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات.

1- هاشم اسماعيل محمد، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1975، ص 119، 121.

2- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ص 110.

3- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 55.

- - تفترض هذه النظرية تقبل الحكومات أن تؤدي تغيرات الأثمان دورها دون أن تقيد ذلك منذ البداية باتباع سياسة نقدية من شأنها تعويض أو تعقيم تقلبات النقود والأثمان الناتجة عن حركة ميزان المدفوعات، ولكن الحكومات غالباً ما تتردد في قبول نتائج الانكماش على الأثمان والبطالة مما يجعل جهاز الثمن قليل الفعالية في تصحيح العجز الخارجي، ومن ثم قلما ينجح التوازن التلقائي عن طريق حركات الأثمان في الوقت الحاضر.
 - - لا توضح هذه النظرية إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر منفردة على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية داخل الدولة.
 - - تفرض نظرية التوازن عن طريق حركات الأثمان مرونة عالية للأسعار الداخلية في حين الأمر على خلاف ذلك في الحياة العملية.
 - - حتى إذا كانت الأسعار مرنة، فهذا غير كاف لتعديد التغيرات في الأسعار التوازن إلى ميزان المدفوعات، بل يجب أن يكون الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية والطلب المحلي على الواردات الأجنبية مرناً كي تحدث التغيرات في الأسعار الداخلية التعديلات الكفيلة بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.
- ثانياً: النظرية الكينزية (التوازن عن طريق الدخل):** قامت تحليلات هذه النظرية على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)، وعلى أن الإقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية، وبالتالي تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان هي تغيرات الدخل الحقيقي، وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية.
- أ. الميل الحدي للاستيراد:** يتوقف مقدار صادرات أي دولة خلال فترة معينة على ما ينفقه الأجانب على طلبهم لتلك الصادرات، ويتوقف حجم ذلك الإنفاق بدوره على مستوى الدخل النقدي لهؤلاء الأجانب، فإذا زاد مستوى الدخل زاد الإنفاق والعكس، ومن ناحية أخرى تتوقف الواردات على الدخل القومي حيث تقوم علاقة طردية بين تغيرات الدخل وحجم الواردات، فتزداد الأخيرة بارتفاع مستوى الدخل وتنخفض بانخفاضه، وبالطبع لا تنتج كل الزيادة في الدخل إلى الإنفاق على الواردات حيث يخصص الأفراد نسبة معينة من الزيادة في دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات الوطنية.

ب. مضاعف التجارة الخارجية: وهنا نميز بين حالتين: حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات (أي أن التغير في ميزان التجارة راجع لأسباب مستقلة عن تطور الدخل في هذه الدولة) وحالة التغير في ميزان المدفوعات الناتج عن تغير الدخل.

- حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات: تقرر النظرية الكينزية بوجود علاقة ظاهرة بين حجم الاستثمارات في أي بلد وحجم الدخل فيه، لنفرض أنه بسبب زيادة الطلب الخارجي حققت دولة ما فائض في ميزانها التجاري، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في صناعات التصدير، وينتج عن الزيادة في الدخل إنفاق جزء منه على الواردات، مما يوجه ميزان المدفوعات نحو التوازن، والجزء الباقي من الدخل الإضافي يستخدم في شراء السلع المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصناعات المنتجة لهذه السلع. وهكذا يعمل تيار الإنفاق المتتالي على توليد الدخل، وفي كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من الزيادة في شراء السلع الوطنية وجزء آخر في شراء السلع المستوردة، وقد يدخر الجزء الباقي، وتتوقف هذه الميكانيكية على الميل الحدي للإستيراد.

- حالة التغير في ميزان المدفوعات المصحوب بتغيرات الدخل: تستخدم فكرة مضاعف التجارة الخارجية هذه في بيان كيفية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بمساعدة تغيرات الدخل القومي .

اعتبر كينز أن الإستهلاك والإنتاج يرتبطان بالدخل، لأن زيادة الدخل يترتب عليه زيادة في الإستهلاك أما علاقة الصادرات والواردات بالدخل فهي علاقة ذات اتجاهين¹ من ناحية إذا كنا بصدد دولة تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها فإن زيادة الصادرات على الواردات تعني وجود زيادة في الإنفاق على الصادرات، أو تصدير إضافي من شأنه توليد دخول إضافية للإقتصاد القومي يتوقف مقدارها على معامل مضاعف التجارة الخارجية والذي يعتمد على نسب التسرب أي الميل الحدي للإدخار والميل الحدي للإستيراد.

زيادة الصادرات سيؤدي إلى زيادة حجم التشغيل في صناعات التصدير وزيادة الدخل في هذه الصناعات، ويترتب على زيادة هذه الدخول تنشيط الفروع الإنتاجية الأخرى، ويسود الإقتصاد القومي بصفة

عامة زيادة في القوة الشرائية وزيادة في الطلب على السلع والخدمات الوطنية والأجنبية. أما عند زيادة الدخل القومي فإن الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية يشهد زيادة مناظرة وبذلك تزداد الاستيراد بنسبة معينة والعكس صحيح في حالة انخفاض الدخل القومي¹.

وتتوقف التغييرات التي تطرأ على الاستيراد نتيجة لتغير الدخل على ما يعرف بـ (الميل الحدي للاستيراد) والذي يبين العلاقة بين التغير في الدخل القومي وما يترتب عليه من تغيير في الطلب على الاستيراد. وأهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية تتلخص فيما يلي:

✓ تقتض هذه النظرية أن الصادرات تزيد من الدخل الوطني، والواقع أنه لا يمكن اعتبار كل تصدير تدفقاً إضافياً ولا كل استيراد تسرباً، فتصدير السلع لتسوية دين سابق أو لتقديم هبات للخارج لا يمكن اعتباره دخلاً إضافياً تحت تصرف الدولة، كما أن استيراد سلع إنتاجية توضع فوراً في مجرى الإنتاج، لا يمكن اعتبارها تسرباً صافياً للدخل الوطني².

✓ همشت هذه النظرية دور الأسعار، حيث أن التغيرات في الدخل يمكن أن تسبب تغيرات في الأسعار إذا كان العرض غير تام المرونة، كما لا يمكن افتراض استقرار سعر الصرف إلا إذا كان العرض من العملات الأجنبية لا نهائي المرونة، لهذا من الضروري الأخذ في الحسبان الآثار التي يمكن أن تتجم عن حركات الأسعار والصرف خلال عملية التوازن.

✓ لا تترك هذه النظرية إلا دوراً محدوداً لعمل البنك المركزي، وفي الواقع فعن طريق سياسة سعر الخصم أو الإحتياطات يؤثر البنك المركزي على حركات رؤوس الأموال مما يوازى ميزان المدفوعات³.

✓ هذه النظرية لا تقدم لنا تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، ذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغيرات الدخل القومي.

ومما سبق نستنتج أن كل من تغيرات الدخل والإثمان تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الإقتصادية الخارجية للدول، وهذا ما يتجه الفكر الإقتصادي الحديث إلى الأخذ به، كما أن دور

1- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994، ص 117.

2- بليغ أحمد بديع، الإقتصاد الدولي، مدلولات ميزان المدفوعات المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية 1993، ص 287.

3- صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت 1997، ص 62.

التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف، إنما ينصرف إلى التحليل الساكن، ولا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، وبالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة ولا بالآثار الناتجة عن زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة.

ثالثاً: التوازن عن طريق التدفقات المالية: إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضاً في معدلات الفائدة وبالتالي خروج لرؤوس الأموال من البلد، ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخول لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

ورغم أن آلية التسوية تبدوا منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أصبحت غير محققة حالياً، كون أن إتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى استمرار الإختلال وزيادة حدة آثاره السلبية، لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل والتي تختلف عن آلية التسوية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق¹.

أ- تدخل الدولة وعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات: حسب النظريات السابقة فالتوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدولة وذلك اعتماداً على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة، لكن يحدث كثيراً ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية على التوازن الإقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة غالباً ما تتدخل السلطات العامة سواء بصورة مباشرة بهدف تسوية الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنباً لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار

1- يوسف عبد القادر، مرجع سابق، ص 43 .

الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى، باللجوء إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال، ففي حالة وجود عجز في ميزان المعاملات الجارية، فالدولة تستطيع اتخاذ إجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج كفرض الرسوم الجمركية على الواردات، أو القيود الكمية التي تحد من حرية الاستيراد أو التقليل من حجم الواردات، وهذا يؤدي إلى تسوية العجز في حساب العمليات الجارية مما يؤدي إلى تسوية الخلل في ميزان المدفوعات.

كما يمكن للدولة من خلال سياسات غير مباشرة دعم المنتجات الوطنية كتقديم إعانات للمصدرين أو تخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظراً لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات¹، كذلك استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة للدولة، كما يمكن أن تستخدم إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني مثل اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية..الخ.

والجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات، ولو أنه يقصد به أن يكون مؤقتاً فحسب إلا أنه قد يكون تدخلاً دائماً، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الإختلال فضلاً عن أنه قد يخفي مصادره الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية، فالواقع أن تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلاً عن سياسة إقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات، وعلى الأخص الإتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان في الداخل بالمقارنة مع الدول الأخرى².

ونشير أخيراً إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، ولا حاجة هنا للتأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في

1 -Marline peyrors moulars ellipses les paiements international monnaie et finance, edition marketing , paris 1996, p13.

2- زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر 2003، ص ص117، 119.

الدول المختلفة، ففي المحيط الإقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول، وبين فائض البعض الآخر فالعجز في ميزان المدفوعات للدول المختلفة مرتبطة بعضها ببعض، فأى تأثير يمس أحدها يؤثر في الموازين الأخرى خاصة الدول التي تتميز بارتفاع المبادلات التجارية والمالية فيما بينها، وما لم تتلاقى الأهداف والأساليب قد تصبح إعادة التوازن على المحيط الدولي أمراً مستحيلاً، وهذا ما تخطت له الدول الصناعية الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فأصبح يتم تسوية الموازين عن طريق تنسيق دولي من خلال المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، وبعدها ظهرت مجموعة الدول الأكثر تصنيعاً، التي تضم سبعة دول صناعية هي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا) وانضمت إليهم مؤخراً روسيا التي أخذت على عاتقها تنسيق السياسات المالية والنقدية واتخاذ إجراءات فعلية خاصة التي تتعلق بأنشطة أسواق الصرف والاضطرابات التي تمس الأسواق المالية¹.

إن المشكلة الدولية هي أولاً وقبل كل شيء محاولة لتنسيق المصالح المتضاربة وتحقيق الارتباط بين تشخيص الإختلال والأهداف والوسائل التي تعيد التوازن لخدمة الصالح العام للمجتمع الدولي.

خلاصة الفصل:

إن طبيعة السياسات الاقتصادية العامة أو الجزئية تتحدد في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أنها تؤثر بدرجات مختلفة على مكونات النشاط الاقتصادي من نمو وتشغيل واستقرار عام في الأسعار والميزان التجاري.

إذ نجد على رأس هذه السياسات السياسة النقدية والتي تعتبر ناجحة إذا حققت عدة أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات الأسعار، واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية، وسعر صرفها في التعامل الخارجي، علاوة على محاولة المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد والتخفيف من البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

كما يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، يستند إلى إدراج خصائص محددة تحدد أو تصف بدقة الشخص العاطل عن العمل، ومن ذلك المعايير أو الشروط التي حددها المكتب الدولي للعمل.

بينما يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات عندما تكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح، والأداء الاقتصادي يتسم بالكفاءة، و بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقاً مع التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

أثر تغير عرض النقود على بعض

المتغيرات الاقتصادية.

3- أثر تغير عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية.

تعتبر كثيراً من التقلبات الاقتصادية التي تمس الاقتصاد يكون سببها الاستعمال غير المتوازن للنقود، فحالة الانتعاش الاقتصادي يرافقها ارتفاع في معدل تغير كمية النقود المعروضة وزيادة سرعة دورانها مما يؤدي إلى ظهور تيارات تضخمية، أما حالة الكساد والانكماش فيقابلها انخفاض في حجم النقود المعروضة أو انخفاض سرعة دورانها؛ لأن التقلبات الاقتصادية الكبيرة لا تحدث في الاقتصاد القائم على المقايضة، فالمنتجين يعرضون ما أنتجوه من أجل مقايضته بسلع أخرى أنتجها آخرون، وهذا يعني أن عرض السلع والخدمات في اقتصاد المقايضة يترجم بطلب على سلع وخدمات أخرى في نفس الوقت، وهذا يقلل أو لا يظهر الأزمات الاقتصادية كالانكماش أو التضخم، مما يجعل من استعمال النقود من أهم الأسباب في حدوث التقلبات الاقتصادية خاصة إذا لم يتحكم فيها بشكل جيد وفي الوقت المناسب؛ فالنقود تلعب دوراً كبيراً في حدوث التقلبات الاقتصادية، حيث أن حالة الكساد التي تتميز بانخفاض مستوى الإنتاج والعمالة يرافقها انخفاض في معدل زيادة كمية النقود المعروضة، أما حالة التضخم التي تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار تنتج من الإفراط أو عدم التحكم في زيادة كمية النقود المعروضة.

وعليه فإن استخدام النقود في الاقتصاد يتطلب الكفاءة في تسيير العرض النقدي، كي تؤدي النقود وظائفها على النحو الأمثل، كما يجب أن تتمتع قيمة هذه النقود المعروضة بثبات نسبي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، لأن زيادة عرض النقود تنبئ بأن النشاط الاقتصادي سيصبح أكثر ازدهاراً، وحجم الأعمال والإنتاج سوف يتضاعف أو يزداد هو الآخر والعكس في حالة انخفاض عرض النقود.

3-1- أثر تغير العرض النقدي على قيمة النقود.

تتفق أهم النظريات النقدية النظريات في أن كمية وسائل الدفع تعتبر محدداً أساسياً لأسباب التغيرات في قيمة النقود، وقد يؤثر حجم الإنفاق أو حجم الطلب في إحداث التغيرات في قيمة النقود، غير أنه لن تتوفر أسباب زيادة الإنفاق بدرجة محسوسة ما لم تكن هناك زيادة في عرض النقود أو سرعة تداولها، بالنسبة إلى العرض الكلي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد. وأن الخلل الناشئ، سواء بين كمية وسائل الدفع، أو بين حجم الإنفاق وبين العرض الكلي للسلع والخدمات، يعود إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه النقدي، أو ما يسمى بإدارة عرض النقود، ويقصد به التأثير على مستويات الأسعار عن طريق التحكم في كمية النقود على أساس اعتبارين هما: المحافظة على ثبات مستوى الأسعار. واستقرار قيمة النقود.

وبذلك يجب على الدولة أن تقوم بفرض رقابتها على وسائل الدفع في السوق من حيث الكمية والنوع، لأن كمية وسائل الدفع هته والتي تمثل العرض النقدي في البلد، إذا لم يصابها حجم أمثل من الإنتاج وحسن الاستعمال، تنعكس أثارها على الاقتصاد الوطني ككل وبداية بقيمة النقود ذاتها.

3-1-1- عوامل تحديد قيمة النقود.

تطلق القيمة في اللغة على معاني متعددة ويراد بها ثمن الشيء، جاء في لسان العرب "القيمة ثمن الشيء بالتقويم، ولكي تؤدي النقود وظائفها على النحو الأمثل، وخاصة وظيفتها كمقياس للقيمة، يجب أن تتمتع قيمة النقود بثبات نسبي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

أولاً: تحديد قيمة النقود: يطلق اصطلاح قيمة النقود على معاني متعددة يختلف كل منها عن الآخر ويجب تحديد كل معنى عن الآخر تحديداً دقيقاً¹.

1- لمزيد من الشرح حول المعاني المختلفة لقيمة النقود راجع- محمد لبيب شقر، النقود، مكتبة النهضة، القاهرة، دون سنة نشر، ص ص186-187.

- فقد يراد بتعبير قيمة النقود السبب الذي تقبل من أجله النقود في التعامل أو الأساس الذي يجعل للنقود قبولاً في الحياة الاقتصادية¹، فهناك الأساس المعدي لقبول النقد في التداول (نقود سلعية) وهناك الأساس الحكومي لقبول النقد في التداول لأنه من صنع أو إصدار الدولة (إلزامية)، وهناك الأساس المبني على ثقة الأفراد بالنقود .

- وقد يراد بقيمة النقود القيمة التنظيمية أو الشرعية للنقود²، ويقصد بذلك قيمة النقود في النظام النقدي الداخلي (النقود مقياس للقيم الاقتصادية) والتي تتمتع بخاصيتي القانونية والنهائية، وهذا التحديد التنظيمي في النظام النقدي الداخلي لا يعني أية قيمة حقيقية للنقود بل هو مجرد تنظيم لوحدة النقد الحسابية.

- وقد يراد بقيمة النقود القيمة الخارجية للنقود، أي نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملية الأجنبية، وهو ما يعرف بسعر الصرف، والذي يبين قيمة النقود الوطنية في النطاق الدولي أو الخارجي. وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة النقود الوطنية على شراء السلع الأجنبية، وأسعار الصرف التي تقاس بها قيمة النقود سواء كانت ثابتة أو متغيرة، تعتبر مؤشرات لقيمة النقود الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغير في القيمة الخارجية للنقود الوطنية على القيمة (القوة الشرائية) الداخلية لها.

- كما يراد بقيمة النقود القوة الشرائية (القيمة الداخلية) لوحدة النقد في النظام النقدي، ويقصد بالنقود هنا وحدات القاعدة النقدية ومشتقاتها أي تلك الوحدات التي تتمتع بالسعر الإجمالي في المعاملات والنهائية في التحويل، وينصرف مفهوم القيمة هنا إلى مقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات مقابل وحدة النقد في عمليات التبادل. وبالتالي انفصال القيمة الاقتصادية للنقود عن أي قيمة اقتصادية لأية سلعة أخرى، وخاصة الذهب، وارتباط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيم الاقتصادية لكافة السلع والخدمات في المجتمع، فقيمة النقود الحقيقية إذن، هي قوتها الشرائية، وقدرتها على التحول إلى سلع وخدمات، وللمحافظة على القوة الشرائية للنقود، يتم تحديد الكمية المصدرة منها بما يتطلبه حجم الإنتاج الوطني، حتى لا يحدث تضخم أو انكماش اقتصادي.

1- احمد زهير شامية، النقود و المصارف، مؤسسة زهران لطباعة والنشر، الأردن 1993، ص 79.

2- زينب عوض، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحبلى الحقوقية، الاسكندرية 2003، ص 208.

ثانياً: طرق تحديد قيمة النقود: يتم تحديد قيمة النقود بقيمة السلع والخدمات بطريقتين¹:

طريقة مباشرة تتمثل في أن تقوم الدولة بوضع حد أقصى لكمية النقود المصدرة من بنك الإصدار؛ وطريقة غير مباشرة، تتم عن طريق تحديد نوع الغطاء الواجب توفره في مقابل كل ورقة نقدية يتم إصدارها.

ولكي تؤدي النقود وظائفها، فلا بد من توافر شرط هام، هو استقرار قيمة النقود، أي الحفاظ على قوتها الشرائية، وهو ما يعني استقرار مقدار السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد المحلي خلال فترة زمنية معينة، وأن هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود وكمية النقود المعروضة.

وإذا كانت القيمة الحقيقية(*) للنقود ترتبط بقدرتها على التحول إلى سلع وخدمات فإن هذا التحول يتم من خلال الأسعار، فسعر سلعة ما، ليس إلا عدد وحدات النقد اللازمة للحصول على هذه السلعة، وأن هذه القيمة (القيمة الحقيقية للنقود) تتوقف على كمية النقود المتداولة، حيث توجد علاقة بين كمية النقود وقيمة العملة، فكل زيادة في الورق النقدي تؤدي لهبوط قيمته و كل نقصان فيه يؤدي لارتفاعها².

أي أن: أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار (انخفاض قيمة النقود) سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو برزت من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي).

كذلك فإن التدهور الحاد في قيمة النقود وارتفاع الأسعار في أوائل العشرينات من القرن المنصرم في ألمانيا وعدد من الدول الأخرى قد ارتبطت بالزيادة في كمية النقود الورقية المصدرة في ذلك الوقت في تلك الدول³. وعليه ووفقاً لنظرية الأرصدة النقدية فإن قيمة النقود إنما تتوقف على الطلب وعرض النقود، فقيمة النقود في أي وقت تتحدد عبر المستوى الذي يتحقق عنده تساوي الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة من النقود، ومن ثم فإن التغير في قيمة النقود عبر الزمن إنما يرجع إلى حدوث تغير في الكمية المعروضة من النقود والكمية المطلوبة منه أو في كليهما.

1- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود و البنوك، مؤسسة لورد للشؤون الجامعية، البحرين 2006، ص 218.

(*)-لمزيد من الشرح في أشكال قيمة النقود، راجع - محمد عزة محمد إبراهيم غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000، ص 50.

2- حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، القاهرة 2007/2008، ص 33.

3- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 219.

3-1-2- أثار تقلبات قيمة النقود.

تعتبر كمية وسائل الدفع العامل المتغير الأساسي الذي قد تنتج عنه تقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود، وهذا ما يفسر الاهتمام الواسع الذي أولاه الاقتصاديون لقضية إصدار النقود، وحصرها في سلطة واحدة، كما أنهم ذهبوا إلى تعزيز صلاحيات المصارف المركزية في ذلك، لأن ذلك يخل بمصلحة كلية تمس حياة المجتمع واستقراره، وسوف نستعرض في هذا المطلب ما يلزم تقلبات قيمة النقود من آثار على النشاط الاقتصادي في المجتمع، وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: أثار تقلبات قيمة النقود على إعادة توزيع الثروة: لعل مسألة النقود وتغير قيمتها الشرائية تعد من أبرز هذه المشكلات التي بدت في عصرنا الحديث، والتي تحتاج أن يجدوا لها حلولاً و يضعوا لها أحكاماً تحقق مصالح الخلق وفق متغيرات العصر؛ لما لها من أثر على مستوى الدولة وحياة الأفراد، خاصة في ظل الطبيعة السائدة للتعامل بهذه النقود بين الدول والأفراد.

ويتجلى أثر تقلب قيمة النقود فيما يخص إعادة توزيع الثروة في المركز الاقتصادي للدائنين، إذ لا ترجع إعادة توزيع الثروة في فترات تغير قيمة النقود إلى مجرد استعمال النقود في التعبير عن القيم، وإنما يرجع ذلك إلى تفاوت مختلف مكونات الثروة في الاستجابة لتيار التغير في قيمة النقود، بما يترتب على ذلك من تغير نسبي في المراكز المالية لأصحابها¹.

فظواهر الصراع الاجتماعي وزيادة غنى الغني وزيادة فقر الفقير، وهذا يؤدي إلى القضاء على الطبقة الوسطى في المجتمع وزيادة الطبقة الفقيرة في الغالب؛ إذ أن نقص قيمة النقود يعني زيادة تكاليف المعيشة بنفس النسبة، وهذا يقع على عاتق أصحاب الدخل المحدود، لأن التجار في الغالب يعيدون تعويضه على طبقة المستهلكين. وانتشار الفساد والجرائم الأخلاقية والسرقات والانحرافات الكثيرة بالإضافة إلى الجرائم الاقتصادية مثل المضاربة والاحتكار.

وقد ذكر المقريزي أنه وقت الغلاء الذي ضرب البلاد سنة 695هـ تأثر الفقراء والمساكين وزاد الموت بينهم ولم يكونوا يجدون ما يأكلونه، أما التجار والباعة وأصحاب المصانع فاستفادوا وكثرت أرباحهم².

1- عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص 134.

2- عبد الله بن منيع، موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة بمستوى الأسعار، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد 1834، ص 35.

إذن فإن ثبات قيمة النقود من الناحية الاقتصادية الصرفة، غاية ما يوصي بها المنطق السليم، فاتجاه قيمة النقود نحو الانخفاض، يورث التحفظ تجاه عمليات الإقراض والبيع الآجل، وهي صور للتعامل على جانب كبير من الأهمية في أسواق عالمنا المعاصر، وفي هذا تقييد لعمليات التبادل بأفق الزمن المستقبلي فقط، وهو ما لا يريده أحد من الاقتصاديين لاعتبارات اقتصادية قائمة على تلك المبادئ، زيادة على الاعتبارات الحقوقية الأخرى؛ إذ ستتحسر المعاملات المستقبلية وستزداد مخاطر الإقراض والبيع الآجل والسبب في ذلك يتعلق بتآكل قيمة النقود¹.

ثانياً: آثار تقلبات قيمة النقود على إعادة توزيع الدخل: التغيرات في قيمة النقود تؤثر تأثيراً سيئاً في أصحاب الدخل الثابتة والمتغيرة. ومن وظائف الدولة ترشيد سياستها الاقتصادية بحيث تهئ لهذه الفئات حياة كريمة، كما دلت التجارب على أن انتشار الظلم الاجتماعي في فترة تقلبات الأسعار يؤدي إلى تخفيض إنتاجية العمال؛ حيث لا يصاحب تقلبات قيمة النقود إعادة توزيع الثروة بين الأفراد فحسب، ولكن يصاحبها أيضاً إعادة توزيع الدخل الحقيقي (أي الدخل في صورة سلع وخدمات) بين أفراد المجتمع أيضاً، ويرجع ذلك إلى درجة وسرعة تأثير الدخل النقدي و تغيرها تبعاً لتغير قيمة النقود.

أي أنه كلما زادت سرعة تغير الدخل النقدي تبعاً لتغير قيمة النقود كلما تعرض صاحبه لخسارة أقل، وهنا نميز ثلاثة حالات للدخل هي²:

أ- أصحاب الدخل الثابتة: أصحاب الدخل الثابتة أو البطيئة التغير يتعرضون للخسارة عند انخفاض قيمة النقود (دخول، فوائد السندات، ودائع التوفير)، وبالتالي تقل دخولهم الحقيقية.

ب- أصحاب الأجور والمرتبات: والتي تتميز دخولهم بالقابلية المحدودة للتغير تبعاً لتغير قيمة النقود، إلا أن تغير هذه الدخل والمرتبات لا تكون بسرعة تغير قيمة النقود ولا بالنسبة نفسها، لأن الأجور تتباطأ طويلاً في الارتفاع كما تقل نسبة زيادة الأجر بدرجة ملحوظة عن نسبة انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار)، وهكذا يتدهور الدخل الحقيقي لأصحاب الأجور والمرتبات في فترات انخفاض قيمة النقود.

1- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر، النقود كما ينبغي أن تكون، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، متاح على: <http://www.kantakji.org/fiqh/Files/Markets/money.htm> 13/02/2008

2- عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص 135.

ت- المنظمون وأرباب الأعمال: يكون الأمر يختلف بالنسبة لهم عن سابقهم (أصحاب الدخل الثابتة، وأصحاب الأجور والمرتبات)، لأن هذه الفئة تستفيد بصفة عامة في حالة انخفاض قيمة النقود وارتفاع الأسعار، ويتعرضون للخسارة في حالة ارتفاع قيمة النقود، ويتوقف نصيب المنظمون وأرباب العمل من انخفاض قيمة النقود على الإيراد المتحصل عليه من تسويق السلع والخدمات، وبعبارة أخرى مقدار الأرباح التي يحصلون عليها من الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمان بيع المنتجات تامة الصنع، ومن ثم تزداد الأرباح كلما انخفضت قيمة النقود بنسب أسرع من زيادة التكاليف.

إضافة إلى الآثار السابقة فإن تقلبات قيمة النقود ينجم عنها كذلك أيضا:

- اختفاء العملة المعدنية في التداول (قانون قريشام).

- ارتفاع أسعار البضائع. و- ارتفاع الصرف الأجنبي.

وعليه فإنه عندما تصبح التغيرات في قيمة النقود كبيرة جدا، وبالذات عندما تتألف السلطات النقدية في إصدار النقود الورقية، فإن نظرية كمية النقود تجد لها تطبيقا كاملا وبشكل فوري.

3-1-3- اثر تغير عرض النقود و الائتمان علي قيمة النقود.

يمثل عرض النقود الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية في توجه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فعندما استخدمت النقود وانتشر استعمالها في المجتمعات تطورت معها كل وظائفها التي تؤديها في الاقتصاد وبفضلها تطور الإقراض والاقتراض بالنقود، وعلى هذا فالاقتصاد النقدي هو اقتصاد ائتماني أيضا، والائتمان المقصود طبعا هو الذي تقدمه البنوك والمؤسسات المالية.

فعلى الرغم من أن النقود تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية التي عرفها الإنسان، إلا أن قصورها في أداء وظائفها، وخاصة وظيفة قياس القيمة في المستقبل، أي حفظ القيمة والدفع الآجل، ظل يثير الكثير من التحاليل والمناقشات، وخاصة منذ بروز علم الاقتصاد. فإذا حدث تغير في العرض النقدي خاصة الإصدار من البنك المركزي فإنه ستحدث الحالات التالية¹:

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص ص30-31.

1- إذا تم هذا التغير في العرض النقدي فإن البنوك التجارية تتحصل على وديعة ومن ثم تقدم قرضاً، هذا القرض يعبر عن انتقال النقود إلى الأشخاص المقترضين وهذا سيرفع رصيد القوة الشرائية لهم بينما تنخفض بالنسبة للمقرضين، ثم إن هذا قد يعني تخفيض الطلب على السلع والخدمات من جانب المقرضين، وقد لا تمثل زيادة طلب المقرض زيادة صافية في الطلب على الإنتاج، وبالتالي فإن القرض في هذه الحالة لا يسبب نمواً في النشاط الاقتصادي.

كما أنه في حالة الإقراض (الائتمان) المصرفي يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان مما يقلل من الاستثمار والحد من النمو الاقتصادي¹.

2- أما إذا كان لدى المقرض نقوداً خاملة (غير نشيطة) فإن منحها في شكل قروض، سيؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية لمستلم القرض فتدخل هذه النقود إلى دائرة التداول، وهذا يعني زيادة قوة شرائية أخرى، وفي هذه الحالة سيزداد الطلب الفعلي (الذي يعني رغبة في شراء السلع والخدمات مع القدرة على تحقيق ذلك) فتحدث زيادة في نمو النشاط الاقتصادي، إذ يؤدي هذا الاقتراض إلى زيادة في النمو الاقتصادي، كما يمكن أن ينكمش الاقتصاد إذا حدث انخفاض في هذا الاقتراض ولم يقدّم المقرضون (البنوك) بتجديد القروض أو لم يقوموا بمنح قروض جديدة.

3- إذا استثمر الأفراد نقودهم لدى البنوك أو المؤسسات المالية فإن هذه النقود ستعرض إلى الاحتفاظ باحتياطات لمواجهة طلبات السحب المنتظرة من أصحاب الودائع، وهذه القروض المعقودة بشكل غير مباشر هي ودايع وتحولت إلى قروض عن طريق وسطاء المال، في هذه الحالة لن تكون هناك زيادة صافية في القوة الشرائية للاقتصاد، أما إذا استثمر الأفراد أرصدة نقدية عاطلة لدى الوسطاء الماليين سيزداد الطلب فعال جديد وبالعكس عندما يسحب الأفراد نقودهم ويحتفظون بها عاطلة فإن هذا سيخفض الطلب الفعال على السلع والخدمات.

1 - Jean François Goux, économie monétaire et financier, théories, institution, politique, 3eme édition economica, paris 1998, p63.

4- عندما يتم عقد الصفقات التجارية بدون دفع نقود، وإنما بالائتمان أي الدفع في المستقبل، في هذه الحالة فإن مشتري السلع لن يدفع للبائع نقوداً ولكنه يدفع له مستنداً فحواه أنه سوف يسدد قيمة ما اشتراه من سلع في موعد مستقبلي لاحق؛ وخلال تسديد الدين من قبل المشتريين ما عليهم من ديون، فإنه ستحدث لاحقاً ديون جديدة عن طريق عمليات شراء جديدة ولكن بالائتمان، ومن ثم فإن الائتمان التجاري قد يكون أكبر من تسديد ديون المشتريات التي تمت بدون تسديد نقود، وهكذا نجد أن هذه التغيرات في الائتمان التجاري تؤدي إلى إحداث تغيرات في الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي تؤثر على الائتمان وتغيراته باعتباره هو الآخر شكل من أشكال تطور استعمال النقود.

كما ينظر إلى قيمة النقود أي قوتها الشرائية من خلال تقلبات الأسعار، لأن تغير مستوى الأسعار في اتجاه معين إنما يعني تغير قيمة النقود أو قدرتها الشرائية في الاتجاه المعاكس. وتتناسب قيمة النقود عكسياً مع الكمية المعروضة منها، حيث أن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى انخفاض قيمة وحدات النقد، وهو ما يؤثر على وظائف النقد الأساسية (مقياس ومخزن للقيمة).

وعليه فثبات قيمة النقود، شرط للتعامل السليم حقوقياً، وشرط لتوسيع حجم المعاملات، وضمانة لها عبر الزمن؛ وهو كذلك شرط لحماية خيارات الفرد في التصرف بما يحوزه من قيم أو دخل، دون ضغوط مؤسسية تشوه هذه الاختيارات، سواءً في قراراته الاستهلاكية أو الاستثمارية، وحين يعم هذا المناخ الاقتصاد كله، فعندئذ يكف القطاع النقدي عن تصدير الأزمات للقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.

ذلك لأن التوسع النقدي يوفر الاختيار المناسب ويقلل المخاطرة عن طريق رفع الثروة الصافية للشركات من خلال ارتفاع أسعار الأسهم، مما يخفف مخاطر القروض المتصورة من خلال تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية) ويحسن التدفق النقدي للشركات نتيجة انخفاض معدلات الفائدة الاسمية، مما يخفف عبء عقود الديون الاسمية، هذه الاعتبارات تجعل المصارف مستعدة لعرض تسهيلات ائتمانية أكثر -مع التوسع النقدي- مما يساعد على زيادة الطلب الكلي.

حيث أن معظم البحوث الحاصلة حديثاً عن قناة الائتمان توضح أن التوسع النقدي يمكن أن يولد اثر سيولة برفع الائتمان إلى الأسر ويرفع النشاط الكلي. ويقدم (2000 Repullo and Suarez) نموذج للشركات والأسر المختلفة التي تحصل على تسهيلات ائتمانية في دور هذه الأخيرة في التخفيف من مشكلة

المخاطرة المعنوية¹. ويظهر هؤلاء الاقتصاديين أن التوسع النقدي يرفع الإقراض المصرفي والاستثمار الكلي ويقلص الهوامش بين المعدلات المفروضة على المقترضين والمعدل بلا مخاطرة ويسبب تحول في توسع الائتمان نحو شركات أكثر مخاطرة، أن قناة الائتمان مؤكد عليها تطبيقاً للولايات المتحدة من قبل (2000 Kashyap and Stein) الذي يجد بأن أثر التوسع النقدي على الإقراض المصرفي أقوى بالنسبة للمصارف ذات كشوف الميزانيات الأقل سيولة².

3-2- أثر تغير العرض النقدي على الإنتاج والاستثمار والسوق المالي.

تبحث النظرية النقدية اثر عرض النقود والطلب عليه في المستوى العام للأسعار والفائدة والإنتاج والاستخدام، ويمثل الطلب على النقود صلب النظرية النقدية (باعتبار إمكانية التحكم بعرض النقد) التي تعمل على شرح الدور الذي يمكن للنقود أن تلعبه في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي السائد في مجتمع ما. ويخضع هذا الدور لجدل واسع بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العملية، فمع إن معظم الاقتصاديين المعاصرين يتفقون فيما بينهم على إن التغيرات في عرض النقود والطلب عليه تلعب دوراً مهماً في تقدير مستوى النشاط الاقتصادي السائد، إلا أنهم يختلفون حول الآلية التي تنتقل من خلالها آثار هذه التغيرات إلى الاقتصاد.

كما إن زيادة كمية النقود (العرض النقدي) يؤدي إلى آثار جانبية تضر بالاقتصاد، لأن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة في العرض النقدي، يتجه إلى زيادة الإشباع في مستويات غير المستويات المستهدفة تتميتها بزيادة عرض النقود، وبهذا فإن لتغير عرض النقود آثار على كل من الإنتاج والاستثمار والسوق المالي، لأن هذا التغير في عرض النقود ينبئ بأن النشاط الاقتصادي سيصبح أكثر ازدهاراً، وحجم الأعمال والإنتاج سوف يتضاعف أو يزداد هو الآخر.

1- R. Repullo and J. Suarez, Entrepreneurial Moral Hazard and Bank Monitoring: A Model of the Credit Channel, European Economic Review, 2000, pp.193-195.

2- A.K. Kashyap and J.C. Stein, what Do a Million Observations Banks say about the Transmission of Monetary policy?, American Economic Review, 2000, pp.407-428.

3-2-1- أثر تغير العرض النقدي على الإنتاج الوطني.

تؤكد المدرسة الكينزية على أن هناك علاقة غير مباشرة بين التغيرات النقدية والنشاط الاقتصادي¹، إذ يشكل معدل الفائدة في النظرية الكينزية حلقة الوصل بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي الحقيقي، فمعدل الفائدة يعد ظاهرة نقدية بحتة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي إحدى المؤثرات الهامة في الإنفاق الاستثماري، وبالتالي أحد المؤثرات الهامة في مستوى النشاط الاقتصادي².

فمن الطبيعي أنه في ظل اقتصاد غير سليم في هيكله وتنظيمه وأدائه يكون غير قادر من خلال مؤسساته الإنتاجية والمالية على الاستجابة بشكل فعال لحقن نقدية³ (عرض نقدي) إضافية في الاقتصاد. حيث ما إن يتم هذا الحقن النقدي الجديد في الاقتصاد ودخوله سوق التداول حتى يؤثر على الكميات المنتجة في الأمدين القصير والطويل .

***- ففي الأجل القصير:** خلال الفترة القصيرة فإن أثر التوسع النقدي سوف ينصرف إلى زيادة الأسعار (انخفاض قيمة النقود) وزيادة الإنتاج، لأن انخفاض قيمة النقود يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم ما دامت هناك طاقات معطلة وأن أسعار (تكاليف) الخدمات الإنتاجية (أجور، ومواد أولية) سوف تتأخر عن الارتفاع كونها مرتبطة بعقود بين مختلف الأفراد.

رغم أن النظرية الأرصادة النقدية تدرك إن التغيرات في كمية النقود في الزمن القصير يكون لها أثرها الهام في تغيير الإنتاج والأسعار إلا أنها لا توضح لنا بأي مقدار سوف تتغير الأسعار والإنتاج كنتيجة لتغير معين في عرض النقود.

ولكن هناك رأي آخر يقول بأن التوسع النقدي المفتعل يفضي إلى زيادة الدخول النقدية فقط من دون الحقيقية كما أثبت العالم الثالث بتجربته التضخمية وأن ليس هناك ما يدعو للتفاؤل في ظل التضخم⁴ .

1- عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص 284.

2 - Roger A. Arnold, Macroeconomic, 5 Edition, USA, 2001, P343.

3- الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه، الجزائر 2004، ص 401.

4- محمود خالد محمود المسافر، التضخم في الاقتصاد العراقي، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 1993، ص 136.

* - أما في الأجل الطويل: إن أثر تغير عرض النقود على الإنتاج الوطني في المدى الطويل هو

انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار) دون زيادة الإنتاج، وذلك لأن الإنتاج سوف يكون مرتبطاً بعوامل حقيقية مثل حجم الموارد المتاحة، حجم الأسواق، ومدى استيعابها للإنتاج، وتطور التقنيات والأساليب المستعملة في عملية الإنتاج... الخ. كما أن الزيادة في كمية النقود بعد تحقق الاستخدام الكامل أو العجز على استغلال الموارد غير المستخدمة في الاقتصاد (مثل اقتصاديات الدول النامية) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي النقدي وليس الحقيقي، الناجم عن زيادة عرض النقود، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أي حصول تضخم في الاقتصاد عند المستوى التوازني للدخل وبدون حصول أية زيادة في الإنتاج الحقيقي¹.

وعليه فإن الزيادة في المدفوعات الجارية الناتجة عن ارتفاع الأسعار الناتجة هي الأخرى عن زيادة كمية النقود المصدرة من البنك المركزي وتوسع البنوك التجارية في خلق الائتمان، دون أن تقابل هذه الزيادة في كمية النقود زيادة فعلية في النشاط الاقتصادي ونمو الناتج الوطني، يترتب على ذلك ألا يتناسب حجم وسائل الدفع مع احتياجات التداول الحقيقية، وتفقد النقود كفاءتها كأداة للدفع ووسيط للمبادلة.

ويمكن الإشارة في هذا الشأن إلى أن العلاقة^(*) بين التوسع في العرض النقدي ومعدل الزيادة في الإنتاج، لا هي علاقة قابلة للتحقق ومؤكدة الوجود ولا هي قابلة للقياس بشكل تام²، ومن ثم لا ينبغي اللجوء إلى سياسة زيادة عرض النقود في حالة الرواج، بل والعكس من ذلك يجب أن تتجه السياسة الاقتصادية إلى تجنب التضخم النقدي في حالة الرخاء عن طريق ضغط النفقات؛ أي تخفيض عرض النقود.

من المعروف أن التضخم في الاقتصاد غير الكفاء يؤدي إلى استخدام الأرصدة النقدية الحقيقية (وتحويل الموارد من إنتاج السلع إلى الأنشطة المالية)، وإن هذه الآثار تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وأن أخطر مساوئ التضخم يكمن في طبيعته التراكمية ويترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وبالتالي يؤدي إلى أضعاف الحافز على الادخار كما يترتب على التضخم خلق عجز في ميزان المدفوعات

1- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 161.

(*) - العلاقة هي: زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومنه زيادة الإنتاج الوطني.

2- الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص 402.

وذلك نتيجة الإرتفاع في تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية (وأن من مساوئ التضخم هو توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى ومثال على ذلك إنتاج السلع الترفيهية المرتفعة الأسعار التي يطلبها ذوو الدخل المرتفعة كما يجري توجيه بعض رؤوس الأموال إلى المضاربة التجارية)، ويرى (Keynes) أن نمو العرض النقدي يؤدي إلى الارتفاع المفعل في الأسعار ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار نتيجة لزيادة الأرباح إذ أن هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى الانخفاض في القيمة الحقيقية للأجور والأرض ومعدلات الفائدة. ويفسر كينز هذه الآلية بأنه عندما تزداد الكتلة النقدية ترتفع الأسعار ومنه فإن الأرباح سوف تزداد وفي هذه الحالة فإن المنظمين ورجال الأعمال سوف يعملون على أن تأخذ هذه الأرباح طريقها إلى زيادة الادخارات أو إلى توسيع الطاقات الإنتاجية¹.

3-2-2- أثر تغير العرض النقدي على أسعار الفائدة و الاستثمار.

تؤكد المدرسة الكينزية أهمية سعر الفائدة بوصفه قناة امتداد لتأثير انتقال التغيرات النقدية إلى النشاط الاقتصادي، إذ ترى أن حدوث أي تغير في عرض النقود نتيجة إتباع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة ينعكس بشكل رئيسي على سعر الفائدة ومن ثمة نحو الإنفاق الخاص وصولاً إلى الإنفاق الكلي ثم الدخل القومي. وبهذا المعنى فإن المدرسة الكينزية تقيم علاقة غير مباشرة بين التغيرات النقدية والنشاط الاقتصادي²، إذ يشكل (معدل الفائدة) في النظرية الكينزية حلقة الوصل بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي الحقيقي، فمعدل الفائدة يعد ظاهرة نقدية بحتة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي احد المؤثرات الهامة في الإنفاق الاستثماري، وبالتالي احد المؤثرات الهامة في مستوى النشاط الاقتصادي³.

1 - Andreas G. Georgantopoulos and Anastasios D. Tsamis, The Interrelationship between Money Supply, Prices and Government Expenditures and Economic Growth: A Causality Analysis for the Case of Cyprus, International Journal of Economic Sciences, October 2011, P118.

2- عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص284.

3 - Roger A. Arnold, Macroeconomic, 5 Edition, USA, 2001, P343.

وتؤدي النقود دوراً كبيراً في التأثير في سعر الفائدة ويكون ذلك واضحاً من خلال السياسة النقدية التي تهتم بإدارة النقد وأسعار الفائدة، وأن البنك المركزي هو الذي يقود ويوجه ويسيطر على السياسة النقدية¹، لأن سعر الفائدة أداة تستخدم للتأثير في النشاط الاقتصادي وتستخدمها الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر صرف عملتها، فعندما تنهياً للدول إمكانية التحكم في الأدوات معاً فأنها تستخدم سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه السياسة لمدة طويلة².

أولاً: أثر تغير عرض النقود على سعر الفائدة: إن آلية انتقال أثر تغير العرض النقدي على النشاط الاقتصادي الكلي هي في مدى استجابة أسعار الفائدة وشروط الائتمان إلى التغيرات في العرض النقدي، فالتغيرات في السياسة النقدية للبنك المركزي تتحول عموماً إلى الطلب المحلي في المدى القصير مع وصول الأثر إلى الذروة بعد سنة واحدة تقريباً، أما في الأجل الطويل فلا يكون للسياسة النقدية آثار في الاقتصاد الحقيقي، ويجب التأكيد على أن آلية الانتقال هي عملية معقدة وقد تتغير من وقت إلى آخر³.

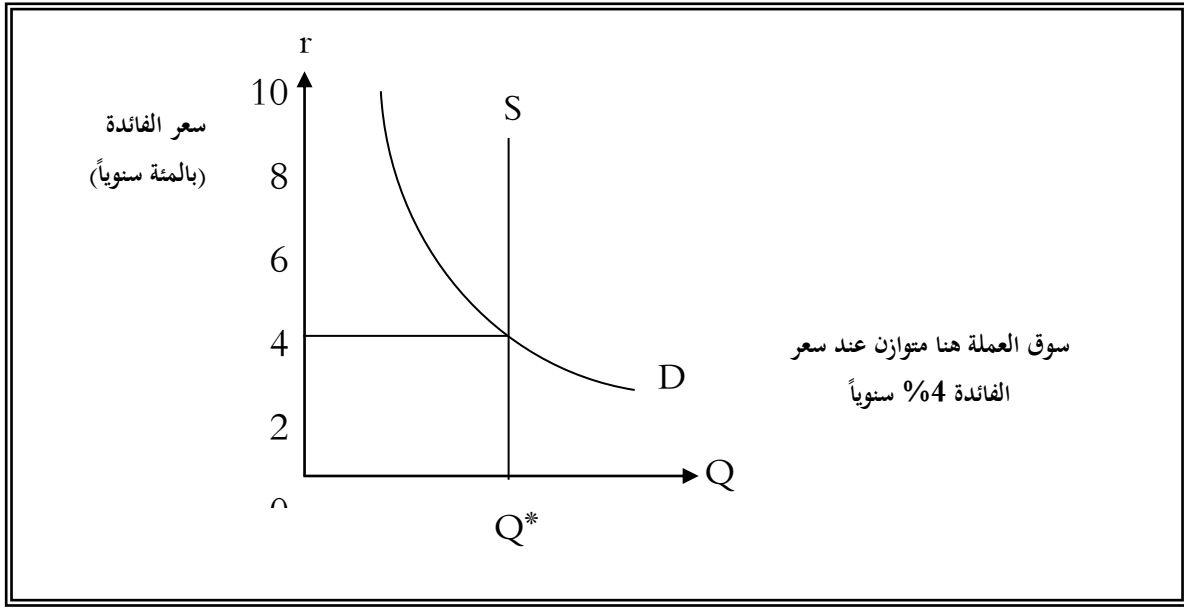
إن عرض النقود والطلب عليها يحددان معاً أسعار الفائدة في السوق ويبين الشكل (8) الكمية الإجمالية من العملة (Q) على المحور الأفقي وسعر الفائدة الاسمي (r) على المحور العمودي وقد رسم منحنى العرض على شكل خط عمودي لأننا افترضنا أن الاحتياطي للبنك ينامر بأدواته للحفاظ على العرض النقدي ثابتاً عند مستوى معين أسميناه Q^* في الشكل (8).

1- غالب عوض الرفاعي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 21.

2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، مرجع سابق، ص 135.

3- Norman Loayza, Monetary Policy Functions and Transmission Mechanisms, (Klaus Schmidt- Hebbel, Central Bank of Chile), 2002, p1.

الشكل رقم 08: التفاعل ما بين عرض والطلب على النقود مقابل سعر الفائدة.



المصدر: Paul Samuelson and William Nordhaus, Economics, MC Graw-hill, Inc. All Rights Reserved, 1995, p.551

في هذا الشكل تم رسم منحنى الطلب على النقود على شكل منحنى منحدر إلى أسفل لأن الاحتفاظ بالنقود ينخفض مع ارتفاع أسعار الفائدة، فحين تكون أسعار الفائدة عالية، يحول الناس وقطاعات الأعمال المزيد من أموالهم إلى أصول، تعطي مردوداً أكبر، ويبتعدون عن النقود التي تعطي مردوداً متدنياً، أو لا تعطي أي مردود على الإطلاق.

ويتم ذلك عن طريق تحويل الأموال إلى الأصول التي تعطي فائدة أعلى في أغلب الأحيان، وفي الاحتفاظ في المتوسط بقدر أقل من العملة، وتعويض النقص في النقود مرات أكثر بحسب الحاجة، ومحاولة ضبط الدخل مع مستوى الإنفاق، حيث يحدد تقاطع كل من منحنى العرض والطلب في الشكل (8) سعر الفائدة في السوق. لأن أسعار الفائدة هي الثمن المدفوع مقابل استخدام النقود. تحدد أسعار الفائدة في أسواق العملة money markets، وهي الأسواق التي يتم فيها اقتراض وتسليف الأموال على المدى القصير.

كما يظهر في الشكل أن سعر التوازن للفائدة هو 4% سنوياً. حيث عند 4% فقط يتوافق مستوى العرض النقدي الذي استهدفه البنك المركزي مع كمية ما يحتفظ الجمهور به عند سعر فائدة أعلى، قد تكون هناك أرصدة نقدية فائضة وقد يتخلص الأفراد من الفائض الذي لديهم كأرصدة نقدية بشراء السندات، وغير ذلك من الأدوات المالية، مما يخفض أسعار فائدة السوق في اتجاه سعر التوازن 4%.

إن آلية انتقال السياسة النقدية لها تباطؤ زمني طويل ومتغير، وذلك لأن الاقتصاد يحتاج إلى وقت معين للتكيف تبعاً للتغيرات الحاصلة في الظروف النقدية. إذ يمكن أن تأخذ تغيرات أسعار الفائدة من 18 إلى 24 شهر لسريان مفعولها في الاقتصاد ليكون لها أثر كبير ومعين في التضخم، والعملية الحركية للتكيف أو التعديل تحصل في الاقتصاد بالمراحل الآتية¹:

1- التغيرات في معدلات الفائدة تؤدي إلى تغيرات في الإنفاق والمبيعات.

2- التغيرات في الإنفاق والمبيعات تؤدي إلى تغيرات في الانتاج (والاستخدام).

3- التغيرات في الانتاج تؤدي إلى تغيرات في التضخم.

ولكن لفهم آلية نقل الآثار النقدية، علينا أن نرى كيف أن التغيرات في سوق العملة تؤثر في أسعار الفائدة، وذلك من خلال افتراض أن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية للسيطرة على التضخم، عن طريق بيع الأوراق المالية وتخفيض العرض النقدي.

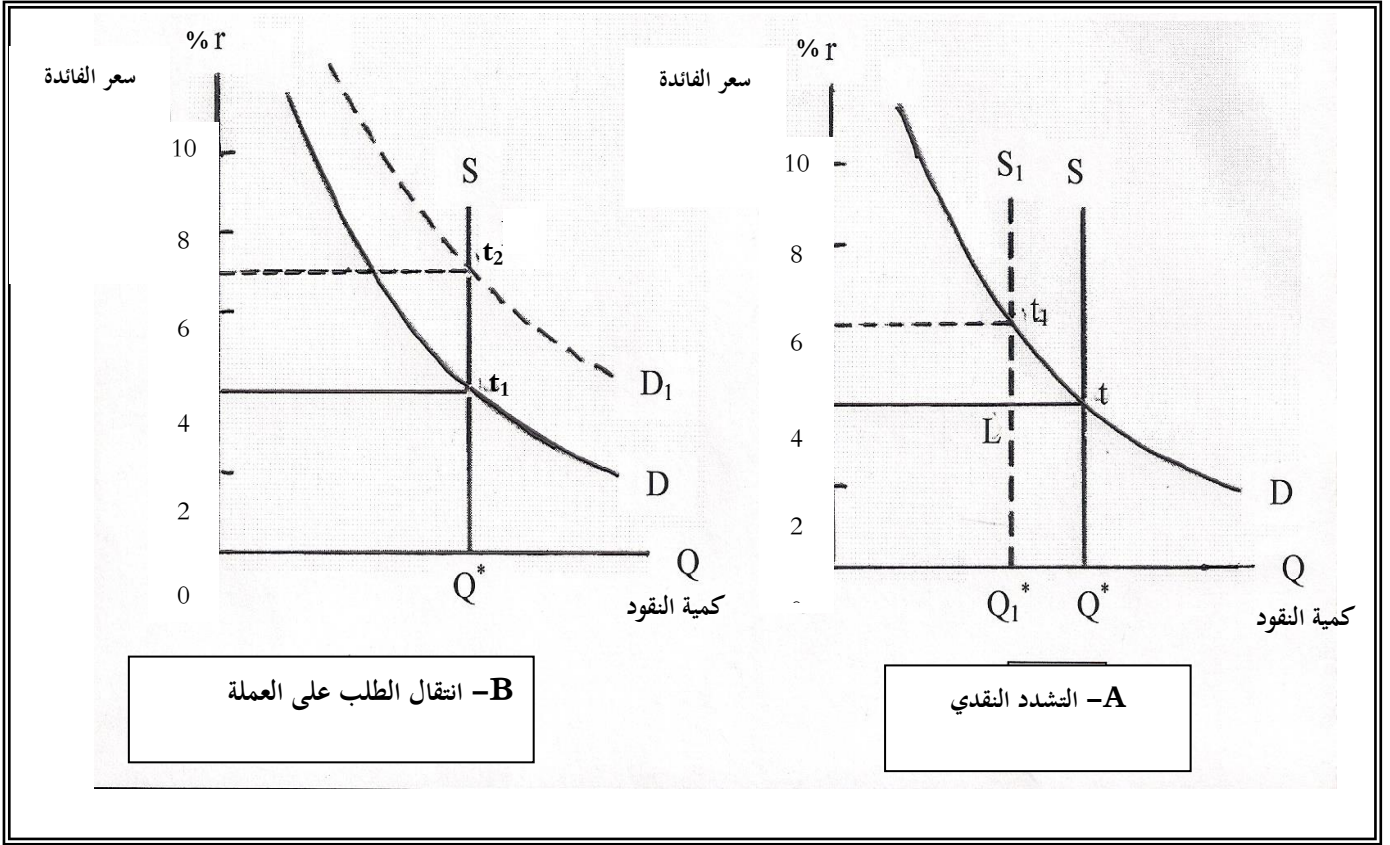
إن تأثير التشدد النقدي المبين في الشكل (9)، فاننتقال منحنى عرض النقود ناحية اليسار يعني أن أسعار الفائدة في السوق يجب أن ترتفع لحث الأفراد على مقايضة نقودهم بسندات، وغير ذلك من الأصول غير النقدية. والفجوة بين t والنقطة L تبين مدى زيادة الطلب على النقد بحسب سعر الفائدة القديم، وترتفع أسعار الفائدة إلى أن تصل نقطة التوازن الجديدة، المبينة في الجزء (A) من الشكل (9) عند النقطة t_1 ، مع سعر جديد أعلى للفائدة.

أي أن خفض العرض النقدي بموجب سياسة نقدية انكماشية في حالة التضخم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يخفض من معدل الاستثمار، ومن ثمة ينخفض الطلب الكلي، فينخفض الدخل التوازني حتى يصل إلى مستوى التوظيف الكامل².

1- Bank of Canada, The Transmission of Monetary Policy, Ottawa, 1999, P7.

2- جلال جوييدة القصاص، النقود و البنوك و التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010، ص 98.

الشكل رقم 09: التغير في عرض النقود وكيف يؤثر في سعر الفائدة.



المصدر: Paul Samuelson and William Nordhaus, Economics, (MC Graw-hill, Inc., 1995), p.552

كما أن هناك افتراض آخر يؤثر في ارتفاع سعر الفائدة، وهو أن البنك المركزي أبقى العرض النقدي ثابتاً، غير أنه، وبسبب التضخم، زادت الكمية المطلوبة من النقود لتمويل التعاملات من دون أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في هذه الحالة، وكما هو موضح في الجزء (B) من الشكل (9) فإن الطلب على النقود سوف يزداد وينقل منحنى الطلب عليه إلى اليمين من D إلى D_1 . ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المتوازنة.

وقد تؤثر قرارات معدل الفائدة للبنك المركزي في معدلات الفائدة قصيرة وطويلة الأجل والسيولة في النظام المالي وكمية النقود والائتمان المصرفي وأسعار الصرف وأسعار الموجودات الأخرى وتوقعات السوق بشأن التطور المستقبلي لجميع هذه المتغيرات.

ويمكن النظر إلى أثر سعر الفائدة في الاستثمار من خلال ما يلي:

1- أثر سعر الفائدة على الإقراض: في ظل ثبات عرض النقود من قبل السلطات النقدية، فإن الطلب على

النقود يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة، إذ يمارس سعر الفائدة تأثيراً كبيراً على سعر

الصرف، فارتفاع سعر الفائدة على القروض مقارنة بأسعار الفائدة الأجنبية يؤدي إلى زيادة الاقتراض من البنوك الأجنبية، وليكن الاقتراض بالدولار على سبيل المثال، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود الأجنبي (الدولار) في السوق المحلية ويؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية (ما يؤثر سلباً على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إلى انخفاض الاستثمار¹. ولهذا فإن اتباع سياسة نقدية انكماشية لها آثار اقتصادية غير مرغوبة على النمو الاقتصادي ما لم تكن مقترنة بسياسات أخرى تتخذها الدولة لمعالجة تلك الآثار.

2- العلاقة بين عرض النقود وسعر صرف العملة المحلية: يؤدي تغير معدل العرض النقدي الوطني إلى تغيير مستوى الأسعار المحلية²، إذن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية ويؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إلى زيادة الاستثمار. ويؤثر تغير العرض النقدي غير المتوازن على أسعار الفائدة ومن ثم على الاستثمار الوطني وذلك نتيجة العلاقة بين كمية النقود وأسعار الفائدة من جهة، والعلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار من جهة ثانية، وهذا التأثير هو كالتالي:

أولاً: على أسعار الفائدة: يتوقف أثر تغير العرض النقدي بالنسبة لأسعار الفائدة على مستويات أسعار الفائدة قبل زيادة العرض النقدي³. فإذا كانت أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة أو قريبة من الارتفاع، فإن زيادة العرض النقدي يدفع الوحدات الاقتصادية إلى زيادة الطلب على النقود، مما تترتب على ذلك انخفاض في أسعار الفائدة، أما إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة، فزيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ولكن بمعدل يقل عن معدل الانخفاض الحادث في حالة وصول أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها قبل زيادة العرض النقدي، كما أن زيادة كمية عرض النقود تؤثر على أسعار الفائدة من ثلاثة مداخل هي⁴:

-
- 1- علي توفيق الصادق، وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، مصدر سابق، ص 61.
 - 2- باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، النقود والبنوك والاقتصاد، مصدر سابق، ص 680.
 - 3- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 62.
 - 4- جليط الطاهر، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، مذكرة ماجستير، الجزائر 2005، ص 61.

أ- **أثر السيولة:** يؤثر زيادة العرض النقدي على سعر الفائدة من خلال أثر السيولة عندما يلجأ المتعاملون الماليون إلى تغيير بنية محفظتهم المالية بزيادة الطلب على السندات الحكومية فتميل أسعارها إلى الارتفاع بينما تنخفض معدلات فائدتها.

ب- **أثر الدخل:** إن زيادة كمية النقود تعني زيادة الدخل النقدي للأفراد والذي يتصرف فيه بطريقتين أساسيتين يؤثران في سعر الفائدة هما:

1- تخصيص جزء كبير من الدخل الإضافي إلى ادخار حقيقي، فهم بذلك يخفضون كمية النقود التي يحتفظون بها للقيام بالاستهلاك فيخفض طلبهم على النقود (طلب أصول مالية) ومن ثم فطبقاً لنظرية تفضيل السيولة¹ (تفضيل السيولة لغرض المضاربة) إذ يتحول المنحنى إلى الأسفل فيخفض سعر الفائدة.

2- أما إذا حول الدخل الإضافي إلى استهلاك فيزداد الطلب على النقود لغرض المعاملات (ينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة)، ووفقاً لنظرية تفضيل السيولة دائماً يتحول منحنى تفضيل السيولة إلى الأعلى فيرتفع سعر الفائدة.

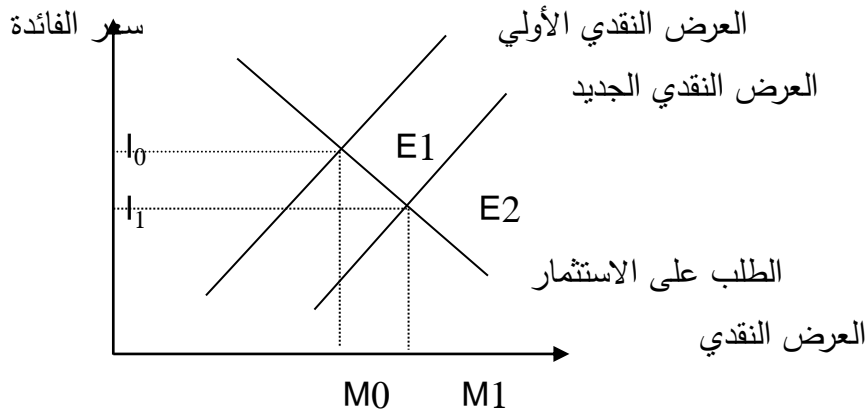
ج- **أثر التوقعات:** يؤدي زيادة العرض النقدي إلى ظهور ارتفاع في الأسعار (في ظل ثبات حجم الإنتاج)، هذا الأخير يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى توقع ارتفاعات جديدة وهذا معناه الانخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، مما يؤدي بالمقرضين إلى المطالبة بمعدل فائدة يفوق معدل التضخم المتوقع، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى الحد الذي تفوق فيه معدلات التضخم.

ولكن نود أن نشير إلى أن الزيادة في سعر الفائدة قد تكون عاملاً هاماً لاستقطاب وجذب المدخرات²، حيث يقبل الأفراد على الأصول النقدية المالية للحصول على عائد مجزي يعوضهم عن ارتفاع الأسعار، وهو الأمر الذي لا يروق المنظمين وأرباب الأعمال. والشكل البياني الموالي يبين أثر الزيادة في العرض النقدي على سعر الفائدة.

1- توماس ماير، وآخرون، مرجع سابق، ص 374.

2- محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 145.

الشكل رقم (10): أثر التغير في عرض النقود على سعر الفائدة والطلب على الاستثمار.



المصدر: توماس ماير، وآخرون، مرجع سابق، ص 356

حيث كلما زاد عرض النقود أدى ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة من (I_0) إلى (I_1)

وعليه فإن زيادة عرض النقود وزيادة حجم السيولة من شأنه أن يؤدي إلى الحد من ارتفاع أسعار الفائدة بالقدر الذي يجعل الارتفاع في أسعار الفائدة لا يستطيع أن يعوض التناقص في قيمة النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، ومن ثمة يتم تحويل النقود إزاء عجز الادخار والاستثمار إلى سلع وخدمات (ذهب ومضاريات عقارية).

ثانياً: الأثر على الاستثمار: يعد الاستثمار واحداً من أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة والتي لها أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك للدور الذي يقوم به (خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وفي المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة فعلاً فضلاً عن الزيادة في المخزون السلعي)¹.

1- مفهوم الاستثمار: يعد الاستثمار واحداً من أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة والتي لها أهمية بالغة في الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك للدور الذي يقوم به (خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وفي المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة فعلاً فضلاً عن الزيادة في المخزون السلعي) ويعرف بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يعد أحد الوسائل الفعالة لإحداث التغيرات البنوية في الاقتصاد القومي إذ أن توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية هو الذي يؤثر في نمط التغير الهيكلي (البنوي) ومن ثمة في هيكل

1- جميل سالم الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، مصدر سابق، ص 252.

التجارة الخارجية وبالتالي فإن الاستثمار هو أساس أغلب السمات الايجابية والسلبية في اتجاهات النمو الاقتصادي، والاستثمار عبارة عن خلق سلع رأسمالية جديدة تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع¹.

أما الاستثمار من الناحية القومية هو ذلك النشاط الذي يؤدي إلى نشأة أصول جديدة فضلاً على الأصول الموجودة حالياً أو إلى تطوير قدرتها الإنتاجية وتسمى هذه العملية بعملية التكوين الرأسمالي، ولا يدخل في هذا المفهوم ذلك الاستثمار الذي ينطوي على عملية نقل الملكية كما هو الحال في الاستثمارات المالية، (وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار المحلي مثل تكوين رأس المال الثابت أو التراكم الرأسمالي)²، ويلزم لعملية التكوين الرأسمالي أولاً ادخار جزء من الدخل الجاري وثانياً تحويل ذلك الجزء من الدخل غير المنفق على الأغراض الاستهلاكية إلى شراء الأصول الإنتاجية، وحيث أن الادخار يعد الخطوة الأولى لعملية التكوين الرأسمالي لذا ينبغي تشجيعه بكافة الوسائل الممكنة.

2- محددات الاستثمار: يتحدد الاستثمار بمجموعة من القوى والمحددات أهمها سعر الفائدة والكفاية الحدية للاستثمار؛ فالكفاية الحدية للاستثمار ترتبط بتكاليف الانتاج، والعلاقة بينهما تكون عكسية، فكلما ارتفعت تكاليف الانتاج فإن الكفاية الحدية للاستثمار^(*) تنخفض والعكس صحيح، كذلك فإن سعر الفائدة هو الآخر يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار، وكما (عرفها الكلاسيك فإنها ثمن للإدخار)، في حين عدها كينز ثمناً للتنازل عن السيولة وإنها هي التي تحقق التوازن بين عرض النقود والطلب عليها (تفضيل السيولة).

ومن أهم الأسس التي يركز عليها قرار الاستثمار ما يلي³:

1- العائد الذي يتوقعه المستثمر والذي هو عبارة عن الأرباح الجارية والمكاسب الرأسمالية؛

2- درجة المخاطرة المتأتبة من حالة اللايقين من العائد المتوقع من الاستثمار؛

1- شلتر ثامر نور الدين، تحليل التغيرات البنوية في الاستثمار للاقتصاد العراقي خلال المدة (1970-1990)، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد 1994، ص14.

2- هناء عبد الغفار، الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص255.
(*) تعرف الكفاية الحدية للاستثمار على أنها: الزيادة المتوقعة في الإنتاج أو الدخل نتيجة تشغيل أصل استثماري إضافي، وهو ما يعكس لنا مقدار رأس المال اللازم إضافته للاستثمار، للحصول على منتج معين أو مستوى دخل معين. انظر محمد عبد المنعم غفر، احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 142.

3- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 392.

3- المدة الزمنية والتي يجب أن تتناسب مع العائد على الاستثمار ودرجة المخاطرة.

ويجب أن يكون المستثمر على دراية بالتطورات والأحداث التي تجري من حوله سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ومحاولته التنبؤ باتجاهات الظروف المستقبلية والتي تعد من المتطلبات الأساسية لنجاح أي قرار استثماري¹. كما أن هناك عوامل تؤثر في الكفاية الحدية لرأس المال أو الدخل القومي أو كليهما، وهي بذلك تؤثر في حجم الاستثمار ومن هذه العوامل التقدم التكنولوجي؛ وطبيعة وحجم الأسواق؛ ومن حيث درجة الاحتكارات والمنافسة؛ والتوقعات المستقبلية لأسعار المنتجات والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج؛ وهي تتوقف في النهاية على حالات التفاوض والتشاور عن طبيعة السياسة الاقتصادية الحكومية².

كما أن مستوى الدخل القومي هو الآخر يؤثر في حجم الاستثمار وقد اختلف التحليل الكلاسيكي عن التحليل الكينزي إزاء ذلك إذ يرى التحليل الكلاسيكي أن دالة الاستثمار ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، أما التحليل الكينزي فيرى أن الاستثمار دالة لسعر الفائدة والدخل، وإن كل زيادة في دخل المشاريع سوف تؤدي إلى زيادة أرباحها وبالتالي تحفزها على زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بكميات أكبر من الزيادة التي حصلت في الاستثمار بفعل مضاعف الاستثمار.

ويعد مضاعف الاستثمار بمثابة المعامل العددي الذي يعبر عن كمية الزيادة التي حصلت في الدخل القومي نتيجة للزيادة الأولية التي حصلت في مقدار الاستثمار، ويفترض لعمل مضاعف الاستثمار وجود طلب استهلاكي إضافي يحدده الميل الحدي للإستهلاك، وإن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية لتلبية الطلب الاستهلاكي الذي ازداد بفعل الزيادة التي حصلت في الدخل القومي، كما ينبغي وجود مرونة في رأس المال اللازم لزيادة حجم الإنتاج، وبطالة إجبارية في الاقتصاد كي يتمكن المضاعف في أن يعكس إثارة على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي³.

1- محمد الوطيان، المدخل في أساسيات الاستثمار، مكتبة الفلاح، الكويت، 1990، ص23.

2- سهيلة عبد الزهرة جبار الحجي، كفاءة الإعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-1997)، مذكرة ماجستير، الجامعة المستنصرية 2003، ص31.

3- ثامر محمود زيدان، هناء عبد الحسين، تقدير وتحليل دالة الإنفاق الاستثماري على المستوى القطاعي للاقتصاد العراقي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي غير المرتبط ظاهرياً للمدة (1970-1993)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 24، 2000، ص58.

ويتحقق أثر تغير العرض النقدي على الاستثمار من خلال التأثير على أسعار الفائدة باعتبار أن تغير الاستثمار تابع لتغير أسعار الفائدة. فزيادة العرض النقدي يترتب عليه انخفاض في أسعار الفائدة وانخفاض أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، غير أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تتوقف على مدى الكفاية الحدية لرأس المال الاستثماري.

كما أن اتجاه قيمة النقود إلى الانخفاض، يجعل الأفراد يميلون إلى الاستهلاك العاجل، ويحجمون عن الادخار، لأن النقود ما فتئت (ما أصبحت) أمينة على حفظ قيمهم بشكل نقدي. وفي هذا هدر للاستثمارات الاحتمالية، التي كان يمكن أن تتحقق عن طريق الادخار، مما يحرم الاقتصاد من عدته الإنتاجية، ويرفع من تكاليف التعامل بالأصول الحقيقية، لأنها لا تملك قدرًا من السيولة، كالذي يتاح في النقود؛ وهذا ما يؤدي إلى المضاربات الآنية أو قصيرة الأجل، مما يسبب في إهمال أو تعطيل الاستثمارات الحقيقية.

فوفقاً لكينز فإن الأثر الأولي للتغير في كمية النقود على النشاط الاقتصادي إنما يكون من خلال تأثير التغير في كمية النقود على سعر الفائدة، فالأثر الفوري للزيادة في كمية النقود هو تخفيض سعر الفائدة نظراً لزيادة عرض النقود عن طلب عليها لدافع المضاربة (وفقاً لمنحنى تفضيل السيولة الخاص بالمجتمع). حيث يؤكد كينز على أهمية ظاهرة (مصيدة السيولة Liquidity Trap) لما لها من أهمية كبيرة في بيان اثر النقود في مستوى النشاط الاقتصادي¹.

ومن ثم فإن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار، ذلك أن انخفاض سعر الفائدة - مع ثبات الكفاية الحدية لرأس المال - سوف يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار، والزيادة في الاستثمار سوف تؤدي - عن طريق اثر المضاعف - إلى زيادة في الدخل وزيادة في الطلب الكلي عموماً (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) وبالتالي ارتفاع الدخل والناتج والعمالة، ويمكن تلخيص أفكار كينز حول اثر الزيادة في كمية النقود في النشاط الاقتصادي ومستوى أسعار الفائدة كالآتي²:

1- تؤدي زيادة كمية النقود إلى انخفاض سعر الفائدة (بافتراض ثبات منحنى تفضيل السيولة).

1- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق.

2- محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشدافات، الاستثمار في البورصة، دار الحامد، عمان 2006، ص 49، 50.

2- بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال، فإن انخفاض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة طلب الاستثمارات.

3- طالما أن هناك مواد مفضلة موجودة فإن الزيادة في طلب الاستثمارات سوف تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف والناتج والدخل، وعليه فإن الأسعار قد لا ترتفع إطلاقاً أو قد ترتفع بدرجة ضئيلة.

4- مع زيادة الانتاج والتوظيف والدخل تبدأ الأسعار بالزيادة أيضاً انعكاساً لارتفاع معدلات الأجور ونقص المواد الخام فضلاً عن عمل قانون الغلة المتناقصة.

5- نتيجة لزيادة كمية النقود يلاحظ أن العمالة والأسعار سيزدادان معاً، ففي البداية فإن الزيادة ستقتصر على زيادة الانتاج والتوظيف، بعدها ينصب الأمر على زيادة الأسعار أيضاً خصوصاً بعد تقدم الاقتصاد القومي تجاه الاستخدام الكامل.

6- بمجرد الوصول إلى حالة التوظيف الكامل فإن الزيادة في كمية النقود ستقابلها زيادة متناسبة في مستويات الأسعار.

3-2-3- أثر تغير العرض النقدي على سوق الأوراق المالية.

إن شراء الأوراق المالية محدودة بفترة زمنية حيث يتحدد بموجبها الوقت الذي يحتفظ فيه المستثمر بالأسهم والسندات، إذ إن عامل الزمن يرتبط بنوع الشركة، ونظرة المستثمر وتوقعاته لنموها وتطورها. وتتضمن التغيرات التي يحدثها التغير في عرض النقود سلسلة من التحولات التي تضيف إلى التأثير على كثير من المتغيرات الاقتصادية، والتي منها حركة أو سير النشاط في السوق المالية، ويتم هذا التأثير من خلال العناصر التالية:

أ- **سعر الفائدة:** وفقاً لكينز فإن الأثر الأولي للتغير في كمية النقود على النشاط الاقتصادي إنما يكون من خلال تأثير التغير في كمية النقود على سعر الفائدة، فالأثر الفوري للزيادة في كمية النقود هو تخفيض سعر الفائدة نظراً لزيادة عرض النقود عن طلب النقود لدافع المضاربة (وفقاً لمنحنى تفضيل السيولة

الخاص بالمجتمع). ويؤكد كينز على أهمية ظاهرة (مصيصة السيولة Liquidity Trap) لما لها من أهمية كبيرة في بيان اثر النقود في مستوى النشاط الاقتصادي¹.

وعليه يؤثر اختلاف سعر الفائدة بشكل معاكس على أسعار الأوراق المالية، إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض عمليات التعامل في الأسواق المالية، وبالعكس فإن انخفاض أسعار الفائدة يعمل على تزويج التعامل في الأسواق المالية، أما قياس درجة تلك المؤثرات فيتم باستخدام نسب التغير في الأصول والخصوم التي تتأثر بتلك التغيرات.

ب- السيولة: تعبر السيولة عن الموجودات النقدية المتوفرة لدى المستثمر أو المصرف أو المؤسسة المالية وبالشكل الذي يضمن سد احتياجات المعاملات المالية بحيث لا يضطر لبيع الأوراق المالية التي بحوزته والتي قد تسبب الخسارة أحياناً ويتم قياس السيولة بالتعرف على نسبة الاستثمارات المالية إلى مجموع الودائع أو الموجودات.

ج- الائتمان: يبرز دور هذا المتحكم في المصارف والمؤسسات المالية في حالات عدم قدرة الجهة المصدرة للأوراق المالية على السداد في الأوقات المقررة وخاصة عند اختلاف التوازن ما بين القروض والائتمان ونسبة الخسائر في القروض.

د- رأس المال: ويمثل حالة القدرة أو عدم القدرة على تغطية قيم الأوراق المالية المصدرة لاسيما عندما تكون هناك خسائر، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بهذا العنصر ومراقبة حقوق الملكية التي يتمتع بها البنك أو المؤسسة المالية أو المستثمر.

إذ يحدث في حالة زيادة العرض النقدي تغيرات في بنية المحفظة المالية التي يحتفظ بها الأفراد حيث أن²:

✓ يتجه الأفراد والمشروعات التي تتواجد لديهم فوائض الأرصد النقدية إلى إنفاق جانب منها على شراء أصول مالية ونقدية أخرى كبدايل لحيازة الثروة، وذلك تحت تأثير انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ولا يقتصر ذلك على اختيار بدائل من الأسهم والسندات فقط بل يشمل الاختيار ما بين جميع أشكال الثروة؛

1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص306.

2 - Crition ottavj, monnaie et financement de l'économie, hachette 1995, p 89.

✓ فإذا كانت الثروة التي يملكها الأفراد والمؤسسات في شكل محفظة للأوراق والأصول المالية والنقدية. وكانت هذه المحفظة في حالة توازن، ثم حدثت زيادة في عرض النقود، فانه يترتب على ذلك انخفاض العائد الحدي للرصيد النقدي، عندئذ يتجه مالكو النقود إلى التحول من حيازة النقود إلى حيازة أشكال أخرى من الأصول، توفر لهم معدلات أعلى من العوائد الحدية، ويختلف سلوك الأفراد حسب تفضيلاتهم، فتكون استجابة كل منهم إزاء انخفاض العائد الحدي للرصيد النقدي مختلفة من حيث شراء هذا السند أو حيازة ذلك السهم من أشكال الثروة أو أنواع الأصول الأخرى؛

✓ وخلال مرحلة التعديل هذه نتيجة محاولة المتعاملين الاقتصاديين (أفراد ومشروعات) العودة إلى هيكل محفظتهم المالية إلى بنيتها السابقة¹ (حالة توازن) قبل زيادة عرض النقود، فإنهم يقومون بزيادة الطلب على الأصول غير النقدية فتميل أسعارها إلى الارتفاع بينما تنخفض معدلات فائدتها؛

✓ ففي ظل زيادة عرض النقود يتجه الأفراد إلى المضاربة² على أسهم وسندات المؤسسات الرائدة، والتي تحقق أرباحاً متزايدة بحكم ارتفاع سعر سلعها والتي غالباً ما تكون منتجة للسلع الاستهلاكية، أو تتمثل في مؤسسات تجارية، في حين تنخفض أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالصناعات الأساسية، والتي لا تحقق منتجاتها ذات المستويات من الأرباح بالمقارنة مع القطاع التجاري؛

✓ أما إذا عمدت السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود باستخدام سياسة السوق المفتوحة بشراء أوراق مالية من السوق المالية وتسديد ثمنها للبايعين نقداً، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وانخفاض عائدها مما يشجع الأفراد المالكين للأوراق المالية على التخلص منها وبيعها الأمر الذي يلحق خسارة بالمؤسسة المصدرة للأوراق المالية وضعف مكانتها السوقية؛

✓ ففي ظل زيادة العرض النقدي، وفيما يتعلق بالعلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات، والتي تفسر بأن الأفراد والهيئات يفضلون إيداع الفوائض النقدية لدى البنوك عندما يكون معدل الفائدة الذي تمنحه هذه البنوك أكبر من عائد السندات، وبذلك فهم يتجهون نحو التخلص من الأوراق المالية التي بحوزتهم فيكثر عرض الأوراق المالية فتتخفض أسعارها³؛

1- جليط الطاهر، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، مرجع سابق، ص 60.

2- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص 234.

3 - Maskay Biniv, "Analyzing the Relationship between change in Money Supply and Stock Market Prices". Honors Projects. Paper 35. Illinois Wesleyan University. Economics Department 2007.

✓ كما أن زيادة العرض النقدي يزيح التعامل من الأسواق المالية إلى الأسواق الأخرى أين تتم المعاملات على سلع منظورة وموجودة فعلاً؛

✓ كما أنه في حالة زيادة العرض النقدي يصبح الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة، أي أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالسيولة بسبب الانخفاض الكبير في معدل الفائدة وهم يتوقعون ارتفاعه حيث لا يمكن انخفاضه دون التقليل من حجم الكتلة النقدية المتداول. هو ما يجعلهم يحجمون عن التعامل في الأسواق المالية، أي الاحتفاظ بأصول مالية وليس نقدية؛

✓ إذن يظهر تأثير العرض النقدي على النشاط الاقتصادي بوضوح من جانب تأثيره في الدخل، فزيادة عرض النقود يعني زيادة في المداخيل، هذه الزيادة في المداخيل يقابلها مواقف الأفراد والمشروعات في توزيع هذه المداخيل. فبالنسبة للمشروعات فإن التفضيل بين الاستثمار وعدمه يتوقف على رغبة المؤسسات وإمكانياتها وتحليلها للاقتصاد. أما بالنسبة للأفراد فموقفهم من زيادة دخولهم نتيجة زيادة العرض النقدي فهو الإنفاق أو الاكتناز أو الادخار، كل هذه المواقف تساهم في التأثير على النشاط الاقتصادي والتي كان سببها تغير العرض النقدي.

ويصل فريدمان إلى نتيجة هامة وهي أن التغيرات في عرض النقود هي العامل الأساسي المؤثر في تغيرات الدخل الاسمي، والتي تنعكس على حجم الإنفاق؛ فحين تزداد كمية النقود يتوجه الأفراد الذين يملكون فوائض من الأرصدة النقدية إلى التخلص منها من خلال استبدالها بأصول مادية أو مالية أقل سيولة تعطي لهم عائداً أعلى من العائد المتناقص للنقود، فإذا زادت كمية النقود لدى الأفراد فإن العائد المتوقع من النقود سوف يقل عن السابق مقارنة بعوائد الأصول الأخرى البديلة، فيقوم الأفراد بتحويل جزء من أرصدتهم النقدية إلى شراء الأصول الأخرى، أي يقومون بإنفاق النقود لشراء السلع؛ وهكذا يزداد إنفاق الأفراد عندما يقومون بتخفيض ما لديهم من أرصدة نقدية ومن ثم استنتج فريدمان بأن التغير في الإنفاق الكلي يرتبط مباشرة بالتغيرات في كمية النقود¹.

1- عبد الله طاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مصدر سابق، ص116.

3-3- أثر تغير العرض النقدي على توازن الأسواق.

وجدنا فيما سبق أن زيادة المعروض النقدي في المجتمع (مع ثبات العوامل الأخرى) تؤدي إلى خفض سعر الفائدة، ومن ثمة زيادة الاستثمار، مما يؤدي في التحليل النهائي إلى زيادة الدخل، وزيادة الدخل يعني زيادة الطلب على النقود لأغراض التبادل والاحتياط، وقد يتم إشباع غرضي التبادل والاحتياط بالسحب من الأرصدة المخصصة للمضاربة، فهذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى خفض الاستثمار في المجتمع، من ثمة انخفاض الدخل وهكذا، ولكي نتعرف على المقصود بالتوازن الكلي وشروطه في النظام الاقتصادي يفضل أن نبدأ بالفرقة بين قطاعين هامين داخل النظام الاقتصادي هما: القطاع الحقيقي والقطاع النقدي.

ويتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني عندما يتحقق التوازن في ثلاثة أسواق من الأسواق الأربعة المشكلة للاقتصاد (سوق السلع والخدمات، سوق العمالة، سوق النقود، سوق رأس المال)، حيث يتحقق التوازن في السوق الرابعة تلقائياً. ويبحث صانعي السياسة الاقتصادية عن هذا الوضع التوازني للاقتصاد الوطني. ويفضل البعض من الاقتصاديين تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين قطاع حقيقي يعبر عن الوضع التوازني للسلع والخدمات من خلال تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي لهم وهو (IS)، وقطاع نقدي يعبر عن الوضع التوازني لهذا القطاع من خلال تساوي الطلب وعرض النقود وهو (LM).

3-3-1- أثر تغير العرض النقدي على توازن القطاع الحقيقي (IS).

يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكلية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي : P, Y, M ، فإذا كانت مثلاً كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج (Y) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسياً¹.

1 - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 47 - 48.

بحيث يتحقق توازن القطاع الحقيقي عند تساوي الطلب الكلي للسلع والخدمات مع العرض الكلي لهما، أو عندما يتساوى الإنفاق القومي مع الدخل القومي، أو هو تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط¹.

وقد قدم الاقتصاديون أداة تحليلية تعكس هذا التوازن، أطلق عليه منحنى (IS)، و يعرف هذا المنحنى بأنه نقاط توازن بين الإنفاق القومي و الدخل الحقيقي (أو عند تساوي الادخار مع الاستثمار) عند مستوى معين من الدخل القومي وسعر الفائدة؛ ويكتب رياضياً في شكل معادلة رياضية كما يلي²:

$$Y = \frac{C_0 + C_1 T T_0 + I_0 + G_0}{1 - C_1(1 - T_1)} - \frac{I_1 r}{1 - C_1(1 - T_1)}$$

حيث يلاحظ أن الادخار يمثل دالة متزايدة في الدخل أما الاستثمار فيمثل دالة متناقصة في سعر الفائدة، لذا فإنه لتحقيق التوازن في السوق السلعي، يتطلب تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين أساسيين هما محور حجم الادخار (الدخل)، ومحور حجم الاستثمار (سعر الفائدة)، فزيادة طرف تعني انخفاض الطرف الآخر والعكس صحيح.

إذ يمكن التعبير عن علاقة التوازن بين القطاع الحقيقي والفائدة والدخل بالعلاقة الرياضية التالية:

$$(1 - b + b t + m) + d r = a - d t_0 + I_0 + G_0 + (X_0 - M_0)$$

وهي معادلة التوازن في سوق الإنتاج تربط بين الدخل و الفائدة، حيث أن:

$(1 - b + b t + m)$ - معاملات كل من الضرائب والواردات.

$d r$ - حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة. a - الاستهلاك المستقل عن الدخل.

$d t_0$ - معامل الضرائب. I_0 - الاستثمار الأولي (المستقل عن الدخل).

G_0 - الإنفاق الحكومي. $(X_0 - M_0)$ - صافي الصادرات (الصادرات - الواردات).

* وقد أشار كينز إلى أهمية العلاقة بين سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري حيث توجد علاقة عكسية بين

الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة .

1- محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدرائي البرعي، اقتصاديات النقود والبنوك، دون دار نشر، القاهرة 2007، ص 77.

2- سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك و المصارف المركزية، مرجع سابق، ص 110.

إذ أن المستوى التوازني للإنفاق الاستثماري يتحدد عندما يتعادل سعر الفائدة (طويل الأجل) مع الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، باعتبار هذا الأخير يمثل تكلفة للاستثمار، وهو ما يبين وجود علاقة عكسية أيضا بين سعر الفائدة والدخل النقدي، وذلك بفضل تصحيح عمليات الدخل. فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهذا يؤدي عن طريق مضاعف الاستثمار إلى زيادة الدخل النقدي، وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل، هذا ويؤثر تغير العرض النقدي على التوازن الحقيقي على النحو التالي¹:

✓ يرتبط أثر زيادة العرض النقدي في رفع الناتج الكلي، في النموذج الكينزي، بمعدل الفائدة؛ فزيادة العرض النقدي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال خفض معدل الفائدة، ولكن هذه الزيادة في الدخل مشروطة بحالة وجود احتياطي من اليد العاملة. ولكن إذا كان الاقتصاد في وضع التشغيل الكامل فإن الاستمرار في التوسع النقدي سيولد ارتفاعا في الأسعار؛

✓ التوسع النقدي يكون له تأثير أفقي، على الإنتاج وعلى التشغيل أكثر من تأثيره على مستوى الأسعار، ما دام الوضع الاقتصادي دون التوظيف الكامل فليس هناك أثر يذكر (أي أنه أثر ضئيل) للتوسع النقدي على الأسعار؛ وعند بلوغ حالة التوظيف الكامل ينتقل الأثر إلى الأسعار، حيث تصبح كل الموارد موظفة وليس هناك إمكانية لاستخدام ذلك النقد الإضافي؛

✓ إن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد عن حاجاتهم الحقيقية فيقومون بإنفاقها على سلع وخدمات إضافية غير إنتاجية مما يؤثر على الوضع التوازني للاقتصاد الوطني في ظل ثبات حجم الإنتاج.

وبذلك يمكن إرجاع تغيرات الدخل القومي إلى تغيرات المعروض النقدي، حيث يرى النقديون أن تغيرات المعروض النقدي ترجع إلى تغير الأساس النقدي وليس إلى تغيرات المضاعف النقدي، ولإيضاح ذلك يقولون بأن تغيرات المضاعف النقدي ترجع إلى تغير الظروف الاقتصادية مثل نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، أو إلى توقعات المستقبل الاقتصادية مثل تغير نسبة الزيادة المرغوبة في الإيرادات إلى الودائع

1- محمد شريف المان، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص113.

تحت الطلب، وبذلك إذا كان المضاعف النقدي هو الذي يحكم تغيرات المعروض النقدي ففي هذه الحالة يمكن القول أن تغير القوى غير النقدية هو السبب الرئيسي في حدوث الدورات.

فحسب نظرية النقديون فإن معدل تغير ثابت للنقود (يتراوح بين 3-5% سنوياً) سيقضي على المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الاقتصاد¹، وكان هناك بعض الاقتصاديون النقديون لا يتقنون بقدرة البنك المركزي على تحقيق الاستقرار للدورات في المدى القصير إلا بواسطة عرض النقود، ويتهمون البنك المركزي بمسؤوليته الرئيسية عن حدوث الدورات الاقتصادية وذلك من خلال زيادات العرض النقدي الذي لا يتناسب مع النمو الاقتصادي في البلد، باعتباره المسؤول على النشاط الاقتصادي. والحقيقة أن التوجه إلى تخفيض الدور الذي تلعبه النقود كمسبب في الدورات التجارية، قد نال دعماً أضافياً نتيجة الأبحاث القياسية التي أجريت على الدورات التجارية، والتي بيّنت بوضوح أن إضافة معدل الفائدة إلى النماذج المستخدمة لهذا الغرض قد أفقدها الكثير من قدرتها على التنبؤ².

إذن فالنقديون يؤمنون بأن الاستخدام غير السليم للسياسات العامة هو السبب الهام في عدم استقرار الاقتصاد وليس لتغيرات الإنفاق الفردي أي صلة بهذا الأمر كما يراه الكينزيون فقد تسبب التصرفات غير الرشيدة للحكومة بحسب النقديين إلى حدوث التغيرات للإنفاق الخاص، ويشيرون في هذا الصدد إلى سياسات الضرائب وسياسات الإنفاق العام، وتصرفات الهيئات العامة الخاضعة للنظم الحكومية وما يترتب عليها من عدم ثبات الائتمان والسياسات المالية، والتأثير على تلقائية تأثير النقود، وينعكس أثر ذلك كله على الإنفاق الفردي فينعدم استقراره ويؤدي هذا أيضاً إلى عدم التأكد مما يؤدي إلى صعوبة حدوث تغيرات العرض النقدي المرغوب³.

كما أثار فريدمان مشكلة التباطؤات الزمنية Time Lags التي تشتمل عليها إجراءات السياسة النقدية، والتي قد لا تكون لها آثار على تحقيق الاستقرار، فيرى فريدمان أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة، وبالرغم من استنتاجه بأن تدابير السياسة النقدية التي اتخذت في الماضي

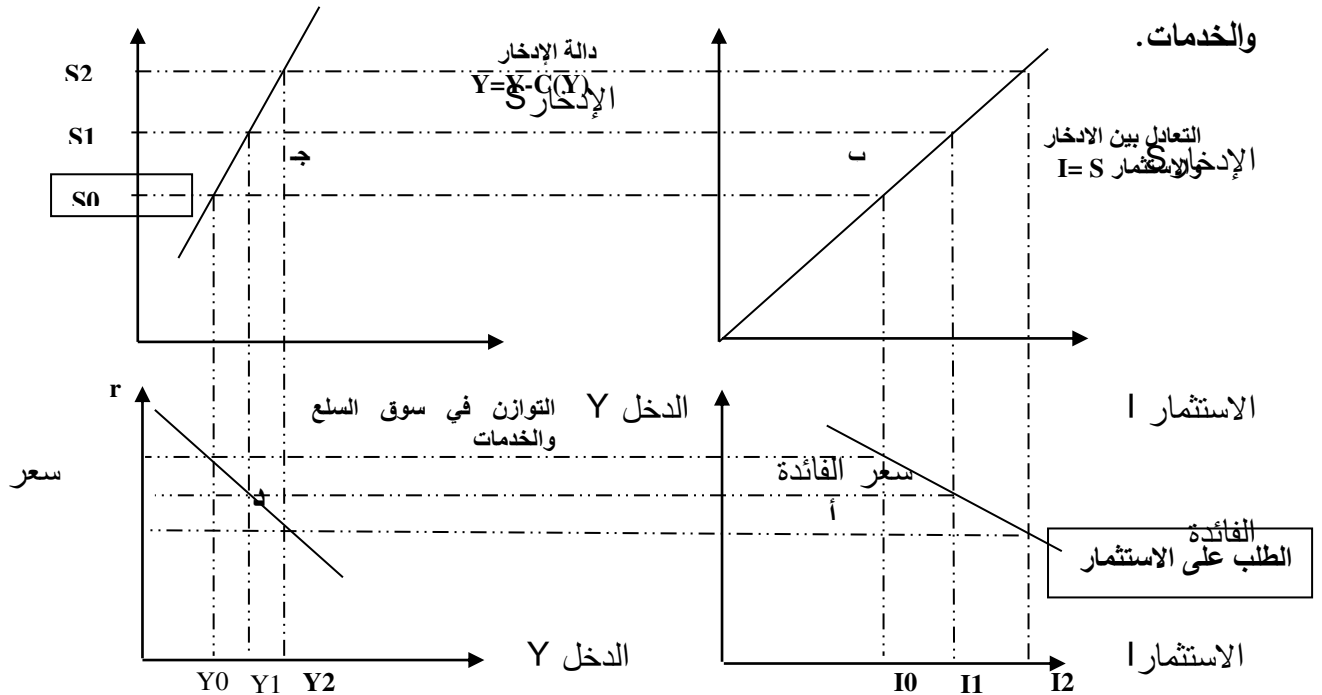
1 -P. Samulson, W. Nordhaus, Economics, 8Edition, New York2005, P365.

2- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الاسكندرية 2007، ص367.

3- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، مصدر سابق، ص329.

كانت عاملاً من عوامل عدم الاستقرار ولذلك فإنه يرى أن السياسة النقدية نظراً لعدم فعاليتها في المدى القصير، يجب أن ترتبط بمتطلبات المدى الطويل، أي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بأن يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساوٍ لمعدل النمو في الناتج، ويجب أن تحدث هذه الزيادة بصورة مستقلة عن الدورة التجارية بحيث يزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء¹؛ وأن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة الدخل والناتج في الأجل القصير، في حين تنصرف هذه الزيادة في الأجل الطويل إلى زيادة المستوى العام للأسعار ويختلف التحليل النقدي هنا عن التحليل الكينزي في أن الأول تحليل ستاتيكي أي تحليل طويل الأجل في حين أن الثاني تحليل ديناميكي، أي تحليل قصير الأجل². وقد اعترف فريدمان في نهاية المطاف أنه لا يمكن افتراض وجود علاقة سببية مباشرة بين تغيرات كمية النقود وتغيرات الدخل بل هناك عوامل أخرى تؤدي إلى حدوث تغيرات على الدخل القومي مثل المضاعف النقدي الذي يؤدي إلى حدوث التغيرات الدورية في الاقتصاد المحلي.

الشكل رقم 11 : تغير عرض النقود والتوازن في سوق السلع والخدمات.



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2005/2006، ص 117.

1- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، مصدر سابق، ص 378-379.

2- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، مصدر سابق، ص 313.

من الشكل البياني (منحنى IS) نلاحظ ما يلي¹:

✓ يمثل المنحنى (IS) الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة؛

✓ من الجزء (ج) أن منحنى (IS) سالب الميل ليعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني، لأن العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الاستثمار والعلاقة طردية بين الطلب على الاستثمار ومستوى الدخل فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، وكلما زادت مرونة الادخار ومرونة الاستثمار وكلما اشتد الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان هبوط منحنى (IS) أقل انحدارا؛

✓ باعتبار أن منحنى IS قد اشتق من شكل دالتي الطلب على الاستثمار ودالة الادخار فعندما تكون مرونة الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ضعيفة، فإن مرونة المنحنى (IS) بالنسبة لسعر الفائدة ستكون ضعيفة أيضا، وذلك لأن ضعف المرونة سيجعل التغير في الدخل المقابل للتغير في سعر الفائدة طفيفا، ومن جهة أخرى فإن ميل دالة الادخار يؤثر طردا بعلاقته مع ميل المنحنى (IS) بالقيمة المطلقة؛

أما إذا حدث تقدم تقني معين أو تحسنت التوقعات الاستثمارية فإن منحنى الكفاية الحدية للاستثمار سينتقل إلى اليمين مما يجعل منحنى IS ينتقل هو الآخر أيضا نحو اليمين بالمقدار نفسه مضروبا في مضاعف الاستثمار.

وكذلك لو انتقلت دالة الادخار يمينا نتيجة تغير ميول المستهلكين وتوقعاتهم باتجاه إيجابي للادخار فإن

المنحنى (IS) سيتجه يمينا بنفس المقدار مضروبا بقيمة مضاعف الادخار.

✓ إن التحليل السابق كان في اقتصاد مغلق وميزانية متوازنة ولنقترب أكثر من الواقع أي عدم توازن الميزانية $G \neq T$ وكذلك يضاف إلى الاستثمار الإنفاق الحكومي G والصادرات X فيكون $(I+G+X)$ في حين تصبح دالة الادخار بعد إضافة الواردات $(S+T+M)$ وإن هذا التوسع في المتغيرات يجعل المنحنى (IS) معبرا عن مستوى أسعار الفائدة والمستويات المقابلة لها من الدخل الحقيقي والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض الكليين على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

1- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2005/2006، ص 118.

3-3-2- أثر تغير العرض النقدي على توازن القطاع النقدي (LM).

يتطلب تحقيق التوازن في سوق النقد شرطاً أساسياً وهو أن يتحقق التساوي بين الطلب على النقود والعرض النقدي (الكمية النقدية). ومن المعروف أن عرض النقود هو متغير من متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرار من السلطة النقدية في البلد، ولذلك يفترض ثباته في المدة القصيرة ولا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة، أي أن عرض النقود عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، وفي الوقت نفسه فإن الطلب على النقود يتوقف على مستوى الدخل النقدي ($L1$) وسعر الفائدة ($L2$). وعليه فإن التوازن في السوق النقدي وبفرض ثبات المستوى العام للأسعار يمكن كتابة المعادلة التالية¹: (1) $Ms = L1(y) + L2(r)$

ويتحقق التوازن في السوق النقدي في الأجل القصير على العكس في السوق الحقيقي الذي يتحقق في الأجل الطويل. وتشير المعادلة (1) إلى أنه في حالة ثبات مستوى عرض النقود (الكمية النقدية) فإن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي و سعر الفائدة، حيث يتألف منحنى التوازن النقدي من:

* - التفضيل النقدي لإغراض المبادلة والاحتياط الذي يتوقف على مستوى الدخل النقدي وعلى النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد على شكلها السائل.

* - التفضيل النقدي لأغراض المضاربة والذي يتوقف على سعر الفائدة.

ولذلك فإن النقود الموجودة في التداول تتوزع بين الأرصدة العاطلة والأرصدة النشطة بما يتفق مع نوعي التفضيل النقدي السابق بيانهما، وإذا حدث ذلك تتحقق حالة التوازن في السوق النقدي، والذي يأخذ الصيغة

$$Ms = M0 = hy - gr \quad \text{الرياضية التالية:}$$

حيث أن: h و g ثوابت، $Ms = M0$ عرض النقود

y الدخل الوطني، r معدل الفائدة .

وعليه يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب والعرض الكليين فيه وبالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني، فأما الطلب على النقود (MD) فيعتمد على مستوى الدخل النقدي وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود (MS) ثابتا تحده السلطات النقدية (البنك المركزي).

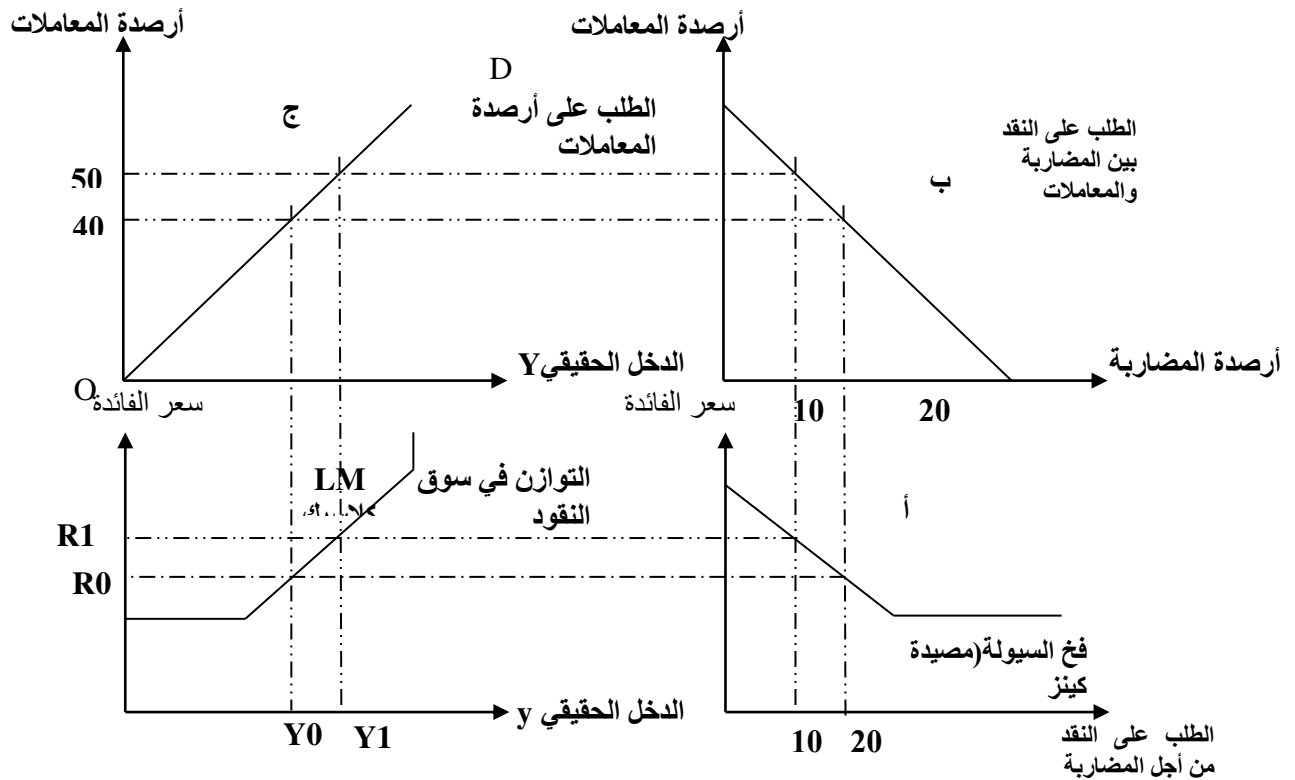
فشرط التوازن في هذا السوق هو $MS=MD$ ، وبما أن الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات (L_1)، كما قد يكون بهدف المضاربة (الإكتناز) (L_2)، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي:

$$L1(y)+L2(r) = MD = L1+L2$$

$$MS = MD = L1(y) + L2(r) \quad \text{فيكون شرط التوازن:}$$

وتشير العلاقة السابقة إلى أنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي (y) وسعر الفائدة (r) وتعبّر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى (LM) والذي هو موضح في الشكل رقم (12).

الشكل رقم 12: تغير عرض النقود والتوازن في سوق النقود (LM).



حيث يتضح من الشكل رقم (12) ما يلي¹:

✓ يبيّن الجزء "أ" من الشكل العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وبين سعر الفائدة (r)؛ أما الجزء "ب" فيبيّن كيفية انقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والمضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة (r_1) مقدار 10 مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 مليار وحدة نقدية؛

أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى (r_0) فإنَّ أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا.

✓ أما الجزء "ج" يوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي (y) وبين الطلب على النقود من أجل المعاملات ويوضحها الخط البياني OD.

فعند تحديد الدخل الحقيقي (y_0) فإنَّ المسافة بين مستوى الدخل الحقيقي على المحور الأفقي وبين الخط OD توضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات عند هذا المستوى من الدخل. وبمعرفة الأرصدة المتاحة للمعاملات في الجزء "ب" يتم تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقود.

عند سعر الفائدة (r_0) تبقى أرصدة المعاملات 40 مليار وحدة نقدية في مثالنا السابق لتحقيق التوازن في سوق النقود، ولابد أن يكون الدخل الحقيقي حينها عند المستوى (y_0)، أما عندما يرتفع سعر الفائدة إلى (r_1) لابد أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى (y_1).

✓ أما الجزء "د" يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي " y " وسعر الفائدة " r " والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود والمتمثل في المنحنى (LM) .

كما أنه من خلال منحنى (LM) فنلاحظ ما يلي:

1- إن شكل المنحنى صاعد وميله موجب ليعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي (y) والزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملات، ومع افتراض ثبات عرض النقود فإنَّ رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة؛

1- دروسي مسعود، مرجع سابق، ص 121.

2- يعتمد منحني (LM) في شكله على منحني الطلب على النقود لأغراض المعاملات وكذلك شكل منحني الطلب على النقود لأجل المضاربة، فنجد المنحني أنه لانهائي المرونة وموازيًا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأنَّ الطلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضًا، ومنه يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبداً ويطلق عليه اسم فخ السيولة أو مصيدة كينز، وأنَّ هذا الجزء من منحني (LM) يطابق التصرُّور الكينزي الذي ساد خلال أزمة الكساد العالمي لعام 1929؛

3- عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين للمنحني (LM) يصبح هذا الأخير موازيًا للمحور العمودي، لأنَّ عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها ويطلق على هذه المساحة اسم المنطقة التقليدية (الكلاسيكية) لأنَّ النظرية التقليدية تفرض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط ولا علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة؛

4- بين الحالتين الكينزية الأفقية والكلاسيكية العمودية يتجه المنحني (LM) متزايدًا مائلًا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة؛

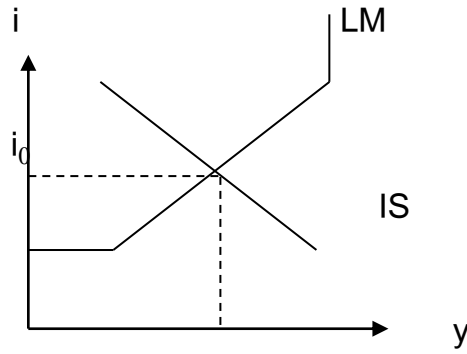
5- إنَّ زيادة عرض النقود أي التوازن قد اختل في سوق النقد ولكي تعود إلى التوازن لابد من زيادة الطلب على النقود وهذا لا يكون إلا بانخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل، مما يؤدي إلى انتقال المنحني (LM) إلى اليمين ويحدث العكس تمامًا (انتقال منحني (LM) إلى اليسار في حالة افتراض انخفاض العرض النقدي).

3-3-3- أثر تغير العرض النقدي على التوازن العام.

إذا كان التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث عندما يتساوى فيه الادخار مع الاستثمار، والتوازن في سوق النقد يكون عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها، فإن التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج والنقد يتحقق عندما يتقاطع كل من منحني (IS) ومنحني (LM) في نقطة توازنية وحيدة تحدد لنا كل من سعر الفائدة التوازني وحجم الدخل التوازني¹.

1- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 256.

- فإذا رجعنا إلى المعادلة التوازنية لمنحنى (IS) كما في المطلب الأول نجد أنها توضح مستويات الدخل المرتبطة بمستويات أسعار فائدة معينة والتي تحقق التوازن في سوق الإنتاج.
- وأيضا فإن المعادلة التوازنية لمنحنى (LM) في المطلب الثاني توضح مستويات الدخل المرتبطة بأسعار فائدة معينة والتي تحقق التوازن في السوق النقدي.
- والآن إذا قمنا بجمع كل من معادلتى (IS) و (LM) في نموذج واحد نتمكن من الحصول على قيمة توازنية وحيدة لكل من سعر الفائدة و الدخل، و التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد معا وفي آن واحد¹. والشكل الموالي يبين حالة التوازن العام بين سوقي الإنتاج و النقود (IS-LM).
- الشكل رقم (13): منحنى التوازن العام (IS-LM).



- المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 267.
- ولمعرفة أثر تغير العرض النقدي على التوازن العام دعنا نعود قليلا إلى رؤية المدارس الاقتصادية في ذلك، وعليه فإنه²:

- إذا كان الاقتصاد في المجال الكينزي في مصيدة السيولة فإن زيادة عرض النقود تكون كلها أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة، وبالتالي فإن التغير في عرض النقود لا يغير من مستوى الدخل.
- أما إذا كان الاقتصاد في المجال الأوسط فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى إزاحة منحنى (LM) (انتقال منحنى LM من LM0 إلى LM1) إلى اليمين ويترتب على ذلك تغير في مستوى الدخل (y) من (y1) إلى (y2) ولكن بنسبة أقل من التغير في عرض النقود، وحتى يزداد مستوى الدخل كنتيجة لزيادة عرض النقود على هذه الأخيرة أي عرض النقود أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيضه لمعدل الفائدة.

1- نفس المرجع، ص 257.

2- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 264.

- أما إذا كان الاقتصاد في المجال الكلاسيكي فإن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين من (LM0) إلى (LM1) ويزداد مستوى الدخل (y) من (y2) إلى (y3) وذلك شريطة (الفرض الكلاسيكي) أن لا يوجد طلب على النقود للمضاربة، وبالتالي فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق فقط. وعليه فإن أثر تغير العرض النقدي على التوازن العام إنما يتوقف على درجة مرونة منحنى (LM) و (IS) فيزداد فعالية أثر تغير العرض النقدي كلما قلت مرونة منحنى (LM) وتقل فعاليته (تغير العرض النقدي) كلما زادت درجة مرونة منحنى (LM) بينما تقل فعالية تغير العرض النقدي كلما زادت مرونة منحنى (IS) وتزداد فعاليته كلما قلت درجة مرونة منحنى (IS).

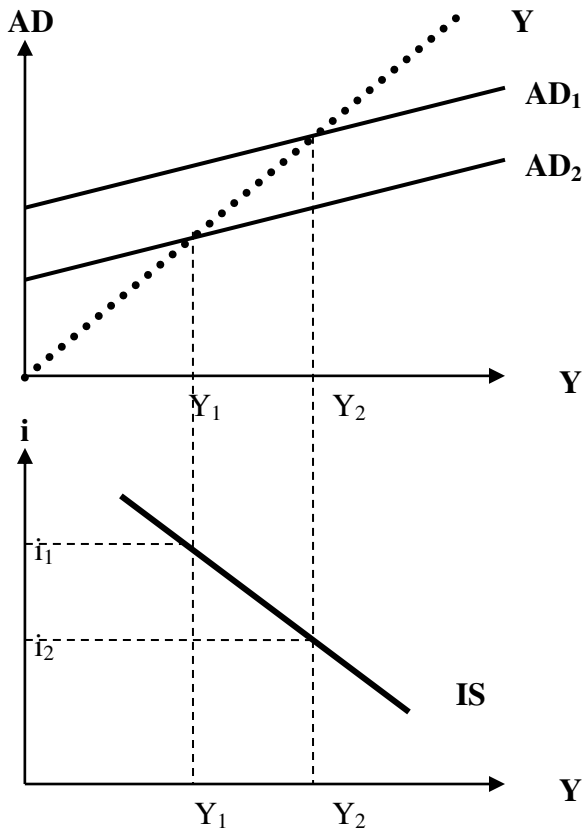
كما أن التوازن العام من خلال نموذج IS/LM والذي يتحقق وفقاً لنموذج الطلب الكنزي. الذي يتم فيه بإضافة الجانب النقدي للاقتصاد إلى الجانب الحقيقي المتمثل في السلع والخدمات. وهو ما يشكل تجمع للقطاعات الاقتصادية التي تسمح باشتقاق منحنى التوازن بيانياً من الأربع علاقات التالية:

1- علاقة سعر الفائدة بالاستثمار.

2- علاقة الاستثمار بالادخار.

3- علاقة الادخار بالدخل.

4- علاقة الدخل بسعر الفائدة.



الشكل رقم (14): اشتقاق منحنى التوازن الحقيقي IS.

حيث يتم اشتقاق المنحنى IS من خلال تغير سعر الفائدة:

- يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق.

- ويتوصل نقطتي التوازن في الرسم الأسفل نحصل على منحنى IS السالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل.

- هذا ويعتمد ميل المنحنى IS على مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة أكبر كلما قلت درجة انحدار وميل المنحنى والعكس بالعكس.

المصدر: وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 207.

وتكون الصيغة الرياضية لمستوى الدخل التوازني في سوق السلع والممثلة لدالة IS هي¹:

$$Y^* = \frac{a + bt_0 + G_0 + I_0 - \beta i}{1 - b(1 - t_1)}$$

كما يمكن كتابة دالة IS كالتالي: $r = \frac{A_0}{\beta} - \frac{1}{\alpha\beta}Y = \Lambda_0 - \frac{1}{\alpha\beta}Y$

حيث تشير Λ_0 إلى $\frac{A_0}{\beta}$ ، كما وأن α تشير إلى المضاعف الكنزي المعتاد $(\alpha = \frac{1}{1 - B(1 - t_1)})$.

أما فيما يخص السوق النقدي فقد تم اشتقاق منحنى LM ببيانها من علاقات الأربعة التالية:

1- علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة

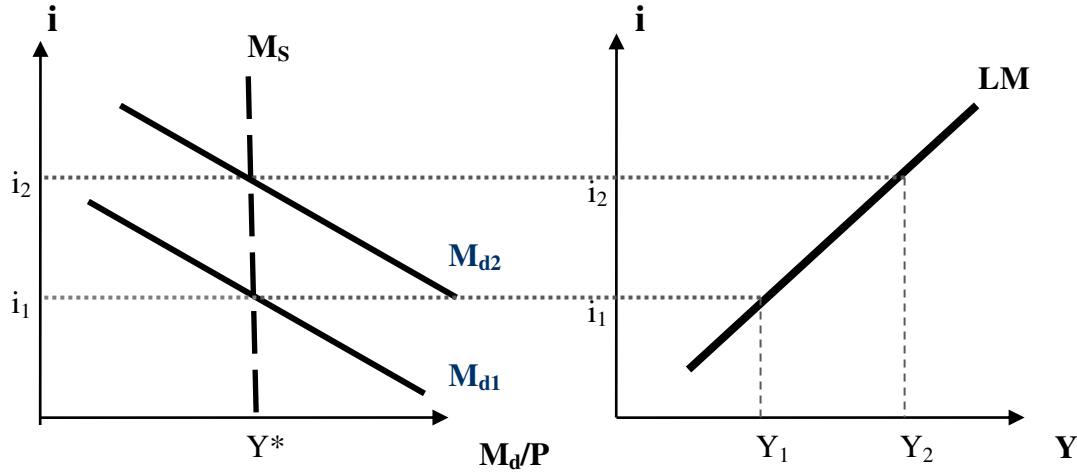
2- علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات

3- علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل

4- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

ومن يمكن أن هنا نشق منحنى LM بيانياً بافتراض تغير مستوى الدخل وبالتالي تغير الطلب على النقود، فإذا زاد الدخل يزحف منحنى الطلب على النقود إلى أعلى محدداً توازن جديد للسوق النقدي عن طريق تحديد مستوى جديد لسعر الفائدة أعلى من سابقه، وبتوصيل النقطتين التوازنتين نحصل على المنحنى والمبين للعلاقة الطردية الموجبة بين سعر الفائدة والدخل. ونشير هنا إلى أن ميل منحنى LM يعتمد على مدى استجابة الطلب على النقود الحقيقية لتغيرات سعر الفائدة فكلما كانت هذه الاستجابة أكبر كلما انخفض ميل المنحنى LM .

الشكل رقم (15): كيفية استنتاج منحنى التوازن النقدي LM.



المصدر: وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 208.

أما رياضياً فإنه بمساواة معادلتى العرض والطلب للسوق النقدي $\frac{Md}{P} = \frac{Ms}{P}$ يكون مستوى الدخل التوازني

$$\text{على النحو التالي 1: } Y^* = \frac{-L_0 + L_2 i + M_s / P}{L_1} .$$

كما ويمكن إعادة اشتقاق صيغة دالة LM على النحو التالي:

$$\text{باعتبار دالة الطلب على النقود هي: } \left(\frac{M}{P}\right)^d = kY - hi \text{ ودالة عرض النقود هي: } \frac{M^s}{P} = \frac{M_0}{P_0}$$

وبالتعويض عن شرط التوازن: $\left(\frac{M}{P}\right)^d = \frac{M^s}{P}$ يكون: $kY - hi = \frac{M_0}{P_0}$. وبحل المعادلة نحصل على:

$$kY = \left(\frac{M_0}{P_0}\right) + hi \Rightarrow Y = \frac{1}{k} \left(\frac{M_0}{P_0}\right) + \frac{h}{k} i$$

ويمكن كتابة الدالة الأخيرة بمعلومية (r) كالتالي:

$$i = \frac{1}{h} \left(\frac{M_0}{P_0}\right) + \frac{k}{h} Y \Rightarrow i = \Omega_0 + \frac{k}{h} Y$$

وعليه يتحقق التوازن العام بالجمع بين السوقين السلعي والنقدي باستخدام الشرط $IS=LM$ كالتالي:

$$i = \Omega_0 + \frac{k}{h} Y \quad \text{و} \quad i = \Lambda_0 - \frac{1}{\alpha\beta} Y$$

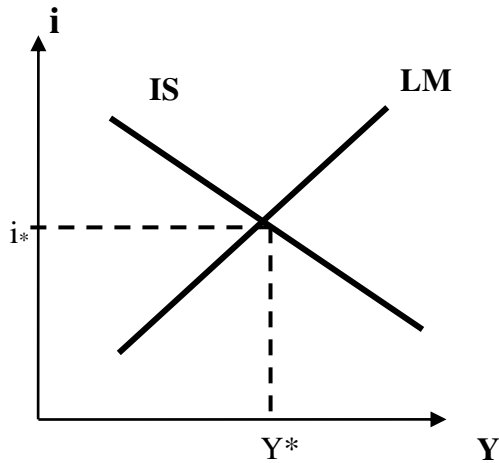
وبحل المعادلتين آنياً نحصل على: $i = \Lambda_0 - \frac{1}{\alpha\beta}Y = \Omega_0 + \frac{k}{h}Y$ والذي منه نتحصل على مستوى الدخل

$$Y^* = \frac{\alpha\beta h(\Lambda_0 - \Omega_0)}{\alpha\beta k + h} \Rightarrow = \frac{\alpha h A_0 - \alpha\beta \frac{M_0}{P_0}}{\alpha\beta k + h} \Rightarrow = \frac{A_0 + \frac{\beta}{h} \frac{M_0}{P_0}}{\frac{1}{\alpha} + \frac{\beta k}{h}} : \text{التوازني}$$

أما بياننا فيحدد التوازن الكلي بتقاطع المنحنى IS والمنحنى LM، ليتقرر المستوى التوازني للدخل ومستوى سعر الفائدة التوازني في السوق كما هو موضح بالشكل. وقد يخل هذا الوضع التوازني نتيجة لاختلال سوق السلع أو السوق النقدي فتتحرك الآليات المعتادة للتخلص من الفوائض المستجدة. ويستمر التحرك حتى يتم استرجاع التوازن الأصلي لاقتصاد السوقين.

ويخل سوق السلع كنتيجة لتغير العوامل الحقيقية المتمثلة في الاستثمار والسياسة المالية. كما ويخل سوق النقد كنتيجة لتغير العوامل النقدية (الاسمية) المتمثلة في كمية النقود. هذا ويتأثر الوضع التوازني بالسياسات الاقتصادية التوسعية والانكماشية المتبعة، حيث تؤثر السياسات المالية على المنحنى IS بينما تؤثر السياسات النقدية على المنحنى LM.

الشكل رقم (16): منحنى التوازن (العام) الكلي IS-LM.



المصدر: وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 209.

3-4- أثر تغير العرض النقدي على التوازن الخارجي.

قد تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى زيادة العرض النقدي وتخفيض قيمة عملتها من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي والإنتاج ومن ثم التصدير إلى الخارج، ولكن ذلك يتم في حالة جهاز إنتاجي قادر على التوسع في الأعمال والمنتجات التصديرية.

أما إذا كان عاجزاً على امتصاص الفائض النقدي المطروح في الاقتصاد فإن آثاره ستمتد إلى التأثير على العلاقات الخارجية للدولة، وتتخذ المشكلة أهمية بالغة، فتدهور العملة الوطنية معناه فقدان التعادل بين سعر العملة في الداخل وسعرها في الأسواق الخارجية، حيث تتعطل حركة التصدير للخارج وهجرة رؤوس الأموال بحثاً عن بلد مستقر وتتوفر به عوائد رأسمالية في استثمارات أكبر مرودية وأقل تكلفة ومخاطرة.

3-4-1- أثر تغير العرض النقدي على سعر الصرف.

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى، يعرف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"، ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف على أنه: عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية"¹، وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، إذ أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف المرنة، وهي الوسيلة الأساسية في عملية التصحيح، حيث ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين الكمية المطلوبة والمعروضة من عملة دولة معينة في سوق الصرف الأجنبي².

1 -William j. Baumol, economic principles and policy, seventh edition The pryden press New York university, 1998, p821.

2- هجير عدنان زكي، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والإصلاح، أطروحة دكتوراه، بغداد 1989، ص 42.

أولاً: مفهوم سعر الصرف التوازني¹: إن مبدأ التوازن في سعر الصرف يرتبط بمدى الدور الذي تؤديه سياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية الكلية للبلد المعني، الذي بدوره يتأثر بالخصائص الهيكلية لذلك البلد فضلاً عن وضعها الجاري بالنسبة للدورة الاقتصادية وتطورات الاقتصاديات العالمية.

أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستمر لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إذ يقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن اثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامن مع التوازن في ميزان المدفوعات.

ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها²:

- معدل الدخل الوطني.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.
- معدل التغير في سعر الفائدة.
- اتجاه تغير الطلب على النقود.

ثانياً: سعر الصرف وتغير حجم عرض النقود: لا يتوقف أثر تغير العرض النقدي على داخل الدولة فحسب، بل على ثقة الأسواق الخارجية في العملة الوطنية، إذ تعتبر العملة في علاقتها بالخارج سلعة تباع وتشترى، وهو ما يعرف بسعر الصرف الأجنبي أو الدولي والذي يعرف بـ "أن سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة³.

1- علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، العدد الثالث، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1997، ص 27.

2- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي بين سعر الصرف والموازن العامة، دار الزهراء، القاهرة 1998، ص 40.

3- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 76.

حيث أن أهم خاصيتين لأي نظام نقدي دولي هما سعر الصرف وتوازن المدفوعات، وكما رأينا في التعريف فإن سعر الصرف يعني قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ويتم تحديده في سوق الصرف الأجنبي. وعليه فإن التغير في سعر الصرف يحدث لكي يستفيد أو يحافظ البلد على التوازن بين المدفوعات والمتحصلات من وإلى البلد.

ويمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف¹، إذ تركز هذه النظرية على إن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظراً لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ إن عرض النقود في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.

ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملان في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الآخر ويمتنع حدوث أي تغيير في سعر الصرف، فإذا ما انتفى مثلاً حدوث تغير متوقع في المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتأثر كثيراً نظراً لأن سعر الفائدة الاسمي سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع في المعروض النقدي، وفيما يأتي الوصف الرياضي لهذه النظرية وفقاً للمعادلات الآتية²:

$$M = p k (i, y) \dots\dots\dots(1)$$

$$M^* = p^* k (i^*, y^*) \dots\dots\dots(2)$$

$$P = R p^* \dots\dots\dots(3)$$

$$R = p / p^* \dots\dots\dots(4)$$

$$R = M k (i^*, y^*) / M^* k (i, y) \dots\dots\dots(5)$$

1- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1999، ص 121، 125.

2 -john F.O. Bilson."Recent Development in Monetary Models of Exchange Rate Determination", IMF, staff papers vol 26, no2, june1979, pp201-220 .

حيث أن: M = عرض النقد، P = المستوى العام للأسعار، i = معدل الفائدة الاسمي، Y = مستوى

الدخل الحقيقي، R = سعر الصرف، K = الطلب على النقود، $*$ = البلد الأجنبي

وعليه: فمن المعادلة (1) نحصل على

$$P = M / k(i, Y)$$

و من المعادلة (2) نحصل على

$$P^* = M^* / k(i^*, Y^*)$$

حيث تبين المعادلات السابقة أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية $k(i, Y)$ يرتبط عكسياً بسعر

الفائدة الاسمي وطردياً بمستوى الدخل الحقيقي، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة

الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب

على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمه العملة المحلية مما يؤثر سلباً في الصادرات ووضع الحساب

الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود

الاقتصاد المحلي¹، إذ تحدد المعادلة رقم (1) حجم عرض النقد في البلد المراد تحديد سعر صرف عملته،

أما المعادلة رقم (2) فتحدد عرض النقد في البلد الأجنبي، أما المعادلة رقم (3) فأنها توضح مستوى الأسعار

في البلد مراد تحديد سعر صرف عملته، أما المعادلتان رقم (4,5) فأنهما تبينان تحديد سعر الصرف الذي

تم التوصل إليه، وبذلك يتبين أن النظرية النقدية تشدد على دور اختلال التوازن النقدي في تفسير

تحركات سعر الصرف في السوق، لذلك ينظر إلى سعر الصرف على أنه يتحدد من منشأ داخلي وفقاً

لنظرية النقدية.

ومن خلال التحليل السابق فإن الاستخدام المتزايد للسياسة النقدية من طرف العديد من الدول النامية

والمقدمة، إما لغرض الحد من التضخم وحجم الطلب المحلي أو لغرض المحافظة على سعر الصرف في

حدود هامش ثابت وان إتباع سياسة نقدية انكماشية من طرف الدول يمكن أن يكون له اثر غير مرغوب

على النمو خاصة إذا لم تكن مصحوبة بسياسات أخرى لمعالجة تلك الآثار².

1 -Fritz Machlup, op. cit, p102

2 - Benish Javed and Shehla Akhtar, relationship of exchange rate, term structure and money supply (macroeconomic variables) risk on stock market returns, interdisciplinary journal of contemporary research in business, VOL 4, NO 3, JULY 2012, P 619.

إن التغيرات في سعر الصرف تعكس اضطرابات نقدية وغير نقدية، ويكمن الفرق في أن الاضطرابات النقدية ترتبط بتقديرات المستثمر لمعدلات التضخم، وكذلك معدلات تغير العرض النقدي المنتظر، وهكذا يستنتج التجار والمستثمرون من التغيرات الحديثة في مستويات الأثمان المحلية والأجنبية لكي يخططوا التقديرات لمستويات الأثمان الوطنية المستقبلية، وقيم معدلات أسعار الصرف الآنية و في تواريخ مستقبلية مختلفة. لأن أي تغير في المعروض النقدي يكون له تأثير تناسبي على سعر الصرف، ومن ثم على الأسعار، فعدم الاستقرار في عملية العرض النقدي تتضمن وجود أسعار صرف غير مستقرة¹.

ومن هنا فان سياسة الصرف تهدف إلى الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف في المدى القصير إلى انخفاض تكاليف الاستيراد، ومن ثمة التأثير على مستوى التضخم².

وعليه فإن حدوث زيادة مقدارها $X\%$ في المعروض النقدي تقود أو تؤدي إلى توقعات بأن المعدلات المحلية للتوسع النقدي سوف تكون أعلى بمقدار $X\%$ من المعدلات المحلية بالنسبة للمستقبل غير المحدد، وعندئذ يمكن أن ينخفض سعر الصرف بمقدار أكبر من النسبة الحالية التي مقدارها $X\%$ من التغير في المعروض النقدي.

وعلى نحو مماثل فإن معدلات التغير في عرض النقود ربما تؤدي إلى تغيرات في تقديرات معدلات التضخم الوطنية، التي تؤدي بدورها إلى تغيرات قيم معدل الصرف فتتخفص قيمة العملة في الخارج. فتدقق الأصول فيما بين العملات الأجنبية يمكن أن تتواجد ولكنها تعتبر انعكاساً للاختلال بين الطلب على النقود والعرض منها³.

كما تؤدي المعلومات الجديدة حول معدلات تغير عرض النقود، (معدل التضخم، صادرات وواردات كل دولة) بالمستثمرين أن يستخلصوا أن الأوراق المالية بالعملة الوطنية تعد استثماراً أقل جاذبية عن الأوراق المالية بالعملات الأجنبية الأخرى، ما يدفعهم إلى بيع الأوراق المالية الأولى و يشترون الثانية.

1- سى بول هالود وآخرون، تعريب محمد حسن حسنى، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض 2007، ص300.

2 - HIMIL Vedast, politique de change et son lien étroit avec politique monétaire, la banque nationale de rowanda , kigali 2008, p 3.

3- سى بول هالود وآخرون، المرجع السابق، ص288.

وهذا هو الأساس ما ذهبت إليه نظرية الأرصدة النقدية، التي عرضها بعض الاقتصاديين أمثال (ديهل)، إذ أثبتت صحتها خلال الحرب العالمية الأولى، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يحصل من تغيرات في ميزان المدفوعات وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.

وفقاً لنظرية الأرصدة^(*) فإن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية لتلك الدولة، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض النقدي من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية¹. أي أن حدوث زيادة مقدارها %x في المعروض النقدي المحلي تؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة، ويعني ذلك أن الدولة التي تزيد في عرضها النقدي بمعدل أسرع من الذي يقوم به المنافسون وبافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، من المتوقع أن تشهد انخفاضاً في القيمة الخارجية لعملة.

ويتضح أن استقرار القيمة الخارجية للعملة في ظل التثبيت بموجب قاعدة الذهب التي تضمن تلقائياً حدود عليا ودنيا لحركة سعر الصرف دون تدخل خارجي.

وتعد تلقائية تصحيح الاختلال وتلقائية تراوح حركة سعر الصرف من المآثر التي يشيد بها مؤرخو تاريخ العلاقات النقدية الدولية، فالتوازن من وجهة نظر الكلاسيك يعد أمراً حتمياً ويتم تلقائياً دون تدخل أي سلطة حكومية في الداخل أو الخارج وإن كانوا قد أشاروا بأنه يجب على البنك المركزي أن يتبع بعض القواعد المتعلقة بالسياسة النقدية والتي من شأنها أن تقوي اثر الاتجاه التلقائي نحو التوازن. فضلاً عن أن النظرية أشارت إلى أن التوازن لا يقتصر على ميزان المدفوعات وإنما من الضروري وجود توازن في توزيع الذهب في العالم وفي الأسعار بين الدول المختلفة كذلك تفترض النظرية تغير الأسعار الداخلية مع التغيرات التي تحدث في كمية النقود إي مرونتها. ويمكن إيجاز الشروط التي يقتضي توفرها لتحقيق هذا التوازن فيما يلي²:

(*)- لمزيد من الشرح حول النظريات المفسرة لاختلاف أسعار الصرف بين الدول راجع، سى بول هالود وآخرون، مرجع سابق.

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 123.

2 - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، تشرين الأول 1989، ص 64.

- ضرورة توفر عامل المرونة في المتغيرات التالية من أجل ضمان عمل هذه الحركة التلقائية.
 - المرونة في الطلب العالمي على الصادرات.
 - المرونة في الأسعار والتكاليف في مختلف الدول الخاضعة لقاعدة الذهب لأنها ضرورية لاستكمال الأثر الإيجابي للتغيرات في الصادرات.
 - المرونة في تغير عرض النقود تجاه التغيرات في حركة الذهب لانحسار التداول عند خروج الذهب.
- ويلاحظ أن تأثير الفائض والعجز ينصب بصورة مباشرة على كمية النقود من خلال تغيرات الاحتياطي الذهبي وأن هذا التأثير ينصب بشكل أساسي على المستوى العام للأسعار الذي يمثل معكوس القيمة الداخلية للعملة، أي أن القيمة الداخلية للعملة لها علاقة مباشرة بوضع ميزان المدفوعات من خلال تغيرات كمية النقود ومستوى الأسعار.
- لقد تعرض نظام التوازن الكلاسيكي في علاقات التداخل المحلي - الخارجي إلى مجموعة من الانتقادات أفرزتها وقائع التاريخ من جهة فضلاً عن رفض بعض مبادئها من جهة أخرى و نذكر بهذا الصدد:
- 1- استنادها إلى نظرية كمية النقود وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة لأنها تقوم على أساس أن النقود لا تطلب لذاتها و إنما تطلب فقط للتبادل.
 - 2- تهمل حركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب بعيدة عن تغيرات ميزان المدفوعات الجارية لا سيما التي ترجع لعوامل نفسية مثل استقرار رأس المال في البلدان الأكثر أماناً.
 - 3- لا توضح إمكانية تغيير الدخل. فالتغيرات في الأسعار لا تستطيع وحدها أن تؤدي دورها إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد.
 - 4- تفترض الدور الإيجابي للبنك المركزي تجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية والواقع أن دور البنك المركزي أقل إيجابية مما هو معتقد حيث اتبعت البنوك المركزية عقب الحرب العالمية الأولى سياسة تحييد الذهب.

3-4-2- أثر تغير العرض النقدي على حركة رؤوس الأموال.

يتضح بأن المظاهر الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً في مرحلة بروز العولمة وتطورها كمسار اقتصادي، فهي عملية سيادة مذهبية السوق وقوانينها على كافة الكرة الأرضية لتجعل العالم منطقة تجارة موحدة، تكون معايير السوق (العرض والطلب) هي الفاصل في تحديد القرارات، وتزداد سرعة النقل والمواصلات وتتسع السوق، وتزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال. فالعولمة الاقتصادية تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي وإلى القيم المنافسة والإنتاجية وهي تعد العالم بالرفاهة والتقدم. وتظهر العولمة الاقتصادية أساساً في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول الوطنية وفي وحدة الأسواق المالية، كما أن أحد النقاط الجوهرية في الاقتصاد الدولي هي الدرجة العالية للتكامل أو الترابط عبر أسواق رأس المال، أين تكون كل من السندات والمخزونات خاضعة للتجارة والتجارة الدولية (الخارجية)، فأغلب الدول الصناعية في الوقت الراهن لا تضع قيوداً على حملة الأرصدة بالخارج، وبالتالي فإن المقيمين يبحثون عبر العالم عن أعلى ربحية لاستثماراتهم، و منه يربطون فوائدهم بواسطة أسواق رأس المال بالبلدان المختلفة.

1- العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف: ففي اقتصاد مفتوح، وفي ظل ثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير تابع يتأثر بالتغيرات التي تحصل في ميزان المدفوعات (إذ أن وجود فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة قيمتها الخارجية)¹.

أما في حالة (وجود عجز في ميزان المدفوعات فإنه يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية)² وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

ويمكن تمثيل العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف كما يلي: $R = f(b)$

حيث أن: R : سعر صرف العملة المحلية، b : ميزان المدفوعات

1- سمير فخري نعمة، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2002، ص 9.

2 - عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، مصدر سابق، ص 41.

2- أثر التغير في عرض النقود على ميزان المدفوعات والأسعار: ويتم ذلك التأثير من خلال:

أولاً: إن التغيرات في كميات النقود تترك تأثيرات متنوعة باتجاه عدم توازن ميزان المدفوعات، فوجود الفائض يتطلب قيام البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية وبذلك يزداد عرض النقود وترتفع الاسعار تبعاً لذلك.

ثانياً: عندما يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني عندما تتمتع البنوك التجارية بسيولة عالية وهي تريد أن توسع نشاطاتها من خلال المنافسة لتخفيض معدلات الفائدة سعياً منها لزيادة منح القروض، فإن تخفيض سعر الفائدة في المدة القصيرة له تأثيرات على الاقتصاد وبالنتيجة على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على حساب رأس المال الذي لا يشتمل على تعامل في سلع وخدمات حقيقية و إنما في الديون وحقوق دفترية وهي توفر في الأمد الطويل وسائل التمويل لتدفق صافي السلع والخدمات من بلد دائن (مستثمر) إلى بلد مدين (مستلم).

ومن خلال تأثيره على الحساب الجاري وذلك بسبب التغير في الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار أو كلاهما، فإن تخفيض سعر الفائدة المحلي يشجع على الاقتراض لإقامة مشاريع استثمارية جديدة، وأن التوسع في الإنفاق تنتج عنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل، بافتراض وجود موارد متاحة للتوسع في الانتاج داخل الاقتصاد، (الزيادة في الدخل تزيد من الاستيراد للسلع والخدمات ويحدث الخلل في الحساب الجاري ، فائض قليل أو عجز كبير في النتيجة)¹.

وفي ظل العولمة المالية والدرجة العالية لتكامل أسواق رأس المال تستلزم بأن كل دولة يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً سوف يجعل رؤوس الأموال تتدفق إليها بسرعة²، وفي مفهوم ميزان المدفوعات يستلزم ذلك أن الزيادة النسبية في أسعار الفائدة (أي الزيادة في أسعار الفائدة المحلية) بالنسبة لتلك الموجودة بالخارج سوف يحسن من رصيد ميزان المدفوعات لأن تدفقات رأس المال تحسنه، وهو ما يحدث عكس ذلك في ظل تغير مستمر للعرض النقدي الذي يؤثر على سعر الفائدة المحلية بالانخفاض، أي أن:

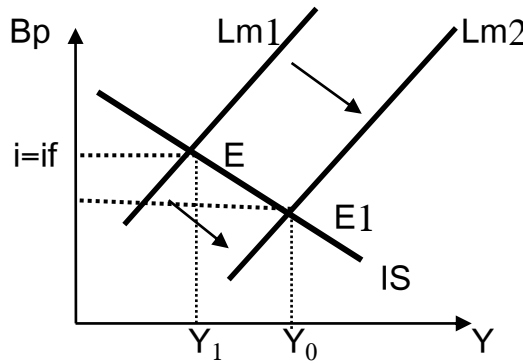
1- Thomas A.pugel and peter H.Lindert, "International Economics" , Mc Graw-Hill companies, 2000,P.P 494-496.

2- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2004، ص 302.

زيادة العرض النقدي بدون مقابل حقيقي (سلع وخدمات) يعمل على تقليل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خوفاً من استمرار زيادة العرض النقدي الذي ينجم عنه زيادة في انخفاض قيمة العملة المحلية (زيادة في مستوى التضخم) وهو ما يعرضهم لخسائر مالية هم في غنى عنها.

كما أن اعتماد سياسة نقدية توسعية (زيادة العرض النقدي) سوف تؤدي إلى انخفاض ابتدائي في سعر الفائدة المحلي، والذي يؤدي بالمقابل إلى حدوث تدفق رأس المال المحلي للخارج. والشكل الموالي يظهر أثر التوسع في العرض النقدي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف.

الشكل رقم (17): أثر التغير في العرض النقدي في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف.



المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص 315 .

حيث يتضح من الشكل البياني أن:

- عند زيادة العرض النقدي من (Lm1) إلى (Lm2) فإنه ينتقل وضع التوازن العام من (E) إلى (E1) ما يظهر زيادة في الدخل أقل من الزيادة في العرض النقدي (غياب أو عدم ترجمة) (تحقق المضاعفات).
- كذلك يدل على وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات ما يحدث ضغطاً على سعر الصرف ليتدهور.
- التوسع النقدي في ظل حركة رؤوس الأموال يساعد على هروب رؤوس الأموال ما يجعل البنك المركزي مجبراً على التقليل من التوسع النقدي لتحاشي هروب رؤوس الأموال وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

وعليه فإنه بفرض ثبات باقي العوامل المؤثرة على سعر العملة على حالها، فإن اختلاف سعر الفائدة ما بين دولتين الناتج عن زيادة في العرض النقدي، يفسر انتقال حركات رؤوس الأموال من الدولة التي تمنح أسعار فائدة منخفضة، إلى الدولة التي تمنح أسعار فائدة أعلى.

3-4-3- أثر تغير العرض النقدي على التجارة الخارجية.

إن حل مشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم، فمن أجل الوصول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة بدون حواجز جمركية تمتد لتغطي المجموعة الدولية وكافة قطاعاتها ومؤسساتها، والوصول بالعالم ليصبح كتلة واحدة متكاملة لا بد من معاملات خارجية بين الدول؛ حيث يشير مفهوم التجارة الدولية إلى عملية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية للدول المشتركة في عملية التبادل، فعندما يعتمد اقتصاد دولة ما على عملية التبادل الدولي استراداً وتصديراً يسمى بالاقتصاد المفتوح، أما الاقتصاد الذي لا يتعامل مع العالم الخارجي فيطلق عليه الاقتصاد المغلق.

وعليه فإنه عندما يتعامل اقتصاد دولة ما مع العالم الخارجي فإنه يحصل على منافع من عملية التبادل التجاري بينه وبين دول العالم، ويمكن لنا بسهولة تحديد تلك المنافع عندما نقارن بين عالم لا توجد بين دوله عملية تبادل تجاري وبين عالم توجد بين دوله عملية تبادل تجاري، من خلال النظريات التي تفسر المنافع التي تعود على كل دولة نتيجة لقيام التجارة بينهم.

وتختلف أهداف السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة التقيد أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي¹:

- 1- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- 2- حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛
- 3- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير و زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛
- 4- حماية الصناعات الناشئة و الصناعات الاستراتيجية لدعم الأمن الوطني و القوة العسكرية؛
- 5- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

1- أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص 197.

لذلك برزت مسألة المنافسة بين الدول لجذب رأس المال الأجنبي واستقطابه، ورفع القدرة التسويقية للإنتاج المحلي في الأسواق الدولية، مع بدء التحول نحو سياسات التحرر الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز أمام التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من حيابة الاقتصاد المحلي للأصول الأجنبية التي يستفاد منها في تمويل متطلبات التنمية المحلية أولاً، ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال توسيع خياراتهم الاستهلاكية ثانياً.

ويلاحظ أن تعبير المنافسة الدولية يوحى بمعان كثيرة للعديد من المهتمين به، فبعضهم يربط أثر المنافسة بالكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف ويربطه بعضهم الآخر بالتقدم التكنولوجي أو بمعدل النمو والإنتاجية أو بميزان التجارة الخارجية.

فالقدر التنافسية ببساطة مؤشر لكفاءة الانتاج في الاقتصاد المعني، وترتبط المنافسة الدولية بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الحقيقي (Re) الذي يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية كونه يساوي نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية (Pd) إلى الأسعار الأجنبية

$$\text{Re} = \frac{Pd}{e \cdot p_w} \quad \text{بالعملة المحلية (e p w) وكما يأتي}^1:$$

حيث أن: Re : سعر الصرف الحقيقي. Pd : سعر السلعة في السوق المحلية بالعملة المحلية.

e.pw : سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية.

ومنه فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي ($\text{Re} > 1$) فإن ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلعة المحلية، وهذا يعني انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الحقيقي ($\text{Re} < 1$) فإن ذلك يرفع من قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة الدولية . وتتعدى المنافسة في حالة تساوي سعر السلعة محلياً وعالمياً بعملة واحدة (في حالة ثبات العوامل الأخرى).

أي عندما يكون سعر الصرف الحقيقي مساوياً للواحد ($\text{Re} = 1$).

ويتضح من خلال تعريف سعر الصرف الحقيقي $(Re = \frac{Pd}{e \cdot p_w})$ أن العوامل المؤثرة فيه هي:

السعر المحلي Pd، السعر العالمي pw، وسعر الصرف الاسمي e .

إذ يرتفع سعر الصرف الحقيقي (انخفاض القدرة التنافسية) بارتفاع الأسعار المحلية أو بانخفاض الأسعار العالمية أو بانخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع قيمة العملة المحلية).

وبالعكس في حالة انخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار العالمية أو ارتفاع سعر الصرف الاسمي إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع القدرة التنافسية (انخفاض سعر الصرف الحقيقي Re) .

ولكن ما يهمنا في موضوعنا هذا هو أثر تغير العرض النقدي على هذه التجارة (التجارة الخارجية).

- إذ أن الزيادة في عرض النقود (الكتلة النقدية الإضافية) توزع في شكل ارتفاع في المداخل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية و الطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، ومثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الصادرات¹.

- يعمل تغير عرض النقود (تضخم) على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن، وهو ما يؤدي إلى ضعف موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية (ارتفاع تكاليف صنعها أو إنتاجها) وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج.

- إن التدهور في قيمة العملة الناتج عن زيادة عرض النقود يزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية خاصة المواد الأولية (لأن تكاليف إنتاجها أو استخراجها بطيئة التغير) لانخفاض أسعارها المقاسة بواسطة سعر الصرف، كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية بزيادة العرض النقدي، يؤدي إلى رفع أسعار الواردات عند تقويمها بالعملة المحلية².

كما تجدر الإشارة إلى إن زيادة عرض النقود وانخفاض قيمة العملة تكون ذو أثر إيجابي على زيادة ورفع معدل الفائدة والإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد متطوراً ودون التشغيل التام لعناصر الإنتاج وله عدة منتجات تصديرية.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 228.

2- سي بول هالود وآخرون، مرجع سابق، ص 641.

يؤدي زيادة العرض النقدي إلى التأثير على حركة التجارة الخارجية من خلال تعطيل التصدير للخارج نتيجة لارتفاع أسعار السلع الموجهة للتصدير، ما يشمل أعمال الاستيراد انخفاض قيمة العملة الوطنية في الخارج وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية التي يتم الشراء بها، كذلك فإن استمرار زيادة العرض النقدي وانخفاض قيمة النقود يشجع هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج ويباعد بين رؤوس الأموال الأجنبية و الاستثمار الداخلي.

وعليه فإن التأثيرات التي تقع على كل من الدخل وميزان المدفوعات ناتجة عن متغيرين خارجيين وهما التغيرات المستقلة في الصادرات وخلق الائتمان المصرفي المحلي، أو بالتعبير الاقتصادي الإضافات المستقلة الخارجية والمحلية لعرض النقود في بلد ما.

وللتصدي لأثار هذين المتغيرين لا بد من نموذج يعترف صراحة بدالة الطلب على النقود وتشير الدلائل من بلدان عديدة بأن الشكل الأبسط لهذه الدالة هو افتراض أن الطلب على النقود يتناسب مع الدخل وهو تقدير تقريبي معقول¹.

يحتوي هذا النموذج على أربع معادلات، اثنان منها سلوكيتان واثنان تعريفيتان.

$$\Delta Mo = k \Delta y \quad \dots\dots\dots -1$$

التغير في عرض النقود في بلد ما يكون متناسبا مع التغير في دخله بالعامل k وهو مقلوب سرعة تداول النقود.

$$Z = my \quad \dots\dots\dots -2$$

إن الطلب على الاستيراد هو دالة لدخل البلد حيث تمثل m الميل الحدي لاستيراد البلد.

$$\Delta Mo = \Delta R + \Delta D C \quad \dots\dots\dots -3$$

التغير في عرض النقود يساوي التغير في الاحتياطات الأجنبية للبلد بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي.

$$\Delta R = X - Z + K \quad \dots\dots\dots -4$$

التغير في الاحتياطات الأجنبية يساوي الصادرات - الواردات بالإضافة إلى تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي.

1- Jacques j, polak and Victor Argy, Credit policy and The Balance of payments, staff papers, IMF, VOI 16,1971 p24.

حيث أن : M_0 = عرض النقد؛ y = الدخل ؛ Z = الواردات؛ X = الصادرات؛

R = الاحتياطات؛ K = تدفقات رأس المال الصافي بالنسبة للقطاع k = معكوس سرعة تداول النقود ؛

m = الميل الحدي للاستيراد؛ $\Delta D C$ = الاحتياطات المحلية

وتتبع الخاصية الديناميكية لهذا النموذج من أنه يحوي كلاً من الدخل والتغير في الدخل.

وحل هذه المعادلات الأربع يعطينا قيم المتغيرات التي يحددها النموذج مثل الدخل والتغير في

الاحتياطات الأجنبية كمتوسطات مرجحة للقيم عن السنوات الحالية والماضية للصادرات والتدفقات الرأسمالية

للقطاع غير المصرفي والتغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي.

إن الافتراضات البسيطة للنموذج تجعله مستوعبا لكل من نظرية كينز (نموذج مضاعف مع ميل حدي

للإنفاق) ولنظرية النقود القائمة على أساس سرعة التداول.

كما أن الصيغة الديناميكية لنموذج الصندوق بالمقارنة مع اغلب نماذج ميزان المدفوعات النقدية

الأكاديمية نجد أنها لا توفر فقط قيمة التوازن النهائية للمتغيرات الداخلية لكنها توفر أيضا المسار الزمني

المؤدي إلى هذه القيم.

ويترتب على ذلك أثرين:

الأول: قدوم رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن عائد مرتفع لرأس المال.

الثاني: يتعلق بالأسعار الداخلية إذ يضطر الصناع والتجار الراغبين في الحصول على النقد السائل إلى

تخفيض أسعار مبيعاتهم من أجل زيادة كميتها (بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على النقد السائل من البنوك

لارتفاع أسعار الفائدة) وهذا الانخفاض في الأسعار سيؤدي إلى زيادة الصادرات. إن تدفق رؤوس الأموال

قصيرة الأجل إلى داخل الدولة من ناحية وزيادة صادراتها من ناحية أخرى من شأنها تعويض العجز الطارئ

في ميزان مدفوعاتها الجارية.

خلاصة الفصل:

لقد كان لتطور استخدام النقود، وقدرتها على أداء وظائفها مزايا عديدة على فئات أو قطاعات المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو منتجين أو دولة، فالمستهلكون يمكنهم الحصول على قوة شرائية ذات قبول عام في جميع التعاملات للحصول على السلع والخدمات، كما قدمت للمنتجين تسهيلات كبيرة في زيادة إنتاجهم عن طريق الحصول على توريدات يكون تسديدها بعد أجل، كما يمكنهم أن يبيعوا منتجاتهم بالدفع المسبق، وكما يمكن للدولة أن تقوم بعدة مشاريع و تؤدي خدمات يكون مقابلها دفع نقود، وقد ساعد هذا كله على تطوير عمليات التخصص في الإنتاج، وتطوير الخدمات، وزيادة نفقات الدولة على أوسع نطاق؛ هذا ما يجعل من السياسة النقدية كجزء من السياسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في تقلبات الأسعار، واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية، وسعر صرفها في التعامل الخارجي، علاوة على محاولة المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد والتخفيف من البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة؛ غير أن الآثار التي تتركها تغيرات عرض النقود في مجمل النشاطات الاقتصادية، شجع العديد من الباحثين والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية على دراسة تأثيراته في متغيرات النشاط الاقتصادي الكلي كافة، وقد أدرك هؤلاء أن الأسباب التي تخفض حجم الاستثمارات، ومن ثم انخفاض معدلات النمو بالنسبة للدول، هي التغيرات المفردة في حجم عرض النقود.

حيث أن اللا استقرار في معدل تغير عرض النقود يمثل تكلفة على الاقتصاد، وأحيانا تكون تكلفة باهظة، حين تؤدي إلى حالة التضخم أو الكساد، فعدم استقرار قيمة العملة ليس مجرد مسألة تتعلق ببعض الأفراد دون غيرهم، فالنقود هي أداة يستخدمها كل الأفراد، دون استثناء، في تخزين جزء من ثروتهم وتسوية مدفوعاتهم الآجلة، والتأثير على حركة التجارة الخارجية من خلال تعطيل التصدير وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل انخفاض قيمة العملة المحلية بما يشجع هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج ويباعد بين رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار الداخلي.

الفصل الرابع:

فعالية البنك المركزي في إدارة

وتنظيم عرض النقود.

4- فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود.

يعتبر وجود سلطة نقدية مركزية ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة أمراً ضرورياً من أجل تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي، ولهذا بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بتولي مهام إصدار وإدارة شئون النقد والائتمان وتوجيهها ضمن برامج التنمية داخل الاقتصاد؛ لذلك فإن فاعلية السياسة النقدية تظهر من خلال قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم في عرض النقد وإدارته بما يتفق والأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها. و يمكن القول هنا أن تحديد دور البنك المركزي في استقرار العرض النقدي في البلد يعتبر أمراً ضرورياً، ذلك أن العرض النقدي يحتوي كل أنواع وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، كما أن أهمية ضبط استقرار العرض النقدي يتيح للسلطات النقدية في البلد الموازنة بين العرض النقدي (الكتلة النقدية) ومتطلبات النشاط الاقتصادي من ذلك (العرض الحقيقي).

ويقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم؛ فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر.

وتتوقف فعالية ونجاعة تنظيم وإدارة عرض النقود على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط السياسية التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شئون النقد والتمويل من أجل تحقيق أهداف محددة و واضحة في الخطة الاقتصادية.

4-1- دور البنك المركزي في استقرار عرض النقود.

إن معرفة اتجاه تطور عرض النقود في الاقتصاد مهمة جداً بالنسبة للسلطات النقدية، من أجل منع أي آثار قد تنجم عن زيادته أو نقصانه عن الحجم الأمثل (التوازن النقدي و الحقيقي)، وهنا يمكن القول أن تحديد دور البنك المركزي في استقرار العرض النقدي في البلد يعتبر أمراً ضرورياً، ذلك لأن العرض النقدي يحتوي على كل أنواع وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، والتي تتكون أساساً من النقود القانونية و الأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، كما أن أهمية ضبط استقرار العرض النقدي يتيح للسلطات النقدية في البلد الموازنة بين العرض النقدي (الكتلة النقدية) ومتطلبات النشاط الاقتصادي من ذلك.

4-1-1- البنك المركزي كسلطة نقدية.

أولاً: البنك المركزي و نشأته: يحتل البنك المركزي مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار النقود وتضمن سلامة النظام المصرفي، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ورغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية خاصة أو ملكية مشتركة مع القطاع الخاص، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كبنوك مركزية على أفضل وجه¹.

1- تعريف البنك المركزي: هو بنك البنوك يمدّها ببعض الخدمات مثلما يقوم بتقديم خدمات لزيائنه، لا يعتبر تحقيق الأرباح سبباً رئيسياً لنشاطه، لأن ما يحكم مصلحته هو خدمة المصلحة العامة في الميدان النقدي، ومع ذلك فإن المصلحة العامة تختلف من بلد لآخر، كما يقوم البنك المركزي بإعطاء قرارات بفضلها تعمل تطورات الكتلة النقدية على استقرار الاقتصاد².

1- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار المجدلوي، الأردن 1999، ص 223.

2- محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 44.

- كما يعرف أن البنك المركزي مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي جميعه بسوقيه النقدي والمالي ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك أو بنك الحكومة، ويقوم البنك المركزي بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية¹.

2- نشأة البنوك المركزية وتطورها: مع انعقاد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920 قرر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعامل الدولي، ومن ثم فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك خلال الخمسة والعشرين سنة التالية، وهكذا أصبح لكل دولة حالياً بنكها المركزي.

ثانياً- خصائص البنك المركزي: يتصف البنك المركزي بعدة خصائص أهمها²:

- يشغل مركز الصدارة في هرم الجهاز المصرفي، وله قدرة خلق وتدمير النقود القانونية.
- يتمتع البنك المركزي بقدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.
- يقوم بإصدار النقود القانونية ويلبي الاحتياجات المالية للحكومة.
- يقوم البنك المركزي بتنظيم النشاط المصرفي باعتباره مؤسسة عامة، كما تشارك الحكومة في رسم السياسة النقدية للبلاد، وتنفيذها من خلال دور المراقب والموجه.

- يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية على نحو يسمح للدولة بمباشرة سياستها النقدية.

1- وظائف البنك المركزي: أن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية تتمثل في³:

أ- البنك المركزي ووظيفة الإصدار: ينفرد البنك المركزي بوظيفة إصدار النقود القانونية، وأوراق البنكنوت، وتعتبر الوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية، وهذا ما يفسر اعتلائه هرم الجهاز المصرفي، فعندما أصبحت أوراق النقود عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة زادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي، كما أن تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد نتج عنه:

- سهولة اتخاذ السياسات النقدية وتنفيذها مع زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة.

1- عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية، مصر 2003، ص 61.

2- محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة، مصر 1998، ص 208.

3- تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 145.

- تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على البنوك التجارية.
- وحدة النقد أي تحقيق الوحدة والتماثل في نظام النقود الورقية.
- الثقة بالنقد المتداول على اعتبار أنه صادر عن السلطة النقدية في الدولة كلما حدث تغيير في نظم الإصدار النقدي وذلك بتغيير التوجهات السياسية والاقتصادية.
- ب- **وظيفة بنك البنوك (المقرض الأخير):** تمثل هذه الوظيفة علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى، فباعتبار أنه يقع على قمة هرم الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابية على جميع البنوك المدرجة ضمن الجهاز المصرفي، وتتلخص سلطته فيما يلي:
 - تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، قصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك فيما يخص خلق الودائع.
 - الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك، حيث يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لتسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعديل المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.
 - الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وكذا ودائعها، حيث يتلقى البنك المركزي الاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية في حساباتها، وهي إجبارية لا يجوز التصرف فيها من جانب هذه البنوك.
- ج- **وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة):** يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة، ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية، وتتلخص أهم خدماته لها في:
 - مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه، وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه؛ مع تقديم مختلف أنواع القروض للحكومة أو الخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك.
 - تقديم الاستشارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة، والمساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تطبيقها؛
 - يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ويقوم بإجراء عمليات الاكتتاب وإصدار سندات القروض ودفع فوائدها وتلقي أقساط استهلاك القروض بتكليف من الحكومة؛

- تسير احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي، حيث أصبح البنك المركزي بنكاً للرقابة على التحويل الخارجي في الكثير من البلدان عندما يكون ميزان المدفوعات للدولة في حالة فائض؛

د- وظيفة الإشراف على الائتمان وتوجيهه: تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية، إذ أنها ترتبط بعملية خلق نقود الودائع من طرف البنوك التجارية، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهية على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري، ومراجعة أعمال الإدارة، والتحقق من كفاية رأس المال والأموال الخاصة، كما يمكنه حسب بعض التشريعات الإطلاع على الحسابات المدينة، وأن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بأدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة¹.

4-1-2- أدوات التحكم في عرض النقود.

للبنك المركزي القدرة على التأثير في حجم عرض النقود، وعادة ما يستخدم البنك المركزي أدواته في توجيه الائتمان وجهة تتفق وتنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها، وفي هذا الإطار تختلف الوسائل التي يستعملها البنك المركزي في تنفيذ سياسته الائتمانية وذلك تبعاً للأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة. وتعتمد البنوك المركزية في إدارة شئون النقد والائتمان على وسائل متعددة هي الوسائل الكمية التي يتم بها التأثير على الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي له، والوسائل النوعية التي تهتم بنوع الائتمان الموجه نحو القطاعات المرغوبة ضمن برامج التنمية، والوسائل المباشرة التي تؤثر في أي شكل من أشكال الائتمان داخل الاقتصاد.

وفيما يلي أهم تلك الوسائل وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الائتمانية.

أولاً: سعر إعادة الخصم: تعتبر سياسة سعر البنك أو سعر إعادة الخصم من الناحية التاريخية من أقدم أساليب السياسة الائتمانية التي أتبعها البنوك المركزية للتحكم في حجم الائتمان المصرفي، وسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية،

1 - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، جامعة طنطا، مصر 1996، ص 81.

وتغيير سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي يعتبر وسيلة ضمن الوسائل الأخرى التي يستطيع من خلالها أن يتحكم في حجم الائتمان، وهكذا يمكن أن تساهم سياسة إعادة الخصم من تنظيم حجم الائتمان المصرفي وتحديد الطلب الكلي عليه¹.

وتتوقف فاعلية أداة تغيير سعر إعادة الخصم على الظروف الآتية²:

- مدى اتساع السوق النقدية.
- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية أو غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك في تمويله.
- حالة النشاط الاقتصادي بوجه عام وأنواع النشاط التي تمويلها البنوك بوجه خاص.
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية، فإذا كانت البنوك التجارية لديها فائض في الأرصدة النقدية فإن هذه السياسة تصبح ضئيلة الأثر.
- وفي الجزائر تعتبر عملية إعادة الخصم الأداة الأكثر استعمالاً لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل بنك الجزائر لإدارة السياسة الائتمانية، خاصة أن ذلك يتوافق مع هدف السلطة النقدية في الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي.

وتشرح النصوص القانونية المتعلقة بالنقد والقرض المواضيع التي تتم عليها عملية إعادة الخصم في

النقاط التالية³:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي لسلع وخدمات.
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العملية على ألا تتعدى مجموع مهلة التي يحددها البنك المركزي بإثنا عشر شهرا.
- سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

1 - محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 79 .

2 - صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1976، ص 178 .

3 - المواد 69-70 -71 -72 من قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 16 أبريل 1990 .

ثانياً: **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بعمليات السوق المفتوحة نزول البنك المركزي إلى السوق

المالية كبائع ومشتري للأوراق المالية أو العملات الأجنبية وذلك وفقاً لما هو متبع في السياسة الائتمانية في التوسع أو الانكماش، وقد بدأت هذه السياسة تحتل المقام الأول من بين الوسائل أو الأدوات الفنية التي تتكون منها السياسة النقدية والائتمانية وكانت هي الوسيلة التي استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الكساد العظيم في التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان¹.

وتتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فبينما يحاول البنك المركزي في سياسة سعر الخصم التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية لتقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة نجده على العكس من ذلك يحاول في سياسة السوق المفتوحة أنه يؤثر في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذا السوق بهدف التأثير في سيولة وقدره البنوك التجارية على خلق الائتمان².

ويهدف البنك المركزي من وراء عمليات السوق المفتوحة التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش من خلال التأثير في عرض النقود، أي النقود الورقية والنقود الائتمانية بشكل خاص، ففي حال الانكماش ينزل البنك المركزي إلى السوق مشترياً للأوراق المالية والسندات الحكومية مثلاً، وفي حالة التضخم ينزل البنك المركزي إلى السوق بائعاً للأوراق المالية والسندات الحكومية لتضييق حجم الائتمان وامتصاص جزء من الكتلة النقدية المتداولة فيه³. هذا وتتوقف فاعلية السوق المفتوحة على:

- تتحدد فاعلية هذه الأداة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، وعلى ذلك يجب أن تكون لهذه السوق من الشمول ما يجعلها معبرة عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما.

- تتحدد فاعلية هذه الأداة أيضاً كإسلوب لتنظيم الائتمان بدرجة تقدم الوعي المصرفي والائتماني السائد. وسمح قانون النقد والقرض في الجزائر باستعمال وسيلة السوق المفتوحة بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من

1 - أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 507.

2- مصطفى رشيد شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية 1982، ص 248.

3- عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإسكندرية 2003، ص 73.

الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة الماضية والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وبذلك تمت أول عملية سنة 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر.

ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب تصور أن تؤدي بعمليات السوق المفتوحة إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي بالمستوى المرغوب.

ثالثاً: الاحتياطي القانوني: ظهرت نسبة الاحتياطي القانوني كأداة للسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية، وأعطت الكثير من الدول السلطات النقدية الحرية في تغيير نسبة الاحتياطي واستخدامها كأسلوب لمراقبة وتوجيه الائتمان¹.

وتحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي برصيد دائم فرض عليها المشرع الاحتفاظ به في معظم دول العالم كنسبة من الودائع، وقد منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية².

وتستخدم نسبة الاحتياطي في كثير من بلدان العالم للحد من التضخم أو لمكافحة الكساد، ففي حالات التضخم فالبنك المركزي عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني يمكنه أن يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، إذ قد تجد البنوك نفسها مضطرة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن، حتى تتمكن من رفع رصيدها لدى البنك المركزي للقدر الذي تتطلبه نسبة الاحتياطي الجديدة وقد تلجأ هذه البنوك إلى التخلص من بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة، وكلا الأسلوبين يمثل قوة إنكماشية للاقتصاد بحيث تخفض من الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تخفض من مستوى الأسعار³.

وبنفس المنطق يستطيع البنك المركزي أن يساهم في بعث نشاط جديد في سوق النقد عندما يخفض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، ومن ثم يصبح لدى البنوك التجارية فائضا في الاحتياطي النقدي يمكن أن تستخدمه أساسا في تقديم ائتمان جديد وخلق نقود مصرفية .

1- مسعد أبو العينين، السياسة الائتمانية في السودان، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، القاهرة 1986، ص 112.

2 - محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهناء للطباعة، الإسكندرية 1979، ص 88.

3 - محمد خليل برعي، أحمد الصفتي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 125 .

وتعتبر وسيلة الاحتياطي النقدي أكثر فاعلية في مكافحة التضخم عنها في حالة الكساد، ففي أوقات الكساد الاقتصادي قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، أما في أوقات التضخم فهي تكون أكثر فاعلية من تغيير سعر إعادة الخصم لأنها تضع قيда كميا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان. وعموما تتوقف فاعلية رفع نسبة الاحتياطي على ما لدى البنوك من فائض في احتياطياتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.

وفي الجزائر حدد الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه. فالبنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73-94 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني، وحدد معدل الاحتياطي الإجمالي في هذه التعليمات بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمات رقم 01-2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر بنك الجزائر بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعدها بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25% انطلاقاً من 25 ديسمبر 2001 وهذا ما يدل على رغبة بنك الجزائر في جعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش، لأنها تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسية العامة للدولة.

4-1-3- حقيقة استقلالية البنك المركزي ومصادقية السياسة النقدية.

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية، تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك، كما يتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصادقية سياساتها النقدية وإجراءاتها التنفيذية، وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل البنوك المركزية وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

أولاً: استقلالية المصارف المركزية: تزداد أهمية استقلالية البنوك المركزية يوماً بعد يوم، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدراً كبيراً من الاستقلالية لمصارفها المركزية، وتوصف الاستقلالية، بالسلطة الضخمة كونها تنطوي على تغيير جذري في العلاقة المؤسسية للمصرف المركزي في مواجهة الحكومة.

1- تعريف استقلالية المصارف المركزية: يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلالية البنوك المركزية¹:

المفهوم الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، وذلك من خلال أداة بسيطة تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية Monetary Policy Rules يتحتم إتباعها وهي تضمن نوعاً من الاستقلال عن السلطة السياسية.

المفهوم الثاني: يتمثل في منح المصرف المركزي الاستقلالية الكاملة في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

كما تشمل أيضاً استقلالية البنوك المركزية كل من الاستقلالية في تحديد الأهداف، والاستقلالية في تحديد الأدوات حيث أن²:

أ- الاستقلالية في تحديد الأهداف: وتصل هذه الحرية أقصاها إذا ما خول للمصرف المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، فيتمتع المصرف المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه، وكلما كانت مهمته في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، كلما تمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

1- مارتا كاستلو برانكو ومارك سوينبون، استقلال البنك المركزي، هل يمكن أن يسهم في تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1992، ص 19-20.

2- بلعزوز بن علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة "مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة 11 - 12 مارس 2008.

ب- الاستقلالية في تحديد الأدوات: وتتمثل في السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ

السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه، فلا يعتبر المصرف المركزي مستقلاً إذا كان ملتزماً بتمويل عجز الميزانية.

2- مؤشرات استقلالية المصارف المركزية: هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس

درجة استقلالية البنوك المركزية، وإن كان هناك خلاف في ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، إذ يمكن حصر أهم هذه المؤشرات في مجموعة من النقاط منها¹:

– طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛

– مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية؛ ومدى إكانيته في إعداد الموازنة العامة.

– الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية؛

– مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة وطبيعة القروض الممكن منحها وشروطها؛

– مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك؛

ثانياً: أسباب الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية: تتمحور مبررات الدعوة لاستقلالية البنوك المركزية حول محاور رئيسية تتمثل في²:

1- حصيلة الدراسات التي أثبتت التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومات في صنع السياسة النقدية.

2- حصيلة الدراسات التطبيقية بخصوص العلاقة بين استقلال المصارف المركزية، وبين انخفاض معدلات

التضخم. ويدعم نتائج تلك الدراسات النجاح الكبير الذي حققه الاقتصاد الألماني ومعه المصرف المركزي

الألماني (BundesBank) وكذلك الاقتصاد السويسري ومعه المصرف المركزي السويسري (National

Bank Suiss) بالإضافة إلى النتائج الإيجابية التي حققها المصرف المركزي النيوزلندي في عام

1989 بعد منحه استقلاليته.

1 - قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 96.

2- بول رماسون و آخرون، هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطار للسياسة النقدية في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998، ص 35.

3- الارتباط بين استقلال المصرف المركزي وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية.

وعليه فإن الاستقلالية التي تشدها المصارف المركزية الآن، تركز أساساً على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، واختيار الأدوات المناسبة واللائمة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن هدف السياسة النقدية ينحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، وخاصة في الدول المتقدمة التي عرفت ولو لفترة تجربة التضخم المتسارع" لذلك تعطي أهمية أكبر وأولوية أسبق لاستقرار الأسعار" وعليه فهناك اعتراف على نطاق واسع بدور المصرف المركزي في مجال السياسة النقدية حتى وإن كان ذلك بالتشاور مع السلطات السياسية وهذا ما يقودنا إلى التسليم بوجود درجات متفاوتة لاستقلالية المصارف المركزية.

ثالثاً: نماذج المصارف المركزية الأكثر استقلالية: هناك اعتراف على نطاق واسع بالدور الذي يقوم به المصرف المركزي في انتهاج سياسة ما، على الأقل بالتشاور مع السلطات السياسية؛ غير أنه حتى في هذا الإطار توجد درجات متفاوتة للاستقلالية المصارف المركزية، حيث يعتبر مصرف "بوندرز بنك" في ألمانيا والمصرف الوطني في سويسرا أكثر المصارف المركزية استقلالاً بوجه عام. وليس مطلوباً من "بوندرز بنك" أن يأخذ في الاعتبار سياسة الحكومة إذا كانت غير متطابقة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية والداخلية للعملة، بينما يتعين على المصرف الوطني السويسري التشاور مع حكومة سويسرا الفيدرالية ولكن ليس مطلوب منه الحصول على موافقتها، وفي الطرف المقابل فإن المصارف المركزية الأخرى مثل مصرف إنجلترا ومصرف فرنسا تعمل بصفة مستشار ومنفذ للسياسة النقدية، بينما تقع مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية على عاتق الحكومة. وبعض المصارف المركزية الأخرى التي تقع بين هذين الطرفين المتقابلين ربما تكون في الواقع أقل أو أكثر استقلالية من الوجهة العملية عما توحى به مراكزها القانونية الرسمية مثل: مصرف اليابان وهو أكثر استقلالية، ومصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وهو أقل استقلالية¹.

1 - quintyn Mark Q. Taylor, Michel. W, Should financial sector regulators be independent? Economic issues N°32, July, 26, 2004.

وبعض المصارف الأخرى في هولندا ونيوزلندا على سبيل المثال تنتهج نوعاً ثالثاً من الترتيبات يتمتع من خلالها البنك المركزي باستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية، ولكن يمكن للحكومة أن تفرض عليه وجهة نظرها، مع الاعتراف بأن المسؤولية النهائية عن السياسة النقدية تقع على عاتق الحكومة.

وعليه فإن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية؛ ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال، الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة، وعلى ذلك، فإن البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاز الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

أما المصداقية: فإنها تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، وتعني المصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون، ولا تثبت المصداقية إلاّ عبر الزمن، حيث يكرّر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلاّ بتحقيق الهدف، ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلاً) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع؛ كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وسرعة في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزّز من مصداقيته.

4-2- آليات البنك المركزي في ضبط السيولة النقدية.

عادة ما تعود ظاهرة الإفراط في السيولة إلى تحسن جهود جمع الادخار من قبل البنوك التي تزايدت ودائعها باستمرار، ويستعمل البنك المركزي عدة أدوات في إطار ضبط السيولة النقدية، فمن الأهمية دراسة تلك الآليات التي يستعملها البنك المركزي في ضبط السيولة النقدية، خاصة في ظل غياب لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، نظراً لتوفرها على قدر كبير من السيولة النقدية، وكذلك نظراً للتحايل في التعامل الذي تبديه بعض البنوك الخاصة في التعاون مع البنك المركزي.

4-2-1- البنك المركزي وإصدار النقود.

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت الحاجة لدور المصارف المركزية في إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وفي الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير الكساد وصلت التيارات الفكرية الاقتصادية إلى إبراز مكانة السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية، واعتبار المصرف المركزي المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية". وبناءاً على ذلك أصبحت المصارف المركزية تحتكر مسؤولية إصدار النقود القانونية، وقد كانت هذه الوظيفة الأولى من نوعها للمصارف المركزية حتى أطلق عليها في بادئ الأمر مصارف الإصدار.

أولاً: عملية الإصدار النقدي: لعملية إصدار النقود التي تقوم بها المصارف المركزية حالتين¹:

الحالة الأولى: وتتمثل في الحصول المصرف المركزي على أموال حقيقية، أو شبه نقدية أو نقدية من نوع مغاير، تمثل جميعها التزامات من قبل أشخاص اقتصادية معينة (الدولة - دولة أجنبية - مشروعات صناعية وتجارية)، أو من قبل مؤسسات مصرفية (مصارف ومؤسسات مصرفية محلية أو أجنبية). يستند عليها المصرف المركزي لمواجهة عملياته، خاصة ما يتعلق منها بتغطية الالتزامات بإصدار أوراق النقد التي تعتبر لازمة لإمكانية تداول وتوزيع الناتج القومي.

1- لمزيد من الشرح راجع: زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن 2006. ص ص 112-114.

الحالة الثانية: وهو البنكنوت المصدر أو التزامات (خصوم على) المصرف المركزي قبل المؤسسات والأفراد، وتعتبر في ذات الوقت عن إمكانية التداول اللازمة للاقتصاد القومي.

وقد كانت الأسباب الرئيسية لحصر إصدار الأوراق النقدية في جميع البلدان تقريباً لدى البنك المركزي تتمثل في¹:

- تحقيق وحدة النقد شكلاً ومن جميع الجوانب.
- إعطاء العملة قبولاً عاماً أكبر وبقوة القانون، عندما تصبح عملة التداول القانوني بموجب تشريع.
- تأمين رقابة حكومية فعالة على العملة المتداولة، وحمايتها من عمليات الغش والتزوير.
- تمكين البنك المركزي من رقابة البنوك التجارية، خاصة في مجال منح الائتمان، إذ مع تزايد استعمال نقود الودائع التي تنشئها البنوك التجارية، تنافست هذه البنوك في التوسع غير المبرر في منح الائتمان.
- تمكين السلطة النقدية (الممثلة في البنك المركزي عادة) من وضع وتنفيذ السياسة النقدية، والتي تبقى من أهم أهدافها الحفاظ على سعر صرف العملة.

هذا و يلجأ البنك المركزي إلى إصدار النقود المركزية القانونية في حالتين²:

1- يصدر البنك المركزي نقوداً دون علاقة مع حاجة البنوك إلى سيولة، أي نقود مركزية غير مقترضة في حالات:

أ- العجز في نفقات الدولة (نفقات الإستثمار والتشغيل)، وذلك عن طريق سلف مباشرة للخزينة العامة، أو عن طريق شراء سندات الدولة من البنك المركزي.

ب- عند وجود فائض في ميزان المدفوعات، وفائض في الميزان التجاري.

2- يصدر البنك المركزي نقوداً من أجل سدّ أو تلبية حاجة البنوك من السيولة، أي النقود المركزية المقترضة، وتلجأ البنوك إلى ذلك بإعادة خصم سندات أو إلى السوق النقدي، وهنا يقرضها البنك المركزي مقابل شروط معينة.

1 - زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 119.

2- محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 2002، ص 266.

وتعتبر ديون البنك المركزي على الخزينة العامة هي المصدر الأساسي لإصدار وإنشاء النقود في الدول الأنجلو سكسونية، حيث الأهمية البالغة للديون العامة والسندات العامة، والتي تمثل الوسائل الرئيسية في السوق النقدي¹.

كما أن المؤسسات التي تقوم بوظيفة الإصدار عبر العالم، يمكن تصنيفها إلى نموذجين²:

أ- في أغلب البلدان الاشتراكية نجد مؤسسة الإصدار تقوم بدور البنك التجاري، فمثلاً في الاتحاد السوفياتي سابقاً، فإنّ مدخرات المؤسسات توظف إجبارياً لدى مؤسسة Gosbank، وأيضاً الصين حيث بنك الشعب يحتكر كلّ العمليات البنكية للأفراد والمؤسسات داخل إقليم الوطن، والاحتكار الممنوح لمؤسسة الإصدار هنا يمثل أحد الوسائل لإخضاع المتعاملين الاقتصاديين للسلطة المركزية.

ب- العكس في البلدان الرأسمالية لا توجد مؤسسة إصدار، بل بنوك تجارية ذات رؤوس أموال خاصة تتكفل بالقيام بأنشطة ملحقة، منها وضع الأوراق النقدية في التداول كنشاط ملحق.

والقاعدة العامة في الدول الرأسمالية أو على الأقل في معظمها هناك فصل واضح بين البنوك التجارية العادية ومؤسسة الإصدار، هذه الأخيرة تمارس الرقابة على البنوك، وتفرض عليها بعض القوانين، وتسمح لها بإعادة التمويل عن طريق إعادة خصم أوراقها لديه، أو من السوق النقدية. وباستثناء الحالات التي لا تخضع لهذه القاعدة فهي لا تقبل الودائع من الأشخاص، ولا تعطي القروض بصفة مباشرة، فهي بذلك لا تنافس البنوك التجارية.

ثانياً: حدود عملية الإصدار النقدي: يُعتبر تعادل الإمكانات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) في ميزانية البنك المركزي أساساً لكل عملية إصدار، والهدف من ذلك تحقيق التوازن بين الإنتاج الحقيقي وتداول هذا الإنتاج بواسطة النقود في الاقتصاد، وإذا كان هذا التوازن يتحقق حسابياً دائماً، فإن التعادل الحسابي لا يعني بالضرورة تحقق التعادل الحقيقي بين قدرات الإنتاج الوطني ممثلة في الناتج الوطني وبين أدوات الدفع النقدية ممثلة في أوراق البنكنوت³.

1- فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص، 103.

2-Jean RIVOIRE: Les banques dans le monde, 1er Ed, (Que Sais-je ?) P.U.F., Paris 1979, p 10.

3 - Khan. Mohsin S, "Current issues in the design and conduct of monetary policy", IMF working paper, no. 03/56, IMF, Washington, March 2003, p 03.

ومقدرة البنك المركزي على إصدار النقود القانونية غير محدّدة عملياً، إلا بقدر تصور المهيمنين على الاقتصاد الوطني وتبؤاتهم الخاصة بالإنتاج والسياسة النقدية والائتمانية التي يضعونها لتحقيق أهداف معينة، وأشكال الأصول التي يجب أن تتوافر في غطاء الإصدار محددة بنص القانون، لكن غالباً ما يكون هذا التحديد بطريقة متسعة تعطي مجالا كبيراً للخيار، مع أن الحصول على الأصول المغطاة للإصدار النقدي ترتبط بالقدرة الحقيقية للجهاز الإنتاجي. وتتضح خطورة عدم التوازن الحقيقي بين القدرة الإنتاجية للجهاز الاقتصادي وكمية أدوات الدفع بالنظر إلى الطبيعة القانونية والشرعية للنقود، لذلك فالهدف الأساسي لعملية الإصدار هو المحافظة على قيمة النقود، أي ربط كمية النقود بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي، لأجل استقرار وثبات الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية وحقوق حائزي الوحدات النقدية، وأن الحل الأمثل لتحقيق التوازن يتمثل في تحديد أهداف معينة، طويلة الأجل للسياسة الاقتصادية، وإتباع سياسة نقدية متطورة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام الوسائل العلمية للقياس وللتنبؤ لمعرفة مدى التناسب بين كمية وسائل الدفع وحجم الإنتاج الحقيقي.

ثالثاً: توحيد الإصدار وحصره لدى البنك المركزي: هناك نظرية تدعو إلى عدم حصر الإصدار النقدي لدى البنك المركزي، وتسمى بنظرية البنك الحر، ويرى أنصار هذه النظرية أن البنك المركزي جاء تاريخياً كنتيجة لتدخل الدولة، وليس نتيجة لتطور النظام البنكي، وهو مفروض بالقوة السياسية لتمويل العجز في ميزانية الدولة، لذلك فهو غير مفيد، وهم يرون أن توفير القاعدة النقدية يجب أن لا يكون محتكراً سياسياً، ويرون أن الحل هو إعادة تأسيس الإحتياطي المعدني (الذهب والفضة) الذي يحدّد مقدرة كل بنك في إصدار النقود حسبما يقوله **White** سنة 1984م و**Selgin** سنة 1993م، وفي نظر هؤلاء يعتبر هذا النظام أو سيكون متوازناً تلقائياً، ويتفادى الوقوع في التضخم، ويرون أن ما يضمن تقليل الأوراق النقدية

المتداولة بدلاً من توحيدها هو توفر شرط قابلية إبدالها بالذهب عند إجراء عملية المقاصة بين البنوك¹.

ومعنى ذلك أن هذه النظرية تدعو للعودة إلى نظام الإحتياطي الذهبي، وهو شيء لا يمكن تطبيقه واقعياً بعد أن قطعت معظم الدول أو كلها قابلية إبدال عملاتها بالذهب، منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية سنة 1971م، وذلك لأسباب عديدة، أهمها نقص الذهب لدى الكثير من الدول، وكونه قيداً من قيود الإصدار، وإن كان ذلك النظام أكثر استقراراً من النظام النقدي الحالي.

1- Sylvie DIATKINE : Théories et politiques monétaires, Ed. ARMAND COLIN, Paris 1995, p 170.

4-2-2- الرقابة على خلق النقود من طرف البنوك التجارية والخزينة العامة.

تتشكل الكتلة النقدية في الاقتصاديات الحديثة في غالبيتها من النقود الائتمانية، ونظرا للدور البارز الذي تقوم به البنوك التجارية والخزينة العامة في عملية خلق (إنشاء) النقود، فإننا نخصص هذا المطلب لدراسة دور كل منهما في تلك العملية.

أولاً: آلية خلق النقود من طرف البنوك التجارية: تتفرد البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق الائتمان، أي أنها تتفرد بتزويد الاقتصاد بنوع من النقود تمثل الشكل الثاني من وسائل الدفع التي يمكن إدخالها في حيز الرصيد النقدي في اقتصاد ما، والتي تستخدم لإنجاز المعاملات المختلفة، فتقوم بخلق نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي في ذلك تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات لا تداولها حقيقة¹.

وتنشأ عملية خلق الائتمان عن قاعدة أساسية مفادها أن أصحاب الودائع الجارية، لن يتقدموا في وقت واحد لسحب ما أودعوه في البنك التجاري، وحتى لو تم هذا الافتراض وتقدم هؤلاء المودعين بسحب ودائعهم، فإن هناك ودائع جديدة يتقدم بها مودعين جدد مما يجعل رصيد الودائع الجارية في البنك التجاري يتسم بنوع من الثبات النسبي، مما يعطي للبنك التجاري قدرة على خلق ائتمان جديد، فعملية خلق الائتمان تنشأ بسبب ثبات النسبة بين سحبات المودعين وإيداعات مودعين جدد.

ولكن لا بد من التأكيد على أن هذه القدرة ليست مطلقة وبأنها مقيدة بمجموعة من الافتراضات هي²:

- 1- الوعي المصرفي لدى الأفراد بحيث يؤدي ذلك إلى إقبالهم على إيداع ما لديهم من أرصدة نقدية فائضة في البنوك التجارية واعتمادهم على الشيكات في تسوية مدفوعاتهم؛
- 2- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية إجبارية؛ وأن هناك طلب دائم على الائتمان؛
- 3- عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي استناداً إلى الافتراض الأول؛
- 4- افتراض أن كل البنوك داخل الاقتصاد تعمل كأنها كمصرف واحد ضمن فروع متعددة في البلاد؛
- 5- توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في إقراض ما لديها من أموال تزيد عن مقدار الاحتياطي النقدي المحتفظ به؛

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص 45.

2- زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 122.

كما أن عملية خلق الائتمان مهمة جداً للاقتصاد، فمن خلالها يمد الاقتصاد بنوعين من النقود لإتمام المعاملات وهي¹:

1- النقود القانونية التي ينفرد بإصدارها البنك المركزي (العملة الورقية والمعدنية)؛

2- النقود المشتقة والتي تنشأ عن عملية خلق الائتمان التي تنفرد بها البنوك التجارية؛

وإذا افترضنا أن البنك التجاري يحتفظ بكل الودائع التي يتلقاها في شكل احتياطي نقدي، وهو افتراض بعيد عن الواقع، فإن البنك التجاري لن يتمكن من خلق أي وديعة جديدة، وخلق البنوك التجارية للنقود إنما يكون في حالة احتفاظها باحتياطي نقدي جزئي، ويكون ذلك وفقاً لما يسمى بمضاعف القرض أو الائتمان. وتتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على عدة اعتبارات، أهمها²:

❖ نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة التسرب النقدي؛ أي درجة تفضيل الجمهور لحيازة الأوراق النقدية، فإذا افترضنا أن بنكاً تجارياً تحصل على وديعة من شخص وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 20%، فإن البنك يمكنه أن يقرض ما يزيد عن تغطية الاحتياطي القانوني؛

❖ أما في حالة وجود تسرب نقدي فتتبع نفس الخطوات غير أننا نقوم بطرح نسبة التسرب النقدي من مبلغ الودائع في كل مرحلة؛

ثانياً: تدخل الخزينة العامة في خلق النقود: يمكن للخزينة العامة التدخل في خلق النقود من خلال الحسابات الجارية التي تُفتح لديها، أو من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في المراكز البريدية، لكونها تودع في حساب خاص لدى الخزينة العامة.

وتعدّ عملية خلق النقود من طرف الخزينة العامة عملية مقيّدة، إذ هناك سقف لا يمكن تجاوزه بالنسبة للقروض التي تتلقاها من البنك المركزي، سواء من حيث مبلغها أو مدتها، ولكي تحصل الخزينة العامة على نقود البنك المركزي فإنها تلجأ إلى الاقتراض من هذا الأخير عن طريق تسبيقاته لها وشراء سندات من قبله، أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية، لكن رغم أن قدرة الخزينة العامة على خلق النقود محدودة إلا أنها بدأت تتجه نحو الزيادة تدريجياً، لوجوب تغطية عجز الميزانية عن طريق مصادر مختلفة.

1- طارق محمد خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2008، ص 84.

2- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، تحليل كلي، مرجع سابق، ص ص 100-104.

وعلى ضوء هذا التحديد يمكن التوصل إلى الاستنتاج الآتي¹:

1- تتناسب القدرة في خلق الائتمان تناسباً عكسياً مع نسبة الاحتياطي القانوني؛

2- يتمشى خلق الائتمان تماشياً طردياً مع مبلغ الوديعة الأصلية ؛

3- تضعف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان إذا ما تسرب جزء من الائتمان إلى التداول؛

تتدخل الخزينة العامة مباشرة في خلق النقد مثل البنوك التجارية، لأنها بإمكانها أن تزيد من الودائع

وتستطيع جذب ودائع الجمهور أو ودائع المؤسسات العامة والخاصة وذلك بأسلوبين²:

- من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة وهو أسلوب مباشر؛

- من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية، لأن كل ودائع هذه المراكز تودع

بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة وهو أسلوب غير مباشر؛

وتقوم الخزينة بتسديد مدفوعاتها باللجوء إلى نقود البنك المركزي أو إلى نقود البنوك التجارية بعد قيامها

بالتحويل إلى حساب الدائن المفتوح لدى البنوك، وعندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعتمد الخزينة إلى

الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه إليه أمراً بالتحويل، فيقوم البنك المركزي بتسجيل التحويل على

حساب الخزينة من جانب ولصالح البنك التجاري من جانب آخر، هذا الأخير يعمل على قيد

التحويل (الحالة) على حساب البنك المركزي من جهة ولصالح العميل الدائن للخزينة من جهة أخرى.

كما أن تسديد الإنفاق العام من طرف الخزينة سواء تم بالأوراق النقدية أو بالحالة المصرفية فإنه

ينعكس عبر انخفاض رصيد حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي.

إن عملية خلق النقود بواسطة الخزينة العامة ليست حرة، بل تخضع لحدود مقيدة، منها تحديد سقف

للقروض التي تتلقاها من البنك المركزي، وكذلك مدة استرجاعها، وهذا يحد ويقلل من عملية خلق النقود

لديها، كما أنها تكون مسؤولة عن إصدار نقود التجزئة (النقود المعدنية المساعدة أو كسور النقود) رغم

حجمها القليل وتمارسها عند تنفيذ الميزانية العامة للدولة، ولهذا فإن قدرة الخزينة العامة على خلق النقود

تعتبر محدودة وغير مباشرة.

1- طارق محمد خليل الأعرج، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 86.

2- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي - توزيع المداخل، النقود والائتمان -، دار الحداثة، بيروت 1987 ص 351 .

4-2-3- تفعيل استخدام أدوات التحكم في العرض النقدي.

نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية، سواء منها المباشرة أو غير المباشرة، ثم ندرس الاتجاه المتزايد نحو تبني استخدام الأدوات غير المباشرة من طرف البنوك المركزية التي تعد من وسائل البنك المركزي للتحكم في اتجاهات تغير عرض النقود حسب الضرورية من أجل أن تكون السياسة النقدية أكثر فعالية.

أولاً: فعالية أدوات السياسة النقدية: تشمل فعالية أدوات السياسة النقدية فعالية أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

1- فعالية الأدوات المباشرة: قد يتسبب استخدام هذه الأدوات في الإضرار ببعض القطاعات باعتبارها أدوات تمييزية، فقد تؤدي إلى خفض المنافسة المصرفية، كما أن تطبيق السقوف الائتمانية يؤدي إلى إغفال التغيرات الموسمية التي يمكن أن تحدث في بعض القطاعات، كما أن سياسة تأطير الائتمان قد تدفع البعض إلى الاقتراض من الخارج، وعموما فإن استعمال هذه الأدوات قد يضر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها، لأن المؤسسات الكبيرة ذات قدرة عالية على التمويل الذاتي، كما تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نظرا للسياسة التمييزية، مع أنه لا توجد ضمانات كافية بتخصيص التسهيلات الائتمانية المقدمة بصفة تمييزية للأغراض المحددة لها¹.

2- فعالية الأدوات غير المباشرة: تعد أداة معدل الاحتياطي القانوني سهلة التطبيق والتحكم مقارنة مع غيرها من الأدوات غير المباشرة الأخرى، خاصة مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي وموارد أخرى تتيح للبنوك التجارية الحصول على موارد نقدية دون اللجوء إلى البنك المركزي²؛ غير أن تحرير حركة رؤوس الأموال وتكامل أسواقها قلل من فعاليتها في الدول المتقدمة.

أما معدل إعادة الخصم فإن فعاليته تكون أكثر في ظل سيادة قاعدة الذهب وفي أوقات التضخم، ويعد فريدمان من أشد المعارضين لاستعمال أداة معدل إعادة الخصم خاصة في ظل تنوع مصادر التمويل والتخلي عن قاعدة الذهب وزيادة حرية تدفق رؤوس الأموال³؛ أما عمليات السوق المفتوحة، ورغم أنها أداة

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 83.

2- مطاطلة فؤاد، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية، حالة تطبيقية على الجزائر، مرجع سابق، ص 79.

3- ولد حماني بننه، دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريطانيا خلال الفترة 1984-1998، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 51.

مرنة في إحداث أي تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطات، إلا أن نجاحها يتوقف على مدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات من السيولة مستقرة نسبياً، وهو ما يجعل فعاليتها أقل في الدول النامية¹.

ثانياً: تبني الأدوات غير المباشرة: شهدت فترة نهاية سبعينات القرن العشرين بداية تحوّل البلدان الصناعية نحو التبني الكامل للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وتبعها في ذلك كثير من الدول النامية، وذلك لوصف تلك الأدوات بأن لها فعالية أكبر من الأدوات المباشرة خاصة مع تغير المحيط الاقتصادي الذي أصبح أكثر انفتاحاً، إذ تعمل الأدوات المباشرة على تحديد معدلات الفائدة أو تحديد كميات القرض عن طريق القواعد التنظيمية، في حين أن الأدوات غير المباشرة تعمل من خلال السوق عن طريق التأثير في عرض وطلب النقود المصرفية.

ويتم استعمال الأدوات غير المباشرة في محيط يتسم بالفتح والتوسع في قبول الحسابات الجارية القابلة للتحويل وجعل الحسابات الخارجية قابلة للتحويل بشكل كامل، وفي ظل غياب هذه الظروف فإن الأدوات غير المباشرة تصبح غير فعالة في لعب دور الوساطة المالية.

وعليه فقد جرت عملية التحول من استخدام الأدوات المباشرة إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في الدول المتقدمة بالتدرج ودون مشاكل، نظراً للظروف المساعدة، كعدم وجود اختلالات كبيرة في الاقتصاد مقارنة مع الدول النامية التي استغرقت فيها عملية التحول وقتاً طويلاً بسبب وجود مصاعب مالية واختلالات هيكلية.

ومن أجل التوجه نحو تبني استخدام الأدوات غير المباشرة فإنه يجب مراعاة عدة جوانب، أهمها²:

- أ- عزل السياسة النقدية عن ضغوطات الحكومة لتمويل العجز المالي؛
- ب- ربط وتقوية العلاقة بين أسواق النقد وأسواق ما بين البنوك من خلال تطوير البنية الأساسية وأنظمة المدفوعات والتسويات وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للأسواق؛

1- Stone Mark, Inflation Targeting Life", IMF working paper, no.03/12, IMF, Washington 2003, p15.

2 - William E. Alexandre, Tomas J.T. Baliño, and Charles Enoch, "Adopting indirect instruments of monetary policy", op.Cit, pp: 16-17.

ج- إعادة هيكلة النظام المصرفي بما يقوي القدرة الإدارية للبنوك ويعزز المنافسة؛

د- تعزيز دور الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية؛

هـ- وتقوية الوسائل التقنية وطرق القياس والتنبؤ بما يسمح للبنك المركزي ضبط العرض النقدي بفعالية؛

هذا وأثبتت التجارب أن عملية الاختيار بين الأسلوبين تتوقف على مدى تطور الأسواق المالية ونشاطها، لكن هناك من ينصح باستعمال النوعين في نفس الوقت أو ما يعرف بـ"الحزام والحمالة" (belt and braces) لتحقيق الاستقرار المرغوب.

4-2-4- تبني سياسة استهداف التضخم.

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من طرف السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

أولاً: مفهوم وإطار سياسة استهداف التضخم: في ظل سياسة تحرير أسعار الصرف أصبح التحكم بال قاعدة النقدية الهدف أو المتغير الوسيط، وليس ثبات سعر الصرف، وقد أطلق على هذه المقاربة "سياسة الاستهداف النقدي"، حيث يُتحكم في نمو القاعدة أو المجاميع النقدية ذات العلاقة أو التي تعتبر محددا قويا لمعدلات التضخم في الفترة الطويلة، وتجدر الإشارة إلى أنه في حال تبني سياسة استهداف معدل التضخم تصبح العلاقة بين الأهداف الوسيطة والهدف النهائي لا تعني شيئاً، لأن محاولة تحقيق معدل معين للتضخم تجعل بالإمكان استخدام كل الطرق والوسائل للوصول إلى تحقيق الهدف المحدد حتى ولو كان ذلك لا يتفق مع الهدف الوسيط. وقد بدأت أولى تجارب استخدام سياسة استهداف التضخم في نيوزيلندا في 1990، كندا 1991، بريطانيا 1992، مع العلم أن ألمانيا طبقت بعض مفاهيم الاستهداف قبل 1990، وتبعتها في ذلك دول متقدمة، ونامية أيضاً بعد ذلك، مثل: البرازيل، شيلي، بولندا، وجنوب إفريقيا¹.

1 - Shaechter, A.stone, M.R. and Zelmer, M, "Adopting inflation targeting: practical issues for emerging market countries", IMF occasional papers, IMF, Washington, 2002, pp: 03-05.

وفي حالة تبني سياسة الاستهداف يصبح البنك المركزي المسؤول الأول عن تحقيق الهدف المتبني، لذلك يُفترض أن يتمتع باستقلالية تامة في ممارسة مهامه، وفي سبيل تصميم سياسة الاستهداف تقوم السلطة النقدية بدراسة عدد من البدائل واتخاذ القرارات بشأنها، تتلخص في: تحديد المقياس المناسب للتضخم (كالرقم القياسي للاستهلاك)، استهداف التضخم الجوهري أو التقلبات القصيرة الأجل، استهداف معدل محدد للتضخم أو استهداف مجال معين بحددين (أعلى وأدنى)، وتحديد المدى الزمني لآثار السياسة النقدية أو سرعة انخفاض المستوى العام للأسعار.

1- تعريف سياسة استهداف التضخم: يعرف ايزر توتار (Eser Tutar) استهداف التضخم بأنه "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي رقمي - لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي أو الأساسي للسياسة النقدية"¹.

كما يعرف استهداف التضخم بأنه: «أسلوب حديث نسبياً لتطوير إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى (مجال) محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، بحيث يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية»².

2- شروط تبني سياسة استهداف التضخم: حتى تكون سياسة استهداف التضخم أكثر فاعلية في تحقيق الهدف المنشود لابد من توفر بعض الشروط الأساسية وهي:

أ- استقلالية البنك المركزي: حيث تعتبر استقلالية البنوك المركزية إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل؛ وتعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما

1 - بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-1990، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 41، شتاء 2008، ص 41.

2- اسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس 2004، ص 13.

خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية. ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال، انفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك المركزي والحكومة؛ وعلى ذلك، فإن البنك المركزي يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاز الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية؛ كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وسرعة في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقيته.

ب- الهدف الوحيد: إن تعدد الأهداف يقلل من درجة شفافية السياسة النقدية، ويضعف من إمكانية محاسبة ومساءلة المصرف المركزي، فالفشل في تحقيق أحد الأهداف سيتم تبريره بإلقاء المسؤولية على الأهداف الأخرى، وإذا لم يكن الهدف محددا بشكل واضح ودقيق، فعندها تصعب مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية بشكل فعال.

أما إذا ما خول للمصرف المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، فيتمتع المصرف المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه، وكلما كانت مهمته في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، كلما تمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

ج- أدوات القياس والتحكم: تعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية، وتشمل نوعين من الوسائل تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناقص في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد. أدوات كمية تتمثل في سياسة معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي القانوني، وأدوات نوعية (كيفية): تتمثل في تأطير الائتمان، النسبة الدنيا للسيولة، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية، التأثير والإقناع الأدبي¹.

1- لمزيد من الاطلاع راجع: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 125-128.

ثانياً: فعالية سياسة الاستهداف: يرى أنصار تبني سياسة استهداف التضخم أن تحقق ذلك يوفر المبرر والحافز القوي لإحداث التغيير المؤسسي بشأن إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي بما يحد من تداخل السياسة المالية والنقدية، وهو ما يخلق درجة عالية من الشفافية واليقين لدى العملاء، كما أن استقرار معدل التضخم حول القيمة المستهدفة في الفترة الطويلة يعزز مصداقية البنك المركزي والاقتصاد الكلي، ويُستخدم معدل التضخم كمقياس لمدى فعالية السياسة النقدية بشكل أدق مقارنة مع غيره من المعايير.

في حين نجد أن معارضي سياسة استهداف التضخم يعرضون عدة حجج، نذكر منها¹:

✕ - أن استهداف رقم معين لمعدل التضخم يقلل من قدرة البنك المركزي - عند تطبيق السياسة النقدية - على التعامل مع الصدمات، كما أن للبنك المركزي مسؤولية في خلق (توفير) الاستقرار الاقتصادي من ناحية توفير السيولة وخلق أسواق آمنة ومستقرة؛ وهو ما قد يتعارض مع سياسة الاستهداف.

✕ - كما أن سياسة الاستهداف تحتاج وقتاً طويلاً حتى تظهر نتائجها على المستوى العام للأسعار، وهو ما يجعل السلطات النقدية تعتمد على تنبؤات التضخم في المستقبل واتخاذ القرارات بناءً على ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى خلق عدم اليقين وضياح المصداقية.

✕ - كما أن توجيه اهتمام الجمهور لهدف وحيد (استهداف التضخم) لا يخدم مبدأ الشفافية عموماً؛ لأنه يصرف الاهتمام عن أهداف أخرى مهمة مثل معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدلات البطالة، التي يجب أن يتوفر فيها مبدأ الشفافية أيضاً.

غير أنه في حالة وجود صدمات خارجية، كارتفاع أسعار الطاقة، فإن الأسعار ترتفع والناتج المحلي ينخفض. وفي ظل سياسة الاستهداف فإن البنك المركزي يمارس سياسة نقدية انكماشية، بتخفيض معدل نمو القاعدة النقدية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الناتج المحلي. وهنا نجد أن بعض الاقتصاديين يفضلون استهداف معدل نمو الناتج المحلي كبديل لاستهداف معدل التضخم، لكن هذا له مشاكله أيضاً لعدم قدرة البنك المركزي على التنبؤ بمعدل نمو الناتج المحلي بدقة، ونظراً كذلك لعدم تفهم مجموعات عريضة من الجمهور لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وما يحتويه.

1- ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دون سنة نشر، ص ص 10-13.

4-3- دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

إن الهدف الرئيس للبنوك المركزية من السياسة النقدية هو تحقيق استقرار في مستوى الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخلياً أو خارجياً؛ ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي الإبقاء على التضخم منخفضاً ومستقراً؛ أما على الصعيد الخارجي، فذلك يعني عادة استهداف سعر الصرف من خلال تغيير الكمية المعروضة من النقود ومن ثمَّ سعر الفائدة بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة التي ترمي إلى تحقيق التوظيف أو الاستخدام الكامل للموارد ومن ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار.

4-3-1- دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية.

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية لسيطرة على عرض النقود، من خلال إحداث تغيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقود وبما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية، حيث تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى حقن الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب فيها وتسريب أو امتصاص الكمية النقدية غير المرغوب فيها¹.

ويمكن القول أنه من خلال التعريفات التي تناولت تعريف السياسة النقدية أن للسياسة النقدية معنيين هما: **المعنى الضيق**: والذي يعني الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة. أما **بالمعنى الواسع** فتشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوافر واستعمال النقود والائتمان.

وعلى هذا الأساس فإن مهمة السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشكل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي أيضاً، لما لهذه السياسة من انعكاسات واضحة على عرض النقود².

1- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999، ص 207.

2- هيل عجمي جميل، رمزي ياسين تيسع، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، بغداد 2009، ص 259.

في حين أن المقصود بفاعلية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة النقدية؛ إذ أن أهداف السياسة النقدية المتمثلة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة للقطاعات الإنتاجية وتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في قيمة العملة الوطنية وكذلك مساهمة السياسة النقدية في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها البلدان النامية وذلك من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية لبلوغ أهدافها المذكورة.

لذلك فإن فاعلية السياسة النقدية تظهر من خلال قدرة السلطة النقدية على التأثير والتحكم في عرض النقود وأدواته بما يتفق والأهداف الاقتصادية المطلوبة.

إن إدارة عرض النقود والتأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة أيضاً بوصفه أحد العناصر المهمة والمؤثرة في الادخار والاستثمار وتحديد الطلب الكلي والدخل القومي، إذ أن فاعلية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفاعلية أيضاً بمدى التوفيق في اختيار الوقت المناسب (الملائم) لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها، كما ترتبط هذه الفاعلية بمدى التوفيق في الملائمة بين استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة وأدوات السياسة المالية من جهة أخرى¹.

1- البنك المركزي و إدارة السياسة النقدية ؟ يعتلي هدف تحقيق الاستقرار النقدي سلم أولويات السياسة

النقدية للبنوك المركزية في المرحلة الحالية. ويقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر.

وإذا كان تحقيق الاستقرار النقدي يمثل المرتكز الرئيس للسياسة النقدية في الوقت الراهن، فإن البنوك المركزية لم تغفل الجانب التمويلي للأنشطة الاقتصادية وإنما غيرت من منهجية التعامل معه. فبدلاً من

1- محمد صالح تركي القريشي، ناظم محمد الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة، الموصل، 1993، ص450.

2- أمية طوقان - محافظ البنك المركزي الأردني- دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، " مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية" 2-3 جويلية 2005، بتصرف.

التركيز على توفير التمويل اللازم للاستثمارات بأسعار فائدة تفضيلية، والتي غالباً ما تتم من خلال إجراءات إدارية تحد من كفاءة تخصيص الموارد، أصبح الاهتمام في الوقت الراهن يركز على توفير البيئة المصرفية المناسبة التي تساعد على تسهيل عمليات الوساطة المالية.

فالبنك المركزي يؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن المؤسسات المصرفية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً إلى قوى السوق، وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية. وعليه فإن البنوك المركزية يجب أن تتخلى نهائياً عن التدخل في إدارة المحافظ المالية للبنوك واقتصار دورها التنظيمي على الإجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة الوضع المالي لمؤسسات الجهاز المصرفي وتعزيز منعها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي. و إبقاء أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرفي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني.

2- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة: إن وجود بيئة مصرفية سليمة، تعتبر من أهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي توفير التمويل المناسب للنشاط الاقتصادي، لذلك فإن هدف تطوير الجهاز المصرفي وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي، إذ تعتبر وحدات الجهاز المصرفي إحدى القنوات الحيوية التي تلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد أو بين المدخر والمستثمر، وفي ضوء ذلك أولى البنك المركزي عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته ومنعته وتطوير أنشطته؛ ومن أبرز ملامح جهود البنك المركزي في هذا المجال¹:

3- تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي: وذلك برفع الحد الأدنى لرأسمالها، كما رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالغة 8%. تخفيض المدة الزمنية لتصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد عليها من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر، بمكافحة غسل الأموال.

1- طارق محمد خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2008، ص92.

أ- تعزيز الرقابة المصرفية: من خلال رفع مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف إلى مستوى ينسجم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص. ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات، إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، تطوير نظام إنذار مبكر للمصارف يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى، تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

ب- الاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية: فسح المجال أمام المزيد من المؤسسات المصرفية الخارجية خاصة ذات الخبرة المميزة انسجماً مع تحرير قطاع الخدمات المصرفية في إطار انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية، ومما لا شك فيه أن دخول مثل هذه المؤسسات سيعزز الخبرات المصرفية.

ج- تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي: إزالة المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض البنوك في مجال التسليف، وتوحيد نسبة الاحتياطي الإلزامي على كافة أنواع الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية ولدى كافة البنوك، وتشجيع البنوك على الاندماج فيما بينها لخلق مؤسسات مصرفية قوية وذات قاعدة رأسمالية كبيرة تمكنها من المنافسة بشكل ملائم في الداخل والخارج، هذا بالإضافة إلى الطلب من البنوك الإعلان عن سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء بمختلف الوسائل الإعلامية.

د- تطوير أنشطة البنوك: بتشجيع البنوك على إدارة المحافظ الاستثمارية بالدينار وبالعملات الأجنبية من خلال إعفاء هذه المحافظ من نسبة الاحتياطي الإلزامي، وتطوير نظام الاستعلام المتعلق بالأخطار المصرفية من خلال الربط الشبكي الآلي، بالإضافة إلى القيام بتطوير نظام الدفع الوطني على أحدث الأسس بهدف تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة، وإيجاد آلية متطورة للمقاصة وتسوية الأوراق المالية مما يسهل عمليات التحويل فيما بين البنوك وتمكينها من تقديم خدمة سريعة وآمنة للمواطنين.

هـ- تحديث التشريعات المصرفية والمالية: الحرص على تحديث التشريعات النازمة للعمل المصرفي بهدف مواكبتها لما هو معمول به في الأسواق المالية المتقدمة، وإتاحة أيضاً للبنوك القيام بعمليات الوساطة

والإيجار (Leasing) والدفع والتحويل والتعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق النقد الآنية والآجلة والمشتقات (Derivatives).

و- استحداث المؤسسات المالية المكملّة: بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع. وتهدف هذه المؤسسة إلى حماية أموال المودعين ورفع درجة الأمان والثقة بالجهاز المصرفي.

4-3-2- التحكم في الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية.

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل -كمية وكيفية-، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

أولاً: الأدوات الكمية: تتمثل أدوات السياسة النقدية الكمية في العناصر التالية:

1- سياسة معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أدونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق، واستناداً إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين¹.

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد، وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض عرض النقود في المجتمع، ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

1 - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر 1993، ص 33.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا لوجود التمويل الذاتي.

2- عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة عرض النقود عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية¹.

ويؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقود المتداولة ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة؛ أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض المعروض النقدي المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتنخفض في حالة البيع باعتبار أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية.

وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على حجم المعروض النقدي².

3- الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة لتأثير في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع عملائها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي، حيث يؤدي رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى الحد من الائتمان، لعدم قدرة البنوك التجارية (قلة السيولة) على التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من تغير عرض النقود والعكس في حالة التوسع النقدي³.

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 125.

2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 91.

3- مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن 2000، ص 224.

ثانياً: الأدوات النوعية (الكيفية): تعتبر الأدوات الكيفية للسياسة النقدية الأدوات الأكثر استخداماً من طرف البنوك المركزية، فهي تستخدم في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في أوجه معينة، مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون الاستهلاكية، أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، كما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجاً خاصاً باستخدام أدوات نوعية، وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات معينة، ومن أهم هذه الأدوات هي¹:

1. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف للقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من هدف السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعينة الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا على شكل سيولة، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

4. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

5. التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل؛ لذا نجد أن هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية.

4-3-3- التحكم في الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.

إن مصطلح الوسائل النوعية للسياسة النقدية له عدد من الدلالات اللغوية، تحمل في طياتها معنىً اقتصادياً (كأدوات مباشرة وأدوات التحكم المباشر والأدوات الانتقائية وأدوات التحكم الكيفي) شكلت بمجملها خصائص عمل هذه الأدوات كوسيلة للرقابة على الائتمان، وهناك من الاقتصاديين من يقوم بالتمييز بين الوسائل النوعية للرقابة والرقابة الانتقائية على الائتمان، إذ يشيرون إلى تأثير الأولى على جانب العرض النقدي فقط في السوق النقدية، في حين تؤثر الثانية بشكل أساسي على جانب الطلب على النقود. ويقوم البنك المركزي باستخدام هذه الأدوات (النوعية) إلى جانب الأدوات الكمية بهدف التأثير في نوعية ووجهة الائتمان المصرفي بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية، ويستخدم البنك المركزي الأدوات النوعية لتدعم الأدوات الكمية وصولاً إلى سياسة نقدية فاعلة¹.

وتتضمن الوسائل النوعية للرقابة الائتمانية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بقصد تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها، أو وقف التوسع المبالغ أو المفرط فيه في أنواع أخرى من الاستخدامات، عن طريق التأثير المباشر في الائتمان المصرفي نفسه، أي على الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة،

فمثلاً تتخذ هذه الوسائل للحد من القروض الممنوحة للمستوردين للسلع الاستهلاكية غير الضرورية أو عدم تشجيع القروض الموجهة لشراء السندات بقصد المضاربة، وتستطيع السلطات النقدية من خلال التحكم الكيفي لحجم معين من الائتمان إحداث نقلة نوعية في استعمالات القروض تكفل معالجة ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته الإنتاجية، وهكذا تعدُّ الأدوات النوعية للسياسة النقدية أدوات لها تأثيرها المباشر في المقرض والمقترض في آنٍ واحد¹.

إن الأدوات النوعية تحتاج إلى دوافع وأسباب لاستخدامها وسيلة لترشيد الائتمان للسياسة النقدية تبعاً للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، إذ لم تأخذ البلدان الرأسمالية (اقتصاديات السوق) بهذه الأدوات إلا للحد من الدورات الاقتصادية، أو خلال الأزمات النقدية التي تتخللها صعوبة الحصول على القروض بسبب ندرة الأموال الأمر الذي يتطلب تحديد القروض الممنوحة لكل متعامل مع المصرف (المقترض)، وحصر عمليات إعادة الخصم بالحوالات قصيرة الأجل.

أما في الدول النامية فقد ظهر استخدام الأدوات النوعية بعد عمليات تأميم المصارف، وهي تلك الإجراءات التي اتخذتها العديد من الدول النامية ولا سيما العربية في الستينيات من القرن العشرين الأمر الذي أدى إلى توسع دور المصارف العامة، وفي هذا السياق برزت أهمية تخطيط الائتمان وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي ضوء (خطة الائتمان) يمارس المصرف المركزي دوره الرقابي على الائتمان المصرفي.

ومن أهم الأدوات النوعية التي تستخدمها السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي لإدارة الائتمان ما يأتي:

1- تنظيم الاقتراض بضمان السندات عن طريق تحديد متطلبات الهامش: تعدُّ هذه الوسيلة من أهم

الأساليب النوعية في الرقابة على الائتمان في الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تهدف إلى الحد من القروض المستعملة لغرض المضاربة ولا سيما في سوق الأسهم والسندات (البورصة)، ويجري العمل من خلال تعيين حد أدنى لما يجب أن يدفعه المقترض عند شرائه للأسهم والسندات ويسمى هذا

1 - عوض الدليمي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 612-613.

بمتطلبات الهامش، أو كما يعرف بهامش الضمان، وهي النسبة من ثمن شراء السندات التي لا يسمح للمصارف وغيرها من المؤسسات المالية التي تتعامل في السندات أن تقترضها، ومن صلاحية البنك المركزي تحديد هذا الهامش والكمية القصوى التي يستطيع مشتري السندات أن يقترضها بضمان السندات، وبالتالي هذا النوع من الوسائل يؤثر مباشرة في الطلب على القروض بدلاً من تأثيره في كمية القروض أو تكلفتها¹.

ومن مميزات هذه الوسيلة هو أن تطبيقها العملي سهل، لأن مثل هذه القروض يمكن تحديدها وأن تلتزم البنوك والمؤسسات الأخرى بإتباع متطلبات الهامش، إلا أن أثر هذه الوسيلة يصبح محدوداً إذا كان هناك تسرب في الائتمان بغرض المضاربة بوساطة مقترضين غير منتظمين.

2- تنظيم الائتمان بالنسبة للمستهلكين: يقوم هذا النوع من الأساليب على تحقيق رقابة على الائتمان بالنسبة للمستهلكين، وذلك من خلال تحقيق رقابة على أنظمة التقسيط في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة. ويتناول هذا التنظيم وضع القواعد الخاصة بكيفية الدفع والمدة القصوى للتقسيط، فهذه الرقابة النوعية تتطلب شيئين هما حد أدنى من مقدم الثمن وحد أقصى للسداد².

3- فرض أسعار تفضيلية للخصم: يتم اللجوء إلى هذه الوسيلة في الدول التي تعاني من تخلف في المؤسسات المالية والنقدية³. حيث أن هذه الوسيلة تفرض التمييز في المعاملة في خصم أنواع الأوراق المقدمة للبنك المركزي، الذي يعتمد إلى رفع سعر الخصم مثلاً بالنسبة للأوراق المقدمة من المؤسسات التجارية، وخفض سعر الخصم بالنسبة للأوراق المقدمة من مؤسسات صناعية، كما يمكن التمييز في المعاملة بين الأوراق المقدمة من صناعات مختلفة فيرفع سعر الخصم بالنسبة للأوراق المقدمة من الصناعات التي لا يرغب التوسع فيها في حين يخفض سعر الخصم بالنسبة للأوراق المقدمة من الصناعات المرغوب التوسع فيها⁴.

1 - سامي خليل، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 622.

2 - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، مرجع سابق، ص 271.

3 - يسري السامرائي، زكريا الدوري، مرجع سابق، ص 218.

4- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 311.

4- الرقابة عن طريق إصدار تعليمات: تلجأ كثير من الدول حالياً إلى وضع الوسائل النوعية

موضع التنفيذ وذلك من خلال تعليمات يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية، وكذلك من خلال اتفاقات غير رسمية بين البنك المركزي وبين البنوك التجارية، ويتوقف أثر هذه التعليمات على هيبة ومركز البنك المركزي، ومثل هذه التعليمات قد تكون في صورة شفوية أو في صورة تعليمات مكتوبة تتخذ شكل رجاء أحياناً وشكل إنذار في حالات أخرى، للحد من الائتمان ومن ثم عدم القيام بالتوسع في عقد القروض، وفي بعض الحالات لا تلتزم البنوك بهذه التعليمات¹.

5- إجراءات مباشرة: ويقصد بها الموافقة أو عدم الموافقة على سياسات الاستثمار والإقراض للبنوك

التجارية وبقية المؤسسات المالية، وكذلك فرض العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السلطات النقدية. وأهم الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي هي واحدة من هذه الأشكال²:

أ- إن البنك المركزي قد يرفض القيام بإعادة الخصم لتلك البنوك التجارية التي يرى أن سياستها الائتمانية غير متناسقة مع السياسة النقدية العامة للبنك المركزي.

ب- قد يرفض البنك المركزي أن يقوم بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة لتلك البنوك التي تكون قروضها قد تجاوزت مقدار رأس مالها واحتياطياتها.

ج- قد يطلب البنك المركزي من قبل هذه البنوك دفع سعر فائدة إضافي (عقابي) فضلاً عن سعر البنك وذلك عند تجاوز قروضها مقدار معين.

د- التمييز بين أسعار الفائدة وفقاً للقطاعات الاقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية.

ومن كل ذلك نتوصل إلى أن الأدوات النوعية هي تكملة للأدوات الكمية في اتجاهات عمل السياسة النقدية، ففي الوقت الذي تستخدم الأدوات الكمية في تحديد الكم (كمية النقود المعروضة)، فإن الأدوات النوعية معنية بتحديد الكيف (كيفية استخدام كمية النقود المعروضة وتوزيعها بين النشاطات الاقتصادية المختلفة).

1- نفس المرجع ، ص311.

2- عوض الدليمي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص615.

4-3-4- رقابة بنك الدولة على الخطة الائتمانية.

يمارس بنك الدولة في النظم الاشتراكية رقابته على الخطة الائتمانية من خلال إعدادها وإعداد خطة تداول النقود (العملة الخاصة بكل بلد) وسوف نقوم بعرض هذين النقطتين كما يلي:

أولا : إعداد الخطة الائتمانية وتداول العملة: يقوم البنك المركزي أو بنك الدولة بإعداد الخطة الائتمانية للأجل القصير والطويلة، ويتم وضع هذه الخطة الائتمانية بناء على تقديرات الاحتياجات المالية لكل مشاريع الاقتصاد الوطني، وتعتمد خطة الائتمان على الخطة المادية، ويفرض على المؤسسات العامة أن تعلن عن احتياجاتها للائتمان للجهات المعنية بشكل دوري حتى يتسنى للجهاز المركزي التفكير في تدبير الموارد المالية لذلك، كما تهيئ خطة لتوزيع الائتمان على مختلف القطاعات.

وتبرز خطة الائتمان مقادير القروض الممنوحة وكيفية توزيعها حسب آجالها (قصيرة، طويلة الأجل) والقطاعات التي ستوجه لها هذه القروض، وتدفع المشروعات المستحقات لبعضها البعض الآخر باستخدام التحويلات المصرفية، ولم يكن بوسعها أن تستخدم الأموال النقدية إلا لدفع الأجور والمرتبات، ولكن لها أن تستخدم أرصدة ودائعها للأغراض المبينة في خطة الائتمان¹، ولذلك فإن الخطة الائتمانية التي تتعلق بالدولة ككل هي بمثابة دليل عمل تلتزم به كل المؤسسات الائتمانية، كما أن الخطة تبين الموارد الذاتية والموارد الخارجية للمؤسسات العامة، وكانت الموارد الذاتية للمشروعات في الاتحاد السوفياتي لا تتجاوز 40% من جملة رأس مال العامل أما الباقي تقدم قيمته على شكل قروض، وهو ما يجعل الاقتراض إجباريا على كل المشروعات لأن القانون كان يسمح للمؤسسات الاحتفاظ برأسمالها التشغيلي وأن تقوم باستثمار ما تحققه من أموال، بل أن كل الأموال تعود إلى الخزينة المركزية، وتعد الخزينة المركزية للدولة خطة حتى لا تتمكن هذه المؤسسات من الإفلات من رقابة البنك على عملياتها، ويتم إعداد الخطة الائتمانية سنويا، ويتم مراجعة التقديرات كل ثلاثة (3) أشهر حتى يمكن تجنب أي قصور أو نقص وتصحيحه².

1- J.T.Balinio, Tomas, op. cit, p 36

2- محمد زكي شافعي، المعالم الرئيسية للنظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية، مجلة مصر المعاصرة، يناير 1967، ص 23.

ويقوم بنك الدولة بإعداد خطة مسبقة تسمى خطة العملة (الميزانية) أو الخطة النقدية التي تركز على كمية النقود المتداولة، وقد ركزت السياسة النقدية على تحديد المقدار المستهدف من الأموال النقدية المطروحة في التداول وتحديد مقدار العملة التي يجب أن يصدرها البنك المركزي وهي المؤسسة المسيطرة على النظام المصرفي للدولة.

كما أن خطة تداول النقود تأخذ شكل ميزانية حيث يمثل الشق الأول تقدير الإيرادات النقدية في فترة الخطة الائتمانية والشق الثاني يمثل تقدير النفقات من البنكنوت والفرق بين جانبي المتحصلات والمدفوعات يعتبر صافي المتغير في العملة المتداولة خارج البنك، ومن هنا يقرر بنك الدولة ما يضيفه إلى البنكنوت المتداول¹، كما أن الخطة المالية تشتمل على خطة النقد الأجنبي ويحدد سعر الصرف إدارياً.

ولا يكتفي بنك الدولة بالرقابة المالية على تنفيذ الخطة ولكنه يقوم بعملية التفتيش المفاجئ على العمليات الجزئية للمشروعات التي يراقبها وعلى كميات المخزون السلعي لدى هذه المشروعات بهدف التأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للبيانات المسجلة في التسجيلات المصرفية، ويؤدي هذه المهام جهاز فني متخصص يلحق بالنظام المصرفي.

ثانياً: تقييم أساليب الرقابة على الائتمان في النظام الاشتراكي: كما سبق أن ذكرنا أن الخطة المالية والائتمانية هي التي تحدد حجم الائتمان على المستوى المركزي للبلاد وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية وتنظيم توزيعه حسب مجالات استخدامه المبينة في الخطة، ولذلك فإن بنك الدولة هو الذي يراقب الائتمان وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى التفكير في استخدام أساليب الرقابة الكمية والكيفية والمباشرة المستخدمة في الأنظمة الرأسمالية والمختلطة، كما أن الأهداف المتوخاة من الرقابة التي يمارسها البنك المركزي في النظام الرأسمالي والمختلط تتمثل في تحقيق معدل نمو عال، تحقيق التشغيل الكامل، المحافظة على قيمة العملة والاستقرار النقدي، إلا أن الوصول إليها لا يقع على عاتق الدولة في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة مركزياً، بل أن هذه الأهداف تتكفل بها الخطة الاقتصادية الكلية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي المخطط وتحقق التشغيل الكامل والمحافظة على قيمة العملة.

1- عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة 1985، ص ص 213- 214 .

أما أساليب الرقابة على الائتمان مثل سياسة معدل إعادة الخصم فليس لها أي دور على الائتمان في الدول الاشتراكية المخططة مركزيا طالما أن توزيع الائتمان محدد وفق الخطة الائتمانية القومية، ومعدل الفائدة محدد إداريا ثم إن خفض أو رفع سعر الفائدة لن يؤثر على انخفاض أو زيادة الطلب على القروض من بنك الدولة، وعلى الرغم من ذلك فإن بنك الدولة يستخدم أحيانا سعر الفائدة لعقاب المؤسسات الاقتصادية التي تتجاوز تاريخ استحقاق ديونها وهذا لتشجيع المؤسسات الاقتصادية الأخرى لسداد القروض في موعدها المحدد، أما بالنسبة لأداة سياسة السوق المفتوحة، فإنها لم تكن أيضا تستخدم في النظم الاشتراكية المخططة مركزيا وهذا يعود لعدم وجود أسهم يمتلكها الخواص، وبالتالي فإن هذه الدول لا تحتوي على أسواق مالية يتعامل فيها الأفراد بالأسهم والسندات.

أما إذا أردنا تقييم الرقابة الكيفية السائدة بالدول التي تتبع النظام الرأسمالي أو المختلط فإننا نقول أن هذه الأساليب لا تتسم بالدقة والإحكام في الرقابة التي تتحقق لبنك الدولة على الخطة الائتمانية والنقدية ومجالات استخدامها ونوع القطاعات الموجهة لها هذه القروض، بحيث نلاحظ أنه في ظل النظم الرأسمالية لا يوجد من يمنع المقترضين من البنوك التجارية من استخدام القروض في غير تلك المجالات والقطاعات المرغوبة، وهذا عكس ما هو سائد في النظم الاشتراكية حيث تكون الرقابة محكمة نظرا لسيطرة بنك الدولة على مجالات استخدام الائتمان.

أما تقييم أساليب الرقابة المباشرة على الائتمان التي تشمل التعليمات والتوجيهات والأوامر التي توجه للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي من أجل تصحيح ممارساتها في نشاط الاقتراض والاستثمار فإنه يتمثل في كون بنك الدولة في النظم الاشتراكية هو البنك التجاري والبنك المركزي في آن واحد، وهذا ما يجعل هذه الرقابة غير مجدية ولذلك تقع هذه الرقابة على المشروعات في إطار الخطة الائتمانية التي يلتزم بها البنك فيما ترسمه الخطة من حدود سواء كان تعلق الأمر بالحجم الكلي للائتمان أو حصة القطاعات والمشروعات منه¹.

4-4- الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك.

يعدّ وجود سلطة نقدية مركزية ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة أمراً ضرورياً لاسيما من أجل تحقيق سياسة نقدية رشيدة، ولهذا بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بتولي مهام إصدار النقد وما يترتب على ذلك، ثم بدأت تتولى مهام الرقابة بجميع أنواعها على نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهها.

وفي هذا الإطار ظهرت لجنة بازل كهيئة دولية مستقلة مختصة في مجال الرقابة والإشراف المصرفي بسويسرا سنة 1974، وقد وضعت هذه اللجنة معياراً للرقابة على أعمال البنوك، يسمى معيار كفاية رأس المال، في جويلية 1988، أو ما يسمى بنسبة كوك (Cooke). ووضعت بعد ذلك معياراً جديداً لكفاية رأس المال أطلق عليه نسبة ماك دونوغ (Ratio Mcdounogh)¹.

ويُنصَبُ حالياً اهتمام جل الدول النامية على كيفية تطبيق مقررات لجنة بازل بما يعمل على الارتقاء بالصناعة المصرفية ويجعلها تتوافق مع قواعد ومعايير العمل الدولي في مجال الرقابة المصرفية، ونرى أنه من الضروري تطوير وتفعيل أساليب الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي من قبل السلطة النقدية من أجل إعطاء دفع وفعالية أكبر للسياسة النقدية في سبيل التحكم في ضبط العرض النقدي بما يتلاءم ووضعية الاقتصاد وأهداف السياسة النقدية.

4-4-1- مفهوم وأهداف الرقابة على الودائع المصرفية.

يُعتبر الجهاز المصرفي شديد التأثير بالبيئة المحيطة به، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، الأمر الذي يلح على ضرورة توفير إجراءات رقابية تتناسب وهذه المخاطر، وتنسيق السلطات الوطنية المعنية لنشاطاتها الرقابية وإيجاد إطار متفق عليه دولياً في هذا المجال، وهو ما يساعد على إدارة المخاطر في البنوك وتقوية استقرار النظام المصرفي على المستوى المحلي و الدولي وزيادة تنافسيته، وذلك بتحسين الأساليب الفنية للرقابة المصرفية².

1 - Mohamed Tahar Bouhouche, "Bale2 : Gestion des risques cycles économique ; le nouveau ratio de solvabilité", Media Bank, no.69, Décembre 2003/Janvier 2004, p 25.

2 - Dwight Venner, "How can monetary policy be conducted in the union?", conference at the IMF at Washington D.C., 16-17/09/2002. IMF publications, 2002, pp: 01-06.

1- مفهوم الرقابة البنكية: يمكن تعريف الرقابة انطلاقاً من مبادئها العامة، على أنها جزء أساسي من العملية الإدارية، ويتمثل هدفها الرئيسي في التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقاً للخطة الموضوعة، فهي ليست جامدة، حيث هناك حدود مسموح بها للاختلاف بين الخطة الموضوعة ومستوى التنفيذ، كما تهدف الرقابة إلى تبيان نقاط الضعف وتجنب الأخطاء وتصحيحها في حال وقوعها، ووضع النظم الكفيلة لعدم تكرار حدوثها. وعليه، فإن الرقابة تشمل اكتشاف وتحليل المشاكل قبل التنفيذ وفي مرحلة التنفيذ نفسها لاكتشاف المشاكل قبل تفاقم حدوثها، والقيام بالعمليات التصحيحية أولاً بأول، كما تشمل عملية الرقابة مرحلة ما بعد التنفيذ أيضاً. وتتضمن الرقابة مجموعة العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن الجهات المسؤولة¹.

وتعد الرقابة السليمة شرطاً أساسياً لاستمرارية البنوك، والتأكيد على سلامة مراكزها المالية بتجنيبها المخاطر مع تحقيق فعالية الأداء، وبالتالي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ككل، ويتمثل التعريف المتفق عليه للرقابة في كونها تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل البنك يحدث وفقاً للخطة المستهدفة والتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها، وهناك أربعة أهداف أساسية للرقابة والمتمثلة فيما يلي²:

- ✓ تحديد المعايير، كالأهداف والخطط والسياسات المستخدمة كمرشد للأداء؛
 - ✓ قياس النشاط الجاري كمياً، كلما أمكن ذلك؛
 - ✓ تقييم المدخلات والأداء الجاري حسب الأهداف والخطط والسياسات الموضوعة كمعايير؛
 - ✓ اتخاذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية.
- أولاً: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:** وتشمل هذه المبادئ خمسة وعشرين مبدءاً، والتي أوصت بها لجنة" بال "حول الرقابة البنكية الفعالة، ويمكن تصنيفها حسب الأقسام التالية³:

1- الشروط التمهيديّة لرقابة بنكية فعالة: لا بد أن يعين نظام الرقابة البنكية الفعالة مسؤوليات وأهداف واضحة لكل هيئة مشاركة في مراقبة المؤسسات المصرفية، فعلى كل واحدة منها أن تهيئ استقلالية عملية وموارد مناسبة.

1- عبد الكريم طيار، الرقابة المصرفية، دروس العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 37.

2- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الأردن 1998، ص 67.

3 -Mme NOUY : « Les principes fondamentaux du comité de Bâle pour un contrôle bancaire efficace » Séminaire sur la maîtrise et la surveillance des risques bancaires dans les pays en développement, Banque Mondiale- Commission Bancaire, Paris, 1997, P13

كذلك فإن الإطار القانوني الملائم يعد ضروريا لتغطية كل من: ترخيص المؤسسة والمراقبة على أساس مستمر ودائم؛ على السلطات التقرير احترام القوانين ومسائل الأمن والاستقرار؛ الحماية القانونية للسلطات الاحترازية. زيادة على ذلك، فلا بد من تنظيمات أو إجراءات تعمل على إدارة مبادلة المعلومات بين المؤسسة السابقة وحماية سرية هذه المعطيات.

أ- الاعتماد وهيكل الملكية: ويضم المبادئ التالية:

- ❖ إن الأنشطة المرخصة للمؤسسات المعتمدة والخاضعة للرقابة الاحترازية باعتبارها بنوكاً يجب أن تعرف بوضوح، كما أن استخدام كلمة "بنك" لأسباب اجتماعية يجب أن يراقب بقدر الإمكان؛
- ❖ لا بد أن تكون السلطة التي تمنح الاعتماد قادرة على تحديد معايير الكفاءة أو الأهلية، ورفض الترخيصات للمؤسسات غير المؤهلة؛
- ❖ على سلطات الرقابة البنكية أن تكون قادرة على فحص ورفض كل اقتراح يسعى إلى تحويل حصص مهمة من الملكية للغير أو مساهمات رقابات البنوك المتواجدة؛
- ❖ على سلطات الرقابة البنكية أن تكون قادرة على تحديد معايير فحص عمليات التملك الكبيرة أو استثمار البنك، والتيقن من أن هذه الانتماءات أو هياكل المؤسسة لا تتعرض لمخاطر مفرطة.

ب- التنظيم والمتطلبات الاحترازية: ويشمل المبادئ الآتية:

- ☒ على سلطات الرقابة البنكية أن تعين للبنوك متطلبات الأموال الخاصة الدنيا التي تعكس المخاطر التي تتعرض لها، وتحدد تركيب أو عناصر أموالها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها على امتصاص الخسائر، وبالنسبة لتلك البنوك التي تعمل على المستوى الدولي، فإن متطلبات الأموال الخاصة هذه لا بد أن لا تقل عن المعايير المحددة في اتفاقية بازل؛

- ☒ يكمن العنصر المهم لكل نظام احترازي في تقييم- وبكل استقلالية -سياسات وتطبيقات وإجراءات البنوك في مجال منح القروض و التوظيفات، مثلما هو الحال بالنسبة للتسيير الجاري للمحافظ المعنية؛

- ☒ على سلطات الرقابة البنكية أن تكون قادرة على التيقن من أن البنوك تتبع سياسات وإجراءات مناسبة لتقييم نوعية أصولها وملائمتها احتياطاتها ومؤهلاتها المخصصة للخسائر على القروض؛

✕ على السلطات الاحترازية إعداد معايير تشترط على البنوك أن تقرض المؤسسات والأفراد حسب ظروف وشروط السوق، كذلك يجب أن يخضع هذا المنح إلى متابعة فعالة، ويجب أخذ إجراءات ملائمة لمراقبة المخاطر أو للحد منها؛

✕ على سلطات الرقابة البنكية التيقن من أن البنوك مجهزة بسياسات وإجراءات مناسبة لتعريف ومتابعة ومراقبة خطر الدول وخطر التحويل في أنشطتها الدولية للإقراض والتوظيف، وأيضا لإنشاء احتياطات ملائمة لمواجهة هذه المخاطر؛

✕ على سلطات الرقابة البنكية التأكد من أن البنوك قد أعدت أنظمة تسمح بإجراء قياس دقيق، ومتابعة ومراقبة ملائمتين لمخاطر السوق؛

✕ على سلطات الرقابة البنكية التأكد من أن البنوك مجهزة بسياسات وإجراءات وتطبيقات مناسبة، خاصة المعايير الدقيقة والصارمة للتعرف على الزبائن، والتي تضمن درجة عالية من الأخلاق والمهنية في القطاع المالي، وتمنع أن يستعمل البنك -دوليا أو لا- من طرف عناصر إجرامية.

ج- طرق الرقابة البنكية المستمرة: وتحتوي على المبادئ التالية:

- ✓ لا بد أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعالة في وقت واحد مراقبة ميدانية ومراقبة مستندية؛
- ✓ على سلطات الرقابة البنكية أن تحصل على عقود متناسبة مع إدارة البنك، ومعرفة معمقة بأنشطتها؛
- ✓ على سلطات الرقابة المصرفية أن تخصص وسائل تنظيم وفحص وتحليل- على أساس فردي ومتين -التقارير الاحترازية والدراسات الإحصائية المقدمة من طرف البنوك؛

✓ على سلطات الرقابة البنكية أن تراجع- بكل استقلالية- المعلومات الاحترازية، من خلال القيام بتفتيشات ميدانية أو باللجوء إلى مدققين خارجيين؛

د- المتطلبات فيما يخص المعلومات: على سلطات الرقابة البنكية التأكد من تقييد كل بنك بدفائره وسجلاته بطريقة ملائمة، طبقا لاتفاقيات وممارسات محاسبية متماسكة، ويقدم عرضا حقيقيا ونظاميا لوضعيته المالية وكذلك مردودية نشاطاته، كما يكون على البنك أن يقوم بانتظام بنشر حالات مالية تعكس بصدق هذه الوضعية.

هـ - القدرات النظامية للسلطات الاحترازية: على سلطات الرقابة البنكية أن تمتلك أدوات ملائمة حتى

تستخدم إجراءات تصحيحية عندما لا تعبئ البنوك المتطلبات الاحترازية (كالمعايير الدنيا للأموال الخاصة)، أو تخالف التنظيم، أو عندما تهدد حقوق المودعين بأي طريقة.

ثانياً- دور السلطة النقدية في الرقابة على كفاءة أداء البنوك: تسعى السلطة النقدية للتثبت مما إذا

كانت كل المؤسسات المالية والبنوك العاملة في الاقتصاد تسير وفقاً لما تنص عليه أحكام القانون المصرفي، الذي يدخل ضمنه التشريع والعادات المصرفية وقواعد المهنة وغيرها من القواعد القانونية التي تنظم سير العمل المصرفي¹.

وتعتمد فعالية الرقابة المصرفية إلى حد كبير على نوعية الرقابة والإشراف، والتي قد تكون نوعية أو كمية، مباشرة أو غير مباشرة، أو إدارية وقانونية، وبطرق مختلفة، على أنها تمارس بعدة طرق وأساليب كمنح التراخيص، إرسال مذكرات وتعليمات من البنك المركزي، مراجعة وتحليل التقارير الدورية، أو التفتيش على البنوك مباشرة بالوقوف على المركز المالي للبنك وتتبع سياسته الائتمانية. ويقوم البنك المركزي بالرقابة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية ورفع كفاءة إدارة البنوك ومحاربة ظاهرة غسل الأموال².

ويستخدم البنك المركزي عدة مؤشرات للرقابة على أداء البنوك، أهمها مجموعة المعايير الخمسة، وتسمى(*) (CAMEL Rating)، وتتمثل هذه المعايير في: ملاءة وكفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة إدارة البنك، الربحية، والسيولة³. وزيادة عن هذه المؤشرات تُستعمل بعض المؤشرات الوصفية مثل: التوسع، عدد الفروع، نوعية العملاء، جودة القروض، جودة العاملين⁴، ومتى أمكن تعزيز هذه الرقابة أمكن التأكد من سلامة توجه السياسة النقدية.

1- موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 18.

2- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص 186.

* - It is the acronym stands for: Capital, Assets, Management, Earnings, and Liquidity.

3 - Luca Errico, and Mitra Farahbaksh, "Islamic Banking: Issues in prudential regulation and supervision", IMF working paper, no. 98/30, IMF, Washington, March 1998, p: 15.

4- موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مرجع سابق، ص 45-54.

▪ **تقييد أسعار الفائدة:** حيث يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة التي يجب على البنوك أن تطبقها سواء المتعلقة بالقروض المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، أو تلك التي تخص الفوائد الواجب دفعها للعملاء على الودائع الآجلة، ويستعمل ضبط أسعار الفائدة بشكل كبير في الدول التي لا تسود فيها حرية السوق وتتبع عادة التخطيط في إدارة اقتصادياتها.

▪ **تحديد أوجه توظيف موارد البنوك:** بمعنى اشتراط الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حداً معيناً، بحيث يمكن للبنك المركزي منح مصادقته على القروض التي يرغب في تنفيذها ويحجب هذا التصديق على القروض غير المستحبة، كذلك يمكنه منع البنوك من استثمار أموالها في بعض الأنشطة غير المرغوب فيها وإصدار تشريعات صريحة تنص على عدم السماح للبنوك بمزاولة بعض هذه النشاطات.

فمن الملاحظ أن سلطة البنك المركزي في تحديد أوجه استعمال أموال البنوك تكون واضحة في البلدان المتخلفة التي تعاني من اقتصاديات غير متوازنة، بينما البنوك المركزية في الدول المتقدمة لا تلجأ إلى مثل هذه الأساليب إلا في حالات نادرة¹.

4-4-2- مفهوم وأهداف الرقابة على الائتمان.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته: إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها.

1- يعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"².

1- نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر 2001، ص 226.

2- خطيب منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص 4.

وتعرّف القروض المصرفية بأنها: تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها¹.

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه². بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم؛ وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

2 - أسس منح الائتمان: يجب أن يتم الائتمان المصرفي استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف

عليها، وهي³:

-
- 1- عبد الحميد عبد الطيف البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000، ص 103.
 - 2- حمزة محمود، الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق 2004، ص 2.
 - 3- فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، سنة 1999، ص 13.

أ- **توفر الأمان لأموال المصرف:** وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- **تحقيق الربح:** والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت- **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدي الربحية والسيولة.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: "إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم"¹.

3 - معايير منح الائتمان: يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير²:

أ- **الشخصية:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان

1- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت 1991، ص 140.

2- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 148.

المطلوب والحصول على دعم المصرف له، وقياس العامل المعنوي كالأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف والمصارف الأخرى، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

ب- القدرة: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو مع مصارف أخرى، و يمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذي القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض، فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذي القرار إلى قدرة المقترض على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة وفي مواعيد السداد التي يتم الاتفاق عليها.

ج- رأس المال: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة، حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

د- الضمان: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان

مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل.

وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية، إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

هـ- الظروف المحيطة: يجب على المانح الائتمان أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تختلف في أهميتها النسبية فهناك بعض

المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية، كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني: هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في

اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي¹:

1- العوامل الخاصة بالعمل: بالنسبة للعمل تقوم هذه عوامل على: الشخصية؛ رأس المال؛ وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته؛ والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العمل؛ تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العمل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2- العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

أ- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع؛

ب- نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان؛

ت- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة التي تلي عملية منح الائتمان؛

ث- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية حديثة؛

3- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

- أ- الغرض من عملية التسهيل في منح الائتمان؛
- ب- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل؛
- ج- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه؛
- د- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداداه على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة؛
- هـ- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها؛
- و- مبلغ هذا القرض أو التسهيل، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها، خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

حيث يمكن إدراج مفهوم "الرقابة المصرفية" التي يمارسها البنك المركزي، باعتباره أعلى سلطة نقدية والرقيب الأول على نشاطات القطاع المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة كونها «مجموعة الضوابط والقواعد والنظم التي تحكم وتقيد أعمال وعمليات المؤسسات المصرفية وتنظم المهنة، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي، وحرصاً على سلامة المراكز المالية لهذه البنوك مع الوصول إلى جهاز مصرفي أو نظام مالي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وأخيراً حماية لمصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم»¹.

وعليه، تسعى السلطات النقدية عند أداء وظيفتها الرقابية للتأكد من أن المنظمات المصرفية، سواء كانت مملوكة للدولة أو خاصة أو فروعا لبنوك أجنبية، تتقيد في أعمالها وعملياتها بأحكام البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته وكذا التوجيهات والتعاليم المبلغة إليها من الأجهزة المختصة في البنك المركزي².

1- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 87.

2- جمال حميدان الجمل، تشريعات مالية و مصرفية، دار صفاء للنشر و التوزيع، اليمن 2002، ص 17 .

وتعتمد فعالية الرقابة المصرفية على مدى كيفية تطبيق النظام عملياً، وهذا بدوره يعتمد إلى حد كبير على نوعية الرقابة والإشراف، ولا شك أن ذلك يتطلب بناء قدرات ومهارات إشرافيه كفأة.

وفي هذا الإطار، تحرص البنوك المركزية عامة على تهيئة المناخ المناسب للنشاط المصرفي وتعزيز الإطار الرقابي وتدعيم إمكانياته من خلال توفير مجموعة من الأسس أهمها:

✓ تطوير قواعد الرقابة بما يسمح بتقوية الوحدات المصرفية فيها، بإصدار اللوائح والتوجيهات المصرفية بما يتفق مع المعايير والممارسات الدولية؛

✓ مراجعة السياسات الائتمانية داخل كل بنك بهدف علاج القصور فيها وكذا التأكد من تطبيق ضوابطها بالنظر إلى مدى مساهمتها في تدعيم الرقابة؛

✓ التدقيق في اختيار مراقبي الحسابات المكلفين بمراجعة ميزانيات البنوك و وضع برامج فعلية للتفتيش والرقابة على أعمال البنوك التجارية تتضمن مراجعة الحسابات والقرارات والمعاملات وإعداد تقارير عن وحدات الجهاز المصرفي لتحديد مدى كفاية المخصصات ونظم الرقابة الداخلية، مما يساعد في تحديد أخطاء البنوك؛

✓ العمل على زيادة قدرة فاعلية جهاز الرقابة كمّاً وكيفاً مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تناسب عدد العاملين بجهاز الرقابة وخبرتهم مع حجم العمل وحجم الجهاز المصرفي؛

✓ تقوية الدور الرقابي لمجالس إدارات البنوك من خلال مناقشة تقارير جهاز الرقابة بالبنك المركزي مع مجالس الإدارة وتفعيل دور أعضاء هذه المجالس غير التنفيذيين في المراجعة والتفتيش على وحدات البنك التجاري.

ثالثاً: أهمية الرقابة المصرفية: يعتبر وجود نظام مالي ومصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار، ولهذا تتطلع معظم الدول إلى تقوية أنظمة الرقابة على القطاع المصرفي وتعميق السيادة المصرفية للسلطة النقدية في الإشراف على نشاطات البنوك، سعياً منها إلى التقليل من احتمالات التعرض للهزات المالية الداخلية والصدمات الخارجية.

فالبنوك المركزية هي أجهزة حكومية مركزية (عادة) يناد بها المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك، وحماية أموال المودعين فيها، وتوجيه النشاط المصرفي والتمويلي والنقدي في الإتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية للمجتمع، ويحقق أهدافه الائتمانية، والرقابة المصرفية هي الوسيلة لتحقيق كل هذه الأهداف¹.

وتتجلى أهمية الرقابة المصرفية في النظام الاقتصادي للبلد في كون الهدف الأساسي لهذه الرقابة هو الحفاظ على الاستقرار وصيانة الثقة الموضوعة من طرف العموم في النظام المالي، وذلك لتقليص خطر الخسارة التي قد تصيب المودعين لأموالهم لدى البنوك والدائنين الآخرين.

كما أن الهدف من الرقابة المصرفية عموماً يتمثل في إيجاد توازن بين الكتلة النقدية، أي مجموع وسائل الدفع المتاحة من نقد وائتمان من جهة، والإنتاج الوطني من السلع والخدمات من جهة أخرى، وهو توازن حيوي بالنسبة للإقتصاد الوطني لتجنب التضخم وأضراره، والذي يؤدي حتماً إلى تدهور قيمة العملة المحلية وقدرتها الشرائية².

ويلاحظ من هذا أن هناك تداخلاً بين الرقابة المصرفية والسياسة النقدية من حيث الأهداف، إلا أن مجمل الأهداف بالنسبة للأخيرة قد تنصب على مجمل الإقتصاد الوطني، كرفع معدلات التشغيل، وزيادة الناتج القومي، وتوازن ميزان المدفوعات، بينما تنصب أغلب أهداف الأولى على القطاع المصرفي كما رأينا سابقاً، مع وجود أهداف مشتركة كالعمل على حماية قيمة العملة والحفاظ على قدرتها الشرائية.

إن البنوك المركزية التي أولت الرقابة المصرفية اهتماماً محدوداً مقارنة بالاهتمام الذي توليه للسياسة النقدية والأبحاث تدرك الآن أن ذلك كان خطأ فادحاً في التقدير، خاصة عقب التطورات الكبيرة التي عرفتها الأسواق المالية العالمية والتغيرات التقنية الباهرة وما ترتب على ذلك من تغيرات في طبيعة وهيكل أداء الصناعة المصرفية العالمية. ذلك أن وجود رقابة مصرفية جيدة سوف يؤدي بمرور الوقت إلى:

- دعم النظم المصرفية الوطنية؛ - الحد من التعرض للصدمات الخارجية.

- الإسهام في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي؛

1- الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سابق، ص 227.

2- عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والاقتصاد والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2000، ص 118.

رابعاً: أهداف الرقابة المركزة على المخاطر: على الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه

يوجد اتفاق عام على أهداف رئيسية للرقابة المصرفية¹:

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من

خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة

بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

3- حماية المودعين: ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها على النظام

المصرفي، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

إن أكبر دليل على أهمية الرقابة على أي نظام مصرفي قائم هو توسع الاهتمام بها وتوجه الأنظار إلى

إمكانيات تقوية التعاون في هذا المجال على المستوى الإقليمي، وطرحت فكرة إيجاد ترتيبات للرقابة الإقليمية

أو على الأقل نوعاً من أنواع التشاور الإقليمي في أعقاب الأزمة الآسيوية وخاصة من جانب الحكومات

المتقاربة في وجهات النظر والتي كان لها الاستعداد التام والرغبة الكافية لإنشاء آليات دفاع إقليمية لمواجهة

ظروف عدم الاستقرار المالي العالمي واحتمال انتشار عدوى الاضطرابات المالية، وتوسع هذا الإطار ليأخذ

طابعاً دولياً، حيث تم وضع مبادئ و معايير دولية للرقابة المصرفية لتطبق في مختلف دول العالم بهدف

تحقيق استقرار النظام المالي الدولي.

1 -Hoff, K. And J. Stiglitz (1993), "Imperfect Information and Rural Credit Markets: Organization: Theory, Practice and Policy, A, Braverman and J. Stiglitz, Oxford: Oxford University Press.

4-4-3- رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية.

يختلف مفهوم الائتمان في البنوك الإسلامية عنه في البنوك التقليدية، إذ أنه في البنوك الإسلامية يعني الثقة ويشمل الحفظ، وتفويض المصرف للتعاقد أو استثمار المال، أما في البنوك التقليدية فينتج الائتمان عن ممارسة الأعمال المصرفية التقليدية مدة طويلة جداً رغم وجود اختلاف جوهري بين الأسلوبين في التمويل¹. كما أن قيام البنك المركزي بعمليات الرقابة المصرفية والتأثير على أعمال النظام المصرفي من خلال أدوات السياسة النقدية ما يجعل البنوك الإسلامية في نوع من الانعزال وبعيدة عن هذا التأثير².

أولاً - استخدام البنك المركزي لأدوات الرقابة الملائمة تجاه البنوك الإسلامية: إن المقصود بأدوات الرقابة الملائمة لعمل البنوك الإسلامية تلك الأساليب المقترحة التي يمكن إضافتها إلى الأساليب السابقة، والتي قد لا يمكن تطبيقها إلا في ظل نظام مصرفي إسلامي كامل، وفي نفس الوقت فهي تنظيم الجوانب الباقية لهذا النظام وتتمثل في:

1- تنظيم إنشاء البنوك الإسلامية: يجب أن تحصل البنوك وفي أي نظام مصرفي على ترخيص أو اعتماد من البنك المركزي للدولة قبل البدء في مزاولة أعمالها، كما إن لهذا الأخير الحق في سحب هذا الترخيص من أي بنك إذا أخل بقواعد العمل و الأنظمة المعمول بها، لذا نرى أن من واجب البنك المركزي الإسلامي أن يشرف على تنظيم إنشاء البنوك الإسلامية بالشكل الذي يساعد على تقوية ودعم الجهاز المصرفي ككل.

2- ضرورة النص في النظام الأساسي للبنك على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: من واجب الرقابة للبنك المركزي قبل الترخيص لأي بنك إسلامي بمزاولة أعماله، أن يتأكد من أن القانون الأساسي لهذا البنك أو عقد تأسيسه ينص في أولى بنوده على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعماله، وأن يعلن ذلك لجميع المتعاملين معه، لأن هذا الإجراء يترتب عليه أحكام عديدة مثل خضوعه لرقابة هيئة الرقابة

1 - عصام قريط، دراسة اثر رقابة البنك المركزي على الودائع و الائتمان في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث 2011، ص 155

2 - حماد حمزة، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النقاش، الأردن 2006، ص 149

الشرعية المركزية في جميع أعماله، وضرورة أن تكون له هيئة رقابة شرعية داخلية ...، وآخر هذه الأحكام تعرضه لسحب الترخيص إذا أخل بإحدى قواعد الشرع في أعماله وأصر على ذلك، قبل الإخلال بقواعد التنظيم المصرفي وإن كانت هذه الأخيرة لا تخرج بطبيعتها عن قواعد الشرع أيضا في النظام المصرفي الإسلامي.

3- الحد الأدنى لرأس المال: تنص القوانين المصرفية في أغلب البلدان على حد أدنى لرأس المال الضروري للسماح للبنك بممارسة النشاط المصرفي، و يختلف هذا الحد من دولة إلى أخرى، و نعني بذلك الحد الأدنى المبلغ المقرر لرأس المال بعملة البلد أو بعملة أخرى عالمية، أما تلك الحدود المعنية بنسبة رأس المال إلى إحدى عناصر الأصول أو الخصوم .

كما أنه هناك من يرى بأن يكون رأس مال البنك الإسلامي أعلى من الحد الأدنى المقرر لرأس مال البنك التقليدي بنسبة 50 إلى 100% لتتنوع أنشطة البنك الإسلامي، واحتمال تجميد جزء من أمواله في استثمارات طويلة الأجل صعبة التسييل¹.

ثانياً - العمل على ضمان استقرار موارد البنوك الإسلامية المتأتية من الودائع: نعني بضمان الموارد المتأتية من الودائع الحفاظ على حقوق المودعين و أموالهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها، وهي مبادرة قد يقوم بها البنك الإسلامي نفسه، لكن تجب متابعتها والحرص على تطبيقها من طرف البنك المركزي، وتتمثل في²:

1- التأمين على الودائع تحت الطلب: تشترك كل البنوك الإسلامية العاملة في الدولة في صندوق ضمان الودائع الذي تديره هيئة تأمين الودائع لدى البنك المركزي الإسلامي، لكن ما يجب التأكيد عليه هو إجبار البنك المركزي لكل البنوك على الاشتراك في هذا النظام حفاظاً على أموال المودعين، ومن ثم الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي ككل.

1- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 91.

2 - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 263.

2- إقتطاع نسبة من الأرباح كمخصصات لمواجهة الخسائر التي قد تصيب ودائع المضاربة: إن

البنك الإسلامي يتلقى ودائع الإستثمار على سبيل المضاربة أي المشاركة في الربح والخسارة مع أصحابها، ما لم يثبت عليه التعدي أو التقصير في أداء واجبه فيضمنها في هذه الحالة.

لذا ومن باب الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المصرفي، يفرض البنك المركزي الإسلامي على كل بنك يعمل تحت إشرافه إنشاء صندوق لمواجهة مخاطر الإستثمار التي قد تصيب ودائع المضاربة، وتتم تغذيته بنسبة من الأرباح السنوية الصافية للمصرف قبل توزيعها على المساهمين والمودعين.

3- استخدام أدوات الرقابة المصرفية البديلة عن سعر الفائدة: يقصد بالأدوات البديلة عن سعر الفائدة

تلك الأساليب التي تعتمد على التأثير على نسب توزيع الأرباح في عمليات المشاركة في الربح والخسارة، أو هوامش الربح في المتاجرات، وكذلك الأقساط المسبقة والمؤجلة في بعض عمليات التمويل.

ومع مراعاة هذه الضوابط، فإن تدخل البنك المركزي الإسلامي في هذا الصدد يكون على أساس ما يلي¹:

أ- التأثير على نسب توزيع الأرباح على المودعين والمستثمرين في التمويل بالمضاربة مع البنوك

الإسلامية: في حالات الكساد أو الركود الإقتصادي، وعندما يرغب البنك المركزي في تنشيط الإقتصاد وزيادة حجم النقد المتداول، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للأفراد، فإنه يصدر تعليمات ملزمة للبنوك بأن تكون نسبة الربح الموزع على المودعين في حدها الأقصى، وكذلك الشأن بالنسبة للذين يحصلون على التمويل من البنوك على سبيل المضاربة، ولو أدى الأمر بتضحية المساهمين بجزء من أرباحهم مع المودعين كمضاربين، أو مع المستثمرين كأصحاب رأس المال، بينما يقوم البنك المركزي بعكس الإجراء السابق في حالات التضخم.

ب- التأثير على حصة الشريك في التمويل بالمشاركة ونسب توزيع الأرباح بين البنك الإسلامي

والشركاء: يمكن للبنك المركزي إذا رغب في إنقاص حجم النقد المتداول في حالات التضخم بأن يصدر تعليماته إلى البنوك بأن ترفع من حصة الشريك المطلوب للدخول في المشاركة مع البنك الإسلامي، وهذا على غرار رفع هامش الضمان في شراء الأوراق المالية بالبنوك التقليدية، وبالتالي تتخفض حصة البنك في هذه المشاركة، ويقوم البنك المركزي بعكس الإجراء السابق إذا رغب في تنشيط الإقتصاد.

وعلى ضوء هذه الرغبة دائماً، فإن البنك المركزي يأمر البنوك برفع معدلات توزيع الأرباح إلى حدها الأقصى على الشركاء، ولو تجاوزت أحياناً نسب مشاركتهم في رأس المال، وذلك مقابل أن يرضى الشركاء بنسب توزيع للأرباح قد تقل عن نسب مساهماتهم في حالات التضخم.

ج- التأثير على هامش ربح البنوك الإسلامية في المراجعة وكذا العيون والقسط: يضع البنك المركزي حداً أدنى وآخر أعلى لهامش ربح البنوك في عمليات المراجعة، لتترك المنافسة بين البنوك في تحديد هوامشها داخل هذا المجال.

فإذا تدخل البنك المركزي لرفع ذلك الهامش أثناء التضخم، كان الهامش المحدد أقل أو يساوي ذلك الحد الأقصى، وطبعاً لن يكون ذلك لرفع أرباح البنوك بل لإنقاص حجم النقد المتداول وعند الضرورة القصوى، على أن لا يكون ذلك تغييراً لعقود قائمة بل للصفقات الجديدة، على أساس أن معظم مرابحات البنك الإسلامي تتم في الأجل القصير.

د- التأثير على قيمة الأقساط وهامش الربح في الإيجار التمويلي: تقدم البنوك الإسلامية خدمات الإيجار التمويلي الخاصة ببعض المعدات لعملائها، بنفس الشكل الذي تمارسه البنوك التقليدية تقريباً بصيغة Leasing، وذلك لعدم تعارض هذه الصيغة في مجملها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبما أن الإيجار التمويلي يمثل صيغة تمويل متوسط الأجل، كما لا يمكن تغيير عناصره أثناء مدة العقد غالباً، وبالتالي ينصب التغيير على العقود الجديدة منها فقط، فإنه يمكن للبنك المركزي التأثير على عناصره كأداة من أدوات السياسة النقدية في الأجل المتوسط أو الطويل، ففي أوقات التضخم مثلاً يأمر البنك المركزي بقية البنوك بأن ترفع من قيمة الأقساط وتقلص من عددها، وأن ترفع من هامش ربحها في هذه العملية. وفي أوقات الركود أو الانكماش يأمر بعكس الإجراءات السابقة.

هـ- التأثير على القسط المسبق في استصناع المباني و على بقية الأقساط وهامش الربح: رأينا أن البنوك الإسلامية تقدم التمويل بصيغة الاستصناع خاصة في بناء العقارات، على أن يسدد العميل قيمة العقار بالتقسيط غالباً، بعد إضافة هامش ربح لصالح البنك إلى تكلفة العقار، وبما أن الاستصناع يطبق

عادة (إذا تعلق الأمر ببناء عقارات) في الأجل المتوسط أو الطويل، فإنه تنطبق عليه نفس الأحكام التي رأيناها في الإيجار التمويلي.

وبناءً على ذلك وفي أوقات التضخم فإن البنك المركزي يأمر بزيادة قيمة القسط المدفوع مسبقاً وقيم الأقساط المدفوعة لاحقاً (إذا تم الدفع بالتقسيط) مع تقليص عددها، إضافة إلى رفع هامش الربح للبنوك في هذه العمليات، وفي أوقات الكساد يأمر بعكس ذلك.

إلا أن ما تجب الإشارة إليه هو أن استعمال هذه السياسة ينصح بها في أوقات الكساد أكثر من أوقات التضخم التي يمكن اللجوء فيها إلى وسائل أخرى، وذلك نظراً لأن البنوك الإسلامية يعمل معظمها داخل البلاد الإسلامية، وهذه البلاد يعاني أغلبها من مشكلة السكن، لذا فإن استعمال هذه الأداة في أوقات الركود قد يؤدي إلى المساهمة في إنعاش الإقتصاد، والمساهمة في علاج تلك المشكلة في نفس الوقت.

و- استعمال سياسة السقوف الائتمانية بصيغ التمويل الإسلامي كأداة كمية فردية أو نوعية للمجموع: إن العديد من القوانين المصرفية تحدد حجم الائتمان الممنوح إلى عميل واحد بسقف معين يمثل عادة نسبة مئوية من رأس المال الخاص للبنك، تطبيقاً لقاعدة توزيع المخاطر التي تعتبر إحدى القواعد الحذرة، كما رأينا بأنه لا مانع للبنوك الإسلامية بأن تأخذ بمثل هذه القاعدة، ما دام ذلك يشكل احتياطاً ضد المخاطر.

أما الجانب الآخر لسياسة السقوف الائتمانية والمطلوب تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية فهو استخدامها كأداة نوعية، وذلك ما أصر عليه محافظو البنوك المركزية والسلطات النقدية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي خلال اجتماعهم الرابع بالخرطوم (السودان) في مارس 1981م، حيث رأوا بأنه يجب أن يكون للمصرف المركزي سلطة توجيه وتنظيم عمليات استثمار المؤسسات المالية بهدف تخصيص الائتمان بما يتوافق والأهداف الإسلامية، حيث أن عليه إصدار التوجيهات بشأن الأغراض التي يُمنح التمويل فيها أو لا يمنح، وسقوف هذا التمويل والهوامش النقدية التي يتعين الاحتفاظ بها، ونسبة الضمان التي يجب الحصول عليها في هذا التمويل¹.

وعلى سبيل المثال، ونتيجة لنجاح البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الزراعة في السودان في أواسط التسعينيات، وتماشياً مع السياسة الإقتصادية للبلد التي اعتمدت على التنمية الزراعية، رفع البنك المركزي نصيب الزراعة إلى 50 % من السقوف التمويلية للقطاع المصرفي¹.

ي- مراقبة محافظ الأوراق المالية للبنوك الإسلامية وصناديق الإستثمار الإسلامية: إن التزايد المستمر لتعامل البنوك في الأوراق المالية وتدخلها المباشر كطرف أساسي في أسواقها أضحى ميزة من مميزات العولمة، لذا فمن واجب البنك المركزي مراقبة هذا التعامل من طرف البنوك الإسلامية، سواء بإدارتها لمحافظ الأوراق المالية أو لصناديق الإستثمار فيها.

4- مراقبة البنك المركزي للأنشطة الإجتماعية للبنوك الإسلامية: أن من نتائج الاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية، أن لهذه الأخيرة دوراً اجتماعياً يُفترض أن تؤديه تجاه المجتمع، لأن ذلك مرتبط بالدور التنموي المنوط بها.

وفي هذا الصدد، قام المعهد العالمي للفكر الإسلامي (مكتب القاهرة) بتشكيل فريق من الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، وذلك لتقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية من خلال عينة تضم 34 بنكاً إسلامياً منها فروع لمعاملات إسلامية، ومن مختلف أنحاء العالم، وقد توصلت الدراسة المنجزة والمنشورة سنة 1996م إلى نتائج هامة جاءت في مقدمة التقرير الذي قدمه الفريق وهي كما يلي:

"إن كان البعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية مازال محل تساؤل من بعض من يعتقدون أن البنوك أو المصارف مهمتها الأساسية هي جذب الودائع و تقديم الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والإستثمار فقط، فإن البنوك الإسلامية لها ذاتية خاصة تميزها عن البنوك الربوية ألا وهي المساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية للمجتمع المسلم، ولن تتحقق هذه التنمية إلا بتطبيق قاعدة التكافل الاجتماعي وأداء دور أصيل من الناحية الإجتماعية في المجتمع المحيط بالبنك بصفة خاصة والمجتمع الإسلامي بصفة عامة"².

1- صالح عبد الله كامل، تقرير نمو القطاع المصرفي الإسلامي و آثاره على ساحة المال العالمية، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 179، شوال 1416هـ فبراير 1996م، ص 48.

2- تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، لجنة من الأساتذة الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (مكتب القاهرة)، القاهرة، 1417هـ - 1996م، ص 17.

وقد جاء تأكيد فريق البحث على ضرورة مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع على إثر النقص الذي لاحظته من خلال تلك الدراسة في هذا المجال.

لذا فمن واجب البنك المركزي تحسيس البنوك الإسلامية للقيام بها الدور، ثم مساعدتها وتوجيهها في أنشطتها الاجتماعية التي يجب أن تشمل الرقابة:

أولاً- مراقبة إدارة البنوك الإسلامية لصندوق القرض الحسن؛

ثانياً- مراقبة إدارة البنوك الإسلامية لصندوق الزكاة؛

ثالثاً- مراقبة إدارة البنوك الإسلامية لأموال الوقف؛

4-4-4- الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال.

تعتبر عمليات غسل الأموال من أخطر الجرائم المالية، ذات الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وذلك لكونها القاسم المشترك لكافة أشكال وأنماط الجرائم والأنشطة غير المشروعة، ويقصد بعمليات غسل الأموال بصورة عامة، مجموعة الإجراءات الهادفة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال والممتلكات المتأتية عن أعمال إجرامية، ومنح صفة الشرعية لهذه الأموال، ومن ثم إعادة ضخها في الاقتصاد.

ويعني غسل الأموال، كل نشاط يقوم به الشخص مستهدفاً إضفاء الصفة الشرعية على الأموال المتحصلة بطريقة غير مشروعة، لتطهير تلك الأموال من دنس عدم المشروعية، وذلك من خلال استثمارها في أغراض مشروعة¹.

كما أن غسل الأموال يدخل ضمن مقومات الاقتصاد الخفي، باعتباره مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلاً لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة لدخل بحكم طبيعتها، تعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد².

1- محيي الدين علم الدين، دراسة حول قانون مكافحة غسل الأموال، الأهرام الإقتصادي، العدد 1753، أغسطس 2002م ص4.

2- حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، الجريمة البيضاء، أبعادها، آثارها، كيفية معالجتها، القاهرة 1997 ص 13.

وفي عام 1988م، عقد في فينا مؤتمر الأمم المتحدة خلال شهري نوفمبر وديسمبر لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وعلى أثره وضعت لجنة بازل في نهاية ذلك العام، مبادئ عامة تم اتفاق الدول الأعضاء عليها، وهذه المبادئ هي¹:

1. التعرف بطريقة صحيحة على هوية كل الأشخاص الذين يتعاملون بالتجارة مع البنك؛
 2. قيام البنك بعمله بما يتفق مع المعايير الأخلاقية؛
 3. التعاون مع السلطات القائمة على تطبيق القانون، مثل الشرطة، في حدود القوانين النافذة؛
 4. تدريب الموظفين في جميع المجالات المتعلقة بمحاربة التجارة غير المشروعة في المخدرات؛
- أولاً: أهمية دور البنوك في الإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة: للمؤسسات المالية دور كبير لا يمكن تجاهله بصدد مساعدة السلطات المختصة في كشف جرائم غسل الأموال.
- ذلك أن العمليات المالية قلما تتم خارج المؤسسات المالية، فضلاً عن أن البنوك تعد المستهدف الرئيسي في عمليات غسل الأموال، لدورها الكبير في تقديم مختلف الخدمات المصرفية، لذا كان من الطبيعي أن توجه أنشطة غاسلي الأموال القذرة إليها، على أمل إجراء سلسلة من العمليات المصرفية، حتى تتمتع هذه الأموال بصفة شرعية.

بل إن أهمية البنوك في آلية غسل الأموال، تفوق أهمية أسواق المال الدولية، ذلك أن نسبة ما يغسل من أموال من خلال أسواق المال الدولية لا تتعدى نحو (25%) من إجمالي حجم الأموال المغسولة، رغم تمتعها بسرية المعاملات، وهو مبدأ تلتزم به جميع البورصات العالمية².

ويأتي التزام البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بالإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة ليحل مشكلة كانت تواجهها حال قيامها بالإبلاغ طوعية- قبل صدور قانون مكافحة غسل الأموال- إذ لو قامت بالإبلاغ تسأل عن

1 -J.PARDON: Le Blanchiment de l'argent et la lutte contre la criminalite axe sur le profit, Revue de droit penal et de criminology, 1992 p 742.

2- عمر محمد خير الحاج، العادل العاجب، العولمة وآثارها في تطور الجريمة، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة العاشرة، العدد الأول، شوال 1422هـ يناير 2002 م ص 29.

جريمة إنشاء السر المصرفي الخاص بالعمل، وعند تقاعسها عن هذا الإبلاغ، قد تسأل عن حجب معلومات عن السلطات المختصة وعرقلة التحقيق والتعاون مع غاسلي الأموال¹.

ثانياً: وسائل مساعدة البنوك في الوقوف على العمليات المالية المشبوهة: لوقوف البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على العمليات المالية المشبوهة، يجب مراعاة الآتي²:

- 1- إتباع سياسة مبدأ أعرف عميلك: والتي تعتبر الأساس لجميع إجراءات مكافحة غسل الأموال، وذلك من خلال اليقظة والانتباه لأي تغيير يطرأ على نمط تعامل العملاء مع البنك، وتسجيل معلومات كافية وواضحة عن العميل لدى افتتاحه لحسابه، وكذلك على المنتفعين لدى قيامهم بأي عملية تحويل أو إيداع.
- 2- يجب أن لا تبخل البنوك في الاتفاق على الكشف عن أصل العمليات المالية المشبوهة، حفظاً لسمعتها وسمعة عملائها، ومنعاً لاحتمال تورطها في هذه العمليات بحسن نية، ولذا نجد أن بعض البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنفق (6%) من ميزانيتها، تحقيقاً لهذا الغرض، خشية المسؤولية وحفظاً لسمعتها.
- 3- يجب أن يقف الموظفون في البنوك على ثقافة مكافحة غسل الأموال، والإلمام بأحدث القواعد والأنظمة التي تحكم أنشطة غسل الأموال، وهذا لا يتأتى إلا بتطوير السياسات والبرامج التدريبية لديها، لإحاطة الموظفين بشكل مستمر بآخر المستجدات في عمليات غسل الأموال، إضافة إلى توافر جهاز متخصص داخل البنك المركزي، تكون إحدى مهامه التحقق من التزام البنوك بالإجراءات الموضوعية في شأن مكافحة غسل الأموال.

- 4- يجب بذل كناية فائقة وكافية لدى إجراء أي صفقة كبيرة ذات نمط غير عادي، أو لا يتوافر لها أهداف إقتصادية، بفحص خلفية هذه الصفقة وتحقيق أهدافها، والبعد عن تسهيل إجراءاتها بحسن نية، بسبب الثقة الزائدة في العميل، أو الجهل بإجراءات مثل هذه الصفقات.

- 5- يجب أن يوضع في الهيكل الإداري للبنوك، جهاز متخصص بتلقي تقارير الموظفين العاملين، التي تعبر عن شكوكهم تجاه بعض العمليات المالية، التي تمر عبر الفروع المختلفة لنشاط البنك، كما يجب أن يقوم هذا الجهاز بفحص هذه الشكوك وخضوعها لرقابة شديدة قبل التسرع في الإبلاغ عنها.

1 -E' Alford Anti DUNCAN: money laundering Regulations, Aburden on Financial institutions, volume 19 north, Carolina journal of international and commercial Regulation, summer 1994, p 458.

2- المهدي ناصر، المراكز المالية خارج الحدود وظاهرة غسيل الأموال، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 2005، ص 166 بتصرف.

6- يجب أن تمتنع البنوك عن إجراء العملية المالية المشبوهة لصالح العميل، إلا بعد إبلاغ السلطات المختصة، والتي يكون لها إعلام البنك عما إذا كان يمكن إجراء العملية، ولو حامت حولها الشبهة، مع إبلاغ السلطات المختصة، وذلك إذا كان من شأن الامتناع عن التنفيذ إعاقة تعقب المشتبه في أمرهم.

7- يجب على موظفي البنوك المحافظة على سرية المعلومات المتوافرة عن غسل الأموال، والإجراءات المترتبة عليها، وعدم إطلاع أي شخص خارج البنك عليها ولأهمية هذا الواجب، فإن بعض التشريعات تقرر عقوبة جنائية على مخالفة قانون مكافحة غسيل الأموال.

ثالثاً: المبدأ الخامس عشر للرقابة المصرفية الفعالة ومعايير تطبيقية متعلقة بمكافحة غسيل الأموال لاتفاقية بازل¹.

على مراقبي المصارف أن يتأكدوا من أن المصارف لديها سياسات وأساليب وإجراءات فاعلة بما في ذلك قواعد صارمة "لأعرف عميلك" تعزز المعايير الأخلاقية والمهنية العالية في القطاع المالي، وتحول دون استخدام المصرف من قبل العناصر المجرمة عن قصد أو غير قصد وفقاً للمعايير التالية:

1- يتأكد المراقب من أن لدى المصارف سياسات وممارسات وإجراءات فاعلة تعزز المعايير الأخلاقية والمهنية وتحول دون استخدام البنك من قبل العناصر المجرمة عن قصد أو غير قصد، وهذا يشمل حماية البنك، وكشف النشاط الإجرامي وإبلاغ السلطات المسؤولة عن أي نشاط مشبوه.

2- يتأكد المراقب من أن المصارف قد قامت بتوثيق وتنفيذ سياسة تحديد هوية العملاء ومن يعملون نيابة عنهم كجزء من برامجها لمكافحة غسل الأموال، وأن هنالك قواعد واضحة بشأن السجلات التي يجب أن تحفظ بخصوص هوية العملاء والصفقات الفردية ومدة الاحتفاظ بها.

3- يتأكد المراقب من أن لدى المصارف إجراءات رسمية لضبط التعاملات ذات الشبهة المحتملة، وقد تشمل هذه الإجراءات تفويض وفحص إضافي من قبل مسؤول أعلى لبعض عمليات الإيداع أو السحب لمبالغ كبيرة من النقد أو ما شابهها وإجراءات خاصة للعمليات غير العادية.

1- أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2002، ص 17

- 4- يتأكد المراقب من أن المصارف قد عينت مسؤولاً يتّمتع بمسؤولية واضحة للتأكد من أن سياسات وإجراءات المصرف تتوافق كحد أدنى، مع الشروط التشريعية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال.
- 5- يتأكد المراقب من أن لدى المصارف إجراءات واضحة ومبلغة إلى جميع الموظفين ليقوموا بالإبلاغ عن أية عمليات مشبوهة إلى المسؤول الأعلى أو المشرف على التقيد بمكافحة غسل الأموال.
- 6- يتأكد المراقب من أن المصارف قد وضعت خطوط الاتصال مع الإدارة ومع قسم الأمن الداخلي لأغراض الإبلاغ عن المشاكل.
- 7- ترفع المصارف إضافة إلى إبلاغ السلطات الجنائية المختصة، تقريراً إلى المراقب بالنشاطات المشبوهة وحوادث الاختلاس التي تمس سلامة المصرف وأمنه وسمعته.
- 8- تضمن القوانين والأنظمة وسياسات المصرف عدم ملاحقة الموظف الذي يُبلغ عن عملية مشبوهة بنية حسنة إلى المسؤول الأعلى المعين أو إلى قسم الأمن الداخلي، أو مباشرة إلى السلطة المعنية.
- 9- يتأكد المراقب بالفحص الدوري من أن ضوابط غسل الأموال لدى المصرف وأنظمتها لمنع وتحديد العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها مازالت كافية، ويكون للمراقب سلطات تنفيذية كافية لاتخاذ أي تدبير ضد المصرف الذي لا يتقيد بالتزامات مكافحة غسل الأموال.
- 10- يستطيع المراقب، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أن يتبادل مع السلطات الرقابية الأخرى في القطاع المالي المحلي والأجنبي تلك المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإجرامية الفعلية أو المشتبه بها.

خلاصة الفصل:

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وقد دأبت البنوك المركزية على ضبط تغير عرض النقود في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، علاوة على السقوف المباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة، إلى جانب الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات بعينها، وقد أثبتت التجربة، أن هذه الأدوات لم تكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على مستوى أو معدل تغير العرض النقدي في الاقتصاد، فضلاً عن أنها تؤدي إلى تشوهات سعرية وهيكلية في القطاع المصرفي، وبالتالي إلى تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني.

ويعمل البنك المركزي للتأثير على أسعار الفائدة في السوق المصرفي بشكل غير مباشر، وذلك من خلال تعديل أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات سياسته النقدية (سعر إعادة الخصم، سعر نافذة الإيداع، وسعر إعادة شراء شهادات الإيداع) ومن خلال عمليات السوق المفتوحة كل ذلك من أجل ضبط تغير العرض النقدي بما يتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية.

الفصل الخامس:

أثر تغيرات عرض النقود على واقع

النشاط الاقتصادي الجزائري.

5- أثر تغيرات عرض النقود على واقع الاداء الاقتصادي الجزائري.

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية لهذه الدراسة يحق لنا أن نتساءل عن موقع الأداء الاقتصادي الجزائري من آثار تغيرات عرض النقود، خاصة وأن السلطات النقدية في المراحل السابقة لم تكن تولي أهمية كبيرة في مجال التحكم في تغيرات عرض النقود. حيث دراسة حالة الجزائر ضمن هذه الدراسة مهمة، لأننا سنحاول من خلالها إسقاط الجوانب النظرية على الجزائر، لمعرفة مدى تأثير تغيرات عرض النقود على متغيرات النشاط الاقتصادي الوطني خلال فترة الدراسة (1991-2014)، ومعرفة ذلك تمكنا من إعطاء بعض الملاحظات التي نرى ضرورة الاهتمام والعناية بها من أجل تفعيل دور السلطة النقدية (بنك الجزائر) في ضبط وتنظيم ومراقبة تغيرات العرض النقدي بما يتناسب وحاجة النشاط الاقتصادي من الكتلة النقدية.

ونشير هنا إلى أننا ركزنا في دراستنا لحالة الجزائر على فترة ما بعد إصلاحات 1990م بشكل أكبر، باعتبار أن سنة 1991 أولى سنوات الإصلاحات وبداية التوجه نحو اقتصاد السوق؛ ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات النقدية بشكل أفضل من ذي قبل؛ لأن الاقتصاد الجزائري خلال مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن تميز بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات خاصة في السنوات الأخيرة المتسمة بتطبيق مجموعة من للإصلاحات الاقتصادية والمالية أثرت على الأداء الاقتصادي الكلي، وأدت إلى مجموعة من النتائج على مستوى التوازنات الكلية للاقتصاد، وهي نتائج غير مستقلة عن نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد على المخصصات المالية الضخمة.

كما أن تنظيم تغير عرض النقود أو تحديده حجمه لم يكن يحمل معنى ذا دلالة كبيرة قبل تلك الفترة، ولذلك لا أهمية لدراسة عرض النقود قبل سنة 1991م إلا من قبيل معرفة مسار العرض النقدي ومن ثم استنتاج أهم الفروق الناتجة عن تطور تغيرات العرض النقدي في الاقتصاد الوطني في الفترتين ما قبل 1991م وما بعدها.

5-1- تطور الاقتصاد الجزائري في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

تميزت المسيرة التطورية للاقتصاد الجزائري بعدة مراحل تخللتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية بهدف جعل الاقتصاد الوطني يواكب التطورات الاقتصادية الحاصلة في دول العالم ودول الجوار وبما تفرضه الوقائع الاقتصادية وسياسة التحول من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى الاقتصاد المبني على اسس اقتصاد السوق.

5-1-1- أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

تميز الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات خلال مسيرته التنموية وخاصة في المرحلة الأخيرة المتسمة بتطبيق مجموعة من للإصلاحات الاقتصادية والمالية أثرت على الأداء الاقتصاد الكلي، واهم هذه المراحل هي:

1- الاقتصاد الجزائري عادة سنة الاستقلال(1962): ورثت الجزائر عند الاستقلال سنة 1962

وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا للغاية من جميع المناحي، حيث تمثلت تلك المصاعب في ما يلي¹:

✓ غادر ما يقرب مليون معمر الجزائر تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم (50000 إطار سامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني)، ما دفع الجزائريون إلى سد هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90% منهم أميون؛

✓ أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية ؛

✓ أدى رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العمومية إلى توقف الاستثمارات المبرمجة و تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح، فما بين 62/63 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية

1- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 22 .

بسيطة، وبموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين سنتي 1963/1962 بنسبة 35% و في نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55%؛

✓ وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، و أكثر من 70% من السكان في حالة بطالة.

✓ كانت الزراعة والخدمات فجر الاستقلال تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و 20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات التقليدية والصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي.

2- فترة الانتظار (1962 - 1965): هي الفترة التي لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، التي تتحمل فيه الدولة أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.

كما ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة: الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية، مطارات صغيرة، نوادي ومؤسسات اجتماعية وإدارية، مجموعة من المدارس وهياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات والمعادن، ونتيجة لهذا الوضع جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة مبنية على¹:

✓ الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين المعيشة للجزائريين المهددون بالجوع؛

✓ محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين؛

✓ محاولة الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الحكومة الفرنسية بناء على ما تم في اتفاقيات أيفيان؛

1 - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري - الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005، ص 18.

بالإضافة إلى ذلك برزت إرادة قوية لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي، واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارهما مجالا حيويًا لممارسة السلطة الاقتصادية، والتوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي ليس فقط لوظائف الاستثمار ولكن حتى وظائف الإنتاج والتوزيع التجاري، فالدولة هي أكبر مستثمر، أكبر مستهلك، أكبر مشغل وأول بنك في البلاد، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرين " أملاك شاغرة " ومنح إدارتها للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية والزراعية والتجارية)، وهكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية هما التسيير الذاتي والإنشاءات الوطنية المعتمدة على¹:

❖ - التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرين تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية.

❖ - إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية.

❖ - تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية والمناجم سنة 1963، ثم الشركات البترولية والبنوك سنتي 1966-1967، وموازة مع ذلك ونتيجة للخوف من هروب رؤوس الأموال شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية والمالية وذلك بإنشاء البنك المركزي 1963، الدينار الجزائري 1964، فرض رقابة على الصرف مع منطقة الفرنك ابتداء من أكتوبر 1963 وعدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، مع الرقابة على التجارة الخارجية.

1 - Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l'Algérie », in revue : informations et Commentaires, N° 124, paris, 2001, p.24

كما أقامت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، بفضل التمويل الخارجي في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية 1962 مما ميزت هذه الفترة بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية هي¹:

➤ - قطاع التسيير الذاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين، وبذلك انتقلت مجموع الوحدات المسيرة ذاتيا تدريجيا تحت رقابة الشركات الوطنية بعد إنشاء القطاع العام، ففي سنة 1973، أصبح القطاع الصناعي المسير ذاتيا يمثل اقل من 0.3 % من اليد العاملة الإجمالية؛

➤ - قطاع خاص أجنبي ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول و الغاز؛

➤ - قطاع خاص وطني ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص، لا يحظى بدعم السلطات العمومية، "قصور قانون الاستثمارات سنة 1963 كان يتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعني ضمنا منع الاستثمار الخاص الوطني، وفي نفس السنة تم تعيين مندوبين عن الحكومة في كل شركة خاصة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي"؛

➤ - قطاع عمومي نامي ورث ملكياته عن المستعمر أو تم إنشائه من طرف الدولة؛
هذا، ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أنه رغم ضبابية الرؤية حول مستقبل التنمية الاقتصادية في هذه الفترة، إلا أنه اتخذت بعض القرارات تعد هامة الأثر لمستقبل الاقتصاد الجزائري منها²:

- رفض الاستعانة بالخبرات الأجنبية ماعدا في بعض المجالات التقنية (الأشغال العمومية، الاتصالات)، وكان لهذا القرار تكلفته من حيث عدم اكتساب الخبرة المهنية بصفة سريعة،
- اعتبار نشاط الوساطة الاقتصادية نشاط خارج القانون وطفيلي، وهو ما جعل أسواق السلع والخدمات لا تشتغل بصفة جيدة لكون نشاطات الوساطة غير محددة وغير منظمة.
- تحديد الضريبة على دخل الشركات إلى مستوى 90% أدى إلى ظهور التهرب الضريبي و التوجه نحو الاقتصاد الموازي.

1 - A.Benachenhou, op, cit, p15.

2 - Mohamed Liassine, op, cit , p25.

3- السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965 وإلى غاية سنة 1990: اعتبرت الجزائر في هذه

المرحلة التخطيط بمثابة الأداة الوحيدة لوضع أسس سياسة فعلية للاستثمار وبرنامج سريع للتنمية، فقبل سنة 1965 كان التخطيط مقتصرًا على إعداد ميزانيات التجهيز السنوية والمخططات قصيرة المدى (قوانين المالية) وذلك بسبب نقص الإطارات الكفوءة، انعدام جهاز للإحصاء، ضعف القطاع الاقتصادي العمومي، تمركز جل القطاعات الاقتصادية في أيدي الأجانب، بالإضافة إلى الأثر الواضح للدعم المالي والتقني الفرنسي، كل ذلك حال دون قيام سياسة تخطيط جادة وفعالة.

كما تم إعادة هيكلة أجهزة الدولة من طرف السلطة الجديدة المنبثقة عن التصحيح الثوري جوان 1965 مثل إنشاء مجلس الثورة 1965، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى صدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، الوظيف العمومي،... وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعماً لسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965 حيث طلبت السلطات العمومية الجزائرية دعم ومساعدة فريق من خبراء هيئة التخطيط المركزية السوفيتية GOSPLAN بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965-1980)، حيث تميزت السياسة الاقتصادية بعد سنة 1965 بالخصائص التالية¹:

- الانتقال من مرحلة الانتظار إلى التجسيد الاقتصادي مع تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية وعدم السماح للقطاع الخاص أن يتولى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على مبدأ التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية؛
- البحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، ولذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل وطويل المدى (إلى غاية 1980) يحدد الاتجاه العام للتنمية في الجزائر وهو موزع على خطط اقتصادية ثلاثية ورباعية بهدف القضاء على التخلف؛
- إتباع سياسة تنمية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد والصلب والطاقة و قطاع المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل شركات وطنية، بهدف توسع القطاع العام و تقلص نفوذ البرجوازية الناشئة؛

كما تم في المجال المالي تأمين جميع البنوك والأجهزة المالية في 1966 واحتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الاعتمادات المالية وتوجيهها للتنمية، ثم تجميعها بعد ذلك في سنة 1969 بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري؛

- التركيز على تحسين وتنظيم القطاع الزراعي (إعادة توزيع الأراضي، هيكلة المزارع، تخطيط الإنتاج...) وزيادة الطاقة الإنتاجية الطبيعية (استصلاح أراضي جديدة...) وزيادة التشغيل وتنظيمه (رفع كفاءة العمل)؛
- أما في مجال التجارة الخارجية فتم التركيز على تنويع التجارة الخارجية (تقلصت حصة فرنسا في المبادلات التجارية إلى 45% من الواردات و 53% من الصادرات لصالح شركاء مثل ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا) واحتكارها من طرف القطاع العام لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتوجيه الاعتمادات المالية لصالح التنمية، واعتماد سياسة جمركية تحاول ترشيد الاستهلاك الوطني، وحماية سوق المنتجات المحلية الجديدة¹.

5-1-2- الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1990م.

يتعرض هذا المطلب إلى المحاولتين الأوليتين لإعادة استقرار الاقتصاد الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي وللتين تميزتا بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر وعدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق.

- 1- الاتفاق الأول للاستعداد الانتمائي (من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990): انتهت فترة المحاولة الأولى للتصحيح الذاتي بين (86-89) إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية، المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان في الواقع كانت الجزائر ترفض التعامل معهما منذ عضويتها فيهما منذ سنة 1963 باعتبارهما أداة الرأسمالية، ويتدخلان في السيادة الوطنية للدول النامية التي تطلب مساعدتهما، ولم تستعمل الجزائر أبدا مصادر مالية من الصندوق إلى غاية 1989 أين كان لها أول تعامل معهما في السداسي الثاني من عام 1989 بسبب مشاكل ميزان المدفوعات، وذلك من خلال عمليتين:

1 -Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, Paris 1977, p92.

العملية الأولى: وتمثلت في السحب من الشريحة الاحتياطية، التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد، ووفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته.

العملية الثانية: وهي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية، وذلك بالتفاوض معه حول تسهيل تمويل تعويضي، لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة.

ومن خلال هاتين العمليتين حصلت الجزائر على تمويل بقيمة 619 مليون دولار (470 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) موزعة بين الشريحة الاحتياطية بـ 218 مليون دولار، أي بنسبة 25% من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988، وتمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار، مع حصول الجزائر في نفس الفترة على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار.

شروط اتفاق الائتماني الأول: في العملية الثانية التي استجاب لها الصندوق كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي، حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير المالية والاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد التزاماتها الخارجية، وتوجت المفاوضات بعقد أول اتفاق استعداد ائتماني في 31 ماي 1989 مدته 12 شهرا وارتكز محتواه على¹:

- ضرورة تخلي الدولة على السياسة الميزانية التوسعية باعتبارها مصدر التضخم والعجز الخارجي ورمز لاقتصاد المديونية، ويتم ذلك من خلال ضبط عجز الميزانية العامة وتقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها:
- تبني سياسة نقدية صارمة (بخصوص تسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة)، مع مواصلة تخفيض قيمة الدينار الذي بدأ منذ سبتمبر 1986.

- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصاره على دور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.

وكان رد فعل السلطات العمومية الجزائرية هو القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار جملة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها من قبل و إدراج أخرى يتضمنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي منها:

- إصلاح نظام الأسعار و جعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها فيما بعد، مع بداية التخلي التدريجي عن دعمها، رغم أنها مازالت في جوهرها مقننة (قانون 89-12 مؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالأسعار) حيث نميز بين الأسعار الإدارية (مضمونة، مسقفة، وذات الهوامش المحددة) والأسعار الحرة.
- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية وإعفاؤها مبدئيا من الضرائب.

- الإصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والقرض (90-10) مؤرخ في 10 افريل 1990 والذي كان يهدف إلى استقلالية البنك المركزي - بنك الجزائر - عن الخزينة العمومية من جهة، وعن التطهير المالي لمديونية الخزينة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وخدماتية (الاستثمار الأجنبي المباشر).

- الترخيص للمؤسسات الوطنية والأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير (الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة) وهو ما يسمح للمؤسسات بالتزود بمدخلات الإنتاج وممارسة الاستيراد لقائمة من المنتجات المرخص بها، وجاء هذا الإجراء في قانون المالية لسنة 1990 ومنشور وزارة التجارة رقم (60-90) مؤرخ في 20 أوت 1990 ولائحة بنك الجزائر 90-04.

- إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، ومراجعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992، والذي ومن خلاله تم تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية، وتبسيط قيود الاستيراد وتحرير التجارة الخارجية.

2- الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني Stand by2: جوان 1991/مارس 1992.

تم الاتفاق على هذا الاستعداد في جوان 1991 ومدته 10 أشهر، ويتعلق ببرنامج للاستقرار الاقتصادي، الذي بموجبه يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناءً على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها السلطات الوطنية والمتمثلة في:

- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- العمل على تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض النفقات.
- التحكم في التضخم وضبط معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- تحرير التجارة الخارجية و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

إن تنفيذ هاذين الاتفاقين من طرف الحكومة الجزائرية كان صعباً للغاية في ظرف وطني تميز بالاضطرابات السياسية، ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقاً من حيث أن تنظيم انتخابات تشريعية يتطلب نوعاً من السلم الاجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك وتخفيض قيمة العملة الوطنية، ومن جهة أخرى أن أي تراجع عن تطبيق برنامج الاستقرار يؤدي إلى وقف تحرير قروض جديدة، هذه الشرطية المتقاطعة تمنع مواصلة تحرير قروض الصندوق وحتى تحرير قروض جديدة مع أطراف أخرى، وحتى مع البنوك التجارية

2-1- تقييم الاتفاقين ومدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي: بعدما نفذت الجزائر برنامجين

للاستقرار الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي (في سنتي 1989 و 1991) والمعتمدان على سياسات تخفيض قيمة سعر الصرف وضغط النفقات العمومية، ومن خلال سياسة مالية تقييدية وسياسة نقدية حذرة، كما ساعد على ذلك ارتفاع مداخل الصادرات من المحروقات سنة 1991 في تحقيق بعض الفوائض المالية، وتمثلت أهم نتائج ذلك في:

أ- السياسة الميزانية: ساهم الاتفاقين مع صندوق النقد الدولي إلى تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية نتيجة التخلي عن السياسة الميزانية التوسعية المعروفة في نمط الاقتصاد الموجه لأنها مصدر التضخم والاختلال الخارجي وتبني سياسة نقدية صارمة وهو ما أدى إلى:

❖ ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 43% سنة 1991م بسبب وانخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 60%، وهو ما أدى إلى تقليص الطلب على العملة الصعبة، وارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية نتيجة حرب الخليج.

❖ تراجع سعر خصم الدينار في السوق الموازي من خمسة أضعاف سنة 1988 إلى أقل من ضعفين سنة 1991.

❖ كما بلغت إيرادات الميزانية 153,4 مليار دينار، 90% منها تعود للجباية البترولية، وبمقارنة هذا التطور كنسبة من الناتج الداخلي الخام، ارتفعت إيرادات الميزانية من 26,69% سنة 1988 إلى 31,4% سنة 1991، أي تطور بـ 05 نقاط، ويلاحظ انه بعد عجز لمدة أربعة سنوات سجل فائض في الميزانية بـ 3,3% و 4,1% من الناتج الداخلي الخام لسنتي (90-91) على التوالي، كما سجل فائض في الخزينة في حدود 3,76% و 1,79% من الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة.

❖ أما من جانب النفقات فقد تقلصت، سواء النفقات الجارية أو نفقات التجهيز وتمويل المؤسسات العمومية.

ب- السياسة النقدية: تكتسي السياسة النقدية أهمية خاصة بالنسبة لصندوق النقد الدولي، ذلك أن تسيير عرض النقود يركز بصورة أساسية على الأسعار، السياسة الميزانية وسعر الصرف، هذه العناصر هي المسؤولة عن فائض الطلب المحلي، ولذلك تسعى السياسة النقدية إلى تقليص هذا الفائض في الطلب، وتندرج الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض (90-10) في هذا الإطار، حيث منح للبنك المركزي استقلاليته واعتباره كمؤسسة مستقلة، يديرها مجلس للنقد والقرض، الذي يلعب دور المتحكم النقدي، فهو مكلف بإدارة السياسة النقدية ومراقبة المنظومة المصرفية ومتابعة تنظيم النشاط البنكي ومدى احترام البنوك التجارية للنصوص القانونية المعمول بها، كما ينص على ضرورة تخلي الدولة عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية.

وفي هذا السياق التنظيمي والتشريعي المنصوص عليه في هذا القانون المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي تم اتخاذ عدة قرارات منها¹:

❖ إصلاح أدوات السياسة النقدية وإنشاء السوق النقدية مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى حدود 20%.

❖ رفع سعر إعادة الخصم من 7% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1991 ثم إلى 11,5% سنة 1992.

وكان من نتيجة ذلك تراجع معامل السيولة النقدية (M2/PIB) من 83,68% سنة 1987 إلى 52% سنة 1991، أي امتصاص الفائض من الكتلة النقدية في التداول.

❖ ارتفاع معدل التضخم إلى 22,8% سنة 1991 ثم 31,8% سنة 1992 بعدما كان في حدود 10,3% في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة وهو مستوى مرتفع جدا مقارنة مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار والتحرير الجزئي لأسعار السلع والخدمات.

ج- التوازنات الخارجية: نتيجة لخفض الإنفاق العام وضغط الواردات مع التحسن الملاحظ في سوق النفط، تحول العجز في الميزان الجاري من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988 إلى فائض نسبته 6% من هذا الناتج سنة 1991، مع مواصلة تحرير عمليات التجارة الخارجية و تخفيض قيمة الدينار لتصحيح سعر الصرف.

أما بالنسبة لحساب رأس المال فقد تدهورت مؤشرات المديونية الخارجية بشكل واضح، إذ ارتفعت مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات ارتفاعا كبيرا من 35% سنة 1988 إلى 76% سنة 1991 وهذا بسبب الاعتماد على القروض القصيرة الأجل².

د- الشبكة الاجتماعية: بعد الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي سنة 1991، تم إنشاء صندوقين، الأول: "صندوق التطهير المالي"، هدفه تقديم الدعم المالي للمؤسسات، والثاني: هو الشبكة الاجتماعية بموجب قانون المالية لسنة 1992، وفي أفريل من نفس السنة تم دفع تعويضات للعائلات المعوزة التي يقل

1 - Abdelouahab Keramane, l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché, Media Bank, N°15, Banque d'Algérie, Décembre/Juin 1995, p7.

2- الناشبي وآخرون، مرجع سابق، ص9.

دخلها أو يساوي 7000 دج، وفي السداسي الأول من سنة 1992 دفعت الدولة حوالي 20 مليار دج كإعانات للفقراء، وحوالي 15 مليار دج كدعم لأسعار السلع الأساسية.

والهدف من كل ذلك هو الإحاطة بآثار تحرير الأسعار منذ سنة 1989 وجعل مرحلة الانتقال سهلة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع وتحقيق الفعالية من حيث توزيع الموارد من جهة أخرى¹.

3- المحاولة الثالثة للاستقرار: التصحيح من دون تدخل المؤسسات المالية الدولية (92-93).

لم يتيسر للحكومة الجزائرية تنفيذ برنامج الاستقرار المدعم من طرف صندوق النقد الدولي لسنة 1991 كلياً، وهذا لعدة أسباب منها:

أ- أن السلطات الجزائرية كانت ترفض بشدة اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مما قلص من حجم التمويل المتاح.

ب- لم يتم تحرير الكثير من خطوط القروض لسنة 1991 مما ساهم في تراجع الواردات بحوالي 20% وهو ما نتج عنه انخفاض في الإنتاج وتراجع في قطاعات الصناعات التحويلية و البناء.

ج- لم يحظى البرنامج بإجماع واسع من طرف الشركاء الاجتماعيين (أرباب العمل ونقابات العمال) حيث تضرر أرباب العمل من خسائر الصرف، بينما نقابات العمال فلم يتم إشراكها في النقاش، وهي غير مستعدة لتخفيض الأجور بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية.

1.3- ميزة المحاولة الثالثة للاستقرار: وصفت المحاولة الثالثة للاستقرار بأنها إدارية لأنها اعتمدت

سياسة اقتصادية ترفض كل من تخفيض قيمة الدينار، وإعادة جدولة الديون، ووقف خوصصة المؤسسات العمومية المنتجة، فكانت النتيجة معاكسة للأهداف التي أريد تحقيقها، ذلك أن:

- إن التقييم المبالغ فيه للدينار وعدم تعديل سعر الصرف، قلص من إيرادات الصادرات، وشجع المستوردين عوض المنتجين، وعرقل عملية إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الأجنبية، بفضل القيود والضوابط التي وضعتها الحكومة على الأسعار والتجارة وهو ما قلص من فرصة التزود بمدخلات الإنتاج للمؤسسات العمومية.

1 -Benabdellah.y, la réforme économique en Algérie: entre rente et production , revue monde arabe- maghreb-machrek, N0 166, 1999, p 31.

- عودة الحكومة إلى دعم السلع الواسعة الاستهلاك ما شكل ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال (1992-1993).
- بلغ عجز الميزانية العامة لدولة ما نسبته 8,7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 بعدما كان الفائض في الميزانية بـ 4,1% سنة 1991 كما أصبح الرصيد الإجمالي للخرينة سالبا بـ 10% من الناتج الداخلي الخام بعدما كان موجبا خلال السنتين 1990-1991.
- زيادة الاستهلاك الحكومي بـ 2% من الناتج الداخلي الخام خلال (1992-1993) وزيادة الاستثمار العمومي بـ 2,4% من الناتج الداخلي الخام خلال (1991-1994).
- عودة العجز الميزاني وتمويله بالإصدار النقدي، جعل معدل التضخم في حدود 31,8% سنة 1992. أما فيما يخص رفض إعادة الجدولة لأنها كانت مقابل شروط لا تتلاءم مع استقلال القرار الاقتصادي والحفاظ على السيادة الوطنية، وكانت المبررات هي¹:
- ✓ إمكانية تجنب إعادة الجدولة من خلال استغلال المحروقات، الذي يسمح بزيادة منتظرة خلال سنة 1991 تكون في حدود 3 مليار دولار، وحقوق الدخول التي يجب أن تدفعها الشركات الأجنبية في حدود 02 مليار دولار.
- ✓ يمكن اعتماد سياسة إعادة التمويل من خلال التفاوض مع الدائنين على إعادة تشكيل (reprofilage) لجزء من الديون مع مختلف الدائنين.
- ✓ إعادة الجدولة ليست عملية تقنية بحتة، بل لها كلفة اجتماعية وسياسية داخلية وخارجية، وبالتالي يجب تجنب الاقتصاد و المجتمع هذه الصدمة و الحفاظ على السيادة الوطنية.
- أما بالنسبة لجانب الخصوصية، فإن السلطات الجزائرية أصبحت ترى أنه يجب العمل على إصلاح القطاع العام الذي يظل ملكا للدولة، في ظل النظام التخطيطي المركزي.
- 4- المحاولة الرابعة للاستقرار (1 أبريل 1994-31 مارس 1995):** تطلبت هذه المحاولة للاستقرار الاقتصادي: إبرام اتفاقية تثبيت (استقرار) مدتها 12 شهر (من أبريل 1994 إلى مارس 1995) وإعادة جدولة للديون العمومية والخاصة، بالإضافة إلى برنامج للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار اتفاقية التسهيل الموسع مدتها 3 سنوات (1995-1998) واشتملت على مجموعة من الأهداف و الإجراءات أهمها:

1.4- الأهداف الكبرى لبرنامج الاستقرار الاقتصادي (94-95): تمثلت أهداف برنامج الاستقرار

الاقتصادي في إطار مخطط متوسط الأجل يهدف إلى¹:

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ 3% سنة 1994 و 6% خلال سنة 1995 (بعدما كان 2.5% سنة 1993). وذلك بهدف خفض معدل البطالة، واختيار القطاعات ذات الأولوية خاصة السكن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، البناء والأشغال العمومية، الزراعة والاستعمال الأمثل لطاقت الإنتاج المتاحة في القطاع الصناعي.

- يتوقع البرنامج العودة إلى النمو والاستقرار المالي عن طريق خفض معدل التضخم ومقارنته لمعدل التضخم العالمي الذي تراوح بين (3-4%) سنة 1997 عن طريق سياسات ميزانية صارمة.

- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف الأجنبي. ولإنجاز هذه الأهداف، كان ينبغي إعادة النظر في اشتغال السياسة الميزانية والسياسة النقدية بالنسبة للتوازنات الداخلية، وسياسة الصرف وتحرير التجارة الخارجية وضغوطات المديونية الخارجية، بالإضافة إلى النظر في تدابير الحماية الاجتماعية الإضافية التي ينبغي إنجازها لتوفير مناخ يتصف بالسلم الاجتماعي يكون ملائما لمواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية وضمان عدم تعثرها مرة أخرى.

4. 2- تدابير وإجراءات برنامج الاستقرار الاقتصادي²: جاءت تدابير برنامج الاستقرار الاقتصادي

الرابع (1994-1995) محددة الأهداف على مستوى كل سياسة وإجراءات عملية ينبغي القيام بها من أجل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى رأسها سياسة ميزانية صارمة تهدف إلى تخفيض استهلاك الدولة للموارد المالية، والعمل على زيادة الموارد الميزانية (تحقيق فائض) للمساهمة في تمويل إعادة هيكلة القطاع العام ومواصلة تراجع دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية لصالح النظام البنكي، والوصول إلى سعر صرف للدينار الجزائري أكثر واقعية ومصدقية، تخفيف الآثار التي يفرزها تنفيذ البرنامج على الطبقات المحرومة في المجتمع.

1 - Programme stand by, FMI, Avril 1994, p 41

2 - Banque d'Algérie, résumé du programme stand by 1994, p3

ومن هنا حدد خفض عجز الميزانية من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 0,3% سنة 1994، عن طريق تقليص نفقات التوظيف، تجميد الأجور، خفض التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الضرورية من الدرجة الأولى، في حدود 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993، لينخفض هذا الدعم إلى 2% مع نهاية البرنامج.

✓ تقليص عجز الميزانية بفضل أثر تعديل سعر الصرف من 9,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 3,3% خلال مدة البرنامج مع ضرورة تحقيق فائض على مراحل خلال فترة التصحيح الهيكلي.

✓ إصلاح السياسة النقدية واستعمال الوسائل المبنية على قواعد السوق للتأثير مباشرة على العملة، القرض وأسعار الفائدة، مع تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) من 21% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 14% سنة 1994. وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) والتي لها علاقة مباشرة مع تغير الموجودات الخارجية والداخلية الصافية، وقد استعمل جزء من أموال إعادة الدولة بهدف تجنب الآثار التضخمية وزيادة الكتلة النقدية.

✓ مواصلة تحرير عمليات التجارة الخارجية، سواء بالنسبة للصادرات مع استثناءات محددة، بالإضافة إلى تمكين الأشخاص من فتح حسابات بالعملة الصعبة وتوسيع ذلك ليشمل المؤسسات التي أصبح بإمكانها الاحتفاظ بجزء من إيرادات صادراتها بالعملة الصعبة، كما خفضت الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات من 60% إلى 50% ثم إلى 45% بين (1996-1997)¹.

5- الاتفاق الموسع والإصلاح الهيكلي (ماي 1995 - ماي 1998): تضمنت اتفاقية التسهيل الموسع

سنة 1974، بنود تسمح لصندوق النقد الدولي بأن يمنح للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات مساعدة مالية مرتفعة أو مضاعفة أكثر من حصصهم (270%-330%) ولفترة طويلة نسبياً أحسن من سياسة شرائح القرض، مقابل تنفيذ برنامج تصحيح هيكلي للاقتصاد (تحرير التجارة الخارجية، خصوصية المؤسسات العمومية، إصلاح النظام المصرفي...) وعادة ما تمتد مدته من 3 إلى 4 سنوات بناء على طلب البلد العضو.

وعلى أساس بنود هذه الاتفاقية وبعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي والنتائج المحققة نالت الجزائر رضا صندوق النقد الدولي « البرنامج مع الجزائر خاصة فيما تعلق بالسياسة الميزانية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية تم تنفيذه بدقة»، وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات قادمة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثمانية للديون العمومية، وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد "فالجزائر بإمكانها الخروج من الأزمة شريطة تبنيها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الضرورية". التي تهدف إلى توقيف التضخم وضمان إعادة انتعاش النمو الاقتصادي وتصحيح ودعم ميزان المدفوعات، أي أن البرنامج يستهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، أي تعميق إجراءات الاستقرار السابقة وتبني إجراءات مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

وفي هذا الصدد يقول P.Heller « أن التصحيح الاقتصادي يعني العمل على أن البلد لا يعيش فوق إمكانياته، ويهدف إلى توازن أحسن للعرض وأحسن استعمال للموارد »¹.

ومنه يمكن تقسيم إجراءات التصحيح الهيكلي إلى قسمين²:

1.5- الإجراءات ذات طابع الاستقرار: وهي إجراءات يتواصل إنجازها على الأمد المتوسط و الطويل، كما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات.
- العمل على تحرير أسعار الفائدة و إعطاء استقلالية أكثر للبنوك التجارية في منح القروض، مع ضرورة تطبيق القواعد الاحترازية (les règles prudentielle).
- تحرير أسعار الصرف لتتحدد وفق قوى السوق. مع التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- مراجعة الشبكة الاجتماعية لتكون أكثر فاعلية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحويل.

1 -Peter Heller, les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres , in finances et Développement, décembre 1988. p.28

2- بلوناس عبد الله، برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري التجربة والنتائج، مداخلة في ملتقى تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 29/31 أكتوبر 2002.

2.5- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي: وتحتوي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتصحيح الهيكلي على العناصر التالية:

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين.
- العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخصخصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات خارج التمويل التقليدي البنكي.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخصخصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997 لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

3.5- أهداف برنامج التعديل الهيكلي¹: إن أهداف برنامج الإصلاح الهيكلي تصب في اتجاه استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي وعودة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازنات الكلية الداخلية والخارجية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في كل من: بعث النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار المالي، التحكم في التضخم، توازن ميزان المدفوعات، تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب الشغل، تشجيع القطاع الإنتاجي، زيادة استهلاك العائلات ودعم الفئات الأكثر تضرر من عملية التصحيح ذاتها.

4.5- السياسة النقدية في ظل الاتفاق الواسع (94- 98): ابتداء من 1994 شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبدأ التحول واضحا في استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية من خلال²:

- فرض احتياطات إلزامية في أكتوبر 1994 على البنوك التجارية والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر بمعدل 11.5% واحتياطي إلزامي لدى كل بنك يمثل 2,5% من مجموع الإيداعات.

1- El Hadi Mekboul "le P.A.S en Algérie, problématique et application" revue du CNEAP, N° 15, 2000 P.09

2 - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 183 .

• تدخل بنك الجزائر في سوق النقد من خلال نظام للمناقصات لبيع سندات الخزينة، حيث وصلت أسعار الفائدة عليها إلى 22,5% بداية سنة 1996 لتتخفض إلى 17,5% نهاية 1996 بعد تراجع معدل التضخم، ويشارك في هذه المناقصات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين، صناديق المعاشات والتقاعد).

• ابتداء من ديسمبر 1995 وبعد أن كانت أسعار الفائدة للاقتراض لدى البنوك خاضعة لحد أقصى بنسبة 20% سنوياً، تم إزالة هذا الحد الأقصى ووضع سقف مؤقت بـ 5% فوق التكلفة المتوسطة للاقتراض في إطار برنامج الاستقرار لسنة 1994، ثم أصبحت بعدها حرة بعد تراجع معدلات التضخم نتيجة السياسات المتشددة، وظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة بداية من سنة 1996.

• شكل سوق ما بين البنوك (السوق النقدي) نصف المعاملات التي تمت في السوق النقدي ما بين 1997-1998 ومعظم هذه الصفقات كانت في سوق ما بين البنوك لأجل، وهو ما ترجم في الأخير بتحسين نسبة السيولة البنكية.

• أدت السياسة الميزانية التقيدية و السياسة النقدية بأدواتها غير المباشرة إلى تقليص معدل النمو الكتلة النقدية، وهو ما أدى إلى تراجع معدل التضخم من حوالي 30% سنة 1995 إلى 5% سنة 1998.

5.5- إعادة هيكلة البنوك التجارية: اعتمدت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير بمساندة من

البنك العالمي في إطار برنامج تصحيح المؤسسات و القطاع المالي نذكر منها¹:

• تحمل الدولة في (1992-1993) لما يزيد عن 275 مليار دج من ديون المؤسسات العمومية المستحقة للبنوك، وذلك بمبادلتها بسندات حكومية بأسعار فائدة بلغت 10%. سنوياً، وأجل استحقاق مدته 12 سنة؛

• ابتداء من سنة 1994 شرعت البنوك في تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة الداخلية والمالية وأن تتقدم من جديد بطلب الحصول على الاعتماد من بنك الجزائر لمباشرة العمل المصرفي.

• إجراء عمليات تدقيق بالتعاون مع البنك العالمي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة (إعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي) للبنوك ومدى الالتزام بالحد الأدنى لنسبة (رأس المال / الأصول) التي بلغت 5% سنة 1994 ورفعها إلى 8% سنة 1999 تماشياً مع معايير البنك العالمي؛

- تلقت البنوك التجارية ما بين 1991-1996 مبلغ 217 مليار دج نقدا منها حوالي 80% كتعويضات عن خسائر الصرف عند الاقتراض الخارجي و 20% في شكل إعادة رسملة للبنوك؛
- بدأت البنوك التجارية سنة 1996 في إعادة جدولة ديون المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها بشرط قيام المؤسسات بتصفية الوحدات العاجزة؛
- بدأ بنك الجزائر في سنة 1995 في تنفيذ القواعد الاحترازية الجديدة للحد من المخاطر ووضع قواعد واضحة لتصنيف القروض وتحديد مخصصاتها الاحتياطية.
- لتشجيع المنافسة بين البنوك أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار سنة 1993 للسماح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك الوطنية وتأسيس البنوك الخاصة مثل سيتي بنك، البنك العربي، يونيون بنك.....الخ.
- إنشاء سوق للأوراق المالية سنة 1997 لما لها من دور فعال للنهوض بالقطاع وتعزيز المنافسة بين البنوك باعتبارها بديلا لتمويل الشركات الوطنية عن طريق الأسهم والسندات وتنشيط برامج الخصخصة، واستفادت الجزائر في هذا الإطار من المساعدة الفنية لتكوين المختصين قدمتها كل من فرنسا، كندا، وتونس.
- هذا الإصلاح في القطاع المالي والبنكي صاحبه إصلاح للمؤسسات العمومية بحكم الترابط الموجود بين القطاعين، حيث تم حل صناديق المساهمة وإنشاء الشركات القابضة لتحضير المؤسسات العمومية للخصخصة، وهو ما نتعرض له في المطلب الموالي.

5-1-3- الإصلاح المصرفي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي:

إن نجاح النظام الاقتصادي في أي وقت مرهون بفعالية ونجاعة الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تعبئة فوائض دخول مختلف القطاعات ومدى قدرته على منح الائتمان وتمويل التنمية الاقتصادية بدون التأثير على الاستقرار الاقتصادي. وقد عانى الجهاز المصرفي في الجزائر قبل بداية الإصلاح الاقتصادي من نواحي قصور كثيرة أثرت سلبا على أدائه، مما استدعى إلى تطويره ووضع سياسات مناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وهنا تم استعراض أهمية تزامن الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي، والمشاكل التي تتعرض لها عملية الإصلاح المالي عند الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى استعراض خطوات تحرير النظام المالي من خلال تحرير أسعار الفائدة وتحرير توجيه الائتمان والمنافسة بين البنوك. وفي الأخير تم استعراض مجموعة القوانين التي تنظم عمل المنظومة المصرفية في ظل فلسفة جديدة تجعل الاقتصاد خاضعا للقواعد التي يفرضها السوق، وتعيد تنظيم المؤسسات المالية للرفع من مستوى أدائها والحفاظ على سلامة أوضاعها المالية؛ وقد شرع في هذا الإصلاح عام 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقرض وكذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية ليأتي بعد ذلك القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي سيكون محل اهتمامنا.

أولاً: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري:

1- الإصلاح النقدي لسنة 1986: لم يقتصر الإصلاح الاقتصادي على القطاع الحقيقي فحسب بل مس كذلك القطاع المصرفي، بحيث في أوت سنة 1986 صدر قانون بنكي جديد يحمل في ثناياه العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي ذو المستويين، كما هو عليه الحال في اقتصاديات السوق، بحيث أسس للامركزية النظام المصرفي وإعطائه استقلالية نسبية ومرونة أكبر وإزالة الغموض في ممارسة الاختصاصات والصلاحيات بوضع إطار قانوني جديد لسد الفراغ التشريعي الذي لم يكن يلزم أي هيئة مالية على أداء دورها؛ ومنح هذا القانون الصادر في 19 أوت 1986 نمط تسيير جديد للبنك والقرض، واستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن الخطر وكلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي، إضافة إلى ذلك تم إنشاء مجلس للقرض والمخطط الوطني للقرض.

1-1. إعادة هيكلة النظام المصرفي: جاء القانون البنكي الصادر في أوت 1986 بعدة تغييرات على مستوى هياكل النظام البنكي، إذ فرق بين البنك المركزي وبين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة. وبالنسبة للبنك المركزي أصبح يتكفل بأداء المهام الأصلية للبنوك المركزية مثل¹: - احتكار امتياز الإصدار النقدي؛ - تنظيم التداول النقدي؛ - مراقبة توزيع القروض للاقتصاد؛ - تسيير احتياطي الصرف.

حيث استعاد البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية من خلال المادة 19 من القانون (86-12) لما في ذلك من تحديد لسقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض بهدف الحد من الاعتماد على الإصدار النقدي في التمويل الاقتصادي. وفي هذا الشأن أعيد النظر في طبيعة العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار النقدي بالخزينة العمومية؛ وشجع القانون البنوك القيام بتعبئة الموارد الادخارية ومنح الائتمان في إطار المخطط الوطني للقرض الذي يكون منسجما مع أهداف المخطط الوطني للتنمية وبراعي خطر العمل المصرفي بمتابعة استخدام القرض ويميز القانون بين نوعين من مؤسسات القرض البنوك ومؤسسات القرض المتخصصة، وبفضل هذا القانون أصبح بإمكان مؤسسات القرض إصدار سندات قروض متوسطة وطويلة الأجل على المستوى الوطني للاكتتاب فيها لدى الأفراد، وكان أول بنك أصدر مثل هذه السندات هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شكل السندات الذهبية أو سندات القمح الذهبي¹.

ومن أجل حماية المودعين تم إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي (ممثلة في لجنة مراقبة عمليات البنوك وهيئات استشارية (ممثلة في المجلس الوطني للقرض) باعتبار ودائعهم ديون لا بد أن ترجع لأصحابها، فأهتم القانون بتأمين وضمان الودائع والمحافظة على الأسرار البنكية للزبائن.

1-2. المخطط الوطني للقرض: إن من ضمن ما جاء به القانون 86/12 المتعلق بالنقد والبنوك المخطط الوطني للقرض الذي يعد لوحة قيادة للتحكم في التطورات الاقتصادية من خلال الوسائل المالية؛ وكان المخطط يهدف إلى إحداث إنسجام بين الحقل المالي والمتغيرات الحقيقية للاقتصاد الوطني، وبندرج المخطط الوطني للقرض ضمن فلسفة عدم التناقض مع المخطط الوطني وهو يعرف الفعل النقدي من خلال ما حددته المادة 26 بما يلي:

_ حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض؛

_ حجم القروض الخارجية المجندة؛

_ مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد؛

_ كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 231 .

كما يهدف المخطط الوطني للقرض كذلك إلى تجاوز مرحلة التخطيط لتوزيع القروض التي تميز أسلوب التمويل الاقتصادي السائد آنذاك للوصول إلى مرحلة التخطيط المالي الذي يهدف إلى تحقيق أهداف تتعلق بتعبئة الموارد من هيئات القرض، وإعادة التمويل من البنك المركزي، و تتعلق بمديونية الخزينة، وبصفة أساسية المديونية الخارجية.

1-3. علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية: إذا كانت الخزينة العمومية قد استفادت لفترة معينة من مواردها خاصة المحققة بفضل قطاع المحروقات، فالوضعية تغيرت بعد أزمة 1986 وتضاعفت بالمقابل حقوق البنك المركزي على الخزينة ليس فقط لتمويل الاستثمارات المعهودة، وإنما كذلك للعجز الميزاني الناتج عن الأزمة (حقوق الخزينة على المؤسسات التي تجاوزت وبكثير ديونها تجاه بنك الجزائر)¹.

وننتج عن تداخل صلاحيات الخزينة مع السلطة النقدية مديونية كبيرة للخزينة تجاه المنظومة المصرفية، حيث ارتفعت هذه المديونية في سنة 1989 إلى حوالي 108 مليار دج كدين تجاه البنك المركزي وحوالي 10 مليار دج كدين تجاه البنوك التجارية، وهذا يمثل تقريبا 32,5% من الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة². ونتيجة العلاقة غير الطبيعية بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر وما خلفته من مشاكل عديدة، تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي وخصوصا لسبب تمويل الاستثمارات والاعتماد بالمقابل على البنوك التجارية، وهو ما يعني سحب تدريجي لمسؤولية الخزينة من تمويل استثمارات المؤسسات الوطنية، كما تم الاعتماد على إصدار الخزينة لسندات التجهيز والمساهمة في السوق النقدي بهدف الحصول على الموارد.

2- قانون تكيف الإصلاح 1988: كانت الصدمة النفطية في 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في نظام التخطيط المركزي، وكانت سنة 1988 بداية لإصلاح الاقتصاد الجزائري المتعثر، وكان مضمون هذا الإصلاح يتمحور أساسا حول تطوير المؤسسة وجعلها تعمل برشادة اقتصادية وهذا بتوفير مجموعة من القوانين وتحديث القوانين السارية حتى لا تتعارض مع توجهات الإصلاح الجديد للمؤسسة والاقتصاد الوطني.

1 - Benhalima Ammour, le Système bancaire algérien texte et réalité, édition dahleb, algérie 1997, p40

2 - M. CH. Ilmane: Transition de l'économie algérienne vers une économie de marché et nouveau rôle de l'autorité monétaire dans l'élaboration et la conduite de la politique monétaire - Etude n° 1 - Novembre 1990 - p 19

وبموجب القانون 88-01 تحصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية كما بين القانون بشكل واضح مفهومي الفائدة والمردودية؛ ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية أعلن عن مجموعة من المبادئ الغاية منها إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع الغير¹.

ومن خلال القانون 88-01 أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري الذي يعطيها الصبغة التجارية، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية التي تخضع للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية وهي بذلك تتمتع بالأهلية القانونية التامة.

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية، أصبحت الدولة غير مسؤولة عن التزاماتها وتقتصر مهمتها بالتكفل بالنفقات الناجمة عما تفرضه على الظروف الاقتصادية، وبالمقابل أصبحت هذه المؤسسات ليست مسؤولة عن التزامات الدولة وبعبارة أخرى هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها؛ كذلك في إطار هذا القانون، فإن ممتلكات المؤسسة قابلة لإجراءات التحصيل، كما هو الشأن بالنسبة لشركة تجارية خاصة.

وفي نفس الإطار جاء القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12-01-1988 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث جعل المؤسسة المالية هي أيضا مؤسسة عمومية إقتصادية تخضع للقانون المدني والقانون التجاري، وتخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي .

بمعنى أن البنك كمؤسسة مالية يجب عليه أن يتوخى الحذر أثناء نشاطه ويأخذ بمبدأ الربحية والمردودية التي تفرضها القواعد المصرفية لاقتصاد السوق؛ وفي ظل هذا القانون أصبح بإمكان البنوك والهيئات المالية اللجوء إلى الائتمان متوسط الأجل في السوق الداخلية والخارجية، وكلف البنك المركزي بتطبيق أدوات السياسة النقدية بما فيها تحديد الشروط المصرفية، غير أن القصور ظل ملازما، وهذا ما أدى إلى إصلاحات 1990 .

ثانياً: الإصلاحات المصرفية بعد سنة 1990: على الرغم من إصدار قانون (86-12) والقانون (88-06) المعدل والمتمم له، تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد. ولهذا جاء قانون (90-10) بتاريخ 10 أفريل 1990، ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال

1- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 139.

محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه وشمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه، وبهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية، ويقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ التي بإمكانها أن تترجم الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل ونذكر منها¹:

1. مبادئ قانون النقد والقرض: جاء قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء

المنظومة المصرفية مكانتها الحقيقية كمحرك رئيسي للإقتصاد، ومن أهم هذه المبادئ:

أ - الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: يتميز النظام الاقتصادي والمالي الجزائري الذي ساد إلى غاية المصادقة والتطبيق الفعلي لقانون النقد والقرض بالغموض والخلط بين الدائرة الحقيقية والنقدية، حيث أن هذه الأخيرة كانت خاضعة كلياً للأولى، وبعبارة أخرى كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، وكان كل الاهتمام ينصب على الكميات المادية فقط (مستويات الإنتاج)، وقياس فعاليات الاستثمار على هذا الأساس أثبتت نتائجه السلبية خلال الفترات السابقة.

وقد أعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية اعتماداً على الوضع النقدي السائد، واعتماد مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- استعادة البنك المركزي لمكانته على قمة هرم النظام المصرفي واستعادة صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية.

- التطهير المالي وإعادة الاستقرار النقدي الداخلي؛

- توحيد وظيفة الدينار في الاستعمالات الداخلية؛

- رد الاعتبار لسعر الفائدة في السياسة النقدية؛

- إزالة التمييز في منح القروض بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

ب - الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: كانت الخزينة تلجأ غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل

نفقاتها عن طريق ما يسمى بعملة القرض مما كان يتسبب في إحداث عملة جديدة، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجانسة.

وفي إطار القانون الجديد لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كان في السابق ليتم بذلك الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وأصبح تمويل عجز الخزينة قائم على بعض الشروط. وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة العمومية؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه بنك الجزائر والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- تهيئة المحيط الملائم كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ج - الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض: لقد تعاضد دور الخزينة العمومية في التمويل غير

الميزاني للاقتصاد الوطني، وخاصة تمويل الاستثمارات المخططة حتى أصبحت لا تتدخل بصفتها كموزع للدخل فقط ولكن أصبحت تتدخل كأكبر مقرض وأكبر مستثمر، وجمعت بفضل هذا السلوك بين دورين أساسيين¹: أداة لضبط الاقتصاد وأداة لتخصيص الموارد المالية وأصبحت في ذات الوقت مالكة القرار الفعلي لنظام التمويل وتم ذلك عبر قناة البنك الجزائري للتنمية الذي يتكفل بتحضير خطة التمويل؛ مما جعل البنوك في تبعية مطلقة لقرارات السلطة العمومية، وظل القطاع المصرفي يمثل مجرد منطقة عبور للأموال للمؤسسات العمومية، ويتضح مما سبق أنه كان هناك غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل حتى جاء قانون النقد والقرض لحل هذه المشكلة حيث أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليقصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

1- أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 139.

وبفضل هذا القانون أصبح النظام المصرفي هو المكلف بمنح القروض في إطار مهامه التقليدية ويسمح

الفصل بين هذين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية¹:

- استرجاع البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، بحيث

أصبحت تعمل في ظروف تتطوي على عناصر المخاطرة المصرفية؛

- تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي؛

- اعتماد الفعالية الاقتصادية للمشاريع عند منح الائتمان وتراجع الهيمنة الإدارية في ذلك.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: جاء أن قانون النقد والقرض ليُلغي التعدد في مراكز السلطة

النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها "مجلس النقد والقرض".

على اعتبار أنه في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت

تتحرك على اعتبار أنها هي السلطة النقدية، وكذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما

لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار

امتياز إصدار النقود.

هـ- وضع نظام مصرفي على مستويين: جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على

مستويين، والفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم

بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تتطوي على عناصر المخاطرة البنكية، وبموجب هذا

الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن

يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي،

وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط

المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية، وبذلك

فإصدار النقود لم يعد ناتج عن قرار الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، وإنما هو قرار ناتج عن عملية

تعاقدية بين هذه الوحدات والجهاز البنكي.

1 - FADIL Hassan, vingt ans de réforme libérales, L'économica d'Algérie éditions, algérie 2005, P90.

2. أهداف قانون النقد والقرض: في إطار المبادئ العامة التي رأيناها يطمح قانون النقد والقرض إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي: في اقتصاد يعتمد على التخطيط المركزي مثل الاقتصاد الجزائري تحاول الدولة أن تسخر إمكانياتها ووسائلها المالية بما يتماشى وسياساتها الاقتصادية، فكان تخصيص وتوزيع الموارد المالية المتاحة يتم وفق إجراءات إدارية دون أن يخضع لاعتبارات القيمة، وقد أدى هذا إلى توليد نوع من تراكم الاختلالات المالية الكلية والتي من أكبر مظاهرها اتساع سيولة الاقتصاد وارتفاع وتيرة تضخم الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية.

ب - رد الاعتبار للبنك المركزي: إن نظام التمويل المعتمد قبل الإصلاحات الذي يتبع أسلوبا مركزيا في تخصيص الموارد جعل من البنك المركزي الجزائري قاعدة خلفية لإمداد الخزينة بالنقود لتمويل الاستثمارات المسجلة في الخطة، مما تسبب في فقدانه لدوره كمركز فعليا لإحداث العملة والقرض وعدم تمكنه من الإشراف الحقيقي على إدارة السياسة النقدية وتسيير نظام التمويل، وفعلا بإصدار هذا القانون أسترده البنك المركزي دوره كمركز لنظام التمويل بعدما كانت الخزينة تقوم بهذا الدور مما سهل في بلورة الاتجاه الجديد لدور نظام التمويل ومستقبله، وإلى جانب المهام التقليدية التي يتكفل بها البنك كمعهد للإصدار بإنفراجه بحق إصدار العملة، وكنبك للبنوك من خلال علاقاته مع البنوك التجارية، وكنبك للحكومة من خلال علاقته مع الخزينة، أصبح يؤدي دورا أساسيا في الدفاع عن قيمة النقود خارجيا وذلك بالعمل على استقرار سعر الصرف، وطبعا هذه المهمة تستدعي منه أن يكون يتحكم بصفة تامة ومستقلة في تسيير وإدارة السوق والسياسة النقدية.

ج- تشجيع الاستثمار الأجنبي: إن قانون النقد والقرض يتيح للأجانب تحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو مؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب نص قانوني، وتشير المادة 183 منه إلى أن مجلس النقد والقرض يحدد بموجب نظام يصدره كيفية إتمام هذه التمويلات مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- خلق فرص عمالة وترقية الشغل؛

- تحسين مستوى الإطار والمستخدمين الجزائريين؛

- الاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والمحمية طبقا للاتفاقيات الدولية؛

- تطوير الأساليب التكنولوجية للاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

ورخص القانون ولأول مرة للأجانب الذين أتيحت لهم الفرصة للاستثمار في الجزائر بنقل أموالهم إلى الخارج بالعملة الصعبة على أن تكون ذات علاقة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183 من القانون، وتتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها الجزائر. فعن طريق مجلس النقد والقرض تمتلك كل الصلاحيات للحكم على مدى تطابق كل تحويل يسري طبقا للأحكام التنظيمية المتخذة بمقتضى المادة 183 قبل القيام بأي نشاط لأي استثمار.

وكذلك من أجل تفعيل نشاط رجال الأعمال الجزائريين في الخارج سمح القانون للمقيمين بتحويل أموالهم إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم بالسلع والخدمات في الجزائر، أما من أجل التحكم في مخاطر الصرف ينص القانون على منع تعدد سعر صرف الدينار.

د- التطهير المالي للمؤسسات العمومية: لقد ساهم نظام التمويل السابق من خلال المنح الآلي

للقروض دون مراعاة الفعالية والخطر إلى ارتفاع مديونية مؤسسات القطاع العام، مما تسبب في اختلالات نقدية عميقة على مستوى الاقتصاد الوطني وخاصة بعدما أصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على الالتزام بتسديد ديونها تجاه البنوك وأصبحت هذه العملية تهدد استقرار ووجود البنوك نفسها، ولكي تؤدي المؤسسة دورها في ظل محيط اقتصادي جديد يتميز بالمنافسة ويخضع إلى قواعد السوق يجب أن تكون سليمة من الناحية المالية.

وفي هذا الإطار تبنى القانون آليات جديدة لتطهير مديونية المؤسسات بمنح الخزينة العمومية دورا أساسيا في شراء جزء من ديون المؤسسات بغية تطهير وضعها المالي وتصبح الخزينة هي الجهة المدينة للبنوك بالمبالغ التي تكفلت بشرائها، ولكن يجب أن لا يتحمل دافع الضرائب والبنك المركزي عبئ هذه الديون¹.

أما على المستوى الفعلي فإن برنامج التعديل الهيكلي تدعم إبتداءا من 1995 بنصوص قانونية هدفها إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وتطهير البنوك التجارية، فعلى مستوى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية قام المخطط العمومي الوطني بتنفيذ برنامج قيادي يعرف ببرنامج بنوك - مؤسسات، وتم ذلك بمساعدة من الخزينة، البنك المركزي، والبنوك التجارية.

وميز هذا المخطط نوعين من المؤسسات العمومية الاقتصادية، القابلة للاستمرار وغير القابلة، فالأولى تم دعمها بقروض من خلال السحب على المكشوف، أما الثانية فتم حلها وتصفيتها وحسب صندوق النقد الدولي، فحوالي 76 مؤسسة إنتاجية مستنها العملية، ونتج عن ذلك حوالي أربعة مائة ألف بطل عن العمل.

أما على المستوى المالي، فعن التكلفة المقدرة من طرف وزارة المالية بلغت مئات الملايير موزعة كما يلي:

- 412 مليار دينار من أجل التطهير؛

- 270 مليار دينار متعلقة بالبرنامج بنوك - مؤسسات؛

- 27 مليار دينار خاصة بالنفقات الاجتماعية.

كل هذا الإنفاق لم ينعش القطاع العام بل على العكس أدى إلى تفكيك الاقتصاد وتبديد الثروة الوطنية وتم الاستغناء عن الكثير من الإطارات المسيرة، ويبقى أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن كل معايير ومبادئ التسيير الفعال والهادف لتحقيق الربحية، وإذ نجد أن الإصلاحات التي تمت لحد الآن ولم تتعدى حدود محاولة التخفيض من التكاليف، دون التفكير والاهتمام بنوعية المنتج، كيفية تسويقه والمنافسة... إلخ¹.

هـ - توحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية: إن ضعف الأداء للاقتصاد الجزائري كان سبب

تقسيم هذا الاقتصاد إلى مستويات مختلفة (اقتصاد طبيعي، اقتصاد غير شكلي، اقتصاد رسمي....) وكل مستوى من هذه المستويات يقابله دينار ملائم: أي أن العملة الوطنية لم تكن تؤدي نفس الوظيفة بالنسبة لكل مستويات الاقتصاد المذكورة حيث أن وظيفة الدينار لدى قطاع العائلات تختلف عن وظيفته لدى قطاع الأعمال والمؤسسات العامة².

1 - SALAAH Mouhoubi, L'Algérie à L'épreuve des réformes économiques, OPU, Alger 1998, p53

2 - H.N.A. Roustoumi Le pouvoir d'achat du dinar-les cahiers de la réforme n5 p13 .

ولذلك فالعملة الوطنية كان دورها ثانويا في تنظيم الاقتصاد، حيث كانت فقط مجرد وسيلة من وسائل الرقابة المركزية في منح الائتمان (توزيع القروض) هذا من جهة وتنفيذ مشاريع المؤسسات العمومية من جهة ثانية في حين أنها كانت تلعب بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دور مخزن للقيمة (أي أنه يحمل قوة شرائية)؛ وقد أدى هذا الدور غير الموحد للعملة إلى عدم تماسك القناة النقدية بين المؤسسات والعائلات إلى الدرجة التي تحافظ على التطور المتوازن للعمليات النقدية والمالية¹.

حيث أن المؤشر الأساسي على هذا التطور غير المتوازن للعمليات النقدية هو تطور الودائع الادخارية للعائلات والزيادة المتواضعة للادخار المؤسس للمؤسسات العمومية. وأمام هذه الوضعية التي عرقلت كثيرا الأداء السليم للاقتصاد الوطني أصبح حتميا توحيد وظيفة الدينار في الاستعمال الداخلي وذلك من خلال²:

❖ منحه دور فعلي كأداة للحساب وقياس القيم بناء على العلاقات الحقيقية في الاقتصاد الوطني.

❖ من خلال جعله أداة لتخزين القيم أو جعله يمثل قوة شرائية واحدة في جميع مستويات الاقتصاد الوطني.

وفي هذه الحالة يصبح الدينار يمثل بالنسبة للمؤسسات العمومية كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دورا فعالا في تخطيط النفقات و اتخاذ القرارات بشأن العمليات الجارية والرأسمالية من جهة والعمليات المالية من جهة ثانية: أي أنه وسيلة تسمح بالقيام بالاختيار بين الاستعمالات المختلفة.

و- **إحكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي:** جاء قانون النقد والقرض ليعزز سيطرة

البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي وذلك لضمان تحكمه في تنفيذ السياسة النقدية وتغييرها بشكل فعال، إذ أن عدم استجابة البنوك لتوجهات البنك المركزي يعني بالتأكيد عدم تحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة، وفي نفس الإطار جاء القانون ليكرس اختيار بقاء لجنة الرقابة المصرفية التي أنشئت بموجب قانون 1986 المتعلق بنظام البنوك، والمادة 143 من القانون تنص على ما يلي: "تتشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة" وبين القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة الموجودة بينها وبين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء³.

1- LAKSACI . le dinar algerien, unité de compte versus pouvoir d' achat. Cahiers de la réforme n-5 p42.

2- الطاهر لطرش، محاولة تعريف سياسة نقدية عند الانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 1993، ص138

3- المادة 144 من قانون النقد والقرض 90-10 .

ويمكن للجنة المصرفية أن تمنع أو تنهي خدمات واحد أو أكثر من المشرفين على المؤسسة المعنية بممارسة صلاحياته لمدة معينة مع تعيين مدير مؤقت، ويمكن للجنة المصرفية أن تقضي إما بدلا عن هذه العقوبات التأديبية وإما إضافة لها بعقوبة مالية لا يجب أن تتعدى الرأس المال الأدنى المفروض أن يتوفر لدى المؤسسة المعنية وتقوم الخزينة بتحصيل هذه المبالغ التي تدخل في ميزانية الدولة بإيرادات غير عادية، وبالتالي يمكن القول أنه تنوعت العقوبات التي بإمكان البنك المركزي أن يفرضها في حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو قرارات مجلس النقد والقرض وأصبحت تتدرج من توجيه التنبيه واللوم إلى الحرمان من بعض التسهيلات الائتمانية، ثم المنع من القيام ببعض العمليات ثم إلغاء الترخيص بممارسة النشاط، أي أن العقوبة تتحول من عقوبة بسيطة مرتكبة من طرف واحد أو أكثر من المشرفين على المؤسسة إلى عقوبة فادحة تمس المؤسسة نفسها.

ز- تنظيم عملية الائتمان: يجبر قانون النقد والقرض البنوك والمؤسسات المالية على احترام ضوابط التسيير الفعال بهدف ضمان توازنها المالي والمحافظة على أموال الغير، وفي هذا الإطار شدد مجلس النقد والقرض بأن تلتزم البنوك بالقواعد والأعراف المصرفية في مجال منح الائتمان ومراعاة ارتباط قرارات منح التسهيلات الائتمانية بأغراض معينة، وأن يتم متابعة استخدام هذا الائتمان في حدود هذه الأغراض، وألزم القانون بذلك كافة البنوك والمؤسسات المالية بالانخراط في مركز المخاطر للبنك المركزي واحترام قواعد أدائه، كما يفرض عليها تقديم تصريح خاص بكل القروض الممنوحة إلى العملاء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم معنويين ويبلغ البنك المركزي جميع الهيئات المالية المعلومات الخاصة بالزبائن ولا يمكن لها أن تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركز المخاطر إلى زبون جديد إلا بعد استشارته مسبقا.

ح- دعم الثقة في البنوك لتعبئة المدخرات: نظرا لأن نشاط البنوك قائم أصلا على دعم ثقة المودعين بها، وضع البنك المركزي قواعد ومعايير والمعايير المقصودة هنا تلك الواردة في المادة 92 من قانون النقد والقرض وهي:

- النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات؛
- نسب السيولة و استعمال الأموال الخاصة؛
- النسب بين الودائع و التوظيفات؛
- توظيفات الخزينة والمخاطر بشكل عام.

وفي إطار تدعيم الثقة في البنوك أجبر القانون البنوك وفق المادة 169 بالاحتفاظ بسرية حسابات الزبائن أمام أي جهة إلا إذا صدر حكم قضائي يسمح بالاطلاع، كذلك جاء الأمر 03-11 بإنشاء صندوق لضمان الودائع، وتم ضبط آليات عمله من خلال النظام رقم 04-03 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 عن بنك الجزائر، وصرف النظر عن وضعية فتح إجراء للتسوية القضائية أو الإفلاس، يعود للجنة المصرفية حالة عدم الدفع من قبل المصرف عندما يعجز هذا الأخير عن تسديد الودائع المستحقة الدفع والمتعلقة بصعوبة الوضع المالي.

5-1-4- النتائج الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات في الجزائر.

أدى تطبيق الجزائر للإصلاحات الاقتصادية والمصرفية إلى مجموعة من النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات المالية، للإقتصاد الكلي، وهي نتائج لقيت استحساناً من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، "حيث بفضل هذه الإصلاحات أصبحت الجزائر تتمتع بالنظام التجاري الأكثر حرية في المنطقة الأفرو عربية"¹؛ واهم هذه المكتسبات أو النتائج المحققة هي:

✓ في ظروف اقتصادية دولية مواتية تمثلت أساساً في ارتفاع أسعار البترول انطلاقة من نهاية عام 1998، تمكنت الجزائر من إعادة تكوين مخزونها من العملة الصعبة، والسيطرة على معدلات التضخم، وتخفيض نسبة خدمة الديون إلى أقل من 20% من مداخيل الصادرات.

✓ تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالناتج الداخلي الخام حقق نمواً إيجابياً مباشرة بعد عملية إعادة الجدولة من -2,2% سنة 1993 إلى 4,0% سنة 1996 ورغم انخفاضه إلى 2,1% سنة 1997 و 2,6% سنة 2000.

✓ تقليص عجز الميزانية العمومية من -162.7 مليار دينار سنة 1993 (-14,1% من الناتج الداخلي الخام) إلى -31.5 مليار (-1,3% من الناتج الداخلي الخام) سنة 1996، ليصبح موجباً بـ 81.4 مليار دولار سنة 1997، إلا أن العجز عاد سنة 2000 إلى -53.2 مليار دولار.

✓ رصيد الخزينة العمومية سجل تحسناً معتبراً حيث يرتفع إلى 75.3 مليار دينار (68.1 مليار إلى نهاية جوان 1997) بعد أن كان سلبياً بـ 100.6 مليار سنة 1993، نتيجة الارتفاع الطفيف لأسعار البترول

1- احمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر" مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2001، ص 147.

الذي ساعد على رفع الجباية البترولية.

✓ عرف ميزان المدفوعات تحسنا ب 1.48 مليار دولار سنة 1996 مقابل 300 مليون دولار سنة 1993، أما احتياطي الصرف فارتفع بصفة معتبرة ليبلغ سنة 1997 مقدار 8.9 مليار دولار مقابل 1.51 مليار دولار سنة 1993، ورغم الانخفاض الذي عرفه 6.8 مليار دولار سنة 1998 و 4.6 مليار دولار سنة 1999 إلا أنه ارتفع سنة 2000 إلى 11.9 مليار دولار.

✓ آخر أهم مؤشر عرف تحسنا هو معدل التضخم الذي انخفض إلى 6,9% سنة 1996، ثم إلى 05% سنة 1998، ليصل إلى 0.34% سنة 2000 دائما حسب وزارة المالية، وهذا بعد أن بلغ حوالي 30% سنة 1995.

✓ تحسن وضع الدين الخارجي بعد جلاء عملية إعادة الجدولة هذه، إذ انخفض حجمه من 31.573 مليار دولار أمريكي سنة 1995 إلى 28.315 مليار دولار سنة 1999، بينما وصل إلى تقريبا 25 مليار دولار سنة 2000¹.

الجدول رقم (03): أهم نتائج الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الإقتصادي الكلي.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو	2.1-	0.9-	3.8	3.8	1.1	5.1	2.8	3.2
رصيد ميزان العمليات الجارية/ ن.د.خ	0.7	4.3-	5.5-	2.6	6.7	1.9-	0.98-	1.1
الإحتياطي من العملة الصعبة مليار دولار	1.51	2.64	2.11	4.23	6.4	6.8	4.6	11.9
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	0.30	0.12	1.37-	1.48	3.4	1.3-	5.73-	7.8-
معدل السيولة النقدية	54.3	48.8	40.8	36.3	39.8	45	45	49
سعر الصرف دينار/ دولار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.04	60.40	68	75.3
التضخم	20.54	29.05	29.78	18.69	06.9	05	2.6	2.34
حجم الديون	25.72	29.48	31.57	33.651	31.222	30.473	28.315	25,261

المصدر: وزارة المالية، 1997. المجلس الإقتصادي والاجتماعي 1997. تقرير بنك الجزائر جانفي لسنة 2000.

إن هذه النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية تبقى هشة لأنها لازالت مرتبطة بعوامل خارجية، هذه النتائج لا تكون فعّالة وفعّالة إلا إذا واجهناها مع الواقع، أي مع مجال الإقتصاد الحقيقي، مجال الإنتاج والمنافسة لمنتجات الدول الرأسمالية المتطورة، ولا تكون كذلك أيضا إلا إذا واجهناها للواقع الاجتماعي للسكان أساسها الارتباط بالمداهيل من المحروقات التي شكلت سنة 1999 وحدها 97.2% من مجموع المداهيل.

1- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2000، ص 92.

5-2- نظام الإصدار النقدي في الجزائر.

إن إستراتيجية الجزائر المتميزة بسياسة استثمارية توسعية تطلبت عرضاً متزايداً للنقد، ما جعل الإصدار النقدي يشهد ارتفاعاً متصاعداً، لأن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كانت خاضعة خلال الفترة قبل الإصلاحات للسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد، والتمويل الرأسمالي لاستثمارات القطاع العمومي، وهو ما نتج عنه إصدار مكثف للنقد وبدون مقابل حقيقي، لأنه حتى يحقق الإصدار النقدي نتائجها الايجابية لابد من أن يساير الإصدار النقدي الإصدار العيني - الإنتاج - في الاقتصاد.

غير أن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري بإعادة النظر في إصلاح النظام المصرفي بصدور قانون النقد والقرض في افريل 1990م الذي جسد الإرادة الملحة للخروج من الأزمة التي حصرتها السلطات في المجال النقدي، جعل الهدف الأساسي من هذا القانون تسطير الأساليب والإجراءات الواجب إتباعها في إطار السياسة النقدية لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني والذي لا يتحقق إلا بالانتقال من التمويل عن طريق المديونية والتضخم إلى التمويل عن طريق الادخار والسوق وإعادة الاعتبار لبنك الجزائر دوره كسلطة نقدية، وبما يتوافق مع مقومات اقتصاد السوق.

5-2-1- عرض النقود في الجزائر.

تعتبر دراسة عرض النقود أمراً مهماً وربما ضرورياً لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. وهو يستدعي أن تتبّع السلطة النقدية (البنك المركزي) عرض النقود و العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه أو تقليله) في الاقتصاد الوطني. وبهذا فإن عرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

أولاً- الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات مؤسسة بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة(4) من قانون النقد و القرض¹، والتي نصها « يعود للدولة امتياز إصدار

1- الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض، 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990.

الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي-بنك الجزائر - الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه» .

وتتمثل عملية الإصدار النقدي في قيام بنك الجزائر بتزويد السوق الاقتصادي بالأوراق والقطع النقدية المحددة قانونيا من حيث الشكل و المواصفات والقيمة، إذ تعتبر الورقة المصدرة بمثابة التزام أو تعهد من قبل بنك الإصدار، حيث تصبح عملية الإصدار نافذة بمجرد انتقال الورقة النقدية من خزائن البنك الداخلية إلى خارج الجهاز المصرفي، فتتحول بذلك الورقة من ورقة عادية إلى ورقة نقدية تحمل قوة إirائية؛ أما حجم الإصدار فيتوقف على حجم النشاط الاقتصادي من جهة، وعلى طبيعة السياسة النقدية من جهة أخرى، حيث تتم تغطية كل إصدار نقدي في الجزائر وفقا لما أشارت إليه المادة التاسعة والخمسون (59) من قانون النقد والقرض. « لا يجوز أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي إلا ضمن شروط التغطية، تحدد بنظام يوضع وفقا لأحكام الفقرة "أ" من المادة 44 حيث لا يمكن أن تتضمن تغطية النقد إلا العناصر التالية: - سبائك و عملات الذهب. - عملات أجنبية حرة التداول. - سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية».

ثانياً- الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدم للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (10/90) إلى ذلك في المادة سبعون (70) التي جاء فيها¹: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع و تسيرها؛ وعليه فإن أي تغير في حجم الائتمان المصرفي يؤدي إلى حدوث تغير مماثل في حجم العرض النقدي.

وعليه فإنه مهما اختلف مفهوم العرض النقدي، سواء كان M1 أو M2 أو M3 فإن نقود الودائع المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية تمثل الجزء الأكبر من المعروض النقدي، وعملية خلق نقود الودائع أو خلق الائتمان يشترك فيها النظام المصرفي كله (النظام المصرفي التجاري).

1- الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية في المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق في الجزائر، مرجع سابق، ص 339.

5-2-2- مسار العرض النقدي في الجزائر.

إن دراسة عرض النقود في الجزائر لا بد أن يكون في إطار استراتيجية التنمية المنتهجة من قبل الجزائر من بعد الاستقلال إلى يومنا هذا¹. فبعد الاستقلال مباشرة بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية، فقامت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963م وإصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري سنة 1964م، لتبدأ بذلك مسيرة العملة الوطنية والعرض النقدي في الجزائر، والذي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين أساسيتين هما:

أولاً- العرض النقدي في الجزائر قبل قانون 10/90: العرض النقدي في هذه المرحلة مر بعدة مراحل يمكن تلخيصها في عدة نقاط أهمها:

أ- المرحلة ما بين 1962م-1971م والتي تميزت بمواصلة القواعد الموروثة على الاستعمار في تسيير العرض النقدي.

ب- المرحلة ما بين 1971- 1978م وهي مرحلة أعطيت فيها أهمية للخرينة العمومية في إحداث القرض والعمل².
ج- المرحلة ما بين 1978م- 1979م وتم فيها تكليف البنوك بتمويل النشاط الاقتصادي، أي المساهمة في نمو عرض النقود، وهذه المرحلة يمكن القول أن نظام العرض النقدي في الجزائر تميز بالدور الأساسي الذي لعبته الخزينة العمومية حيث أصبحت الهيئة الرئيسية في تحديد حجم عرض النقد و تسييره وفق خطة التنمية، عوض البنك المركزي، الذي كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر مما يكون هو مركز إصدار وتسيير عرض النقود.

د- المرحلة ما بين 1979م- 1986م هي مرحلة كان فيها عرض النقود يخضع لمجموعة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، حيث أن بنك الإصدار والخزينة العمومية والبنوك التجارية كانت تساهم في زيادة عرض النقود في الاقتصاد بالأساس الذي يسمح بتمويل الأهداف المخططة. وهو ما يفسر أن عرض النقود يرجع في الأساس إلى تقدير كمية النقود الواجب إصدارها حتى تسمح بتمويل الاقتصاد وتسييره وفقا لأهداف الخطة المركزية.

1 - M, Benissad, essai d'analyse monétaire avec référence a lagérir, OPU Alger 1980, p11.

2- احمد هني، العملة والنقود، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 155.

هـ- المرحلة ما بين 1986م - 1990م في هذه الفترة قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قانون بنكي جديد تم من خلاله تحديد مهام البنك المركزي والبنوك التجارية، كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي في اقتصاد السوق، مع إعطاء أهمية للسياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة، تماشياً وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

والجدول التالي يوضح تطور العرض النقدي من سنة 1964م إلى سنة 1990م حين صدور قانون النقد والقرض.

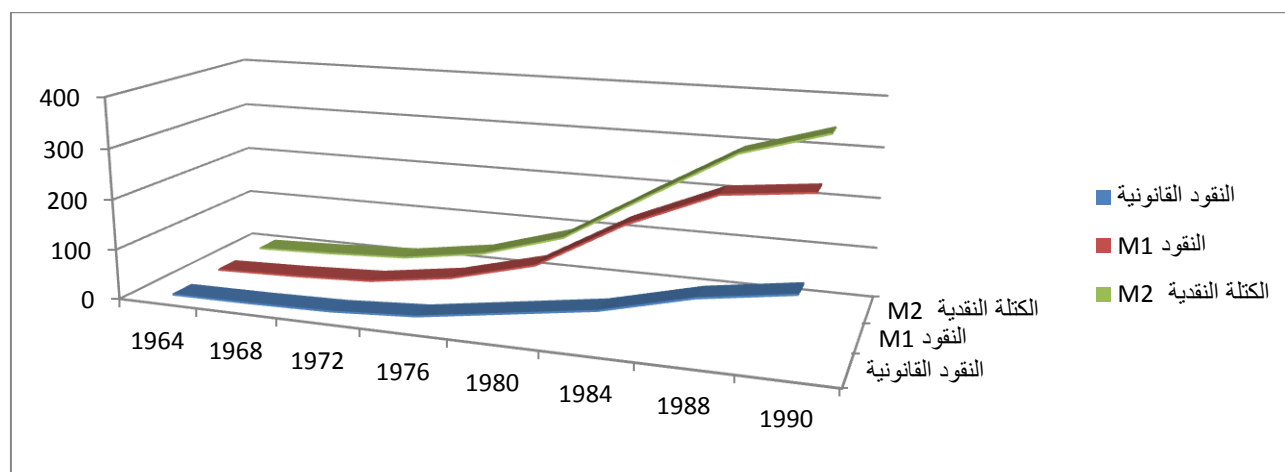
الجدول رقم (04): تطور الكتلة النقدية لبعض السنوات قبل قانون النقد والقرض. **الوحدة: مليار دج**

المتغير السنة	النقد القانونية	نسبة التغير	نسبتها إلى M2	النقد M1	نسبة التغير	نسبتها إلى M2	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير
1964	2.58	-	54.89	4.63	-	98.51	4.7	-
1968	3.7	43.41	36.49	9.31	101.08	91.81	10.14	115.75
1972	7.05	90.54	38.85	16.74	79.8	92.24	18.147	78.96
1976	17.24	144.54	39.54	41.07	59.24	94.19	43.6	140.26
1980	42.34	145.6	45.26	84.43	105.5	90.27	93.53	144.52
1984	67.46	59.33	34.46	180.43	113.7	92.66	194.71	108.18
1988	109.75	62.69	37.46	252.2	39.77	86.06	292.96	50.46
1990	134.94	22.95	39.34	270.08	7.08	78.74	343	17.08

المصدر: الحسابات من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Bank of Algeria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964-2005 - et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005.

الشكل رقم (15): منحنى تطور النقود والكتلة النقدية لبعض السنوات قبل 1990م



من خلال الجدول السابق يتضح أن:

✓ عرض النقود كان دائماً في ارتفاع مستمر منذ سنة 1964م حيث تشكل كل من النقود القانونية والنقود الائتمانية (الودائع تحت الطلب) نصف الكتلة النقدية (M2) حتى سنة 1980م أين نلاحظ أن النقود القانونية ارتفعت أكثر من حجم الودائع، أين وصلت إلى مبلغ 42.34 مليار دج وبمعدل نمو 19.62% عن سنة 1979م مقابل معدل نمو في حجم الودائع الجارية ولأجل 15.58%. ما يفسر الارتفاع في الميل للسيولة النقدية (نقود قانونية) في التعامل.

✓ بعد سنة 1981م لما رأت الحكومة أن هناك نمواً سريعاً في حجم (مبلغ) الأوراق النقدية (نمو حجم النقود القانونية) قررت خفض من وسائل الدفع (النقود القانونية) حتى تكون هناك نقود ائتمانية، فقامت سنة 1982م بسحب الأوراق النقدية ذات القيمة 500 دج من التداول¹، هذا الإجراء أعاد نمو وارتفاع حجم الودائع المصرفية وانخفاض الأوراق النقدية.

- هذا الإجراء كشف كذلك بعض خفايا نمو العرض النقدي من الأوراق النقدية المصدرة من البنك المركزي، حيث ظهرت الأوراق النقدية من فئة 500 دج بكميات كبيرة كانت مكتنزة وغير متداولة.

- كذلك عزز هذا الإجراء نمو النقود الائتمانية حيث ارتفع مبلغ الودائع سنة 1982م بـ 28 مليار دينار جزائري، وهو دليل على الميل الكبير لاكتناز النقود وتداولها في الأسواق الموازية التي تحتاج إلى سيولة في التعامل بدل التعامل بالنقود الائتمانية.

✓ فلو نظرنا إلى جدول تطور الكتلة النقدية قبل قانون النقد والقرض بتمعن لوجدنا أن حجم الأوراق النقدية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات يفوق حجم الودائع، وهو ما يوحي باستخدام النقود في عمليات التبادل (الاكتناز)، ليعود بعد ذلك انخفاض حجم السيولة النقدية مقابل الودائع البنكية بداية من سنة 1981م حيث ارتفعت من 48.6 مليار دج إلى 91.6 مليار دج ما بين سنتي 1981م-1983م مقابل 48 مليار دج إلى 60 مليار دج في الأوراق النقدية، وهو دليل على التخفيض من - الاكتناز - خوفاً من سحبات جديدة للأوراق النقدية، وارتفاع توظيف الأموال في البنوك.

ثانياً- العرض النقدي في الجزائر بعد قانون 10/90:

تميز عرض النقود بعد قانون النقد والقرض (90/10) بالعديد من التغيرات في حجم الكتلة النقدية بصفة عامة من خلال جميع مكوناتها من النقود القانونية والودائع وأشباه النقود. كما تميزت هذه المرحلة كذلك ببعض التغيرات التي شهدتها مقابلات الكتلة النقدية باعتبارها مصدر التغير في حجم عرض النقود؛ وفيما يلي الجدول الذي يبين تطور حجم عرض النقود ومكوناته المختلفة خلال الفترة بعد سنة 1991 وإلى غاية سنة 2014م.

الجدول رقم(05): تطور عرض النقود (الكتلة النقدية) ومكوناته في الجزائر في الفترة 1991- 2014.

الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	النقود M1	نسبة التغير	أشباه النقود	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	الناتج الوطني PIB	سيولة الاقتصاد M2/PIB
1991	157.2	16,13	168.7	24.83	325	20,37	90.27	23.8	415.27	21,07	862.13	48.16
1992	184.85	17.62	184.9	9.6	369.7	13.75	146.18	61.93	559	24.23	1074.7	48.0
1993	211.31	14.27	231.9	25.42	446.9	20.88	180.52	23.5	676.42	21.61	1189.72	52.73
1994	223.0	5.53	252.9	9.06	475.83	6.47	247.68	37.2	723.51	15.31	1487.4	48.64
1995	249.76	12.01	269.3	6.48	519.1	9.09	280.45	13.23	799.56	10.51	2004.9	39.88
1996	290.88	16.34	304.6	13.1	589.1	13.48	325.95	16.22	915.05	14.44	2570.0	35.6
1997	337.62	16.17	333.9	9.62	671.57	14	409.94	25.76	1081.5	18.19	2771.3	39.02
1998	390.42	15.75	422.9	26.65	826.37	23.05	766.09	86.87	1592.46	47.24	2803.1	56.81
1999	440	12.46	446.0	5.46	905.18	9.53	884.16	15.41	1789.35	12.36	3215.1	55.65
2000	484.52	10.55	563.7	26.39	1048.18	15.79	974.35	10.20	2022.5	13.3	4123.5	49.04
2001	577.15	19.1	661.3	17.31	1238.5	18.15	1235.0	26.75	2473.5	22.3	4257.0	58.1
2002	664.68	15.2	751.6	13.65	1416.34	14.36	1485.2	20.25	2901.53	17.3	4541.9	63.88
2003	781.4	17.5	849.0	12.96	1630.38	15.11	1724.04	16.08	3354.42	15.6	5266.82	63.68
2004	874.34	11.9	1291.3	52.1	2160.6	32.52	1577.5	-8,5	3644.3	11.4	6127.5	61.00
2005	921.0	5.33	1516.5	17.44	2421.4	12.13	1636.2	10.1	4157.6	11.2	7564.6	55.0
2006	1081.4	17.41	2096.4	38.23	3167.6	30.74	1766,1	1,7	4933.7	18.7	8512.2	58.0
2007	1284.5	18.78	2949.1	40.67	4233.6	33.7	1761	-0,3	5994.6	21.5	9408.3	63.7
2008	1540	19.9	3424.9	16,13	4964.9	17.3	1991	13,06	6955.9	16.0	11042.8	63.0
2009	1829.4	18.82	3114.8	-8,96	4944.2	-0.4	2228.9	11,95	7173.1	3.2	10034.3	71.5
2010	2098.6	14.68	3657.8	17.43	5756.4	16.41	2524.3	13,25	8280.7	15.4	12049.5	68.7
2011	2571.5	22.53	4570.2	24,94	7141.7	24.06	2787.5	10,42	9929.2	19.9	14384.8	69.0
2012	2997.2	16.55	4776.34	4,51	7737.8	8.34	3329.8	19,45	11067.6	11.46	16160.0	68.48
2013	3247,64	7,71	5005,21	4,57	8249,8	6,24	3691,96	9,83	11941,76	7,89	19089,4	62,57
6/2014	3503,28	7,87	5429,57	8,47	8932,85	8,27	3925,63	14,06	12858,48	7,76	-	-

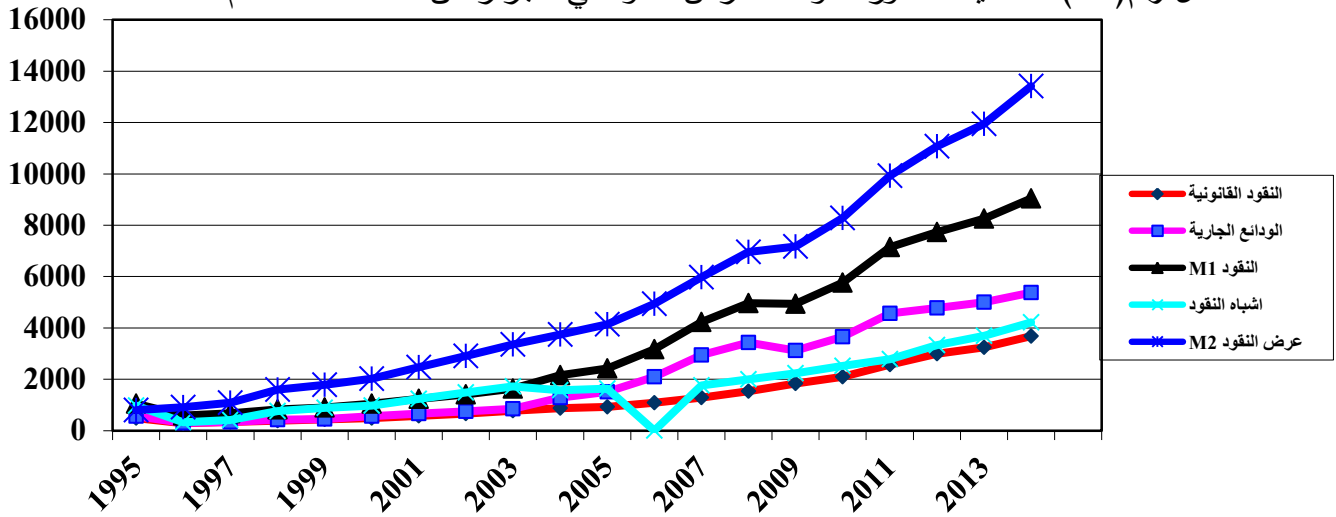
المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .

12/08/2014http://www.banque of algéria.dz

الشكل رقم (16): منحنيات تطور مكونات عرض النقود في الجزائر من 1991-2014م.



تحليل عرض النقود في الجزائر بعد قانون النقد و القرض (10 - 1990)

1. قبل قانون 10/90 كانت الجزائر دخلت في اتفاقيات متعددة الأطراف مع صندوق النقد الدولي، حيث وافق هذا الأخير في إطار اتفاق التثبيت في 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل التزام الجزائر ب: 1- تشديد السياسة النقدية. 2- تخفيض العجز الميزاني. 3- مواصلة سياسة تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

- كما استفادت الجزائر خلال هذه الفترة من تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988 هذا ما أدى إلى:
1. نمو الكتلة النقدية M2 بين سنتي 1989م و 1990م بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الوطني الإجمالي (PIB) سوى بمعدل 0.8% مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل حقيقي.
 2. ارتفاع معدل القروض المقدمة للاقتصاد ب 18% - ارتفاع نسبة التسرب النقدي ب 12.57%.
- و في 03 جوان 1991م وبموجب الاتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي على الاستعداد الائتماني الثاني تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقابل قيام الجزائر ب¹:

1. العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41 مليار دج.
2. إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 8,96 دج مقابل 1 دولار أمريكي سنة 1990م إلى 18,47 دج مقابل 1 دولار أمريكي و رفع سعر الخصم بنسبة 1% أي من 10.5% إلى 11.5% .

1 - M- Eben issad, restructuration et reforms economies -1979-1993- OPU , Alger 1994, pp 140,141

ذلك ما أدى بالمؤشرات النقدية إلى:

- توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9%.
- نمو الكتلة النقدية (M2) بـ 21.3% سنة 1991م بعدما كانت 11.3% سنة 1990م.
- تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان 64% سنة 1990م ما يعني نمواً في الناتج الوطني.
- في سنة 1994 و في نفس الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى:
- 1. قيام السلطات النقدية بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 10,17% ورفع معدل إعادة الخصم إلى 15% وتخفيض معدل التوسع النقدي (M2) إلى 14% مقارنة بـ 21% سنة 1993م، والعمل على تخفيض حدة التضخم، هذه الالتزامات نتج عنها:
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994م؛
- ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني إلى 25% على الودائع بالعملة الوطنية؛
- نمو الكتلة النقدية (M2) بمعدل 15,08% عن سنة 1993م؛
- انخفاض الناتج المحلي بنسبة 0,4% مقارنة بسنة 1993م .
- في الفترة من 1995م إلى 1998م حصلت الجزائر في إطار اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي على مبلغ 1196.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من أجل القيام بعدة إصلاحات هذه الإصلاحات نتج عنها:
- 1. بلغ معدل السيولة 38.6% سنة 1995م أقل من 49,2% سنة 1993م أي انخفاض الكتلة النقدية (M2) بنسبة 6,3% و نمو الناتج الوطني بنسبة 4.3%، بينما سجل معدل السيولة المحلية ارتفاعاً بـ 13%؛
- 2. ارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995م إذ سجل 5,3% في حين تم تسجيل 2,8% سنة 1994م؛
- 3. بلغ نمو متوسط الكتلة النقدية 14.9% خلال الفترة 1994م-1998م .
- فترة 1999م-2002م خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 مقابل 14,9% سنة 1998م نتيجة إتباع سياسة التقشف، إضافة إلى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام.
- أما سنة 2001م فقد شهدت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية (M2) بعد التي سجلتها سنة 1992م فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 22,3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في

ظرف سنة واحدة وهو (مقدار النمو) قيمة الكتلة النقدية في سنة 1991م لتكون بذلك الكتلة النقدية قد تضاعفت بـ 4 مرات في مدة عشر سنوات مسجلة نسبة 58,1% من الناتج الداخلي الخام. ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001م يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب. ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 إلى 2071.8 مليار دينار جزائري مقابل 1659.3 مليار دينار سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9% و يرجع ذلك إلى:

1. زيادة الأرصدة النقدية الخارجية .

2. انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في افريل 2001م الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري (7مليار دولار) من سنة 2001م إلى سنة 2004م .

3. ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001م من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993م أي بمبلغ 22.02 مليار دج موزعة إلى 12 مليار دج للقطاع العام و 7.7 مليار دج للقطاع الخاص.

➤ الفترة الممتدة من 2005م إلى 2007م فقد زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكدته بنك الجزائر¹، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق والقطع النقدية) بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة 2007م مقابل 161.8 مليار سنة 2006م أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني (قطع و أوراق نقدية) بين سنتي 2005م و 2007م. ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007م مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك و المصارف. وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى:

1- مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، على:

1. تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005م و 2006م ولم تعد إلى المسالك البنكية، وهو ما يؤكد نسبة التسرب النقدي الذي بلغ نسبة 20.66% .
 2. تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1,6 و 1,3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، وتداولها خارج المسالك البنكية¹.
 3. تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.
- هذا وأوضح بنك الجزائر في بيان له « أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخل من الأوراق النقدية سيما من بريد الجزائر إذ سجلت الحركة النقدية ضخاً من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج بالنسبة للأشهر التسعة الأولى من سنة 2007م»².
- من سنة 2007 إلى سنة 2010: عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل نمو عرض النقود³ (الكتلة النقدية) حيث بلغ معدل نمو عرض النقود M2 ادني مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 ليبلغ بذلك 7173,1 مليار دج، وبمعدل نمو 3,2% عن سنة 2008. ونلاحظ ذلك التراجع في عرض النقود انه ناتج عن سببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة صافي الإيرادات الخارجية إلى 6,23% سنة 2009 مقارنة بـ 38,18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دج سنة 2008 إلى 3114,8 مليار دج سنة 2009 أي انخفاض بمعدل (9,05%-)، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود) ، إضافة إلى الزيادة في منظومة الأجور والتي تم سحب مبالغها من المنظومة المصرفية وتداولها خارج الجهاز المصرفي، هذه الأخيرة خفضت سرعة دوران النقود حيث سجلت ادني مستوى لها بـ 1,4، ليبدأ بعد ذلك ومن السداسي الأول من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجة واستقرار الأزمة المالية في

1- بنك الجزائر يجري تقييماً لحركة النقد، متاح على: <http://www.entv.dz/or/newy/index.php> 22/01/2008

2- بنك الجزائر يرفع من إنتاج الأوراق النقدية لمواجهة الطلب الكبير على السحب، متاح على:

<http://www.bilad-maktobblog.com> 22/01/2008

أمريكا و ارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15,4% بعدما كان 3,2% سنة 2009، إي بمبلغ قدره 8280,7 مليار دج مقابل 7173,1 مليار دج سنة 2009، كما تغيرت الودائع تحت الطلب وأشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي: 17,43% و 13,25% بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض.

➤ أما السنتين 2011 و 2012 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م وبفارق 4,5% عن سنة 2010، إي بمعدل نمو فاق 19,9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74,10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929,2 مليار دج وبزيادة فاقت 1648,5 مليار دج عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012م لينخفض معدل النمو من 19,9% إلى 11,46%، إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067,6 مليار دج، وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي¹، كما إن جزء من تراجع معدل تغير العرض النقدي يعود إلى انخفاض حجم الودائع تحت الطلب وارتفاع حجم المعاملات النقدية بعد إلغاء إجبارية التعامل بالصكوك في العمليات التجارية.

➤ في حين أن السنتين الأخيرتين 2013-2014 تميزتا بنوع من الاستقرار في تغير عرض النقود حيث سجل معدل نمو 7,89 و 7,76 على التوالي وبقيمة 11945,81 مليار دج سنة 2013، و 12858,75 مليار دج سنة 2014م؛ وذلك نتيجة استقرار مستوى الموجودات الخارجية عند 189,75 مليار دولار إلى غاية نهاية جوان 2013، مع ظرف يتميز بمستوى منخفض للدين الخارجي ما يعزز الصلابة المالية الخارجية للجزائر لسنة 2013م².

1- محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

2- محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2013/12/17.

5-2-3- تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر.

يرتبط تغير الكتلة النقدية في جميع الاقتصاديات بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الإصدار النقدي)، التي تتغير حسب كل بلد ودرجة تقدمه الاقتصادي، وعادة فإن تغير حجم الكتلة النقدية يكون على أساس متطلبات الاقتصاد من النقود من أجل تداول و حركية عوامل الإنتاج.

أولاً: تطور مكونات عرض النقود (الكتلة النقدية) في الجزائر: تتكون الكتلة النقدية M2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، هذه المكونات نحاول تحليل تطورها عبر الفترة من 1990م إلى 2014م حيث أن:

1- النقود القانونية: تتكون النقود القانونية - التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر - من الأوراق

والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت (النقود القانونية) حيزاً كبيراً في تشكيل الكتلة النقدية، خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لنترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك¹.

وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع؛ إذ أنه في 1962م مثلاً: كانت تمثل النقود القانونية نسبة 55% من مجموع الكتلة النقدية، وتضاعف مقدارها بحوالي 21,8 مرة سنة 1982م مقارنة بسنة 1962م، وفي سنة 1991م أصبحت النقود القانونية تمثل حوالي 38% فقط من مجموع الكتلة النقدية بمقدار 157,2 مليار دج.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة (1990م - 2000م) بحوالي 15,9%، بينما شكلت نسبة 17,35% من سنة 2000 إلى غاية 2014، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم عرض النقود (M2) في الاقتصاد، حيث أن أقل نسبة لها من بين مكونات عرض النقود الأخرى هي 22.2% سنة 2005م و 20.27% في سنة 2007م بمبلغ قدره 921 مليار دج و 1301.3 مليار دج سنتي 2005م و 2007م على التوالي. بينما كانت في سنة 2003م

1- قويدر عياش، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2000م، ص 118.

و2004م ما يقارب 781.4 و882.4 مليار دج على التوالي¹، أما أعلى نسبة للنقد القانونية كمكون للعرض النقدي فكانت سنة 1990 بنسبة فاقت 39,34% وبمبلغ 134.94 مليار دينار، لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض تدريجاً بدءاً من سنة 1991م أي سنة بعد قانون النقد والقرض حيث لم تتجاوز بعد ذلك نسبة 30% من العرض النقدي، وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك هي 27,08% سنة 2012م.

وعلى أساس ارتفاع نسبة النقود القانونية في عرض النقود هو ما يفسر ارتفاع سيولة الاقتصاد حيث نجد أنها وصلت إلى نسبة 71,5 خلال سنة 2009م، وهو ما يعني ارتفاع الاستخدام الكبير للنقد في المعاملات الاقتصادية (النقد القانونية والودائع تحت الطلب) ولكن النقود القانونية بشكل أكبر، وباستمرار نمو العرض النقدي في أغلب السنوات.

2- الودائع تحت الطلب: تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظراً لسرعة تحويلها إلى نقد، ولذلك تدرج مع النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية (M1) وتتكون هذه الودائع من: الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة². أما فيما يخص مسار تطور الودائع تحت الطلب فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مستمراً منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ حيث كانت تمثل نسبة الودائع الجارية في سنة 1962م نسبة 41% من مجموع الكتلة النقدية، واستمرت في الارتفاع، بسبب سياسة التخطيط المركزي، إلى غاية 1986م أين شهدت انخفاضا، بسبب الأزمة النفطية.

وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود تمثل نسبة 39,34% سنة 1990م، لترتفع بعد ذلك في سنة 1991م أي سنة بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة 40.5% من الكتلة النقدية (M2)، ثم لتتخفص نسبتها إلى الكتلة النقدية بعد ذلك نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض، حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب مثلاً نسبة 30% من مجموع الكتلة

1- Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2004, juillet 2005, p 172

2- شمولول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2001، ص 141.

النقدية سنة 2002م بما قيمته 751.6 مليار دج، ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك إلى 2096.4، و2949.1 مليار دج سنتي 2006، 2007 على التوالي أي بنسبة من الكتلة النقدية تقدر بـ 42,49% و49.19% لنفس السنتين.

أما متوسط معدل نموها خلال فترة الدراسة (1990م- 2014م) فقد فاق 19,33%. مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و 2007م بـ 51.5% و 45.2% على التوالي. أما أقل نسبة نمو فقد شهدتها سنة 1999م بـ 5.4% ولعل السبب في ذلك هو الوضع الاقتصادي والأمني غير المستقر خلال تلك الفترة. وكذلك أدنى نسبة لها بعد ذلك نسبة 2009م أين كان معدل نمو الودائع تحت الطلب سالب وبنسبة (-8,96)، حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008م إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009م، أي بانخفاض قدره 310 مليار دينار، وقد أرجع تقرير بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانتشار الذعر المصرفي لدى بعض الأفراد الاقتصاديين.

بينما شهدت سنتي 2010-2011 أهم أعلى نسبة لنمو الودائع تحت الطلب بمعدلات 17,42% و24,94% أي بقيمة 3657,8 مليار دج و4570,2 مليار دج في كل من سنة 2010م و 2011م على التوالي بعدما كانت سالبة سنة 2009م وذلك نتيجة دفع مجموعة من مخلفات الأجور والمنح للطبقات العمالية المختلفة.

أما السنتين الأخيرتين 2012 و 2013 وحتى النصف الأول من سنة 2014 فقد شهدت الودائع تحت الطلب نوعاً من الاستقرار في معدل التغير بين 4% و7%. هذا ما يوحي بتحسين مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسنات التي عرفتتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

3- الودائع لأجل: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى (M1)، فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلاً (فائدة)، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، وتؤثر هذه الودائع إلى الادخار. وقد بلغت نسبتها 03% إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1962م، لتصل بعد ذلك إلى 21.7% سنة 1991م ثم

إلى 37.25% سنة 2002 و 27.47% سنة 2007 ثم 30,48% سنة 2010، لتصل إلى 30,08% سنة 2012 و 31,4% خلال السداسي الأول من سنة 2014م.

أما أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد فنجد أعلى نسبة نمو هي 61,9% سنة 1992م ثم سنة 1998م أين وصلت نسبة النمو إلى 86.87%، وإنما يرجع أيضا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الأفراد بالسيولة النقدية في بعض الفترات، خاصة سنة 1998م أين وجدنا أن معدل نمو الودائع لأجل فاق نسبة 86.87% وذلك نتيجة تدني الأوضاع الأمنية التي عرفتھا الجزائر في هذه السنة والتي قبلها بنسبة نمو 25,76% بعدما كانت 13,23% سنة 1995م.

وفي سنة 1999م انخفض معدل نمو الودائع لأجل إلى 15,4% أي نمو بمقدار 118مليار دينار، ومواصلا الانخفاض سنة 2000م إلى 10,2%، ثم شهد معدل نمو الودائع لأجل ارتفاعاً بعد ذلك سنة 2001م بـ 26.8% وسنة 2002م بـ 20.3% و 16.1% سنة 2003م. وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد والمؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء (17%) التي كان يمنحها على الودائع وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت (-0,3%) سنة 2007م، بسبب السحوبات المتتالية على الودائع مع قلة هذه الأخيرة نتيجة الذعر الذي أصاب الأفراد في تلك الحادثة؛ غير أن تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي و عودة نمو معد الودائع لأجل أين وصل سنة 2008م إلى 13,1% ثم إلى 19,45% سنة 2012م.

أما فيما يخص نسبة نمو الودائع لأجل عموما فقد بلغ متوسط نموها خلال فترة الدراسة (1991م - 2014م) حوالي 20,38%. وهو ما يفسر بالتوجه نحو اقتصاد السوق، كما أن تأثير الودائع لأجل على التضخم يعد ضعيفا نظرا لسيولتها الضعيفة.

4- سيولة الاقتصاد و سرعة تداول النقود: إذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الخام PIB

للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى PIB بالأسعار الجارية، وسرعة تداول النقود في الاقتصاد الوطني نلاحظ من خلال الجدول الأرقام التالية.

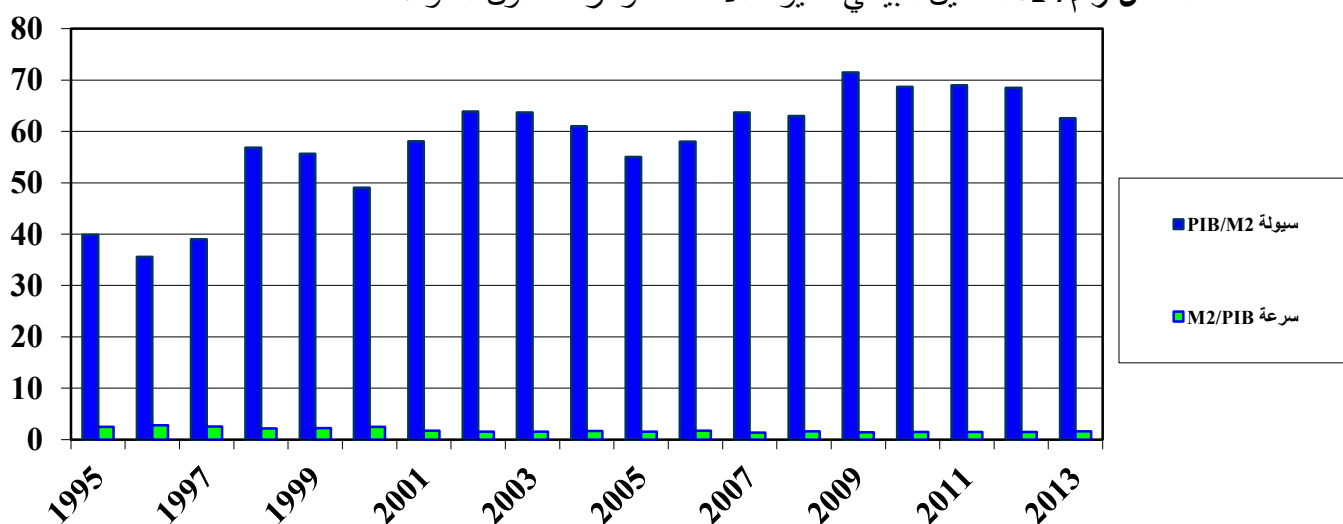
الجدول رقم (06): تطور نمو PIB، ومعدل سيولة الاقتصاد في الفترة 199م-2014م.

الوحدة: مليار دج

المتغير السنة	الكتلة النقدية M2	الناتج الوطني PIB	نسبة تغير PIB	سيولة الاقتصاد M2/ PIB	سرعة تداول النقود PIB /M2
1991	415.27	862.13	-	48.16	2.07
1992	559	1074.7	24.65	48.0	2.08
1993	676.42	1189.72	10.7	52.73	1.9
1994	723.51	1487.4	25.02	48.64	2.05
1995	799.56	2004.9	34.8	39.88	2.5
1996	915.05	2570.0	28.18	35.6	2.79
1997	1081.5	2771.3	7.83	39.02	2.56
1998	1592.46	2803.1	1.15	56.81	2.17
1999	1789.35	3215.1	14.7	55.65	2.2
2000	2022.5	4123.5	28.25	49.04	2.48
2001	2473.5	4257.0	3.23	58.1	1.72
2002	2901.53	4541.9	6.7	63.88	1.56
2003	3354.42	5266.82	16.0	63.68	1.57
2004	3644.3	6127.5	16.34	61.00	1.64
2005	4157.6	7564.6	23.45	55.0	1.56
2006	4933.7	8512.2	12.52	58.0	1.7
2007	5994.6	9408.3	10.52	63.7	1.37
2008	6955.9	11042.8	17.37	63.0	1.59
2009	7173.1	10034.3	-9.13	71.5	1.4
2010	8280.7	12049.5	20.08	68.7	1.46
2011	9929.2	14384.8	19.38	69.0	1.45
2012	11067.6	16160.0	12.34	68.48	1.46
2013	11945,81	19089,4	18,12	62,57	1,6
6/2014	12858,75	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على: بيانات الجدول رقم(8).

الشكل رقم 17: التمثيل البياني لسيولة الاقتصاد وسرعة تداول النقود.



الملاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع بعد قانون النقد والقرض سنة 1990م في تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت 1740 مليار دج (ما يعادل 27 مليار دولار) إلى غاية نهاية 2004م، وهذا التراكم ناتج عن عدة عمليات متعاقبة أنجزت منذ 1990م. ومن سنة 1990م إلى سنة 1997م تم توفير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير بمبلغ 650 مليون دج. أما الباقي من التمويل فقد تم عن طريق قيام الخزينة بشراء الديون المترتبة على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك بنسبة 06% لمدة 20 سنة¹. ومن أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد بعد سنة 2000م الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أدى إلى ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية حيث لم تتخفص سيولة الاقتصاد عن مستوى 55 بدءا من سنة 2000م أما متوسط سيولة الاقتصاد خلال فترة الدراسة فقد تجاوز الـ 60.

هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقد في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الانتاج النقدي، وهو ما يظهر في السنوات الأربعة الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد سنة 2009 مقدار 71,5، ثم 68,7 سنة 2010، و69 سنة 2011، و68,48 سنة 2012، في حين انخفض إلى 62,57 سنة 2013م.

أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي²، حيث لم تتجاوز الاثنان منذ سنة 2000م، أين وصلت سنة 2004 إلى 1,64 ثم 1,59 سنة 2008م، غير أنها شهدت في السنوات الأخيرة (من سنة 2009 إلى سنة 2013) نوع من الاستقرار ولكن عند أدنى مستوياتها بمتوسط معدل 1,45 لهذه السنوات.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"، مرجع سابق، ص ص 28-29.

2- مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، مرجع سابق.

وما يمكن ملاحظته عموماً في بنية العرض النقدي في الاقتصاد الوطني هو أن في مكونات الكتلة النقدية تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود القانونية أو بعبارة أخرى العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية. إلا أنه و بالمقارنة مع المرحلة السابقة انخفضت نسبة هذه النقود المتسربة بشكل محسوس ابتداء من سنة 1991م حيث قدرت نسبة النقود القانونية بالنسبة للكتلة النقدية بـ 39.3% سنة 1990م لتتخفّض إلى أدنى مستوياتها حيث قدرت هذه النسبة بـ 22.2% سنة 2005م و 2006م. وتدل هذه الحالة بكل وضوح على إصرار السلطات في ظل هذا الإصلاح النقدي الجديد وفق قانون النقد والقرض والتعديلات الملحقة به على التقليل من التسرب النقدي خارج الجهاز البنكي، وتشجيع استعمال النقود الكتابية.

ثانياً: تطور مقابلات الكتلة النقدية: تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية؛ هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية. والقروض المقدّمة للاقتصاد، والقروض للخزينة العمومية.

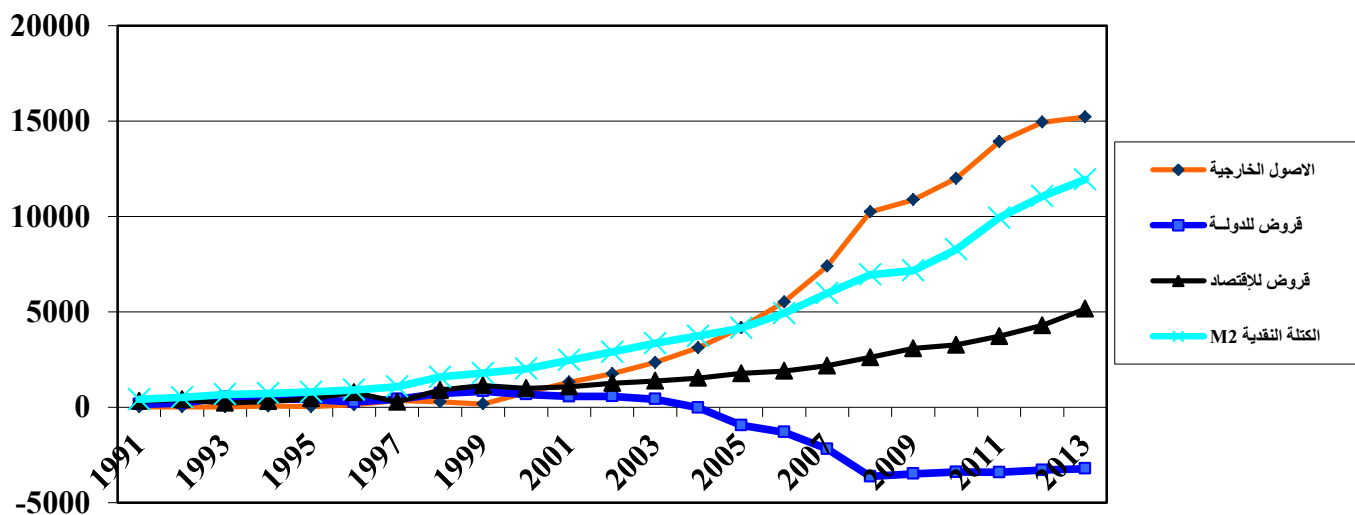
الجدول رقم 07: جدول تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر "1991-2014".

الوحدة مليار دج.

المتغير السنة	النقد M1	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	صافي الأصول خارجية	نسبة التغير
1991	325	-	415.27	-	325.85	-	158.97	-	24.28	-
1992	369.7	13.75	559	24.23	412.31	26.53	226.93	42.75	22.64	-6.75
1993	446.9	20.88	676.42	21.61	220.25	-46.58	527.83	132.6	19.61	-13.38
1994	475.83	6.47	723.51	15.31	305.84	38.86	468.53	-11.23	60.4	208.16
1995	519.1	9.09	799.56	10.51	565.64	84.94	401.58	-14.28	26.3	-56.46
1996	589.1	13.48	915.05	14.44	776.84	37.33	280.54	-30.14	133.9	109.13
1997	671.57	14	1081.5	18.19	741.28	-4.58	423.65	51.01	350.3	161.84
1998	826.37	23.05	1592.46	47.24	906.18	22.24	723.18	70.7	280.7	-17.4
1999	905.18	9.53	1789.35	12.36	1150.73	26.98	847.9	17.24	174.5	-37.8
2000	1048.18	15.79	2022.5	13.3	993.7	-13.64	677.5	-20.1	775.9	343.85
2001	1238.5	18.15	2473.5	22.3	1078.4	8.52	569.7	-15.9	1310.8	68.94
2002	1416.34	14.36	2901.53	17.3	1266.8	17.5	578.6	1.67	1755.7	33.94
2003	1630.38	15.11	3354.42	15.6	1380.2	9	423.4	-26.83	2342.6	33.42
2004	2160.6	32.52	3644.3	11.4	1535	11.2	-20.6	-104.8	3119.2	33.15
2005	2421.4	12.13	4157.6	11.14	1779.8	15.9	-933.2	-4430	4179.7	33.98
2006	3167.6	30.74	4933.7	18.7	1905.4	7.1	-1304.1	-29.7	5515.	31.95
2007	4233.6	33.04	5994.6	21.16	2205.2	15.7	-2193.1	-67.41	7415.5	34.22
2008	4964.9	19.9	6955.9	16.0	2615.5	18.6	-3627.3	-65.4	10246.9	38.18
2009	4944.2	18.82	7173.1	3.2	3086.5	18.0	-3488.9	-3.81	10885.7	6.23
2010	5756.4	14.68	8280.7	15.4	3268.1	5.88	-3392.9	-2.75	11996.5	10.2
2011	7141.7	22.53	9929.2	19.9	3726.51	14.02	-3406.6	-0.4	13922.41	16.05
2012	7737.8	16.55	11067.6	11.46	4297.46	15.32	-3289.7	-3.43	14940.4	7.31
2013	8249.8	6.24	11945.81	7.35	5156.3	16.62	-3235.2	-2.28	15225.16	1.82
6/2014	8932.85	9.61	12858.75	12.28	5760.6	11.71	-2705.5	-16.37	15337.84	0.74

المصدر: الحسابات من طرف الباحث اعتمادا على مصادر الجدول رقم 10.

الشكل رقم 18: التمثيل البياني لتغير عرض النقود ومقالات الكتلة النقدية 1991-2014.



أولاً: صافي الأصول الخارجية: تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز

المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطاً أساساً بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط^(*) مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

فقد كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962م لا يتعدى 0,9 مليار دج، ووصل بعد ذلك سنة 1980م إلى 16,5 مليار دج، ثم أنه شهد تدهوراً ملحوظاً في سنة 1986م بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994م أين سجل ارتفاعاً بلغ 60.4 مليار دج ثم سنة 1996م وسنة 1997م أين سجل كذلك 133,90 مليار دج و 350.31 مليار دج على التوالي. ثم شهد بعد ذلك انخفاضاً محسوساً سنتي 1998م و 1999م بنسبة (17.4%-) و (37.8%-) على التوالي. وكان سبب ذلك دائماً انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً بل عاود الارتفاع ليصل إلى 1755,7 مليار دج في نهاية 2002م، ثم وصل إلى (2342,6 و 3119,2) مليار دج في 2003م و 2004م على التوالي¹.

أما أعلى نسبة نمو فكانت سنة 2000م أين سجل معدل نمو فاق 343.85% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000م بـ 4.45 مرة عن سنة 1999م (في ظرف سنة واحدة)، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية في السنوات الأخيرة نمواً مستمراً بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 و 7402.64 مليار دج سنتي 2006، 2007 على التوالي².

بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000م هي 6,23% سنة 2009، و 7,31% سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية و الاقتصادية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات و كذلك انخفاض قيمة الدولار خلال هذه الأزمة³.

وقد بلغ احتياطي الصرف في الجزائر 186,32 مليار دولار مع نهاية جوان 2012 مقابل 182,22 مليار دولار مع نهاية 2011 في حين قدر جاري الديون الخارجية 3,99 مليار دولار 4,4 مليار دولار مع نهاية 2011 .

(*) ارتفاع الأصول الخارجية في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة لا يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط فقط وإنما كذلك إلى زيادة حجم الصادرات من البترول وانخفاض قيمة الدولار.

1 - E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and F. de Severe, "Algeria: Stastical Appendix", IMF working, No 06/102, IMF, washington, january 2006, p 25.

2 - 27/04/2008 <http://www.Banque of Algérie « statistiques Monétaires »>.

3 - Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009, p159 .

وسجل الحساب الجاري الخارجي الذي يعتبر عنصراً أساسياً في ميزان المدفوعات فائضاً بـ10,8 مليار دولار في ظل تحسن الميزان التجاري و المداخيل الصافية في إطار التحويلات. كما بلغت المداخيل الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل بقليل من مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2012 في حين استقرت قيمة ميزان المدفوعات في 10,32 مليار دولار مع نهاية شهر جوان 2012.

ثانياً: القروض المقدمة للاقتصاد: القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي

للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم. وتشمل نوعين من القروض هما:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.

- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أما فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نمواً مستمراً حيث كانت سنة 1982م تقدر بـ 112,82 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (7,1150؛ 993,7؛ 1078,1؛ 1266,8؛ 1380,2؛ و 1535,0) مليار دج في الفترة من 1999م إلى 2004م على التوالي¹. لتصل في نهاية سنة 2012 إلى 4297,76 مليار دج، وهو ما يؤشر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية (تسهيلات منح القروض) التي اعتمدتها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقار والسيارات، لتصل في نهاية سنة 2013م إلى 5154,25 مليار دج.

إن تتبع معدلات نمو القروض الممنوحة للاقتصاد يظهر لنا أن اتجاه الائتمان في تزايد مستمر ما عدا في بعض السنوات التي عرفت تراجعاً شديداً في حجم الائتمان الموجه للاقتصاد. وبصورة عامة فقد بلغ متوسط حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1990م-1993م) ما يعادل 238,94 مليار دج، محققة بذلك معدل نمو متوسط يقارب 0,3%، مع العلم أن سنة 1993م عرفت تراجعاً كبيراً في حجم

1 -E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and N. Mwose, "Algeria: Stastical ppendix", IMF working paper No.05/51. IMF, Washington, February 2005. p 25

الائتمان وصل إلى -46.3% وسبب ذلك يرجع إلى تبني سياسة تقييدية في مجال منح القروض، حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم (15%)، وتقييد أسعار الفائدة نتيجة تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني، ليواصل الائتمان البنكي بعد ذلك ارتفاعه بداية من سنة 1994 وإلى غاية 1996م حيث ارتفع من 304,84 مليار دج إلى 776,84 مليار دج، أي بزيادة قدرها 472 مليار دج، أي أكثر من الضعف في سنتين فقط، ليعرف بعدها تراجع طفيف خلال سنتي 1997م و2000م، حيث سجل معدلات نمو سالبة بـ -4,57% و-13,64% على التوالي، بعدها شهد الائتمان المقدم إلى الاقتصاد نموا بوتيرة تباينت بين الارتفاع والانخفاض وقدرت في المتوسط بـ 12,93% خلال الفترة (2001م - 2008م) مسجلا ارتفاعا قدر بـ 1537,1 مليار دج، حيث زاد بنسبة تفوق 142,5% بين سنة 2001م وسنة 2008م، بينما كانت أعلى نسبة نمو لها هي 84,94% سنة 1995م، ثم 37,33% سنة 1996م، لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معد النمو لها 18% سنتي 2008م و2009م، ثم 14,5% بين سنتي 2011م و2012م بنسبة 16,6% سنة 2013م.

وبلغت القروض البنكية للقطاع الخاص 2121 مليار دينار خلال السداسي الأول من سنة 2012م متقدما على جاري قروض القطاع التي قدرت بـ 1893 مليار دينار مع نهاية شهر جوان 2012. وأن حصة القروض على المدى المتوسط والبعيد ارتفعت بنسبة 65,21 بالمائة مما يعكس "تحسن الهيكل وظروف التمويل خاصة إثر الدعم الذي وفرته الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأوضح في نفس السياق أن القرض البنكي يبقى بذلك "ذا أهمية في تمويل النمو في الجزائر"¹.

ثالثاً: القروض المقدمة للخرينة: تتمثل قروض الخرينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة، والاكتتاب في سندات الخرينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرينة والتي منها الحسابات البريدية².

1 - محمد لكسائي، الوضعية الاقتصادية و النقدية للجزائر للسداسي الأول من سنة 2012، اكتوبر 2012.

2- نصر الدين بوعمامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، مرجع سابق، ص 86.

وقد عرفت قروض الخزينة ارتفاعاً وانخفاضاً تماشياً مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى؛ وقد بلغت هذه القروض: (847,9، 677,6، 569,7، 578,6، 423,4، و-20,6) مليار دج خلال الفترة من 1999م إلى 2004م على التوالي¹، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداءً من سنة 2000م بشكل ملفت للانتباه ابتداءً من سنة 2005م أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظراً لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية.

حيث عرف هذا المقابل للكتلة النقدية في الجزائر ابتداءً من سنة 2000م إلى غاية 2007م معدلات نمو سالبة (باستثناء سنة 2002م أي كانت نسبة النمو موجبة بنسبة 1.67%) كبيرة وصلت إلى نسبة -4430.1% سنة 2005م، أما قيمها فقد أصبحت سالبة ابتداءً من سنة 2004م على النحو التالي -20، -939.24، -1304.1، -2183.3، مليار دينار جزائري في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، على التوالي².

في حين شهد معد نمو القروض للخزينة في السنوات الأربعة الأخيرة ابتداءً من سنة 2009م إلى غاية 2013م معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعاً ما حيث لم تتجاوز -3,8 وذلك نتيجة الدور الذي لعبته الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية و قروض الشباب.

وفي الأخير يمكن القول بأن المقابل للكتلة النقدية والمتمثل في الذمم على الخارج المكون من الذهب والعملات الأجنبية لا يمكن أن يتطور بحرية، بل يتوسع بطريقة محدودة لكونه يرتبط بتطور الفائض المحقق في الميزان التجاري والمعتمد على الصادرات إلى الخارج وتحويلات رؤوس الأموال من الخارج، كما أن العجز في الميزانية العامة يخضع إلى حدود عندما تريد الخزينة العامة سد هذا العجز بواسطة التسليفات من البنك المركزي. أما الأمر فيختلف في القروض الموجهة للاقتصاد، حيث أن البنوك التجارية تتمتع بحرية واسعة في قبول أصول غير نقدية مقابل النقد الذي تم خلقه عن طريقها، ويبقى على السلطات النقدية إذا أرادت أن تتحكم في نمو العرض النقدي أن تعتمد على إخضاع هذه المقابلات للرقابة .

1 -Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2004, op.cit, p : 172

2 -Bank of algeria , Indicateurs monétaires et financiers (4e trimestre 2007)

5-2-4- العلاقة بين تغير العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية.

يجمع الاقتصاديون على أن عرض النقود يرتبط بعدة متغيرات في الاقتصاد عادة ما تكون أهم هذه المتغيرات تتمثل في مقابلات الكتلة النقدية ومتطلبات النشاط الاقتصادي من الحجم النقدي الأمثل الذي يلبي طلبات الأعوان الاقتصاديين، درجة هذا الترابط هو ما نريد البحث عنه في هذا المطلب.

الجدول رقم(08): نسبة مقابلات الكتلة النقدية إلى عرض النقود في الجزائر "1991م-2014م"

الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	قروض الاقتصاد NDCG	نسبة قروض الاقتصاد إلى M2	قروض للحكومة CCB	نسبة قروض الحكومة إلى M2	صافي الأصول NFA خارجية	نسبة صافي الأصول الخارجية إلى M2
1991	325	415.27	325.85	78.46	158.97	38.28	24.28	5.84
1992	369.7	515.9	412.31	79.92	226.93	43.98	22.64	4.38
1993	446.9	627.42	220.25	35.1	527.83	84.12	19.61	3.12
1994	475.83	723.51	305.84	42.27	468.53	64.75	60.4	8.34
1995	519.1	799.56	565.64	70.74	401.58	50.22	26.3	3.29
1996	589.1	915.05	776.84	84.89	280.54	30.65	133.9	14.63
1997	671.57	1081.5	741.28	68.54	423.65	39.17	350.3	32.39
1998	826.4	1592.46	906.18	56.9	723.18	45.41	280.7	17.62
1999	905.18	1789.35	1150.73	64.31	847.9	47.38	174.5	9.75
2000	1048.18	2022.5	993.73	49.13	677.47	33.5	775.9	38.36
2001	1238	2473.5	1078.45	43.6	569.72	23.03	1310.8	53.0
2002	1416.34	2901.53	1266.8	43.66	578.7	19.94	1755.7	60.51
2003	1630.38	3354.42	1380.16	41.14	423.4	12.62	2342.6	69.83
2004	2160.58	3738.03	1535.03	41.06	-20.6	-0.55	3119.2	83.44
2005	2422.73	4146.9	1779.8	42.88	-933.2	-22.65	4179.4	100.78
2006	3167.64	4933.7	1905.4	38.62	-1304.1	-26.43	5515.05	111.78
2007	4214.25	5977.97	2205.2	36.5	-2193.1	-36.68	7402.64	123.83
2008	1540	6955.9	2615.5	37.6	-3627.3	-52.14	10246.9	147.31
2009	1829.9	7173.1	3086.5	43.03	-3488.9	-48.83	10885.7	151.75
2010	2098.6	8280.7	3268.1	39.46	-3392.9	-40.97	11996.5	144.87
2011	2571.6	9929.2	3726.51	37.53	-3406.6	-34.3	13922.41	140.21
2012	2997.2	11067.6	4297.46	38.83	-3289.76	-29.97	14940.4	135
2013	8249,8	11945,81	5156,29	43,14	-3235,4	-26,92	15225,16	127,39
6/2014	8932,85	12858,75	5760,6	44,8	-2705,5	-21,04	15337,84	119,27

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

Bank of algeria, Bulletin statistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

- بنك الجزائر، التقرير السنوية من 2006 إلى 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

12/08/2014http://www.banque of algéria.dz

تحليل العلاقة الترابطية بين عرض النقود و مقابلات الكتلة النقدية

يرتبط عرض النقد بعلاقة يفترض أن تكون وثيقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والعجز بالموازنة والاحتياطات الدولية الناتجة عن الصادرات الوطنية؛ فقد وجد أن هناك علاقة واضحة وإيجابية بين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وبين معدل النمو في الناتج المحلي الاسمي والحقيقي، ولكن تلك العلاقة كانت غير واضحة مع معدل التضخم وذلك لوجود عوامل أخرى تؤثر على نمو عرض النقد غير الزيادة في معدلات الأسعار¹.

وفي الجزائر ومن خلال دراستنا هذه سيتم استعراض العلاقة بين العرض النقدي كمتغير تابع وبين مقابلات الكتلة النقدية كمتغيرات مستقلة، وتشمل صافي الموجودات الخارجية وصافي القروض المقدمة الحكومة وللاقتصاد، -الواردة في الجدول رقم(08) - والتي تؤثر بصورة طردية في عرض النقود.

وقد تم استخدام معادلة الانحدار المتعددة لتحديد العلاقة بين المتغيرات المذكورة لفترة الدراسة "1991-2013م" وباستخدام برنامج المعالجة الإحصائية إيفيوز (Eviews)، وتبين من التحليل القياسي ما يلي:

أولاً: أثر المقابلات على عرض النقود بالمعنى الضيق (M1):

جدول الاختبار: regress M1, NFA, NDCG, CCB, noconst .

Dependent Variable: M1 Method: Least Squares Date: 06/16/14 Time: 16:00 Sample: 1991 2013 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA	0.413701	0.067876	6.094963	0.0000
NDCG	0.240279	0.118514	2.027437	0.0562
CCB	0.545773	0.134977	4.043462	0.0006
R-squared	0.995361	Mean dependent var	2662.748	
Adjusted R-squared	0.994897	S.D. dependent var	2586.386	
S.E. of regression	184.7548	Akaike info criterion	13.39704	
Sum squared resid	682687.0	Schwarz criterion	13.54515	
Log likelihood	-151.0660	Durbin-Watson stat	1.303507	

Dependent Variable: M1 Method: Least Squares Date: 06/16/14 Time: 00:14 Sample: 2000 2013 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA	0.442865	0.104436	4.240538	0.0014
NDCG	0.249537	0.164496	1.516979	0.1575
CCB	0.455891	0.223697	2.037988	0.0663
R-squared	0.993149	Mean dependent var	4008.175	
Adjusted R-squared	0.991903	S.D. dependent var	2512.845	
S.E. of regression	226.1110	Akaike info criterion	13.86734	
Sum squared resid	562388.1	Schwarz criterion	14.00428	
Log likelihood	-94.07137	Durbin-Watson stat	1.434525	

$$M1 = 0.44 NFA + 0.25 NDCG + 0.45 CCB \quad M1 = 0.41 NFA + 0.24 NDCG + 0.54 CCB$$

(4.24) (1.51) (2.03) (6.09) (2.02) (4.04)

$$R^2 = 0.993 \quad F = 1690$$

$$R^2 = 0.995 \quad F = 1690$$

1- هيل عجمي جميل الجناي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه، مرجع سابق، ص 28.

يشير هذا النموذج إلى أنه يتمتع بمعنوية عالية كما تبين قيمة معامل الارتباط (R) ويدل على أن 0.99% من التغير في العرض النقدي بالمعنى الضيق يفسرها التغير في مقابلات الكتلة النقدية، فنلاحظ من خلال المعادلة أن إشارة المتغيرات موجبة وهو ما يعنى العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات و M1. ويمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

1- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وصافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 1991م وحتى 1013م حيث أن ارتفاع الأصول الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق بمقدار 0.41 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية لأن الزيادة في الأصول الخارجية يجري تحويلها من قبل بنك الجزائر إلى نقود لصالح الحكومة لتمويل نفقاتها المختلفة، بدفع أجور ورواتب الموظفين والعمال فتزيد بالتالي الودائع لدى البنوك التجارية وقدرتها في منح القروض وخلق ودائع جديدة، مما ينعكس على نمو عرض النقود، كما تشير الأرقام في الجدول رقم (02) أن هبوط صافي الأصول الخارجية قابله قلة في العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1) خلال نفس الفترة.

2- كما وجد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمعنى الضيق بمقدار 0.24 وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، فالقروض الاقتصادية يتم طرحها في الاقتصاد للإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة النفقات ودفع رواتب وأجور جديدة كما ينعكس في زيادة الودائع الجارية والعملة في التداول، اللذان يشكلان عرض النقود بالمعنى الضيق (M1).

3- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية ضعيفة جداً عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وصافي القروض للحكومة، حيث أن ارتفاع هذه القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الضيق بمقدار 0.54 منها؛ وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية؛ لأن الزيادة في القروض الحكومية تستلزم زيادة في عرض النقود على شكل عملة في التداول وودائع جارية لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية، وهذا ما حدث في العديد من السنوات الممتدة

من 1991م إلى 1999م، فالزيادة في معدل نمو القروض الحكومية رافقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1). خلال الفترة (1991-1995م)، أين بدأت القروض للحكومة في الانخفاض؛ غير أن انخفاض القروض الممنوحة للحكومة صاحبه في المقابل ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد ولذلك لم يتأثر عرض النقود بذلك الانخفاض في القروض الحكومية.

كما أن القروض للحكومة قد ارتبطت بعلاقة موجبة ذات معنوية (4.04) مع عرض النقود بالمعنى الضيق (M1)، حيث تنعكس القروض الحكومية في الزيادة في النفقات الحكومية والتي تنعكس هي الأخرى في زيادة أكبر في العملة في التداول وزيادة في الودائع الجارية؛ إضافة إلى تطور قروض الخزينة خلال فترة الدراسة أين كانت الفترة قبل سنة 2000م موجبة وبعد ذلك أصبحت متناقصة وسالبة.

ثانياً: أثر المقابلات على عرض النقود بالمعنى الواسع (M2):

جدول الاختبار: regress M2 NFA NDCG CCB ,noconst

Dependent Variable: M2 Method: Least Squares Date: 06/16/14 Time: 00:16 Sample: 2000 2013 Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA	0.351898	0.157317	2.236875	0.0470
NDCG	0.315150	0.247788	1.271855	0.2297
CCB	1.587720	0.336964	4.711835	0.0006
R-squared	0.990810	Mean dependent var	6059.604	
Adjusted R-squared	0.989139	S.D. dependent var	3268.153	
S.E. of regression	340.6011	Akaike info criterion	14.68671	
Sum squared resid	1276100.	Schwarz criterion	14.82365	
Log likelihood	-99.80697	Durbin-Watson stat	1.132772	

$$M_2 = 0.35 NFA + 0.31 NDCG + 1.58 CCB$$

(2.23) (1.27) (4.71)

$$R^2 = 0.99 \quad F = 809.68$$

Dependent Variable: M2 Method: Least Squares Date: 06/16/14 Time: 16:01 Sample: 1991 2013 Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA	0.504878	0.103718	4.867819	0.0001
NDCG	0.497527	0.181094	2.747339	0.0124
CCB	1.228576	0.206250	5.956718	0.0000
R-squared	0.994379	Mean dependent var	4060.286	
Adjusted R-squared	0.993817	S.D. dependent var	3590.313	
S.E. of regression	282.3139	Akaike info criterion	14.24502	
Sum squared resid	1594023.	Schwarz criterion	14.39313	
Log likelihood	-160.8178	Durbin-Watson stat	0.732312	

$$M_2 = 0.50 NFA + 0.49 NDCG + 1.22 CCB$$

(4.86) (2.74) (5.95)

$$R^2 = 0.994 \quad F = 1327.18$$

التحليل: تدل الإشارة الموجبة لكل المتغيرات على العلاقة الطردية بين NFA, NDCG, CCB و M2،

فمثلاً إذا زادت NFA بـ 1 دج تؤدي إلى زيادة M2 بـ 0.50 دج، وبالنسبة إلى إشارة الثابت الموجبة يدل على وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجاباً على M2.

كما انه من خلال المعادلة أيضا نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات، لأن إحصائية t_{cal}^* المحسوبة لستيوننت أكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدولة والتي تساوي إلى $t_{22}^{0.05} = 2,07$ ، إذن فالمعلومات تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

ونلاحظ أيضا أن معامل التحديد المعدل (معامل الارتباط) يمثل $R^2 = 0,99$ ، أي أن القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا وبصيغة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج (مقابلات الكتلة النقدية) تفسر 99% من M2، كما تدل إحصائية $DW = 0.73$ على وقوع الارتباط الذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل، وهذا ما يدل عليه اختبار فيشر، أي أن إحصائية فيشر المحسوبة ($F_{cal}^* = 1327,18$) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $(F_{3,19}^{0.05} = 3.13)$.

وعليه فإن هذه النتائج تدل على أن النموذج يتمتع بمعنوية مرتفعة جداً وهذا واضح من خلال قيمة معامل الارتباط (R) ويدل على أن 0.99% من التغير في العرض النقدي بالمعنى الواسع يفسرها التغير في مقابلات الكتلة النقدية، ويمكن تفسير معلومات النموذج كما يلي:

1- بالنسبة لمساهمة الموجودات الخارجية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وصافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 1991م وحتى 2013م حيث أن ارتفاع الأصول الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الواسع بمقدار 0.50 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية^(*). لأن الزيادة في الأصول الخارجية، تنعكس على زيادة عرض النقود، كما تشير الأرقام في الجدول رقم (03) أن هبوط صافي الأصول الخارجية قابله قلة في العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) خلال نفس الفترة.

ويظهر من خلال القراءة العامة للإحصائيات أن مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية كان ضعيفا مقارنة مع المقابلات الأخرى خلال السنوات الأولى من هذه المرحلة حيث بلغ هذا المقابل سنة 1991م حوالي 24.28 مليار دج، ليرتفع نوعا ما إلى 350,3 مليار دج سنة 1997م ولكنها سرعان ما عرفت تراجعاً من جديد ابتداء من 1998م بسبب الانهيار في أسعار البترول.

(*) صافي الأصول الخارجية مقابل من مقابلات الكتلة النقدية وبالتالي مصدر يساهم في تغير عرض النقود.

ولكن يظهر بوضوح الارتفاع المتصاعد والمذهل لحجم هذه الأصول الخارجية والتي أصبحت تحتل الحصة الأكبر من تغطية الكتلة النقدية ابتداء من سنة 2001م ولغاية السنوات الحالية، وهذا ناتج أساسا عن الارتفاع في أسعار البترول حيث أصبحت تمثل حوالي 49% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م لترتفع النسبة تباعا إلى غاية 2006م أين أصبحت الموجودات الخارجية تمثل 89% من الكتلة النقدية¹.

وجاءت هذه المؤشرات الايجابية بفضل بلوغ سعر البترول 113,37 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من السنة 2012 مقابل 112,92 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من سنة 2011 مما سمح لصادرات المحروقات بأن تصل إلى 37,50 مليار دولار في السداسي الأول من 2012 بارتفاع بنسبة 4,05 مقارنة بالسداسي الأول من 2011م².

2- بالنسبة لمساهمة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وصافي القروض للحكومة، حيث أن ارتفاع هذه القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع بمقدار 0.49 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية (قروض الحكومة مقابل من مقابلات الكتلة النقدية)؛ لأن الزيادة في القروض الحكومية تستلزم زيادة في عرض النقد، وهذا ما حدث في العديد من السنوات الممتدة من 1991 إلى 1999، فالزيادة في معدل نمو القروض الحكومية رافقه زيادة في معدل تغير العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2). خلال الفترة (1991 - 2000م). كما أن انخفاض القروض الممنوحة للحكومة صاحبه كذلك ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد ولذلك لم يتأثر عرض النقود بذلك الانخفاض في القروض الحكومية. وعليه فإن مكانة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية قد شهد تطوراً ملحوظاً من 167 مليار دج سنة 1990م إلى 423.4 مليار دج سنة 2003م.

1- بقيق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" 11- 12 مارس 2008 جامعة "قاصدي مرباح" ورقلة، الجزائر، ص 21.

2 - محمد لكسيسي، الوضعية الاقتصادية و النقدية للجزائر للسداسي الأول من سنة 2012، أكتوبر 2012.

إلا أن هذه القروض المقدمة للدولة تظهر بالسالب خلال السنوات الأخيرة من 2004م إلى 2008م مما يوحي بتسديد الدولة لجزئ من ديونها اتجاه بنك الجزائر وذلك بعد ارتفاع إيراداتها الناتجة عن الارتفاع في أسعار البترول¹. أما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة باستثناء سنتي 1993م و1994م وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية. حيث بلغت نسبة تغطيتها من الكتلة النقدية على التوالي 68.7% و 56.1%.

3- بالنسبة لمكانة القروض المقدمة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية: كما وجد أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمعنى الواسع بمقدار 1,22 وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يبقى هذا الجزء يشكل أعلى المعدلات و أعلى الحصص في تكوين الكتلة النقدية لغاية سنة 1999م. وشهد هذا المقابل على العموم ارتفاعاً ملحوظاً طيلة الفترة محل الدراسة إلا أنه شهد انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001-2006م حيث لم تتعدى نسبة تغطيتها 14,06% و 18,16% سنة 2005-2008 على التوالي²، كحد أقصى، وهذا بسبب مخلفات أزمة البنوك الخاصة التي أدت إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي و قلة الطلب على القروض.

إن النتائج الواردة في معلمات النموذج للفترة من 2000 إلى 2013م تشير إلى أن عرض النقود بالمعنى الواسع ارتبط بصورة اقل بصافي الأصول الخارجية (0,35) والقروض للاقتصاد (0,31)، بينما زاد ارتباطه بالقروض الممنوحة للحكومة (1,58)؛ مما يدل أن عرض النقود بالمعنى الواسع الذي يشمل العملة في التداول والودائع الجارية ولأجل، أصبح المؤشر الرئيسي على قرارات الإنفاق الكلي في الاقتصاد الجزائري.

فالعلاقة الوثيقة بين تغير عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ومقابلات الكتلة النقدية يمكن استخدامها كمؤشر للتوصل إلى توقعات حول تطور عرض النقود بما يتناسب والناتج المحلي الإجمالي، من خلال دراسة سلوك عرض النقود بالمعنى الواسع، فزيادته دلالة على زيادة متوقعة في الناتج المحلي الإجمالي، أو آثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني أولها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود.

1- بقبق ليلي اسمهان، نفس المرجع السابق، ص 23.

كما يبين تحليل الوضع النقدي أن تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية يعكس النتائج المسجلة على مستوى الكتلة النقدية، حيث بلغ هذا المجموع ذي الأهمية البالغة في الوضعية النقدية المجمعة (الكتلة النقدية M1) 5515.05 مليار دج سنة 2006م مقابل 4179.66 مليار دج نهاية ديسمبر 2005م وهو التاريخ الذي تجاوزت فيه الموجودات الخارجية الصافية السيولات النقدية في الاقتصاد الوطني¹.

وفي سنة 2005م فاقت الموجودات الخارجية الصافية بشكل متزايد الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) لسنتي 2006م، 2007م على التوالي، وهو ما يشهد على أن الموجودات بالعملة الصعبة هي مصدر إنشاء النقود في الجزائر، حيث تضمن الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر كلياً، الكتلة النقدية في الاقتصاد بشكل أصبحت معها الموجودات الداخلية الصافية سالبة بمبلغ (581.3-) مليار دج سنة 2006م وهو ما يؤكد الدور الأساسي للاحتياطات الرسمية للصرف في عملية إنشاء النقود في الجزائر.

كما بين تطور الوضعية النقدية خلال سنة 2004م مواصلة الميل للارتفاع للمجاميع الخاصة بصافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر إذ قدرت بـ 3119.2 مليار دج سنة 2004م مقابل 2342.6 مليار دج سنة 2003م. حيث في نهاية سنة 2004م وصلت الموجودات الخارجية إلى مرة ونصف مستوى المجاميع النقدية (M1) -النقود القانونية والودائع تحت الطلب لدى البنوك والخزينة العمومية والصكوك البريدية- كما مثلت (صافي الموجودات الخارجية) نسبة 83.4% من الكتلة النقدية M2 (M1+الودائع لأجل بالدينار والعملات الأجنبية) مقابل 69.8% من الكتلة النقدية M2 سنة 2003م و 9.5% سنة 1999م فقط. بينما سنة 2003م فقد عرفت فيها قروض النظام المصرفي للدولة انكماشاً بـ 157.9 مليار دج ولم تساهم (هذه القروض) في خلق النقود سواء في السداسي الأول أو الثاني².

ومن هنا فإن التغيرات التي تعرفها الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة الانتقالية تجد مصدرها دائماً في التغيرات التي تطرأ على الأجزاء المقابلة لها تبعاً للظروف الاقتصادية، حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية وبمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا النمو من العرض النقدي. وبالتالي نستطيع القول أننا نقبل هذا النموذج من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والإحصائي معاً.

1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص 157

2- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، سنة 2004، ص 6.

5-3- أثر تغيرات عرض النقود على متغيرات الاداء الاقتصادي الجزائري.

تعرف الوظائف الديناميكية للنقود بأنها تلك الوظائف التي تؤثر في اتجاهات النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، والمعتمدة على الكيفية التي تؤثر من خلالها كمية النقود في الاقتصاد نتيجة التأثير في مستوى الانتاج والتوظيف وتوزيع الثروة و الدين العام والتجارة الخارجية؛ ومن هنا يأتي دور السلطة النقدية في التحكم في كمية النقود المعروضة بما يتناسب والأنشطة الاقتصادية، وذلك من اجل تجنب الآثار غير المرغوبة الناتجة عن تغيرات عرض النقود بما لا يتناسب وحاجة الاقتصاد إلى كمية النقود المعروضة.

5-3-1- أثر تغيرات عرض النقود على الناتج الوطني.

إن الحديث عن مدى ارتباط مستوى الناتج الاقتصادي الوطني بكمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني، يدعو إلى البحث في طبيعة العلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي أن هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة النقدية الانكماشية (تقييدية)، فهذه العلاقة الترابطية بين كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي تعتبر المحور الأساسي بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوما تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المعروضة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المعروضة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني).

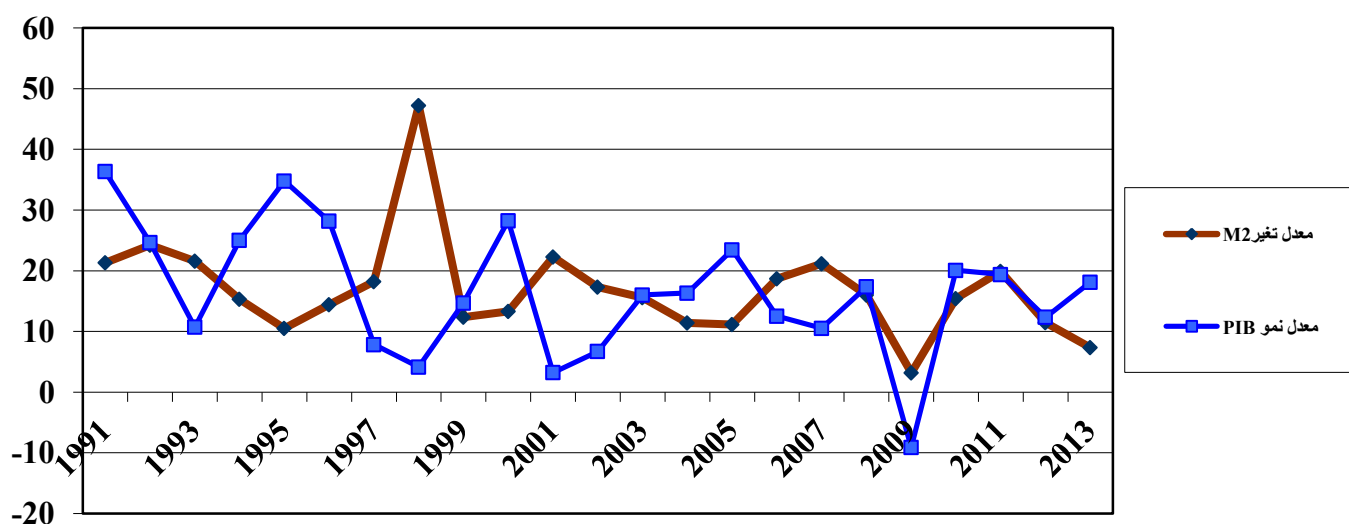
من هنا تأتي دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين التغير في كمية النقود ومعدل تغير الناتج الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 بالاعتماد على معامل الارتباط البسيط من أجل معرفة وتحليل طبيعة تلك العلاقة الموجودة بين المتغيرين في الجزائر.

الجدول رقم 09: تطور معدل تغير الكتلة النقدية ومعدل الناتج الوطني في الجزائر خلال الفترة 1991-2014.

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل تغير الكتلة النقدية %M2	معدل تغير الناتج الوطني %PIB	معدل الاستقرار النقدي % $\frac{\Delta M_2}{\Delta PIB}$
1991	415.27	21.30	36,35	0,58
1992	515.9	24.23	24.65	0,98
1993	676.42	21.61	10.7	2.01
1994	723.51	15.31	25.02	0.61
1995	799.56	10.51	34.8	0.3
1996	915.05	14.44	28.18	0,51
1997	1081.5	18.19	7.83	2,32
1998	1592.46	47.24	4.15	11,38
1999	1789.35	12.36	14.7	0,84
2000	2022.5	13.3.	28.25	0,47
2001	2473.5	22.3	3.23	6,9
2002	2901.53	17.3	6.7	2,58
2003	3354.42	15.6	16.0	0.97
2004	3644.3	11.4	16.34	0,69
2005	4157.6	11.14	23.45	0,71
2006	4933.7	18.7	12.52	1,49
2007	5994.6	21.16	10.52	2,01
2008	6955.9	16.0	17.37	0,92
2009	7173.1	3.2	-9.13	0,35-
2010	8280.7	15.4	20.08	0,76
2011	9929.2	19.9	19.38	1,02
2012	11067.6	11.46	12.34	0,93
2013	11945,81	7,35	18,12	0,46
06/2014	13412,75	12,28	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول 1 و 2.

الشكل رقم 19: التمثيل البياني للعلاقة بين معدل نمو عرض النقود و معدل نمو الناتج الوطني.



وباستخدام برنامج المعالجات الإحصائية (Eviews) تم الحصول على المعطيات التالية:

جدول الاختبار الإحصائي: regress PIB, M1, M2, noconst .

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 06/16/14 Time: 16:03				
Sample: 1991 2013				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	-1.266155	0.465281	-2.721271	0.0128
M2	2.403029	0.318336	7.548718	0.0000
R-squared	0.986129	Mean dependent var	6545.260	
Adjusted R-squared	0.985469	S.D. dependent var	5205.880	
S.E. of regression	627.5445	Akaike info criterion	15.80445	
Sum squared resid	8270055.	Schwarz criterion	15.90319	
Log likelihood	-179.7511	Durbin-Watson stat	1.010196	

$$PIB = -1.26 M_1 + 2.40 M_2$$

(-2.72) (7.54)

$$R^2 = 0.98 \quad F = 952.23$$

تحليل بيانات الجدول رقم (07) والدراسة القياسية:

✚ - تميز تغير معدل الناتج الوطني بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت تحسن نوعا ما بالمقارنة مع المراحل السابقة لها (قبل سنة 1991) حيث تمثل الارتباط بين معدل تغير الكتلة النقدية ومعدل تغير الناتج الوطني بالقيمة (0.98) وهي تؤكد على وجود مساهمة كبيرة لكمية النقود في حدوث النمو الاقتصادي في الجزائر؛ غير أن هناك ارتباط سلبي (-1.66) بين حجم عرض النقود M1 ومستوى الناتج الاقتصادي الوطني.

✚ - كما يلاحظ من خلال نتائج الارتباط في الدراسة القياسية إن تغير عرض النقود M2 بوحدة واحدة (مليار دج) يؤدي إلى تغير في معدل النمو الاقتصادي بما قيمته (7,54 مليار دينا)، فمثلاً سنة 1998 أين بلغ معدل النغير في عرض النقود 47% قابله ارتفاع في معدل الناتج الاقتصادي الذي بلغ 5,1%، غير أن ذلك لا يعني انه كلما زاد عرض النقود رافقته زيادة في معدل النمو الاقتصادي، لأنه في حالات عديدة ينعكس معدل التغير في العرض النقدي إلى ارتفاع في معدل التضخم و ليس في معدل النمو الاقتصادي.

✚ - أما من خلال مقارنة معدل تغير عرض النقود بمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، - الجدول رقم

(07) - يلاحظ ارتفاع معدلات السيولة المحلية، مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي الذي لا يقابله إنتاج حقيقي

يتمتع (يغطي) الزيادة في الكتلة النقدية، حيث تجاوز معدل سيولة الاقتصاد 50% في أغلب السنوات، وذكرنا سابقا أن سبب الزيادة يرجع إلى الزيادة المستمرة للأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن سرعة تداول النقود تبقى ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم إيداعها في المؤسسات النقدية والمالية.

✚ - كما كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2010-2000، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9% كأعلى مستوى له في 2003، ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة، ففي سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11.6%)، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي، حيث لو تم ربط تغير معدل نمو الناتج الوطني بمعدل تغير عرض النقود ربما تظهر تلك العلاقة في التجسد بعد مدة زمنية تتطلبها عملية التحول من النقدي إلى النشاط الحقيقي، فمثلا نسبة النمو 6.9% المحققة سنة 2003 كانت بعد أن عرف عرض النقود نسبة نمو كبيرة بلغت 22.3% سنة 2001، بينما كانت أدنى نسبة نمو في الناتج الوطني سنة 2006م بعدما كان معدل تغير عرض النقود شهد انخفاض واستقرار بداية من سنة 2003 حتى سنة 2005.

✚ - ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر كذلك بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة 2001-2009، وهي 8.8%)، إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة ب 19.7% نتيجة الدعم المالي الممنوح في إطار برنامج الدعم الفلاحي، وقد قدر متوسط نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8% وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1%، 3.2%، 2.4%، في السنوات: 1998م و 1999م و 2000م) على

التوالي، وبعيد عن معدل 6% أو 7% المتوقع قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني، وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ 1.6% كمتوسط لنفس الفترة.

🇩🇯 - ومن جانب آخر، يلاحظ أن الناتج المحلي الخام للفرد بالأسعار الثابتة قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية، حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولار) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720 دولارا) في سنة 2009 أي بزيادة تفوق 117% ؛ وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا من 756 إلى 2995 دولار، إلى الشريحة العليا من 2996 إلى 9265 دولار، ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل الفردي؛ وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات خلال الفترة (2006-2009)، ولاسيما في سنة 2009، ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (6%-) الذي يعد مصدر الدخل الوطني من العملة الصعبة (مقابلات الكتلة النقدية) التي تشكل نسبة 90% من مصدر الإنشاء (العرض) النقدي¹، ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام من 10.602 مليار دينار في 2008 إلى 9.531 مليار دينار في 2009، تم، ولأول مرة خلال الفترة، تسجيل نقص في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام، التي تراجعت من 306.5 دج (4746 دولارا) في 2008 إلى 270.25 دج (3.720 دولارا) في 2009، أي بنسبة 11,8%. 🇩🇯 - كما سجلت قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر زيادة بثلاثة أضعاف في غضون عشر سنوات حيث انتقل من 4.123,5 مليار دج (54,8 مليار دولار) سنة 2000 إلى 14.481 مليار دج سنة 2011 (198,8 مليار دولار) بفضل الاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع النمو الاقتصادي، حسب ما أكده الديوان الوطني للإحصائيات حيث:

✓ وحسب إحصائيات نشرت من طرف الديوان الوطني للإحصائيات شهد نمو الناتج الداخلي الخام معدلا سنويا بـ 4,2 بالمائة خلال هذه الفترة حيث انتقل من 3,8% سنة 2000 إلى 7,2% سنة 2003 قبل أن يتراجع إلى 3,6% سنة 2010 و 2,6% سنة 2011. وعرف الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نفس التوجه

1- محمد لكسائي، التطورات الاقتصادية و النقدية، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني سبتمبر سنة 2010

خلال الفترة المرجعية حيث انتقل من 3,8% سنة 2000 إلى 7% سنة 2007 ليبلغ ذروته ب 9,6% سنة 2009 ثم 5,7% سنة 2010.

✓ وحسب الديوان الوطني للإحصائيات بلغ الناتج الداخلي الإجمالي خارج الفلاحة نسبة 1,9% سنة 2011 مقابل 3,5% خلال سنة 2010 وسجل نمو للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج الفلاحة على التوالي 5% و 6,5% وحسب ذات المصدر انتقل الناتج الداخلي الخام لكل نسمة من 4.496,4 دولار سنة 2010 إلى 5.413,8 دولار في السنة سنة 2011م.

✓ ارتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر ب 9,1% سنة 2012 إلى 15843 مليار دج (204,3 مليار دولار) مقابل 14519,8 مليار دج (199,3 مليار دولار أمريكي) سنة 2011 بفضل الاستثمارات لاسيما العمومية التي أنجزت لدفع النمو الاقتصادي. وارتفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنقطة حيث بلغ 7,1% سنة 2012 مقابل 6,1% سنة 2011 مسجلا بالتالي "ارتفاعا معتبرا" حسب الديوان.

✓ وانتقل الناتج الداخلي الخام للفرد من 5427,8 دولار سنة 2011 إلى 5449,6 دولار سنة 2012 حسب نفس المصدر؛ وبعد أن سجل الاستثمار نموًا بنسبة 2,9% فقط سنة 2011 ارتفع سنة 2012 حيث سجل نموًا بنسبة 7,2% ليعرف بالتالي نسبة أعلى حتى من تلك المسجلة سنة 2010 بنسبة 7%.

✓ وأكد المدير العام للديوان الوطني للإحصائيات لوكالة الأنباء الجزائرية، أن النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر خلال هذه السنوات العشر تسنى تحقيقه خاصة بفضل طلب استثماري مدعم ببرنامج الاستثمارات العمومية. وأوضح انه علاوة على برنامج الاستثمار العمومي كان هذا النمو مدعما بـ"تحسين أداء بعض قطاعات النشاط مثل قطاع البناء والأشغال العمومية والري"، مسجلا أن الاستهلاك النهائي للأسر لعب بالتأكيد دورا ايجابيا في ديناميكية الطلب الإجمالي.

أما بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي (الذي يتحقق إذا ما تعادل معدل التغير في كمية النقود المعروضة $\frac{DMs}{Ms}$ مع التغير في إجمالي الناتج الوطني $\left(\frac{Dy}{y}\right)^1$ ، و يتضح جليا من نتائج معامل الاستقرار النقدي عدم التوافق بين كل من التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1998 فإن

الزيادة في الكتلة النقدية لا نجد لها ما يقابلها في سوق الإنتاج، ثم في سنتي 1999 و 2000 نلاحظ تزايداً في الناتج المحلي الإجمالي لا يقابله زيادة موافقة في الكتلة النقدية، ثم في سنتي 2001 و 2002م تزايد الكتلة النقدية دون زيادة الناتج، ثم ابتداء من سنة 2002 نلاحظ زيادة في الناتج لا يقابلها زيادة موافقة في الكتلة النقدية، إذا ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، وبالتالي فالسياسة النقدية لم تحقق هدف تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المعروضة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

وسجل استهلاك الأسر سنة 2011 نموا بـ 6,1% مقابل 5,9% سنة 2010 وكان تحسين طلب الأسر وراء هذا "الأداء الجيد" الذي دعم أساسا بتممين الأجور ومختلف نظم التعويضات. ومع ذلك يبقى النمو نوعا ما هشاً بسبب بعض العوامل الخارجية مثل أسعار النفط والتغيرات المناخية. "كما تم تسجيل مساهمة "متفاوتة ومختلفة" لهذه القطاعات في هذا النمو، حيث يتعلق الأمر على وجه الخصوص بقطاعات الفلاحة الذي ساهم في حدود 8,6% والمحروقات (38,3%) والصناعة (4,9%) والبناء والأشغال العمومية والري (9,8%) والخدمات التجارية (إدارات ومستشفيات...) مع 17,3%.

أما من خلال حساب مضاعف الإنفاق العمومي لنفس الفترة 2000 - 2010، بناء على المعطيات حول الدخل الخام المتاح، ونفقات الاستهلاك النهائية للعائلات، والادخار، والأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك المستخلصة من الجداول الاقتصادية التجميعية *Tableaux économiques d'ensemble* المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء أعطى قيمة متوسطة تساوي 0,90، أي ($k = 0.902$). وهذا ما يعني أن كل دينار تم ضحه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحولي 0.098 دج¹.

ويبرز تأثير النقود في الإنتاج من حيث أنها تستخدم في حسابات تكاليفه وإيراداته و بالتالي أرباحه، فالمنتجون -أفراد ومؤسسات- يستخدمون النقود في الحصول على مستلزمات الإنتاج، حيث تصبح هذه النقود

1 - عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، اثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الخامس، جوان 2006.

عبارة عن تكاليف الإنتاج، وعندما يبيعون سلعهم وخدماتهم يحصلون على نقود تمثل إيرادات النشاط الذي يقومون به، والفرق بين الإيرادات والتكاليف هو الربح الذي يحصلون عليه، هذا الربح هو الهدف و الحافز للنشاطات الاقتصادية، ومن هنا يلجأ المنتجون إلى إدارة الطرق الإنتاجية لتصبح عند اقل تكلفة ممكنة، كما يلجؤون إلى إدارة التسويق لتصريف اكبر كمية ممكنة من الإنتاج، ودافعهم في كل ذلك هو تحقيق ربح أكبر، ولا شك بان نتيجة ذلك كله هو الزيادة في كمية الإنتاج و الكفاءة في إنتاجه و توزيعه¹.

وعليه يمكن القول أن أثر تغير عرض النقود على النمو في الاقتصاد الوطني يكمن في الاختلالات الفعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها، ومظاهر الاختلال الاقتصادي هذه يمكن حصر في:

- 1- الطبيعة الهيكلية في الإنتاج المتخصص في إنتاج المواد الأولية(المحروقات)، حيث أن زيادة الصادرات تعتبر موردا مهما في تكوين الناتج الوطني الإجمالي و أساس هيكل صادراته للعالم الخارجي.
- 2- الجمود النسبي في الجهاز المالي الوطني، ما يعني الاتجاه نحو تمويل التنمية بواسطة الميزانية العامة و أسلوب الإصدار النقدي الجديد، مما يساهم في رفع مستوى الأسعار مع ثبات حجم الإنتاج.
- 3- ضالة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية و ضعف القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية من هذه السلع وغيرها من السلع الأخرى التي يمكن أن توفر حصيلة مناسبة من العملة الصعبة للاقتصاد الوطني.
- 4- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات في مراحلها الأولى، خاصة الاختلالات فيما بين تيارات الإنفاق النقدي و تيارات الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.

1- سوسن كريم هودان الجبوري، اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية، مذكرة ماجستير، جامعة الكوفة 2006. ص72.

5-3-2- أثر تغيرات عرض النقود على التضخم و استقرار الأسعار.

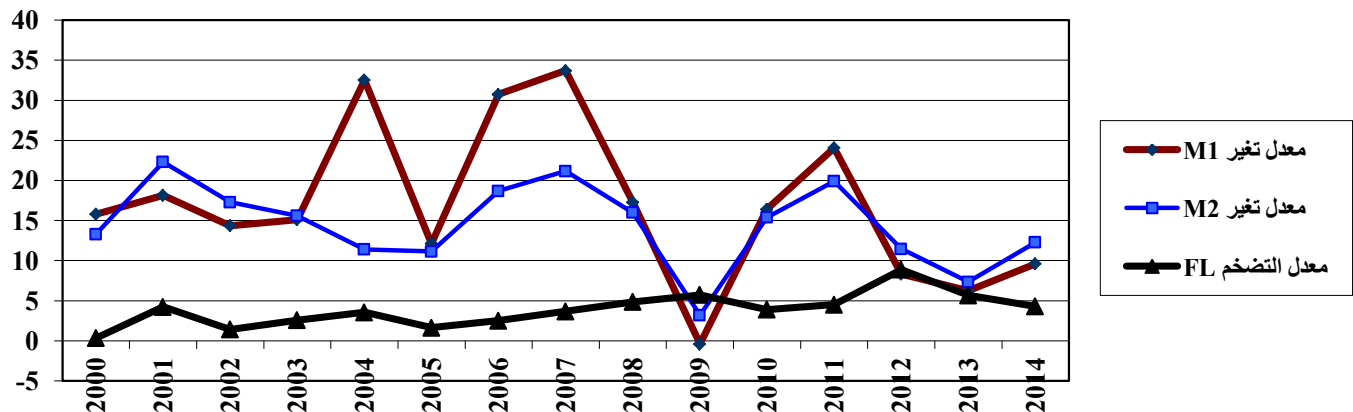
1- العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم:

الجدول رقم (10): معدل التضخم و معدل تغير عرض النقود في الجزائر 2000-2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	15.8	18.2	14.4	15.1	32.5	12.1	30.7	33.7	17.3	-0.4	16.4	24.1	8.3	6.2	9.6
معدل تغير عرض النقود M1	13.3	22.3	17.3	15.6	11.4	11.1	18.7	21.2	16.0	3.2	15.4	19.9	11.5	7.4	12.3
معدل التضخم المحقق FL	0.34	4.23	1.42	2.58	3.56	1.64	2.53	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	5.67	4.28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:- قوانين المالية و النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لمعدل تغير عرض النقود M1 و M2 ومعدل التضخم FL.



جدول الاختبار الإحصائي: regress FL, M1, M2, noconst

Dependent Variable: FL
Method: Least Squares
Date: 06/16/14 Time: 16:08
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	-0.075398	0.104898	-0.718779	0.4850
M2	0.314991	0.133169	2.365353	0.0342
R-squared	-0.674355	Mean dependent var	3.856667	
Adjusted R-squared	-0.803152	S.D. dependent var	2.081633	
S.E. of regression	2.795247	Akaike info criterion	5.017284	
Sum squared resid	101.5743	Schwarz criterion	5.111691	
Log likelihood	-35.62963	Durbin-Watson stat	1.104319	

$$FL = -0.075 M1 + 0.315 M2$$

(-0.71) (2.36)

$$R^2 = 0.67 \quad F = 0.81$$

يعتمد حجم تأثير تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار على درجة استجابة الناتج الحقيقي لتطورات الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا لم يصاحب زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بمعنى أن معدل التضخم يزداد مع زيادة الفجوة ما بين نمو عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي، ويرتبط معدل التضخم بنمو عرض النقود وذلك من خلال قناتين رئيسيتين¹: هما قناة سعر الفائدة وقناة السيولة.

ويمكن تلخيص العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري التي أثبتت الدراسة القياسية درجة الارتباط بينها بـ $R^2 = 0,67$ في مجموعة من تحليلات كما يلي²:

✓ سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا 4,23% مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ 3%، ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي (M2) بنسبة 22,3% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2,2% نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 18,3% سنة 2002؛

✓ شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم، بحيث بلغ 3,5%، وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36,29%، مقابل معدل 25,13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية أيضاً سنة 2003؛

✓ تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 بـ 3%، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1,9%، فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى 39%، كما شهدت سنة 2006 أدنى مستوى قدر بـ 1,8%، ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 4,3% مقارنة بسنة 2002، على الرغم من الارتفاع الكبير في النفقات الجارية خلال سنة 2006؛

1- العمر حسين، محددات التضخم بدولة الكويت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، عدد 2007، متاح على:

www.ksu.edu.sa

✓ عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2007 ف سجل معدل 3,9%، بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي؛ كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24,17% مقارنة بـ 18,6% سجلت سنة 2006، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74,47%، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية 3,5%؛

✓ إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5,74% يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.

✓ وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2010، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، التي ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: الموارد المستوردة 31%، وعرض النقود 62%، وأسعار الخضر والفواكه 8% على التوالي.

كما كان الهدف من هذا المطلب محاولة التعرف على اثر تغير عرض النقود في تغذية التضخم (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وكذلك العلاقات المتبادلة بين متغيرات الدراسة: حيث أظهرت الدراسة أن لعرض النقود أثرا في تغذية التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، ففي ظل أوضاع مثل التي عليها الاقتصاد الوطني من حيث جمود الجهاز الإنتاجي-اقتصاد ذات النشاط الوحيد- يتفق هذا الاستنتاج مع النظرية الاقتصادية، حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام ويدفع بالطلب الكلي لأن يفوق حجم العروض الكلي من الإنتاج الحقيقي، وبالتالي تظهر النتيجة في شكل موجات من التضخم.

كما ساهم سعر صرف الدينار الوطني المتذبذب و المنخفض أمام العملات الأجنبية في تغذية التضخم من جانبين: الأول من السلع المستوردة بما فيها عوامل الإنتاج، والثاني: ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتحول الطلب المحلي نحوها.

ويعتمد التضخم المستورد على درجة انفتاح الدولة التي خفضت قيمة عملتها، وعلى مدى نجاح القائمين على السياسة الاقتصادية في التحكم بالاتجاهات التضخمية بسياسات انكماشية، ولهذا السبب فإنه يقع على عاتقهم احتواء الزيادة في الأسعار قدر المستطاع، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، حيث أن التوسع في الدخل وارتفاع مستوى الأسعار المحلية، يؤديان إلى تشجيع الواردات والحد من الصادرات، وبالتالي يؤديان إلى انعكاس جزء من أثر السعر النسبي على ميزان المدفوعات لأن التضخم خاصة المستورد يؤدي إلى الاستخدام غير الكفء للأرصدة النقدية الحقيقية (وتحويل الموارد من إنتاج السلع إلى الأنشطة المالية)¹.

وأن أخطر مساوئ التضخم يكمن في طبيعته التراكمية ويترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وبالتالي يؤدي إلى أضعاف الحافز على الادخار كما يترتب على التضخم خلق عجز في ميزان المدفوعات وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية (وأن من مساوئ التضخم هو توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى ومثال على ذلك إنتاج السلع الترفيهية المرتفعة الأسعار التي يطلبها ذوو الدخل المرتفعة كما يجري توجيه بعض رؤوس الأموال إلى المضاربة التجارية؛ ويرى (Keynes) أن الارتفاع المفعل في الأسعار يؤدي إلى زيادة الاستثمار نتيجة لزيادة الأرباح إذ أن هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى الانخفاض في القيمة الحقيقية للأجور والأرض ومعدلات الفائدة، وبفسر كينز هذه الآلية كما يلي: عندما ترتفع الأسعار فإن الأرباح سوف تزداد وفي هذه الحالة فإن المنظمين ورجال الأعمال سوف يعملون على أن تأخذ هذه الأرباح طريقها إلى زيادة الادخار أو إلى توسيع الطاقات الإنتاجية، ولكن هناك رأي آخر يقول بأن التوسع النقدي المفعل يفضي إلى زيادة الدخل النقدية فقط من دون الحقيقية كما أثبت العالم الثالث بتجربته التضخمية كما أنه ليس هناك ما يدعو للتفاؤل في ظل التضخم² .

1- علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 79.

2- محمود خالد محمود المسافر، التضخم في الاقتصاد العراقي، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد 1993، ص 136.

بعد الذروة التضخمية المسجلة في سنة 2012 بمعدل 8,89% نتيجة بعض الاضطرابات التي مست الأسواق العالمية لبعض المنتجات الزراعية وانتقال آثارها إلى السوق المحلية بدأ الاتجاه نحو تراجع التضخم خلال السداسي الأول من سنة 2013 كمتوسط سنوي 6,59%، ولكن أيضا كانزلاق 4,49% بموجب التضخم الهيكلي أو الأساسي، استمر اتجاه تراجع التضخم بصفة منتظمة ليبلغ 4,5% في جوان 2013¹.

كما تشير الأرقام المحققة في سنة 2013 أن المتوسط السنوي للتضخم خلال 2013 كان في حدود الهدف متوسط المدى المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، و أن كل من الاعتدال في التسديدات بموجب ميزانية الدولة، في ظرف يتميز بالتراجع النقدي، ومواصلة العمل على ضبط وتنظيم الأسواق ساهما في تراجع التضخم لسنة 2013 .

من جهة أخرى، فإن مستوى الأسعار الذي لا يزال مرتفعا يتطلب مواصلة مجهود التحكم في السيولة المرتفعة، وتوسع الطلب والسهر على زيادة العرض الحقيقي، هذا ما يستدعي الاهتمام بتحفيز ديناميكية نمو الانتاج الوطني الحقيقي خاصة الإنتاج الفلاحي، خصوصا ذلك المتعلق بالقطاع الخاص الذي يبقى أقل إرساء لأن الاستثمار الخاص لم يستأنف إلا حديثا.

كما يمكن القول أن انخفاض مستوى التضخم في السنتين الأخيرتين (2013-2014) ترافقا مع دخول قطاع المحروقات في شيء من الركود، وهو ما يتطلب مساهمة الاستثمار الخاص في النمو خارج المحروقات ابتداء من سنة 2014، بعد الانتعاش المعتبر للاستهلاك المحلي، الذي تزايدت معدلاته منذ 2011، كما أن التوسع في الميزانية العمومية التي تعتبر محرك الأساسي في هذا المجال من خلال الاستثمار العمومي (نفقات التجهيز) دخل في مرحلة اعتدال وأكثر فعالية ابتداء من السنة المالية 2013، وهو ما يساهم في تدعيم قابلية استمرار المالية العامة في المستوى المعتدل للإنفاق العام (نوع من ترشيد الإنفاق العام) والتي هي حاسمة في الحفاظ على استقرار الإطار العام للاقتصاد الكلي.

2- معيار الإفراط النقدي والأسعار: يستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود المعاصرة و التي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيس الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار، ويرى

فريدمان أن الاستقرار في مستوى الأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود وهو الحجم الذي لابد أن يسود كي يحافظ على مستوى الأسعار السائد في بدء الفترة الزمنية موضع الاعتبار، والحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني و معدل تغير الطلب على النقود وسرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.

وبذلك فإنه إذا كان الطلب على النقود أو سرعة دورانها ثابتاً، فإنه يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من عرض النقود من كمية الانتاج الوطني الحقيقي (حاصل قسمة كمية النقود على الناتج الوطني) ثابتاً إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار في الفترة المطلوبة؛ ويمكن صياغة معادلة حجم الإفراط النقدي على النحو

$$\text{التالي}^1: M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

حيث: M_{ext} حجم الإفراط النقدي؛ Q_0 نصيب الوحدة من الناتج المحلي من كمية النقود المعروضة؛ Y_t حجم الناتج المحلي الحقيقي بالاسعار الثابتة؛ M_t كمية النقود المتداولة بالفعل.

ومن هنا فإن فائض كمية عرض النقود عن حجمها الأمثل (M_{ext}) يمثل إفراطاً نقدياً يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتضاعفه يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار.

وبالتالي فالبحث عن استقرار الأسعار يتطلب العمل على تقادي ظهور اتجاه عام واضح طويل الأمد للتغيير (ارتفاع أو انخفاض) أو تقلبات حادة قصيرة الأمد في المستوى العام للأسعار، مع أن هدف استقرار الأسعار لا يتضمن ثبات الأسعار الفردية، فالتغيرات في الأسعار الفردية وهيكل الأسعار النسبية هي الوسيلة الرئيسة لتخصيص الموارد بين الاستعمالات المتنافسة في الاقتصاديات الرأسمالية؛ لأن أي تغيير في مستويات الأسعار نحو الارتفاع سيؤثر سلباً في قيمة النقود يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها ومن ثم تترك آثاراً ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي².

1- سعيد سامي الحلاق، النقود و البنوك و المصارف المركزية، مرجع سابق، ص 194

2- عامر لطفي، النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق 2002، ص 90

5-3-3- أثر تغيرات عرض النقود على العمالة و التشغيل.

تعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل كما يلي: "العاطل عن العمل هو من كان قادرا و راغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد"؛ وحتى نقول عن شخص أنه بطال يجب أن تتوفر فيه شرطين أولهما أن يكون قادرا عن العمل والثاني أن يبحث عن فرصة للعمل؛ وتعد البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تعتبر الجزائر من بين الدول التي تشكل لها البطالة مأزقا كبيرا خاصة في ظل اقتصاد منهك و سنوات عانت فيها الجزائر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، هذه الظروف سمحت للبطالة بالامتداد في عمق المجتمع الجزائري وبذلك أثرت تأثيرا بليغا وكبيرا في السياسة الاقتصادية للحكومات الجزائرية المتوالية. **أولاً- أسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري:** يرجع نمو معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية أهمها¹:

1. النمو الديمغرافي الذي يعد العنصر الأساسي الذي يؤثر بشكل كبير ومباشر في زيادة البطالة، لأن الزيادة في الوظائف لا تتناسب الزيادة الطبيعية للسكان وبذلك تأثر عالم الشغل وتأثرت دالة الطلب على العمل في حين بقيت دالة العرض على العمل في ازدياد مستمر وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة.

2. دور المرأة في الحياة الاقتصادية، حيث عرفت العشرية الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل، حيث ارتفعت نسبة الانشطة التي تقوم بها النساء من 1.8% سنة 1996 إلى 9.6% سنة 1998 اي بزيادة قدرها 5 مرات وترجع هذه المشاركة الكبرى للمرأة في سوق العمل إلى مجموعة من العوامل أهمها تزايد نسبة الفقر في المجتمع، ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال زيادة العمل المنزلي وارتفاع مستوى التعليم.

3. كما ارتفعت مساهمة المرأة في العديد من القطاعات، ويأتي في مقدمتها قطاع الخدمات الذي وصلت نسبة مشاركة المرأة فيه بين 1990 و 1997 إلى 36%، أما نسبة الرجال فبلغت 45%، وفيما يخص القطاع

1- بن عزة محمد الأمين، يتيم محمد، واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر، بحوث أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، الجزائر، أبريل 2006، الجزء الثاني، ص 215.

الصناعي فنسبة النساء العاملات فيه قدرت بـ 7,4%. وقد مثلت النساء العاملات نسبة 19,6% من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد سنة 2006. أما فيما يتعلق بفئة الشباب فهي الفئة التي تعرف معدلات بطالة مرتفع مقارنة بالكبار، إذ أن حوالي 70,1% من البطالة سنة 2006 تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهذا حتى في أوقات الرفاه المالي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات.

4. تقارب المستويات العمرية لفئة كبيرة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد، وهو ما شكل ضغط على طلب العمل مقابل قلة (توفير) مناصب العمل المعروضة من الطرف القطاعين العام و الخاص.

5. كما أن التذبذب في سوق النفط في 1986 زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر بـ 12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدت بـ 86%؛ ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو ومن ثمة معدلات التشغيل.

وقد عرفت سوق العمل في الجزائر إصلاحات هيكلية أدت إلى تغييرات في علاقات العمل خاصة على المستوى القانوني، كما أصبحت مميزات العمل من طرف طالبيه تتميز بخصائص لا تشبه مميزات العمل الدائم السابقة وهو ما أدى إلى تغير مفهوم التشغيل الكامل في الفكر الحديث حيث يتميز منصب العمل في هذه الفترة بمميزات عديدة منها:

- انتشار العمل عن طريق العقود محددة المدة؛ والحرمان من امتيازات العمل الدائمة؛

- الأجر لا يوافق المستوى العام للأسعار، حيث أن أكثر من ثلثي (3/2) من مناصب العمل مؤقتة؛

وبالمقابل نجد أن عارضي العمل (العمال) قد قدموا تنازلات عديدة من أجل العمل في مناصب دائمة إلا أن المؤسسات الاقتصادية لم تتمكن من استيعاب طلبات العمل من طرف العارضين التي قدرت وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بـ 300000 طلب سنويا خلال السنوات الأخيرة 2012-2014.

ومن خلال الإحصائيات يتضح أن هناك تناقص في عروض التشغيل من طرف المؤسسات الاقتصادية نظرا للإصلاحات الجديدة التي شهدتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق وفي ظل التطورات الحاصلة في ميادين التشغيل (التطور التكنولوجي)، الشيء الذي جعل العامل الجزائري يعاني من تناقضات شديدة لأنه غير مؤهل حتى يتمكن من مواجهة التغيرات ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجديدة.

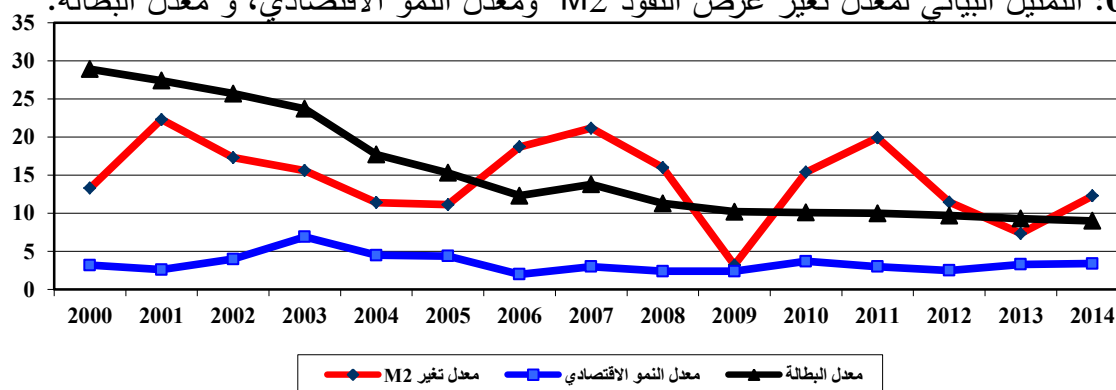
ثانياً- تحليل تطور معدلات التشغيل مقارنة بنسبة النمو الاقتصادي و تغير عرض النقود للفترة 2000-2014

الجدول رقم (11): تطور معدلات التشغيل مقابل نسبة النمو الاقتصادي وتغير عرض النقود للفترة 2000-2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معد تغير M2	13,3	22,3	17,3	15,6	11,4	11,14	18,7	21,16	16,0	3,2	15,4	19,9	11,46	7,35	12,28
نسبة النمو الاقتصادي % DE	3,2	2,6	4	6,9	4,5	4,4	2	3	2,4	2,4	3,7		2,5	3,3	3,4
النسبة التشغيل % TR	71,2	72,7	74	76,3	82,3	84,7	87,7	86,2	88,7	89,8	89,9	89,9	89	90,2	90,8
النسبة البطالة % CH	28,9	27,4	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,21	10,1	10	9,7	9,3	9,19

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، و تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم 05: التمثيل البياني لمعدل تغير عرض النقود M2 ومعدل النمو الاقتصادي، و معدل البطالة.



regress TR, M2, DE, noconst

جدول الاختبار الإحصائي:

Dependent Variable: TR
Method: Least Squares
Date: 06/16/14 Time: 16:13
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	2.691372	0.941947	2.857244	0.0135
DE	11.66544	3.968816	2.939274	0.0115
R-squared	-10.903415	Mean dependent var		84.22667
Adjusted R-squared	-11.819062	S.D. dependent var		7.106282
S.E. of regression	25.44313	Akaike info criterion		9.434334
Sum squared resid	8415.587	Schwarz criterion		9.528741
Log likelihood	-68.75751	Durbin-Watson stat		1.045072

$$TR = 2.69 M2 + 11.66 DE$$

(2.85) (2.93)

$$R^2 = -10.90 \quad F = 2.01$$

من خلال الدراسة القياسية لا يمكن ربط تغير معدلات التشغيل أو البطالة بتغير عرض النقود و مستوى

النمو الاقتصادي (إن معدل الارتباط بينهما وبين معدل التشغيل سالب $R^2 = -10,9$) رغم علاقة التأثير

الموجودة، حيث تدل الإشارة الموجبة للمتغيرين على العلاقة الطردية بين DE ، M2 و TR معدل التشغيل، فمثلا إذا زادت M2 بـ 2,69 تؤدي إلى زيادة TR بـ 2,85، وبالنسبة إلى DE إذا زادت بـ 2,93 تؤدي إلى زيادة كمية(معدل) التشغيل TR بـ 2,93.

بينما من خلال جدول التغيرات نلاحظ أنه سنة 1990 كان معدل النمو 0.8% لينتقل سنة 1993 إلى 2.1% ثم 1.1% سنة 2001 ليصل سنة 2003 إلى 6.8% فالتذبذب الذي شهدته معدلات النمو يعود إلى تقلص الاستثمار، وهذا ما أثر بشكل مباشر على مناصب العمل ومعدلات التشغيل التي تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض، إذ بلغ معدل التشغيل 78.8% سنة 1992 لينخفض سنة 1999 إلى 75.8% ويصبح سنة 2000 حوالي 71.2% وبعدها 76.3% سنة 2003.

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في تقريره الأخير حول الآفاق الاقتصادية العالمية الذي نشر في أبريل 2013م أن تتراجع نسبة البطالة في الجزائر من 9,7% في 2012 إلى 9,3% في 2013 ثم إلى 9% في 2014. مقابل في نمو الناتج المحلي الخام من 2,5% في 2012 إلى 3,3% في 2013 ثم إلى 3,4% في 2014. كما رصد خبراء من صندوق النقد الدولي استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر منذ عام 2000، لاسيما في أوساط الشباب لأكثر من النصف في مدة زمنية لا تتعدى 11 عاما؛ حيث انخفض معدل البطالة العام في الجزائر من 27,7% عام 2000 إلى 10% عام 2011 في حين تراجع معدل البطالة عند الشباب من 54,07% إلى 22,4% خلال نفس الفترة .

ثالثاً- إجراءات معالجة البطالة في الجزائر: تعتبر مسألة مكافحة البطالة بمثابة رهان حقيقي أمام الدولة، إذ تشكل المحور الرئيسي لكل استراتيجية تنموية تهدف إلى حماية ودعم التماسك الاجتماعي؛ الشيء الذي جعلها تحتل المكانة البارزة ضمن الأولويات الوطنية، باعتبارها ضريبة اجتماعية ناتجة عن لا مبالاة الماضي بالدرجة الأولى وعن تطبيق برامج التعديل الهيكلي بدرجة أقل؛ ولعل من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك.

ومن أجل تدارك هذا التدهور في القدرة الشرائية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل الحقيقي، وانعدامه بالنسبة

للبطالين، تبنت الحكومة مجموعة من البرامج و الإجراءات يمكن عرض أهمها في النقاط التالية¹:

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي: انطلق هذا المخطط سنة 2002 وامتد إلى 2004 وقد خصص غلاف مالي

قدر ب 525 مليار دينار من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وترقية الأنشطة وتوفير مناصب العمل وتهيئة البيئة التحتية للاقتصاد الوطني عبر ثلاث محاور: محاربة الفقر - إنشاء مناصب عمل - التوازن الجهوي؛ وقد ساهم هذا البرنامج بامتصاص البطالة منذ إنشائه فقد وفر 751812 منصب عمل منها 296300 منصب دائم أي نسبة معتبرة تصل إلى 46,3% و تنحصر القطاعات التي توفر مناصب عمل في الفلاحة ب 65,3% والصيد والموارد البحرية ب 14,02% وبدرجة اقل السكن وأشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة 9,82% لكل منها، وقد تم احداث 457431 منصب شغل في إطار هذا البرنامج بالنسبة للسنتين 2001-2002 منصب بصفة مؤقتة في إطار الترتيبات الموافقة للإصلاحات.

2. الوكالة الوطنية لدعم الشباب: والتي أنشأت سنة 1996 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل

لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري، في إطار نفس البرنامج سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة صغيرة من خلالها تم توفير 18980 منصب عمل، وتؤكد الإحصائيات أن عدد المناصب المستحدثة خلال 1999-2008 كان 276174 منصب.

3. برامج عقود ما قبل التشغيل CPF: يوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات والمعاهد قصد إدماجهم في

سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم وقدراتهم التعليمية، وذلك لمدة أقصاها سنة ونصف مقابل تعويض مالي يتراوح بين 4500 إلى 8000 دج، على الرغم من أهمية هذا البرنامج في امتصاص البطالة ولو بشكل مؤقت إلا أن بعض الشباب يفضل التعطل على العمل بسبب انخفاض قيمة التعويضات مقارنة بالمستوى المعيشي. وهذه العقود هي موجهة إلى الجامعيين و التقنيين و الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة وتهدف إلي تمكين هذه الفئة اكتساب الخبرة الكافية لإدماجهم في سوق العمل إذ تم توظيف 59781 شاب سنة 2004 مقابل

1- مقدم عبيرات، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، المداخلة في إطار الملتقى الوطني حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة مسيلة أيام: 15-16 نوفمبر 2011.

5200 شاب خلال سنة 2003، لكن هذا البرنامج لم يجد القبول من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وإمكانية عدم الإدماج في العمل بعد انتهاء مدة التشغيل؛ وبلغ عدد مناصب العمل 258869 منصب خلال الفترة 1999-2008.

4. جهاز الإدماج المهني ESIL: يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ 1990 حيث استفاد منه قرابة 332.000 شاب، للفترة 94-95 لمدة 06 أشهر في المتوسط موزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية تقريبا؛ أما بالنسبة للفترة 95-1998 فقد انتقل عدد المدمجين من 141586 شاب بنسبة 80% سنة 1995 إلى 152.900 شاب سنة 1998.

5. أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة "TUP.HIMO": تم العمل به سنة 1998 قصد معالجة البطالة الشبابية، وكذلك من أجل مساعدة الفئات المتضررة من برنامج التعديل والتصحيح الاقتصادي. وقد تم بموجب هذا الإجراء فتح 3846 ورشة عمل وفرت 140.000 وظيفة منها 42000 شبه دائمة بمتوسط 36 وظيفة لكل مشروع.

6. الأنشطة ذات المنفعة العامة AIG: يهدف هذا الإجراء إلى تقديم منح مالية لفئة البطالين مقابل القيام بأنشطة للصالح العام، وذلك بموافقة البنك العالمي، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 22.000 مليار دج استفاد منها 1.515.000 شخص للفترة 1995-1998م؛ وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 183000 شخص سنة 2004م.

7. الشبكة الاجتماعية filets sociales: تم الشروع في هذا البرنامج منذ سنة 1992 ليتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشى للاقتصاد الوطني. ويهدف البرنامج إلى توفير مداخل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها وتعطلها نتيجة اختلال في سوق العمالة من جهة، ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفت اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخصخصة من جهة أخرى. حيث ظهرت اختلالات كبيرة من حيث الأجور و المداخل المتاحة، الشيء الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع جيوب الفقر، الذي أصبح يمس أكثر من 25% من الجزائريين. فبعد

ما كان نصيب الفرد من الانتاج الوطني الخام (PNB) 2880 دولار أمريكي سنويا لسنة 1987، انخفض بحوالي 50 % خلال عشرة سنوات، ليصبح 1556 دولار سنة 1997.

8. المنحة الجزافية للتضامن AFS: يتم تقديم منح مالية تتراوح من 600 إلى 1200 دج شهريا للفئات عديمة الدخل بسبب عدم القدرة على العمل، وقد استفاد من هذا الإيراد 933.351 شخص، ليرتفع هذا العدد إلى 1000.000 شخص سنة 1998.

9. برنامج القرض المصغر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة "PME/PMI": تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي من حيث الانتاج الداخلي ومن حيث مناصب الشغل التي يمكن توفيرها، فالجزائر تراهن كثيرا على هذه المؤسسات حيث أنها وفرت 65,25% من مناصب الشغل خلال سنة 2001. وقد سمح هذا البرنامج بتنمية التشغيل الذاتي نتيجة لتراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل. وقد قدر عدد الملفات المودعة سنة 2001 بـ 145.600 ملف، تحصلت 89,5% على الموافقة "attestation d'elegibilit" أي ما يعادل 364.685 وظيفة بمعدل ثلاثة وظائف لكل مشروع.

5-3-4- أثر تغيرات عرض النقود على التوازن الخارجي الجزائري.

بداية ينبغي التعريف بمفهوم سعر الصرف، وهو سعر وحدة واحدة من عملة يمكن شراؤها بوحدة من عملة أخرى¹. وحيث أن سعر الصرف عبارة عن سعر نسبي بين اثنتين من العملات، فإن أحد الأسباب التي تدفع المتعاملين لتغيير نظرتهم بخصوص سعر الصرف المتوقع، يتمثل في حدوث تغيير في المعروض النقدي.

1- تأثير عرض النقود على سعر صرف العملة الوطنية: شهد سعر صرف الدينار الجزائري استقرار نسبي على امتداد مدة الدراسة وذلك لتطبيق البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) حزمة إجراءات من ضمنها استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي كان من أهمها عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مزادات العملة الأجنبية، وخيارات إدارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي والإقراض ما بين المصارف، مما ساهم في ارتفاع ملموس في سعر صرف الدينار الجزائري.

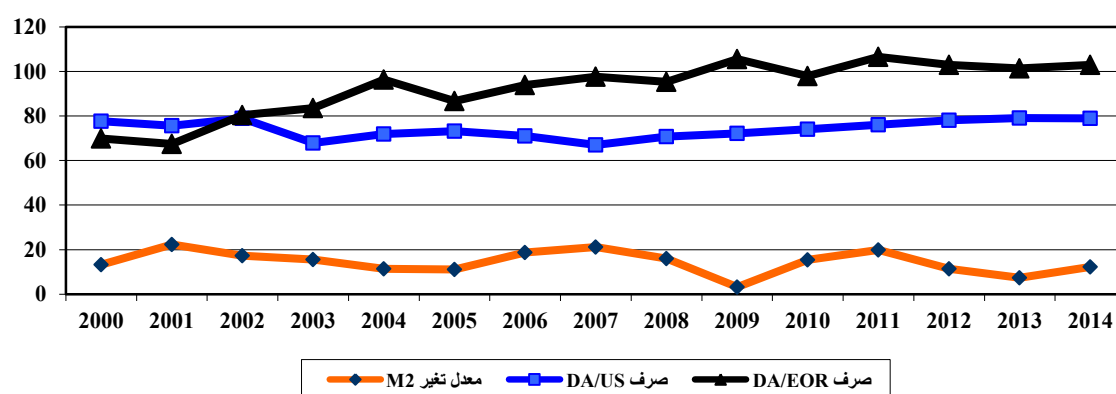
1- William J.Baumol and Alan S.Blinder, "Economics-principles and policy", seventh edition, Harecourt Brace collage publishers 1998, P822.

الجدول رقم (12): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو ومعدل تغير M2 2000-2014م.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 06
معدل تغير عرض النقود M2	13.3	22.3	17.3	15.6	11.4	11.14	18.7	21.16	16.0	3.2	15.4	19.9	11.46	7.35	12.28
الدولار مقابل دج US/DA	77.58	75.64	78.89	67.93	71.93	73.14	71.07	67.01	70.69	72.22	74.04	76.05	78.10	79.02	29.24
الأورو مقابل دج EUR/DA	69.87	67.39	80.38	83.52	96.29	86.66	93.86	97.62	95.39	105.5	97.86	106.5	102.9	101.3	107.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم 06: التمثيل البياني لمعدل تغير عرض النقود M2 وسعر الصرف للدينار الوطني مقابل الدولار والأورو.



جدول الاختبار : regress EUR/DA, M2, const

Dependent Variable: EUR_DA				
Method: Least Squares				
Date: 06/16/14 Time: 16:21				
Sample: 2000 2013				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	103.9867	9.677909	10.74475	0.0000
M2	-0.837298	0.626087	-1.337351	0.2059
R-squared	0.129710	Mean dependent var	91.79143	
Adjusted R-squared	0.057186	S.D. dependent var	12.49056	
S.E. of regression	12.12816	Akaike info criterion	7.960501	
Sum squared resid	1765.108	Schwarz criterion	8.051795	
Log likelihood	-53.72351	F-statistic	1.788508	
Durbin-Watson stat	0.481984	Prob(F-statistic)	0.205905	

$$EUR / DA = 103.98 - 0.83 M^2$$

(10.74) (-1.33)

$$R^2 = 0.12 \quad F = 1.78$$

جدول الاختبار : regress US/DA, M2, const

Dependent Variable: US_DA				
Method: Least Squares				
Date: 06/16/14 Time: 16:19				
Sample: 2000 2013				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	76.02193	3.174237	23.94967	0.0000
M2	-0.152013	0.205349	-0.740268	0.4734
R-squared	0.043672	Mean dependent var	73.80786	
Adjusted R-squared	-0.036022	S.D. dependent var	3.908124	
S.E. of regression	3.977891	Akaike info criterion	5.730944	
Sum squared resid	189.8834	Schwarz criterion	5.822238	
Log likelihood	-38.11661	F-statistic	0.547996	
Durbin-Watson stat	0.997601	Prob(F-statistic)	0.473373	

$$US / DA = 76.02 - 0.15 M^2$$

(23.94) (-0.74)

$$R^2 = 0.043 \quad F = 0.54$$

تفسر التغيرات في عرض النقود جزء من التغير في سعر الصرف، حيث يترتب علي زيادة عرض النقود بحوالي واحد مليار دينار ارتفاع سعر الصرف بحوالي 0,12؛ وكنتيجة للأثر الفوري الناتج عن ارتباط الاقتصاد الوطني بمداخل النفط من العملة الصعبة؛ وتلعب التغيرات في الأرصدة النقدية الحقيقية دورا في تفسير التقلبات في سعر صرف الدينار الوطني مقابل الدولار الأمريكي في الأجل القصير، وأن التغيرات طويلة الأجل في سعر الصرف يمكن تفسيرها بالأثر التراكمي لتغير المستوي العام للأسعار.

ويعد تحقيق الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال استقرار المستوي العام للأسعار، وتغير العرض النقدي الأسمى بمعدل يقترب من معدل تغير الإنتاج الحقيقي، كما أن إصدار أصول مالية - من خلال تنشيط السوق المالية الوطنية - مقيمة بالعملة المحلية يعطي معدل عائد تنافسي، مقارن بالعائد علي الأصول البديلة (المقومة بالعملات الأجنبية، مثل الودائع بالدولار) من أهم عوامل حفز الأفراد علي حيازة العملة المحلية، وإحلالها محل العملة الأجنبية في محافظ أصولهم، ومن ثم تدعيم القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية؛ ومن هنا يمكن تفسير العلاقة بين تغيرات عرض النقود وسعر الصرف وفق فترتين الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل الطويل.

1- علاقة عرض النقود وسعر الصرف في الأجل القصير: تتكفل سياسات البنك المركزي من خلال عمليات

المراجعة Arbitrages¹ في أسعار الفائدة، بناء على فرض سيولة رأس المال وتجانس الأصول المالية - بتحقيق

تعادل العائد على رأس المال في الأجل القصير - أي أن: $I = i + x \dots \dots \dots (1)$

حيث أن: I سعر الفائدة المحلي، i سعر الفائدة الأجنبي، x قيمة العملة .

فبافتراض انتهاز البنك المركزي سياسة توسع في عرض النقود فان ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي،

وبالتالي يكون الاستثمار في الأصول الأجنبية ذو عائد أعلى، وهو ما يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى

الخارج، وهو ما يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية، بما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية حتى يتحقق تعادل

العائد على رأس المال مرة أخرى، بمعنى يتحقق شرط التوازن في المعادلة؛ لذلك فإذا كان سعر الفائدة يمثل آلية تحقيق

التوازن في سوق النقود، فإن معدل الصرف السائد هو المنوط بتحقيق التوازن في سوق المال الدولية آنياً¹. لأن سعر الفائدة أداة تستخدم للتأثير في النشاط الاقتصادي وتستخدمها الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف () وعندما تنهياً للدول إمكانية التحكم في الأدوات معاً فأنها تستخدم سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه السياسة لمدة طويلة².

كذلك يمكن تتبع العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف من خلال منهج الأصول، حيث أن سعر الصرف باعتباره سعراً لأحد الأصول (السعر النسبي للعملة الوطنية) وحيث تعد النقود من الأصول المعمرة Durable، بمعنى إمكانية الاحتفاظ بها من جانب المستثمرين لفترات عديدة، فإن التوقعات بخصوص أسعار الصرف المتوقع سريانها في المستقبل، سوف تؤثر في سعر الصرف الراهن وبالمقدار نفسه، وإلا سوف يتواجد قدر كبير من العوائد المتوقعة غير المستغلة متاحاً في سوق الصرف الأجنبي.

2- علاقة عرض النقود بسعر الصرف في الأجل الطويل: بنيت نظرية تفسير العلاقة بين عرض

النقود وسعر الصرف على مبدأ تعادل القوة الشرائية وتقضي بأن زيادة عرض النقود سترتب عليها زيادة في الأسعار، وبالتالي انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة للمحافظة على تساوي القوة الشرائية في الدولتين المعنيتين، وبالتالي المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجاتهم³.

ويقصد بمفهوم تعادل القوة الشرائية: أن نفس المجموعة من السلع (أو سلة من السلع Basket of goods)، ينبغي أن تباع بنفس السعر في الدول المختلفة عندما يتم تقويمها بعملة مشتركة، إذ أن: p^*, p تشير إلى الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية على التوالي (الرقم القياسي للأسعار Price index) عندئذ يكون المفهوم في شكل الصيغة التالية⁴: $P = E P^* \dots (2)$

حيث تشير E إلى سعر الصرف للعملة المحلية مقابل وحدة من الصرف الأجنبي، هذا واستخدم مفهوم تعادل القوة الشرائية كنظرية لمستوى الأسعار: فإذا كان سعر الصرف ثابتاً، وكانت الدولة موضع الاهتمام دولة صغيرة، فإن الأسعار الأجنبية P^* سوف تحدد الأسعار المحلية P .

1- الوكيل نشأت محمد، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة، شركة ماس، القاهرة 2006، ص 255.

2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة، مرجع سابق، ص 135.

3- العمر حسين، محددات التضخم بدولة الكويت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2007، www.ksu.edu.sa.

4- سي بول هالوود، وماكدونالد، رونالد، مرجع سابق، ص 54.

وبالمقابل استخدم مفهوم تعادل القوة الشرائية كذلك على نطاق واسع كنظرية لسعر الصرف، حيث

$$E = P / P^* \dots\dots\dots(3) \text{ تصبح:}$$

لذا يتضح أن نمو عرض النقود يؤدي في الأجل الطويل إلى ارتفاع الأسعار، ويحدد ذلك مستويات سعر الصرف التوازنية بين أي بلدين شريكين تجاريا، وفقا لمفهوم نظرية تعادل القوة الشرائية دائماً.

كما ساهمت السياسة النقدية الحذرة للبنك المركزي الجزائري(بنك الجزائر) في تكوين احتياطات كافية بالعملة الأجنبية لمواجهة أزمة احتمالات طارئة قد يتعرض لها التوازن الخارجي للإقتصاد الوطني بسبب احتمالات المضاربة بالعملة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج بشكل مفاجئ، فضلا عن التحسس لأي مفاجآت ضارة أخرى قد يتعرض لها الإقتصاد الوطني الناجمة عن صدمات قوية بسبب التحركات المالية الخارجية الضارة وهو ما لمسها محافظ بنك الجزائر من خلال ارتفاع حجم الواردات إلى أكثر من 60 مليار دولار لسنة 2013م، فعمد بذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية (بنسبة 16%).

أ- **العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف للعملة المحلية:** (إن سعر الصرف يعتمد على نسبة العرض النقدي الوطني، ويؤدي تغير معدل العرض النقدي الوطني إلى تغيير مستوى الأسعار المحلية)¹. إذن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية ويؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإستثمار.

كما أن تغير عرض النقود يؤثر في سعر صرف الدينار، فالسيولة المحلية الفائضة لابد أن تلقى طريقها إلى الخارج بحثا عن عوائد مجزية، وأرباح أعلى وخوفا من التآكل الذي قد يصيبها جراء الاحتفاظ بها، وبالتالي فقدانها لقوتها الشرائية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار وضعفه أمام الصرف الأجنبي.

كما أثبتت الدراسة أن سعر الصرف ليس له اثر على عرض النقود، وهذا راجع إلى طبيعة نظام الصرف الذي يتبعه بنك الجزائر،(سلة عملات تتكون من الدولار والأورو والين) ورغم نجاح هذه السياسة في نواحي إلا أن جوانب السياسة النقدية تظل غير فعالة تماما، للحد من تفاقم عرض النقود والحد من تسارع الأسعار.

1- باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد، مرجع سابق، ص680.

فأثر ارتفاع الأسعار (التضخم) على الأجور النقدية في الاقتصاد بسبب محاولة أصحاب الأجور المحافظة على القوة الشرائية لدخولهم وذلك نتيجة لتغير المستوى العام للأسعار، لأن قوة تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير، كما أن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها¹:

✓ نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة؛

✓ درجة المنافسة في صناعات بدائل الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة؛

✓ درجة المنافسة في صناعات بدائل الواردات، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.

ب- العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات: يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض العملة، ولكن على عكس التوسع في الدخل، فإن ذلك غير مرغوب فيه على الساحة المحلية².

ج- العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف: في اقتصاد مفتوح، وفي ظل ثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير تابع يتأثر بالتغيرات التي تحصل في ميزان المدفوعات (إذ أن وجود فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة قيمتها الخارجية)³.

أما في حالة (وجود عجز في ميزان المدفوعات فإنه يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية) وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية⁴. حيث يمكن تمثيل العلاقة بين ميزان

المدفوعات وسعر الصرف كما يلي: $R = f(b)$

حيث أن R: سعر صرف العملة المحلية، و b: ميزان المدفوعات.

1- العمر حسين، مرجع سابق، ص 335.

2- كريانين موردخاي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ، الرياض 2007، ص 339.

3- سمير فخري نعمة، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2002، ص 9.

4- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 41.

د- أثر التغير في عرض النقود على ميزان المدفوعات والأسعار: إن التغيرات في كميات النقود

تترك تأثيرات متنوعة باتجاه عدم توازن ميزان المدفوعات، فوجود الفائض يتطلب قيام البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية وبذلك يزداد عرض النقد تبعاً لذلك.

كما أنه عندما يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني عندما تتمتع البنوك التجارية بسيولة عالية وهي تريد أن توسع نشاطاتها من خلال المنافسة لتخفيض معدلات الفائدة سعياً منها لزيادة منح القروض، فإن تخفيض سعر الفائدة في المدة القصيرة له تأثيرات على الاقتصاد وبالنتيجة على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على حساب رأس المال الذي لا يشتمل على تعامل في سلع وخدمات حقيقية وإنما في ديون وحقوق دفترية وهي توفر في الأمد الطويل وسائل التمويل لتدفق صافي السلع والخدمات من بلد دائن (مستثمر) إلى بلد مدين (مستلم).

ومن خلال تأثيره على الحساب الجاري بسبب التغير في الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار أو كلاهما، فإن تخفيض سعر الفائدة المحلي يشجع على الاقتراض لإقامة مشاريع استثمارية جديدة، إن التوسع في الإنفاق تنتج عنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل، بافتراض وجود موارد متاحة للتوسع في الإنتاج داخل الاقتصاد، (الزيادة في الدخل تزيد من الاستيراد للسلع والخدمات ويحدث الخلل في الحساب الجاري ، فائض قليل أو عجز كبير في النتيجة)¹.

3- سلوك عرض النقود وسعر الصرف والتوازن الخارجي الوطني: يعد الاقتصاد الوطني من

الاقتصاديات النامية الريفية، منفتح على العالم الخارجي، ويطبق في معاملاته الدولية نظام سعر الصرف شبه الثابت، وفي ظل هذه الخصائص تأتي أهمية دراسة العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف، من خلال وصف وتحليل للاقتصاد ميزان المدفوعات، خاصة وإن المرحلة قيد الدراسة-1990-2014 شهدت ظروف متنوعة خلفت أثرها في التوازن الخارجي.

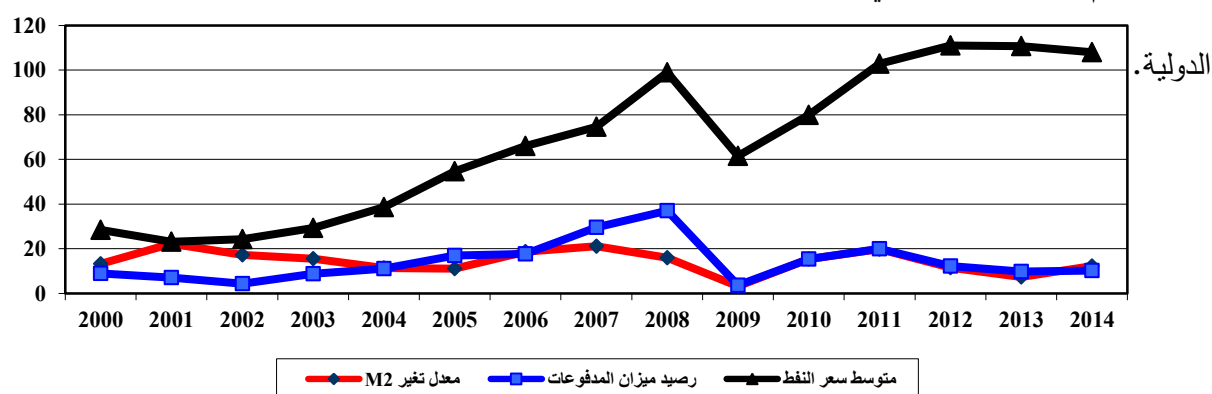
1- A .Thomas .pugel and peter H.Lindert, International Economics, Mc Graw-Hill companies, 2000,PP494-496.

الجدول رقم (13): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط ومعدل تغير عرض النقود 2000-2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	06/2014
معدل تغير عرض النقود M2	13.3	22.3	17.3	15.6	11.4	11.14	18.7	21.16	16.0	3.2	15.4	19.9	11.46	7.35	12.28	12.28
متوسط سعر النفط دولار للبرميل PER	28.5	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	66.05	74.66	99	61.6	79.9	103.	111	110.8	108	108
رصيد ميزان المدفوعات دولار DOS	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	16.94	17.73	29.56	37	3.67	15.33	20.0	12.3	09.41	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم 07: التمثيل البياني لمعدل تغير عرض النقود M2 و رصيد ميزان المدفوعات و أسعار النفط الدولية.



جدول الاختبار الإحصائي: regress SOD,PER, M2,noconst

Dependent Variable: SOD
Method: Least Squares
Date: 06/16/14 Time: 16:25
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PER	0.119318	0.048620	2.454075	0.0304
M2	0.502740	0.226137	2.223168	0.0462
R-squared	0.425512	Mean dependent var	14.42143	
Adjusted R-squared	0.377638	S.D. dependent var	9.470575	
S.E. of regression	7.471331	Akaike info criterion	6.991587	
Sum squared resid	669.8494	Schwarz criterion	7.082881	
Log likelihood	-46.94111	Durbin-Watson stat	1.167644	

$$SOD = 0.119 PER + 0.50 M^2$$

(2.45) (2.23)

$$R^2 = 0.42 \quad F = 5.37$$

يعتبر ميزان المدفوعات من وأهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية

والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هي الارتفاع الملاحظ في حجم

المبادلات الخارجية الدولية.

حيث يتضح من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات الجزائري تأثر بالأزمة الخارجية وهذا- بتراجع رصيده من 37 مليار دولار سنة 2008 إلى 3,67 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و 25,17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0,28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاع طفيف بـ 15,33 و 20,06 مليار دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وكان هذا السبب تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر بـ 29,88% سنة 2008 إلى 4,06% و 8,93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148,91 مليار دولار.

ويأتي التوسع في عرض النقود خلال سنوات الدراسة التي تلت عام 2003 سواء من مكون عرض النقود بالمفهوم الضيق أو مع شبة النقود، دلالة على السياسة التوسعية التي ينتهجها البنك المركزي بعد دخول الاقتصاد فترة الانفتاح على العالم، والتحسين في أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي والذي يأتي كأحد أهم العوامل المؤثرة في عرض النقود، والتوسع في الإنفاق وخفض قيمة العملة المحلية أمام أهم العملات الدولية، مما قد يدفع بالاقتصاد الوطني إلى مشاكل التضخم المحتملة المصاحبة لمثل هذه السياسات، وتعكس النسبة العالية لمساهمة النقود (MS) في السيولة المحلية حالة التوقع وعدم التطور في المؤسسات المصرفية في الاقتصاد الوطني، كظاهرة للتفضيل النقدي سواء في شكل نقد جاهز يتم تداوله أو في شكل حسابات جارية يتم تحويلها إلى نقد جاهز عند الطلب، وإلى قلة الوعي المصرفي من جهة وعدم مواكبة أسعار الفائدة والحوافز الأخرى للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة أثر تغيرات عرض النقود على واقع الأداء الاقتصادي الجزائري في الفترة الممتدة من سنة 1991م إلى غاية سنة 2014م. فدرسنا فيه تطور الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية؛ نظام الإصدار النقدي في الجزائر؛ أثر تغيرات عرض النقود على متغيرات الاقتصاد الجزائري؛ فمن حيث مسار العرض النقدي في الجزائر فهو غير مستقل عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد، وقد كانت إصلاحات سنة 1990م بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية والربح؛ ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات في مراقبة ومتابعة تغير وتطور عرض النقود بشكل أفضل من ذي قبل.

هذا وقد عرف عرض النقود تغيرات كبيرة حيث شهد تطور حجم عرض النقود تزايداً مستمراً منذ بداية الإصلاحات النقدية ولغاية السنوات الأخيرة، فبالرغم من أن هذا الإصلاحات كانت تهدف إلى التحكم في تنظيم تغير عرض النقود إلا أن الواقع حال دون ذلك حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية وبمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا العرض النقدي. مع ملاحظة أن معدل سيولة الاقتصاد يبقى مرتفعاً بشكل كبير مقابل ضعف سرعة تداول النقود.

بينما من جهة أخرى، فإن مستوى الأسعار الذي لا يزال مرتفعاً يتطلب مواصلة مجهود التحكم في السيولة المرتفعة، والسهر على زيادة العرض الحقيقي، هذا ما يستدعي الاهتمام بتحفيز ديناميكية نمو الانتاج الوطني الحقيقي خاصة الإنتاج الفلاحي، كما يمكن القول أن انخفاض مستوى التضخم في السنتين الأخيرتين (2013-2014) ترافقاً مع دخول قطاع المحروقات في شيء من الركود، وهو ما يتطلب مساهمة الاستثمار الخاص في النمو خارج المحروقات ابتداء من سنة 2014، بعد الانتعاش المعتبر للاستهلاك المحلي، الذي تزايدت معدلاته منذ 2011م.

الختمة

الخلاصة العامة:

تعاني معظم الدول النامية من اختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي نتيجة انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، والإفراط في الإصدار النقدي، وارتفاع معدلات التضخم، وهدر للطاقات المتاحة، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف في إنتاجية رأس المال بسبب تخصيص الموارد المالية للاستثمارات الأقل كفاءة. وللسياسة النقدية والمصرفية دور هام في تعميق حدة هذه المشاكل، فكثيرا ما تلجأ حكومات هذه الدول إلى المزيد من الإنفاق عن طريق الخزينة العامة بفضل تسهيلات البنك المركزي أمام عجز مؤسساتها عن تعبئة مصادر التمويل اللازمة والضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقلص سوق المديونية الخارجية.

وقد استهدف بحثنا هذا الإجابة على الإشكالية المتناولة بالدراسة في موضوع "أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، والتي تمحورت حول الآثار المترتبة عن تغيرات عرض النقود على بعض متغيرات النشاط الاقتصادي، والمتمثلة أساساً في الناتج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، أسعار الفائدة والصرف، توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات، البطالة والمستوى العام للتشغيل؛ ذلك لأن عرض النقود هو أهم الأدوات التي تستعملها السلطات (السياسة) النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يضيف على هذه الأداة نوعاً من التداخل والتشابك مع الأدوات الأخرى من جهة، وتعارض بينها وبين بعض الأهداف المراد تحقيقها من جهة أخرى؛ مما جعل من هذه الإشكالية موضوع اهتمام يستحق الدراسة على مستوى الأداء الاقتصادي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة .

ومن أجل الإلمام بالموضوع من جوانبه المتعددة قمنا بهيكلة الدراسة إلى خمسة فصول، تناولنا في فصلها الأول العرض النقدي ومصادر تغيراته، فعرجنا على أهمية تعريف وقياس العرض النقدي والجهات المؤثرة في تغير حجمه؛ والطرق المؤدية إلى تغير العرض النقدي ومحددات النظام النقدي الجيد كل ذلك في نقاط هي:

1- كان اعتقادنا أنه لا يتصور أن ندرس العرض النقدي بدون المرور على نظرة المدارس الاقتصادية إليه من مدرسة إلى أخرى، فمن حيث النظرية الكلاسيكية نجد أنها اعتبرت عرض النقود متغيراً مستقلاً، وسيادة مبدأ حياد النقود ما جعلت من اقتصاديي المدرسة يوجهون كل اهتمامهم إلى دراسة العلاقة السببية الطردية بين تغير العرض النقدي والمستوى العام للأسعار؛ بينما كينز اعتمد تحليل الدخل الوطني في دراسة مختلف التفاعلات التي تحدث بين تغير العرض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي، واعتبر عرض النقود متغيراً مستقلاً؛ أما فريدمان فقد خلص إلى أن كمية النقود، هي المتغير الحاسم في الاقتصاد، وبالتالي فإن الاهتمام يجب أن ينصب على تنظيم عرض النقود وأن عرض النقود متغيراً مستقلاً، شأنه شأن أي سلعة من السلع، وافترض بذلك استقلال عرض النقود عن الطلب عليها باعتبار أن دالة الطلب على النقد (أو تفضيل السيولة) هي دالة مستقرة في الأجل الطويل. في حين ركزت النظرية الإسلامية على أثر كل من الإصدار النقدي والاكتناز على عرض النقود، وقد شملت قضايا جوهريّة مثل قضية ضبط إصدار النقود، ودور الدولة في تشجيع التبادل النقدي للحد من التسرب النقدي والاكتناز، وتوفير كل الظروف المناسبة التي تؤدي إلى صيانة النقد وتكريس الثقة فيه من طرف الجميع، حيث يتميز البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي بوجود مرجعية رئيسية لتقديم التحليل الاقتصادي السليم الذي ينسجم مع الظروف الاقتصادية.

2- أن موضوع العرض النقدي من الناحية النظرية حددنا فيه التعريف الشامل له والمقاييس التي تقوم على أساسها السلطات النقدية بتعديل حجم عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض حسب الأهداف المرسومة ضمن السياسة الاقتصادية، باستعمال أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية المباشرة، وغير المباشرة.

3- يتكون عرض النقود من النقود القانونية الصادرة عن البنك المركزي والودائع تحت الطلب، وأشباه النقود (الودائع لأجل)، وتصنف في مجموعات متجانسة تعرف بالمجموعات النقدية (عرض النقود بالمعنى الضيق M1، عرض النقود بالمعنى الواسع M2، عرض النقود بالمعنى الأوسع M3).

4- إن تحديد مستوى حجم العرض النقدي يحتاج إلى معلومات عن القطاع المالي وقطاع العائلات والأعمال العام والخاص، والتي تتأثر بالتغيرات التي تحدث في العرض النقدي وتؤثر فيه، حيث تساهم سلوك الأفراد وانتشار الشبكات المصرفية، والوعي المصرفي في المجتمع والسوق النقدية والمالية بالإضافة إلى توافر عوامل أخرى، كمستوى الادخار ومستوى الدخل، في التأثير على تغير حجم عرض النقود في البلد.

5- يعتبر الاقتصاد بأنه ذو نظام نقدي جيد إذا كان العرض النقدي فيه يتميز بالمرونة والاستقرار في قيمة العملة الوطنية في التعامل بها داخليا وخارجيا.

ودرسنا في الفصل الثاني عناصر الأداء الاقتصادي من نمو، وتشغيل، واستقرار الأسعار، والتوازن الخارجي، فكانت النتائج التالية:

1- تمثل السياسة الاقتصادية الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية، وللسياسة الاقتصادية مدلولات كثيرة فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها، كما تعني أيضا الوسائل المتبعة في إدارة الاقتصاد الوطني وتحسين ورفع كفاءة أدائه لتحقيق هذه الأهداف.

2- أن الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية لأي بلد هو تحقيق ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم المربع السحري: تحقيق الحد الأعظم من النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، تحقيق استقرار الأسعار في السوق الوطنية، وكذلك تحقيق توازن العلاقات مع العالم الخارجي؛ ونتيجة تحقيق هذه الأهداف يصبح استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية محققاً تلقائياً.

3- إن السياسات النقدية الناجحة تهدف إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات الاقتصادية بالمحافظة على ثبات الأسعار، واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية، وسعر صرفها في التعامل الخارجي، علاوة على محاولة المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد والتخفيف من البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

4- تتحدد طبيعة السياسات الاقتصادية العامة (أو الجزئية منها) في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أنها تؤثر بدرجات مختلفة على مكونات النشاط الاقتصادي من نمو وتشغيل واستقرار عام في الأسعار والميزان التجاري.

5- يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات عندما تكون السياسات الاقتصادية المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح، والأداء الاقتصادي يتسم بالكفاءة، وبالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون متوافقاً مع التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني.

كما درسنا في الفصل الثالث أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي، وقمنا بتحليل ذلك من خلال حالات نقص وزيادة عرض النقود وأثارها على الأداء الاقتصادي؛ فقد ساد إجماع بين الاقتصاديين حول تأثير النقود في الحياة الاقتصادية، فأصبح بعدها كل تحليل اقتصادي يهمل أثر النقود لا يحظى بالاهتمام، مع أنه لم يكن هناك إجماع حول الآلية التي تؤدي من خلالها النقود هذا التأثير، فاختلقت الآراء والنظريات في هذا الشأن، وعليه فإن:

1- أن كثيراً من التقلبات الاقتصادية التي تمس الاقتصاد القائم على النقود يكون سببها استعمال النقود، فحالة الانتعاش الاقتصادي يرافقها ارتفاع معدل نمو كمية النقود المعروضة وزيادة سرعة دورانها مما يؤدي إلى ظهور تيارات تضخمية؛ أما حالة الكساد التي تتميز بانخفاض مستوى الإنتاج والعمالة يرافقها انخفاض في معدل زيادة كمية النقود المعروضة وانخفاض سرعة دورانها، وبالتالي فالنقود تلعب دوراً كبيراً في حدوث التقلبات الاقتصادية، كما أن أسباب التضخم التي تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار تنتج من الإفراط أو عدم التحكم في زيادة كمية النقود المعروضة.

2- إن استخدام النقود في الاقتصاد يتطلب الكفاءة في تسيير المعروض النقدي، فقد تقرر السلطات النقدية تخفيض عرض النقود مما يؤدي إلى الانكماش وبالتالي حدوث حالة كساد، لأن زيادة نمو الاقتصاد الوطني تتطلب أيضاً زيادة الطلب على النقود، وتؤدي هذه الزيادة في الطلب على النقود إلى تكوين فائض في الطلب النقدي الذي بدوره يقود إلى زيادة انخفاض الطلب على السلع والخدمات.

3- التدفقات النقدية تعتبر عاملاً يؤثر ويتأثر بالاستقرار الاقتصادي، لذلك ينبغي من الأهمية بمكان النظر إلى هذا المتغير وأنماطه وأشكاله ودوره في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، مع وضع الإجراءات والآليات لاحتواء أثاره السلبية المتوقعة وغير المتوقعة.

4- كما أن للنقود مزايا وفوائد فإن لها أيضا آثار على الاقتصاد، تكون النقود هي العامل الرئيسي في حدوثها، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ظهور التضخم، كما أن التقليل من المعروض النقدي يؤدي إلى حالة الانكماش، في حين يخلو نظام المقايضة من هذه التقلبات الاقتصادية، كما تؤدي النقود دورا خطيرا في الائتمان، بحيث أن تغيرات الائتمان التجاري تؤدي إلى إحداث تغيرات في الطلب على السلع و الخدمات.

أما الفصل الرابع فتم فيه معالجة فعالية البنك المركزي في إدارة وتنظيم عرض النقود وأثر (أهمية) ذلك على الأداء الاقتصادي في أربعة عناصر هي: دور البنك المركزي في استقرار عرض النقود؛ آليات البنك المركزي في ضبط السيولة النقدية؛ دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية؛ الرقابة والإشراف على أعمال البنوك؛ فكان:

1- يعتبر وجود سلطة نقدية مركزية ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة أمرا ضروريا من أجل تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي، ولهذا بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بتولي مهام إصدار و إدارة شئون النقد والائتمان وتوجيهها ضمن برامج التنمية داخل الاقتصاد؛ وبذلك فإن فاعلية السياسة النقدية تظهر من خلال قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم في عرض النقود وأدواته بما يتفق والأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

2- إن تحديد دور البنك المركزي في استقرار العرض النقدي في البلد يعتبر أمرا ضروريا، لأن العرض النقدي يحتوي كل أنواع وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، كما أن أهمية ضبط استقرار العرض النقدي يتيح للسلطات النقدية في البلد الموازنة بين العرض النقدي (الكتلة النقدية) ومتطلبات النشاط الاقتصادي (العرض الحقيقي) من ذلك.

3- تتوقف فعالية تنظيم وإدارة عرض النقود على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط السياسية التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون النقد والتمويل من أجل تحقيق أهداف محددة و واضحة في الخطة الاقتصادية.

4- تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية؛ ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

5- دأبت البنوك المركزية على ضبط تغير عرض النقود في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، علاوة على السقوف المباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة، إلى جانب الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات بعينها، وقد أثبتت التجربة، أن هذه الأدوات لم تكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على مستوى أو معدل تغير العرض النقدي في الاقتصاد، فضلاً عن أنها تؤدي إلى تشوهات سعرية وهيكلية في القطاع المصرفي، وبالتالي إلى تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني.

فيما تم تخصيص الفصل الخامس لدراسة أثر تغيرات عرض النقود على واقع الاداء الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة. فدرسنا تطور الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية؛ نظام الإصدار النقدي في الجزائر؛ أثر تغيرات عرض النقود على متغيرات الاداء الاقتصادي الجزائري؛ ووجدنا أن:

1- تميز الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات خلال مسيرته التنموية وخاصة في المرحلة الأخيرة المتسمة بتطبيق مجموعة من

الإصلاحات الاقتصادية والمالية أثرت على الأداء الاقتصادي الكلي، وأدت إلى مجموعة من النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات المالية، للإقتصاد الكلي، وهي نتائج لقيت استحساناً من المؤسسات المالية والنقدية الدولية؛ فوجدنا أن مسار العرض النقدي في الجزائر غير مستقل عن نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد، وقد كانت سنة 1991 أولى سنوات الإصلاحات وبداية التوجه نحو اقتصاد السوق؛ ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات النقدية بشكل أفضل من ذي قبل.

2- أما فيما يتعلق بعرض النقود في الجزائر فقد بدأنا بالتعرف على مكوناته فوجدنا أن هناك مجتمعات نقدية تتمثل في المجمع النقدي M_1 الذي يشمل النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب في البنوك وفي الحسابات البريدية الجارية، أما المجمع النقدي M_2 فهو يضم M_1 بالإضافة إلى الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في كل الودائع لأجل في جميع المؤسسات المالية والمصرفية؛ فكان تطور النقود القانونية المتداولة بنسبة تتراوح ما بين (21-38%) من الكتلة النقدية في الفترة (1991-2014) أما تطور الودائع الجارية فكان ما بين (39-40%) من الكتلة النقدية في نفس الفترة بينما كان تطور شبه النقود يتراوح بين (32-37%).

3- يمكن القول أن أثر تغير عرض النقود على النمو في الاقتصاد الوطني يكمن في الاختلالات الفعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها ومظاهر الاختلال الاقتصادي؛ كما يمكن حصر هذه المظاهر في:

✓ الطبيعة الهيكلية في الانتاج المتخصص في إنتاج المواد الأولية (المحروقات)، حيث أن زيادة الصادرات تعتبر موردا مهما في تكوين الناتج الوطني الإجمالي وأساس هيكل صادراته للعالم الخارجي.

✓ الجمود النسبي في الجهاز المالي الوطني، ما يعني الاتجاه نحو تمويل التنمية بواسطة الميزانية العامة وأسلوب الإصدار النقدي الجديد، مما يساهم في رفع مستوى الأسعار مع ثبات حجم الانتاج الحقيقي.

✓ ضالة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية وضعف القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية من هذه السلع وغيرها من السلع الأخرى التي يمكن أن توفر جزء مناسبة من العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وهو ما ولد ضغوط تضخمية ميزت الفترة المدروسة.

✓ طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات في مراحلها الأولى، خاصة الاختلالات فيما بين تيارات الإنفاق النقدي وتيارات الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات.

4- يختلف مستوى ومصدر تغير عرض النقود من بلد إلى آخر، ومن اقتصاد إلى اقتصاد آخر حسب بنية هذا الاقتصاد أو ذاك، فمقابلات الكتلة النقدية (مصادر تغير عرض النقود) تختلف نسبة مساهمتها في تغير عرض النقود من اقتصاد متقدم إلى اقتصاد نامي، ومن اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي؛ فنجد في الاقتصاديات النفطية أن نسبة تغير عرض النقود تعتمد على صافي الموجودات الأجنبية المتأتية من صادرات النفط، أما في الاقتصاديات غير النفطية فنجد أن مصادر تغير عرض النقود الأساسية هي القروض للاقتصاد وعجز الميزانية (القروض للحكومة).

نتائج اختبار الفرضيات: في بداية هذه الدراسة كان قد تمت صياغة عدة فرضيات كنا نرى أنها الأقرب للإجابة على الإشكالية الأساسية المطروحة، وبعد اختبار تلك الفرضيات خلصنا إلى النتائج التالية:

1- يختلف عرض النقود من بلد لآخر حسب درجة نموه وتطور جهازه المصرفي، حيث يعود الإصدار النقدي إلى البنك المركزي وإليه يرجع قرار تحديد كمية النقود التي سيتم ضخها، بينما تركز وظيفة خلق النقود في البنوك التجارية، لأن معظم الزيادة في عرض النقود تكون من طرف البنوك التجارية بناء على تصرفات الأفراد المتعاملة معها وطبيعة الوضع الاقتصادي الموجودة فيه والمؤسسات المكونة له والتي تحدد مسار وحركية (سرعة دوران) هذه النقود.

2- يمثل الأداء الاقتصادي مختلفة مكونات النشاط الاقتصادي من نمو وتشغيل واستقرار عام في الأسعار والميزان التجاري. وأن الأداء الجيد مبني على عدة أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات الأسعار، واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية، وسعر صرفها في التعامل الخارجي، مع محاولة المحافظة على مستوى التشغيل

الكامل للاقتصاد والتخفيف من البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

3- إن كثيراً من التقلبات الاقتصادية التي تمس الاقتصاد القائم على النقود يكون سببها الاستعمال غير الرشيد للنقود، وبالتالي نلاحظ أن النقود هنا تلعب دوراً كبيراً في حدوث التقلبات الاقتصادية، ومن ثمة فإن استخدام النقود في الاقتصاد يتطلب الكفاءة في تسيير المعروض النقدي، فرغم الآثار الايجابية المرجو تحقيقها فانه يصاحبها آثار غير مرغوبة إذا كان تغير عرض النقود غير متوازن مع تغير النشاط الاقتصادي الحقيقي.

4- يقوم البنك المركزي في سبيل الحد من التغير غير المتوازن للعرض النقدي باستعمال عدة أساليب، منها: الالتزام بوجود أصول حقيقية تغطي الإصدار النقدي، استعمال عدة آليات للرقابة على أعمال البنوك التجارية، وتحمل أولوية تحديد ومراقبة تغير العرض النقدي مكانة مهمة في الاقتصاديات المتطورة. وعليه فللبنك المركزي أهمية في إدارة و تنظيم عرض النقود باعتباره المؤسسة المسؤولة عن إصدار وضبط وإدارة عرض النقود في كل بلد.

5- تميز الأداء الاقتصادي الوطني بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (من 1991م إلى 2014م) ما جعل الارتباط بين تغير عرض النقود ومكونات النشاط الاقتصادي يختلف من فترة إلى أخرى، ومن متغير اقتصادي إلى متغير اقتصادي آخر، حيث يؤثر بنسبة (0.381%) على النمو الاقتصادي، و (0.315%) على التضخم، و (0.62%) على سعر الصرف، و (0.5%) على ميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة: بعد دراسة موضوع أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي بصفة عامة، والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، تم توصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- تؤدي النقود في الاقتصاديات الحديثة عدة وظائف وتقوم بعدة أدوار ولها آثار مهمة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وهو ما جعل موضوع النقود يحظى باهتمام المفكرين، ونتج عن ذلك ظهور النظريات النقدية التي تمثل الجانب النظري للنقود والعرض النقدي.

2- إن وضع مستوى لحجم العرض النقدي المتوازن مع حاجة الاقتصاد يحتاج إلى معلومات عن الجهات التي لها علاقات مباشرة بالنقد كالعائلات والقطاع المالي العام والخاص وقطاع الأعمال، والقطاع الخارجي والقطاع الحكومي، كما أن السلطة النقدية لابد أن تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها؛ وبالتالي فإن سياسة تحديد ومراقبة تغيرات عرض النقود تهدف إلى جعل كمية عرض النقود متناسبة مع كمية الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد.

3- تتطلب عملية مراقبة وتحديد تغيرات عرض النقود ممارسة سياسة صارمة على عملية إصدار النقود من طرف البنك المركزي، وعلى عملية خلق النقود من طرف المصارف والخزينة العامة، وعلى استيراد السلع والخدمات التي يستورد معها التضخم، وعموماً على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على تغير العرض النقدي، وتكون الرقابة على العرض النقدي من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي عموماً) بعدة أساليب منها: الالتزام بعدم إصدار نقود دون توفر أصول مغطاة لذلك، مع إخضاع البنوك التجارية لرقابة تجعل قدرتها على خلق النقود متحكمًا فيها من طرف البنك المركزي.

4- عرفت مراقبة تغير عرض النقود في الاقتصاد الجزائري بعد صدور القانون 90-10 وكذا أدوات مراقبته وأهداف تغييره، أما قبل هذه الفترة فإنه لم تكن موجودة. فارتفاع نسبة تغير العرض النقدي نتج عنها استمرار وضعية فائض السيولة التي تميز إطار الاقتصاد الكلي خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى تصاعد معدل النمو النقدي. ومنه فإن تفعيل دور بنك الجزائر في تنظيم وتحديد مراقبة تغير العرض النقدي يجب أن تتمثل في: الاتجاه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، والعمل على تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك، ولا يكون ذلك دون توفر استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن ممارسات وضغوطات الحكومة.

5- إن ملاحظة مكونات الكتلة النقدية تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها العملة في التداول والتي شكلت أكثر من 50% من عرض النقود بالمعنى الضيق طيلة فترة الدراسة 1991-2014؛ وذلك نتيجة ضعف تعامل الجمهور مع المصارف وتزايد الدخول وقلة عدد المصارف، لكن بدأت هذه النسبة تقل خلال السنوات الأخيرة (2008-2014) مقابل زيادة الودائع الجارية، مما يدل على تطور

العادات المصرفية للجمهور وزيادة التعامل مع البنوك، وارتفاع نسبة العملة في التداول تعني تسرب جزء من السيولة خارج الجهاز المصرفي فتقل قدرته في منح القروض والتوسع في الاستثمارات المالية ما دامت تمثل نسبة مهمة من عرض النقود.

6- يبين تطور تغيرات عرض النقود في السنوات الأخيرة أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود وصافي الأصول الأجنبية وهو المنبع شبه الوحيد لإنشاء النقود من طرف النظام المصرفي، بل أكثر من ذلك فإن صافي الأصول الداخلية قد تقلص في السنوات الأخيرة وتقلص معه معدل تغير عرض النقود، وهو ما يؤكد أن احتياطات الصرف الرسمية أصبحت أهم مصدر لتغير عرض النقود في الاقتصاد الوطني، لأن زيادة الاحتياطات الدولية المتأتية من فائض المعاملات الخارجية يساهم في إصدار المزيد من النقد الوطني مقابل النقد الأجنبي لتمويل الزيادة في النفقات الوطنية التي تنعكس في معادلة الناتج المحلي؛ ما جعل عرض النقود يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-2014 في حين أن النسبة المثلثي التي تمثل الاستقرار النقدي هي أقل من 50% والسبب في ذلك أن النقود في الجزائر تستعمل في الغالب لغرض تسوية المدفوعات وبقاء جزء مهم من النقد خارج الجهاز المصرفي يجعل الحاجة إلى إصدار المزيد من النقود لتلبية الطلب على ذلك.

7- تميز تغير معدل النمو الاقتصادي بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت تحسن نوعا ما بالمقارنة مع المراحل السابقة لها (قبل سنة 1991) حيث تمثل الارتباط بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي بالقيمة (0.381) وهي تؤكد على وجود مساهمة ضئيلة نوعا ما لكمية النقود في حدوث النمو الاقتصادي في الجزائر. مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي الذي لا يقابله إنتاج حقيقي يمتص (يغطي) الزيادة في الكتلة النقدية، حيث تجاوز معدل سيولة الاقتصاد 50% في أغلب السنوات.

8- يتضح من نتائج معامل الاستقرار النقدي عدم التوافق بين كلا من التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1998 فإن الزيادة في الكتلة النقدية لا نجد لها ما يقابلها في سوق الإنتاج، ثم في سنتي 199 و 2000 نلاحظ تزايد متسارع في الناتج المحلي الإجمالي لا يقابله زيادة موافقة في الكتلة النقدية، ثم في سنتي 2001 و 2002 تزايد الكتلة النقدية دون زيادة

الناتج، ثم ابتداء من سنة 2002 نلاحظ زيادة في الناتج لا يقابلها زيادة موافقة في الكتلة النقدية، إذا ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، وبالتالي فالسياسة النقدية لم تحقق هدف تقليص مستوى الفارق بين مستوى تغير كمية النقود المعروضة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

9- يعتمد حجم تأثير تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار على درجة استجابة الناتج الحقيقي لتطورات الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا لم يصاحب زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بمعنى أن معدل التضخم يزداد مع زيادة الفجوة ما بين زيادة عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي، ويرتبط معدل التضخم بتغير عرض النقود وذلك من خلال قناتين رئيسيتين: هما قناة سعر الفائدة وقناة السيولة، كما ساهم سعر صرف الدينار الوطني المنخفض أمام العملات الأجنبية في تغذية التضخم من جانبيين: الأول من السلع المستوردة بما فيها عوامل الإنتاج، والثاني: ارتفاع الأسعار المحلية البديلة للسلع الأجنبية نتيجة لتحول الطلب المحلي نحوها.

10- حسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2014، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضار والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: 31% للسلع المستوردة، و62% للكتلة النقدية، و8% للموارد الزراعية.

11- من جهة أخرى، فإن مستوى الأسعار الذي لا يزال مرتفعا يتطلب مواصلة مجهود التحكم في السيولة المرتفعة، وتوسع الطلب والسهر على زيادة العرض الحقيقي، هذا ما يستدعي الاهتمام بتحفيز ديناميكية نمو الانتاج الوطني الحقيقي خاصة الانتاج الفلاحي، خصوصا المتعلق بالقطاع الخاص الذي يبقى أقل إرساء لأن الاستثمار الخاص لم يستأنف إلا حديثا. كما يمكن القول أن انخفاض مستوى التضخم في السنتين الأخيرتين (2013-2014) ترافقا مع دخول قطاع المحروقات

في شيء من الركود، وهو ما يتطلب مساهمة الاستثمار الخاص في النمو خارج المحروقات ابتداء من سنة 2014، بعد الانتعاش المعتبر للاستهلاك المحلي، الذي تزايدت معدلاته منذ 2011م.

12- سمحت الوفرة المالية التي تتوفر عليها الجزائر في بعث مجموعة من الإجراءات لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، وتدارك التدهور في القدرة الشرائية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل الحقيقي، وانعدامه بالنسبة للبطالين، فقد خصص غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وترقية الأنشطة وتوفير مناصب العمل وتهيئة البيئة التحتية للاقتصاد الوطني عبر ثلاث محاور: محاربة الفقر - إنشاء مناصب عمل - التوازن الجهوي؛ وقد ساهم هذا البرنامج بامتصاص نسبة معتبرة تصل إلى 46,3% من حجم البطالة، إضافة إلى الآليات الأخرى في ذلك.

13- ساهمت السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تكوين احتياطات كافية بالعملة الأجنبية تنصب بالدرجة الأساس لمواجهة أزمة احتمالات طارئة قد يتعرض لها التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني بسبب احتمالات المضاربة بالعملة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج بشكل مفاجئ، فضلا عن التحسس لأي مفاجآت ضارة أخرى قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني الناجمة عن صدمات قوية بسبب التحركات المالية الخارجية الضارة وهو ما لمسها محافظ بنك الجزائر من خلال ارتفاع حجم الواردات إلى أكثر من 60 مليار دولار لسنة 2013م، فعمد بذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية (بنسبة 16%).

14- شهد سعر صرف الدينار الجزائري استقرار نسبي على امتداد مدة الدراسة وذلك لتطبيق بنك الجزائر حزمة إجراءات من ضمنها استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي كان من أهمها عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مزادات العملة الأجنبية، وخيارات إدارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي والإقراض مابين المصارف، مما ساهم في استقرار ملموس في سعر صرف الدينار الجزائري.

15- أظهرت الدراسة القياسية مدى ارتباط تغير عرض النقود في الجزائر بتغير صافي الموجودات الخارجية الذي يمثل نسبة 93% من مصادر الإنشاء النقدي، وهو ما يمكن أن يؤثر على

متغيرات النشاط الاقتصادي المحلية، نتيجة ضرورة تحويل هذه الموجودات إلى عملة محلية من أجل الاستخدام الوطني من جهة، مقابل عدم قدرة الاقتصاد الوطني الحقيقي على استيعاب هذا المستوى من العرض النقدي من جهة مقابلة.

16- عرف القطاع المصرفي الجزائري تحسنا متواصلا في ظرف يتميز بفائض في السيولة على مستوى السوق النقدية وادخارات مالية بالدينار متزايدة حيث بلغ إجمالي أصول قطاع المصارف نسبة 62,7% من الناتج الداخلي في حين بلغت نسبة الودائع خارج المحروقات 62,8 %؛ وجاءت هذه المؤشرات الايجابية بفضل بلوغ متوسط سعر البترول 100 دولار أمريكي خلال العشرية الأخيرة، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي للجزائر.

بعض التوصيات: بناءً على النتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات التي نرى من المفيد الأخذ بها من أجل العمل على دراسة موضوع العرض النقدي من جوانبه المختلفة، وهي كما يلي:

1- ضرورة تطوير استخدام أدوات القياس والتنبؤ بالتغيرات في الكتلة النقدية بما يجعل كمية النقود المتداولة متلائمة مع حجم الإنتاج الحقيقي من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

2- لا يكون الاعتماد على صافي الأصول الخارجية في إصدار وزيادة حجم العرض النقدي لما له من آثار عديدة على الاقتصاد الوطني الكلي، إنما يجب الاعتماد على متطلبات الاقتصاد من الأفراد والمؤسسات من النقود، لأن هذه الطريقة ليست لها آثار سلبية على الاقتصاد.

3- لابد من تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي و الاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا و خارجياً و التي تنشأ عن التغيرات في كمية عرض النقود بما لا يتوافق وتغير حجم الإنتاج الحقيقي من السلع و الخدمات في الاقتصاد الوطني المحلي.

4- العمل على مزيد من الإصلاحات النقدية و المصرفية من أجل تطوير بنية الجهاز المصرفي الوطني وتنشيط السوق المالية بما يساهم في تفعيل استخدام الأدوات المالية و النقدية في العمليات الاقتصادية والتقليل من استخدام النقود السائلة في ذلك.

- 5- على السلطة النقدية إيلاء أهمية كبيرة لأثر تغيرات عرض النقود على متغيرات النشاط الاقتصادي عند صياغة السياسات النقدية والمالية خاصة في الفترات الاقتصادية غير المستقرة.
- 6- الاستمرار في تشجيع فتح فروع مصرفية بالولايات لزيادة الوعي المصرفي والانتشار الجغرافي للمصارف، وذلك للمساهمة في زيادة عدد المتعاملين مع الجهاز المصرفي لجذب المزيد من الموارد وزيادة نسبة التعمق المصرفي؛
- 7- تشجيع المصارف على استخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية المبتكرة، وتشجيع التعامل بالنقود الإلكترونية وتعزيز الثقة فيها، وتوفير الأدوات والضوابط واللوائح التي تتيح التعامل بها وتداولها.
- 8- توجيه مزيد من البحوث و الدراسات نحو دراسة تأثير عرض النقود في المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- أفاق البحث:** بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا المركزة على التعرف على أثر تغير عرض النقود على الأداء الاقتصادي، ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكالات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية ومنها:
- 1- فعالية البنوك المركزية في إدارة عرض النقود زمن الأزمات.
 - 2- الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية والتحكم في تغير عرض النقود.
 - 3- العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم والمبالغة في تقدير قيمة العملة وتآكل الاحتياطات الأجنبية.
 - 4- أثر السياسات النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة على أسواق الاقتصاديات الناشئة.

هذا ما تهيأ إعداده وأعان الله على إخراجه والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب.

1. أحمد أبو الفتوح على الناقفة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001.
2. أحمد أبو الفتوح على الناقفة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998.
3. أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1998.
4. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مؤسسة زهران لطباعة والنشر، الأردن 1993.
5. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
6. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
7. أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
8. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر 2007م.
9. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد للشؤون الجامعية، البحرين 2006.
10. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2005.
11. إسماعيل السيد، التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999.
12. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 1996.
13. أكرم حداد، مهشور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل النشر، عمان 2005.
14. انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية التطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
15. باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، دار المريخ، الرياض 1998.
16. بلعوز بن على، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
17. أحمد بديع بليغ، الإقتصاد الدولي، مدلولات ميزان المدفوعات المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية 1993 .
18. بول سامويلسون، ترجمة مصطفى موفق، علم الاقتصاد، الأسعار والنقود، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
19. بيان هاني حرب، مبادئ التسويق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2001 .
20. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004.
21. توماس ماير، وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض 2002.
22. جلال جوييدة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010.

23. جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر 1988.
24. جمال حميدان الجمل، تشريعات مالية ومصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، اليمن 2002.
25. جمال خريس، أيمن أبو خيضر، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان 2002.
26. جميل سالم الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر عمان 1999.
27. جيمس جواريتي، ريجار ستروب، الاقتصاد الكلي، الاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض 1988.
28. حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، الأردن 2005.
29. حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، القاهرة 2008/2007.
30. حماد حمزة، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النقاش، الأردن 2006.
31. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1999.
32. حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الزهراء، القاهرة 1998.
33. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2007 .
34. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية 2008 .
35. حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، الجريمة البيضاء، أبعادها، آثارها، كيفية معالجتها، القاهرة 1997.
36. خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان 2002.
37. الخيالي وليد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك 2000.
38. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج، عمان 2006.
39. الزبيدي حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2002.
40. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان 2006.
41. زكي حسين زيدان، تغيير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2004.
42. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر 2003 .
43. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحبلى الحقوقية، الاسكندرية 2003.
44. سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، بيروت 1994.
45. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000 .
46. سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2010.

47. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2006.
48. سوزي عدي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2005.
49. سى بول هالود وآخرون، تعريب محمد حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، المملكة السعودية 2007.
50. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان 2010.
51. السيد عبد المولى السيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة 1998.
52. شابر محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، الطبعة الثالثة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة 1992م.
53. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004.
54. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر لنشر والتوزيع، القاهرة 2005.
55. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت 1997.
56. طارق الحاج وآخرون، التسويق من المنتج إلى المستهلك، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن 1997.
57. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان 2004 .
58. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.
59. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2004.
60. عادل احمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت 1993.
61. عامر لطفي، النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق 2002.
62. عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والاقتصاد والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2000.
63. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية، دار الحامد، عمان 2012 .
64. عبد الحميد عبد الطيف، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.
65. عبد الرحمان يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004 .
66. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.
67. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت 1991.
68. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.
69. عبد الكريم طيار، الرقابة المصرفية، دروس العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
70. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.

71. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001.
72. عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية، (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، مصر 2000 .
73. عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان 2004.
74. عبد المنعم مبارك، أحمد الناقبة، النقود و الصيرفة و النظرية النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.
75. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلوي لنشر، الأردن 1999.
76. عقيل الجاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلوي لنشر، عمان 1999.
77. علي عبد الوهاب نجا، البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية تطبيقية-، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.
78. عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد 2002.
79. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.
80. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية 1997.
81. غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1999.
82. غالب عوض الرفاعي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2002.
83. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخل والنقد والائتمان، دار الحداثة، بيروت 1987 .
84. فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
85. فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، سوريا 1999.
86. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان 2001 .
87. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2006.
88. فهد سليم الخطيب، محمد سليمان العواد، مبادئ التسويق مفاهيم أساسية، دار الفكر، الأردن 2002.
89. كارل ماركس، ترجمة فالح عبد الجبار، الرأسمال، المجلد الأول، الكتاب الأول، الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو 1987.
90. كريانين موردخاي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ، الرياض 2007.
91. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1986.
92. مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1995.
93. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان 2004.
94. مبارك عبد النعيم، يونس محمود، اقتصاديات النقود والصرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية 1996.
95. مجيد ضياء الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر 1993.
96. مجيد ضياء، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقود، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1998.

97. مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل، عمان 2004 .
98. محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، دار المريخ، الرياض 2007.
99. محمد احمد عطا، النقود وأثارها في تقييم الحقوق والواجبات،-دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2008.
100. محمد البنا، التخطيط والتنمية الإقتصادية، جامعة المنوفية، بغداد 1992.
101. محمد الوكيل نشأت، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة، شركة ماس، القاهرة 2006 .
102. محمد الوطيان، المدخل في أساسيات الاستثمار، مكتبة الفلاح، الكويت 1990.
103. محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة، مصر 1998.
104. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر.
105. محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية للقطاع النقدي، الجزء 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
106. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن 2009،
107. محمد صالح تركي القرشي، ناظم محمد الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب، الموصل 1993.
108. محمد ضيف القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان 2009.
109. محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2008.
110. محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية 2000.
111. محمد عبد المنعم جمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الكتاب المصري، الإسكندرية 1986.
112. محمد عبد المنعم غفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
113. محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 2002.
114. محمد عوض عبد الجواد، وعلي إبراهيم الشدافات، الاستثمار في البورصة، دار الحامد، عمان 2006.
115. محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدرابي البرعي، اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة 2007.
116. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، مكتبة الإشعاع، مصر 1999.
117. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن 2003.
118. محمدى فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
119. محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.
120. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
121. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 2003.
122. محمود مجدي شهاب، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2004.
123. محمود محمد داغر، الأسواق المالية، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان 2005 .

124. محمود يونس، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.
125. محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية 1986 .
126. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2007.
127. مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية 1982.
128. مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن 2000.
129. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، جامعة طنطا، مصر 1996.
130. ناجي التونسي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دون سنة نشر.
131. ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو العلى، القاهرة 1417 هـ 1996م.
132. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان 1999.
133. نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر 2001 .
134. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، دار المناهج، عمان 2006 .
135. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر، دمشق 2008 .
136. هناء عبد الغفار، الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد 2002.
137. هيل عجمي جميل، رمزي ياسين تيسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، بغداد 2009.
138. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية 2010.
139. وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان 2009.
140. يونس محمود، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003.

ب- الأطروحات و المذكرات:

141. بن صوشة رياض، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2004.
142. جليط الطاهر، اثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، مذكرة ماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، الجزائر 2005.
143. حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2002/2001.
144. حمزة محمود، الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق 2004.
145. خطيب منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2004.
146. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2005/2006.

147. سالم مكرودي، تمويل التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، أكتوبر 2009.
148. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2004-2005.
149. سمير فخري نعمة، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد 2002.
150. سهيلة عبد الزهرة جبار الحجيبي، كفاءة الإعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص في الاقتصاد العراقي (1980-1997)، مذكرة ماجستير، الجامعة المستنصرية 2003.
151. سوسن كريم هودان الجبوري، اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة و النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الكوفة 2006.
152. شلتر ثامر نور الدين، تحليل التغيرات البنوية في الاستثمار للاقتصاد العراقي خلال المدة (1970-1990) مذكرة ماجستير، جامعة بغداد 1994.
153. شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2001.
154. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2002-2003.
155. طارق محمد خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2008.
156. الطاهر لطرش، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر 2004.
157. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، عمان 2008.
158. فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، اثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود 2004.
159. فؤاد مطاطلة، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية، حالة تطبيقية على الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1997.
160. قويدر عباس، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2000.
161. كواحلة يمينة، تطبيق مؤشرات التمويل الخارجي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة قالم 2004.
162. المهدي ناصر، المراكز المالية خارج الحدود وظاهرة غسيل الأموال، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 2005.
163. احمد محمد حميدان، نمذجة سوق النقود في السودان للفترة 1980-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان، الخرطوم 2010 م.

164. محمود خالد محمود المسافر، التضخم في الاقتصاد العراقي، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد 1993.
165. موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
166. نصر الدين بوعمامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.
167. هجير عدنان زكي، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والإصلاح، أطروحة دكتوراه، بغداد 1999.
168. هجيرة عبد الجليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر 2012.
169. ولد حماني بننه، دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريطانيا خلال الفترة 1984-1998، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 2002.

ج- المجلات، الدوريات، والتقارير:

170. إسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث، جامعة عين شمس 2004.
171. أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال، صندوق النقد العربي، أبو ضبي 2002.
172. بسام الحجار، و داد سعد، تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)، مجلة الدفاع الوطني، لبنان 2006.
173. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-1990، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 41، شتاء 2008.
174. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007.
175. بول رماسون وميجل أ، سفاستانو وسونيل شارما، هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطار للسياسة النقدية في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998.
176. تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، لجنة من الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ-1996م.
177. ثامر محمود زيدان، هناء عبد الحسين، تقدير وتحليل دالة الإنفاق الاستثماري على المستوى القطاعي للإقتصاد العراقي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي غير المرتبط ظاهريا للمدة (1970-1993)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 24، سنة 2000.
178. حيدر نعمة بخيت، أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال مدة (1982-1995)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 جانفي 2005.
179. سالم سليمان درويش، تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال (1999-2009)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013.

180. هيل عجمي جميل الجنابي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثاني، ديسمبر 2007.
181. صالح عبد الله كامل، تقرير نمو القطاع المصرفي الإسلامي وآثاره على ساحة المال العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 179، شوال 1416هـ فبراير 1996م.
182. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر، النقود كما ينبغي أن تكون، جامعة آل البيت، عمان، الأردن 2009.
183. عصام قريط، دراسة اثر رقابة البنك المركزي على الودائع و الائتمان في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، سنة 2011.
184. علي توفيق الصادق، و آخرون، سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد الثالث، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1997.
185. عمر محمد خير الحاج، العادل العاجب، العولمة وآثارها في تطور الجريمة، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة العاشرة، العدد الأول، شوال 1422هـ يناير 2002 م .
186. العمر حسين، محددات التضخم بدولة الكويت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2007 ،
www.ksu.edu.sa
187. مارتا كاستلو برانكو ومارك سوينيون، استقلال البنك المركزي، هل يمكن أن يسهم في تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1992.
188. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004.
189. محمد زكي شافعي، المعالم الرئيسية للنظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية المخططة مركزيا، مجلة مصر المعاصرة، يناير 1967.
190. محمد لكسائي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.
191. محمود محمد داغر، الاتجاهات الحديثة في تحليل دالة العرض النقدي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإدارة والاقتصاد، المجلد رقم 1 عدد 2005.
192. محيي الدين علم الدين، دراسة حول قانون مكافحة غسيل الأموال، ملحق خاص، الأهرام الاقتصادي، العدد 1753، أغسطس 2002م.
193. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، سنة 2004.
194. الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد و القرض، 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990.

د - الملتقيات:

195. أمية طوقان - محافظ البنك المركزي الأردني - دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، "مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية" 2-3 تموز 2005.

196. بقبق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" 11-12 مارس 2008 جامعة "قاصدي مرباح" ورقلة، الجزائر.

197. بلعوز بن علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة "مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة "قاصدي مرباح" ورقلة 11 - 12 مارس 2008.

198. بلوناس عبد الله، برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري التجربة والنتائج، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 29/31 أكتوبر 2002.

هـ- المراجع الأليكترونية:

199. احمد عبد الودود، استمطار السيولة، متاح على: <http://www.alqabas.com.kw/final> 21/09/2007
200. بنك الجزائر يجري تقييما لحركة النقد، على: <http://www.entv.dz/or/newy/index.php> 22/01/2008
201. بنك الجزائر يرفع من إنتاج الأوراق النقدية لمواجهة الطلب الكبير على السحب، متاح على: <http://www.bilad-maktoblog.com> 22/01/2008
202. عاصم إسماعيل، تحديد حجم السيولة يتسم بالتشابك والتعقيد، متاح على: <http://www.alsahafa.info/index.php?type> 16/02/2008
203. عبد الرحيم إبراهيم، مضاعف النقود، متاح على: <http://www.islamfin.go-forum.net/montada-f16/topic-t757> 03/02/2008
204. محمد أيمن إبراهيم هندي، النقود والبنوك، الأسبوع السادس، عرض النقود (دروس في الاقتصاد)، متاح على: <http://docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles31/Article310862.doc> 07/01/2008
205. مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، على: <http://www.banque of algéria.dz> 07/04/2008
206. مصطفى عبد الله الكفري، تقي الدين المقريري علم من إعلام التاريخ والاقتصاد، على: <http://www.oregar.com> 18/11/2007
207. ممدوح عوض الخطيب، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، جامعة الملك سعود 2010، khatibm@gmail.com

II. المراجع باللغة الأجنبية:

208. Alain Samuelson, Les grands de la pensée économique, ED. OPU, algér 1993.
209. Ammour Benhalima , le Système bancaire algérien texte et réalité, édition dahleb, 1997.
210. Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Paris, Edition Découverte, 1996.

211. Cité in : Histoire des idées économiques, Jean Boncoeur & Hervé Thoument, ED. NATHAN 1993.
212. Crition ottavj, monnaie et financement de l'economie, hachette 1995.
213. FADIL Hassan, vingt ans de réforme libérales, L'économisa d'Algérie éditions, algérie 2005.
214. Freidman Milton, Essays on inflation and Indéxation , Winchingtion 1974 .
215. Gregory. N. M, " Macroéconomie ", De Boeck, 3 eme édition, Paris2006.
216. H. temmar, les explications théoriques de l'inflation, O P U, Alger 1984.
217. Ingram James, " International Economic Problems ", John Wiley and Sons, Inc, N.y, 1978.
218. j.p.pat, monnie institutio finnnancier et politique monétir,5^{ème} édition economic, paris1993,
219. Jean – marc siroem , finances international , armand colin , Paris 1993 .
220. Jean Arrous, Les théories de la croissance, éditions du seuil, Paris 1999 .
221. jean pierre delas , economie contemporaine , edition marketing , paris1992
222. Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ?, ed Dahleb ,Alger 1994
223. jeon frnçois goux, économie monétaire et finncier, théories, institution,politique,3 eme édetion economica,, paris1998.
224. J-L. Besson, Monnaie et Finance, O.P.U., Alger 1993,
225. M- Eben issad, restructuratio st reforms économiques -1979-1993- O P U algér 1994.
226. M : Benissad, essaie danalyse monétaire avec référence a lagérir, O P U Alger 1980.
227. Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, éditions Rahma, Algérie 1993.
- 228.Marline peyrors moulars ellipses les paiements international monaie et finance· edition marketing paris 1996.
229. Muller. J et autres, ," Manuel et applications : Économie", Dunod, 4 eme édition, Paris2004.
230. Norman Loayza, Monetary Policy Functions and Transmission Mechanisms, Klaus Schmidt- Hebbel, Central Bank of Chile, 2002.
231. P. Samulson, W. Nordhaus, Economics, 8Edition, New York2005.
232. Pascal Gaudron, Economie Monétaire et Financière, 4^{ème} édition, economica, paris2006
233. Peter Heller, les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres , in finances et Développement, décembre 1988.
234. Philippe d'arvisent , Jean Pierre petit économie international , edition dunob , France 1999 .
235. pierr-bruno riffini, les théories monétaire, édition du suel, février 1996.
236. Roger A. Arnold, Macroeconomic, 5 Edition, USA, 2001.
237. S alah el-din hassan ,seeissy ,contemporary banking Issues,dar al- fikr al-arabi , cairo 2004
238. SALAAH. Mouhoubi , L algerie à l épreuve des réformes économiques, OPU, Alger, 1998 .
239. Salah el-din hassan ,seeissy ,contemporary banking Issues,dar al- fikr al-arabi , cairo 2004 .
240. Sophie Brana et outre, Economie monétaire et financière, 2 édition, dunod, paris2006.
241. Sylvie DIATKINE : Théories et politiques monétaires, Ed. ARMAND COLIN, Paris 1995,.
242. Mishkin, F. the Economics of Money, Banking and Financial Markets. Addison Wesley Longman, USA1998.

243. Crockett Andrew, " International Money : Issues and analyses ", Sunbury-on-Thames, Nelson 1977.
244. William j . Baumol ,economic principles and policy , seventh edition The pryden press New York university 1998 .
245. A.K. Kashyap and J.C. Stein, what Do a Million Observations Banks say about the Transmission of Monetary policy?, American Economic Review, 2000.
246. Abdelouahab Keramane, « l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché », Media Bank, N°15, Banque d'Algérie, Décembre/Juin 1995.
247. B. S. Bernanke and M. gertler "Inside the Black Box: The Cerdit Channel of Monetary Policy Transmission", Journal of Economic Perspective, 1995.
248. Bank of algeria , Indicateurs monétaires et financiers (4e trimestre 2007)
249. Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2004,juliet 2005.
250. Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009 .
251. Benabdellah.y, « la réforme économique en Algérie : entre rente et production », revue monde arabe- maghreb-machrek, N0 166, 1999.
252. Bernanke, B. and F. Mishkin, "Inflation Targeting: A New Framework for Monetary Policy?", Journal of Economic, 1997
253. Déclaration du directeur générale du FMI, journal El Watan, N° 1281.
254. Dwight Venner, "How can monetary policy be conducted in the union?", conference at the IMF at Washington D.C., 16-17/09/2002. IMF publications, 2002.
255. E' Alford Anti DUNCAN: money laundering Regulations, Aburden on Financial institutions, volume 19 north, Carolina journal of international and commercial Regulation, (summer 1994) .
256. E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and F. de Severe, "Algeria: Stastical Appendix", IMF working, No 06/102,IMF,washington,january2006.
257. El Hadi Mekboul "le P.A.S en Algérie, problématique et application" revue du CNEAP, N° 15, 2000 .
258. Goodhart, C, "The Conduct of Monetary Policy", The Economic Journal, No.99, June 1989.
259. H.N.A. Roustoumi Le pouvoir d achat du dinar-les cahiers de la réforme n5 .
260. Hernandez, Leonardo and Peter Montiel (2002), "Post-Crisis Exchange Rate Policy in Five Asian Countries: Filling in the Hollow Middle?", IMF Working Paper 1/170.
261. HIMIL Vedast, politique de change et son lien étroit avec politique monétaire, la banque nationale de rowanda , kigali 2008.
262. Hoff, K. And J. Stiglitz, "Imperfect Information and Rural Credit Markets: Organization: Theory, Practice and Policy, A, Braverman and J. Stiglitz, Oxford: Oxford University Press1993.
263. In "Les grands textes de l'Economie et de la Sociologie, sous la coordination de C.D. ECHAUDMAISON , ed . NATHAN, 1996.
264. Evolution Economique et monétaire en Algérie, Bank d'Algérie, Rapport 2012.
265. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2013 .
266. J.PARDON: Le Blanchiment de l'argent et la lutte contre la criminalite axe sur le profit, Revue de droit penal et de criminology, 1992.

267. Jacques j, polak and Victor Argy, "Credit policy and The Balance of payments, staff papers, IMFVOI 16,1971.
268. john F.O. Bilson"Recent Development in Monetary Models of Exchange Rate Determination", IMF, staff papers vol 26,no2,june1979.
269. Khan. Mohsin S, "Current issues in the design and conduct of monetary policy", IMF working paper, no. 03/56, IMF, Washington, March 2003.
270. LAKSACI . le dinar algerien , unité de compte versus pouvoir d achat. Cahiers de la réforme n-5 .
271. Luca Errico, and Mitra Farahbaksh, "Islamic Banking: Issues in prudential regulation and supervision", IMF working paper, no. 98/30, IMF, Washington, March 1998.
272. M. CH . Ilmane : Transition de l économie algérienne vers une économie de marché et nouveau role de l autorité monétaire dans l élaboration et la conduite de la politique monétaire - Etude n° 1 - Novembre 1990 .
273. Mishkin, F. "From Monetary Targeting to Inflation Targeting", The World Bank Working Paper 2684, October 2001.
- 274.Mishkin, F. "Inflation Targeting in Emerging Market Countries", BER Working Paper 7168, March 2000.
275. Mme NOUY : « Les principes fondamentaux du comité de Bâle pour un contrôle bancaire efficace » Séminaire sur la maîtrise et la surveillance des risques bancaires dans les pays en développement, Banque Mondiale- Commission Bancaire, Paris, 1997.
276. Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l’Algérie », in revue : informations et Commentaires, N0 124, paris, 2001.
277. Mohamed Tahar Bouhouche, "Bale2 : Gestion des risques cycles économique ; le nouveau ratio de solvabilité", Media Bank, no.69, Décembre 2003/Janvier 2004.
278. NWankwoeze Ikechukwu, the impact of money supply on economic growth in Nigeria (1981-2010), department of economics, Caritas université, August 2012.
279. quintyn Mark Q. Taylor, Michel. W, Should financial sector regulators be independent? Economic issues N°32, July, 26, 2004
280. R. Repullo and J. Suarez, Entrepreneurial Moral Hazard and Bank Monitoring: A Model of the Credit Channel, European Economic Review, 2000.
281. Rudebusch, Glenn D. and L. Svensson, "Policy Rules for Inflation Targeting"_BER Working Paper 6512, April. 1998
282. Shaechter, A.stone, M.R. and Zelmer, M, "Adopting inflation targeting: practical issues for emerging market countries", IMF occasional papers, IMF, Washington, 2002.
283. Stone Mark, "Inflation Targeting Life", IMF working paper, no.03/12, IMF, Washington, 2003.
284. Svensson, L., "Inflation Forecast Targeting: Implementation and Monitoring Inflation Targets", European - Economic Review, June, 1997.
285. Thomas A.pugel and peter H.Lindert, “International Economics” , Mc Graw-Hill companies, 2000.
286. V. E. Li, Household Credit and the monetary Transmission Mechanism, Journal of Money, Credit and Banking, 2000,.

287. William E. Alexandre, Tomas J.T. Baliño, and Charles Enoch, "Adopting indirect instruments of monetary policy", *Finance and development Journal*, Washington, March 1996.
288. 27/04/2013 [http :www.banque of algéria.dz](http://www.banqueofalgeria.dz) « évolution des agrégats monétaires et politique monétaire » .
289. Monthly Bulletin, The Supply of Money – bank Behavior and the Implications for monetary analysis, October 2011.
290. Andreas G. Georgantopoulos and Anastasios D. Tsamis, The Interrelationship between Money Supply, Prices and Government Expenditures and Economic Growth: A Causality Analysis for the Case of Cyprus, *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*5, October 2011.
291. Maskay Biniv, "Analyzing the Relationship between change in Money Supply and Stock Market Prices". Honors Projects. Paper 35. Illinois Wesleyan University . Economics Department 2007.
292. Benish Javed and Shehla Akhtar, relationship of exchange rate, term structure and money supply (macroeconomic variables) risk on stock market returns, *interdisciplinary journal of contemporary research in business*, VOL 4, NO 3, JULY 2012.
293. Ahmed Elsheikh M. Ahmed, and Suliman Zakaria Suliman, The Long–Run Relationship Between Money Supply, Real GDP, and Price Level: Empirical Evidence From Sudan, *Journal of Business Studies Quarterly*, 2011, Vol. 2, No. 2, p71.
294. BY JOSEPH E. Gagnon, Paper Currency Wars. Peterson Institute for International Economics. January 2013.

قائمة الملحق

الملحق رقم 1: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها قبل قانون النقد والقرض 1964-1990.

الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقد القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	المجموع M1	سبة التغير	أشياء النقد	سبة التغير	الكتلة النقدية M2	سبة التغير
1964	2.58	-	2.05	-	4.63	-	0.085	-	4.72	-
1965	2.76	6.97	2.36	15.12	5.12	10.58	0.127	49.41	5.25	11.22
1966	2.83	2.53	2.72	15.25	5.55	8.39	0.228	79.52	5.77	9.90
1967	3.22	14.18	3.84	41.17	7.06	27.20	0.488	114.03	7.55	30.48
1968	3.7	14.90	5.61	46.09	9.31	31.86	0.836	71.31	10.14	34.30
1969	4.15	12.16	6.86	22.28	11.01	18.26	1.11	32.77	12.12	19.52
1970	4.73	13.97	6.89	0.43	11.62	5.54	1.45	30.63	13.07	7.83
1971	5.7	20.50	7.25	5.22	12.95	11.44	0.97	-33.10	13.92	6.50
1972	7.04	23.50	9.7	33.79	16.74	29.26	1.39	43.29	18.13	30.24
1973	8.81	25.14	12.68	30.72	21.49	28.37	1.43	2.87	22.93	26.47
1974	10.45	18.61	13.79	8.75	24.24	12.79	1.52	6.29	25.77	12.38
1975	12.74	11.66	19.23	39.44	31.97	31.88	1.77	16.44	33.74	30.92
1976	17.24	35.32	23.83	23.92	41.07	28.46	2.53	42.93	43.6	29.22
1977	20.57	16.18	27.97	17.37	48.54	18.18	3.4	34.38	51.95	19.15
1978	27.36	33.00	34.85	24.59	62.21	28.16	5.24	54.11	67.45	29.83
1979	35.39	29.35	36.81	5.62	72.2	16.05	7.48	42.74	79.68	18.13
1980	42.34	19.63	42.09	14.34	84.43	16.94	9.1	21.65	93.53	17.38
1981	48.05	13.48	49.87	18.48	97.92	15.97	11.23	23.40	109.15	16.70
1982	49.16	2.31	76.14	52.67	125.30	27.96	12.59	12.11	137.89	26.33
1983	60.01	22.07	92.74	21.80	152.75	21.9	13.17	4.60	165.92	20.32
1984	67.46	12.41	112.97	21.81	180.43	18.12	14.28	8.42	194.72	17.35
1985	76.64	13.60	125.77	11.33	202.23	12.08	21.63	51.47	223.86	14.96
1986	89.36	16.60	115.45	- 8.20	204.81	1.27	22.20	2.63	227.02	1.41
1987	96.86	8.39	127.04	10.03	223.90	9.32	33.99	53.10	257.89	13.60
1988	109.75	13.30	142.45	12.13	252.20	12.63	40.75	19.88	292.96	13.60
1989	119.87	9.22	130.14	- 8.64	250.01	-0.86	58.13	42.65	308.14	5.18
1990	134.94	12.57	135.14	3.84	270.08	8.02	72.92	25.44	343.00	11.31

المصدر: الحسابات من إعداد الطالب اعتماداً على:

-Bank of algeria, Bulletin statistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964 – 2005 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005.

الملحق رقم 2: جدول تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 1990-2014.

الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	النقود M1	نسبة التغير	أشباه النقود	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/PIB
1990	134.94	22.95	135.14	-	270.08	7.08	72.92	-	343	17.08		
1991	157.2	16,13	168.7	24.83	325	20,37	90.27	23.8	415.27	21,07	862.13	48.16
1992	184.85	17.62	184.9	9.6	369.7	13.75	146.18	61.93	559	24.23	1074.7	48.0
1993	211.31	14.27	231.9	25.42	446.9	20.88	180.52	23.5	676.42	21.61	1189.72	52.73
1994	223.0	5.53	252.9	9.06	475.83	6.47	247.68	37.2	723.51	15.31	1487.4	48.64
1995	249.76	12.01	269.3	6.48	519.1	9.09	280.45	13.23	799.56	10.51	2004.9	39.88
1996	290.88	16.34	304.6	13.1	589.1	13.48	325.95	16.22	915.05	14.44	2570.0	35.6
1997	337.62	16.17	333.9	9.62	671.57	14	409.94	25.76	1081.5	18.19	2771.3	39.02
1998	390.42	15.75	422.9	26.65	826.37	23.05	766.09	86.87	1592.46	47.24	2803.1	56.81
1999	440	12.46	446.0	5.46	905.18	9.53	884.16	15.41	1789.35	12.36	3215.1	55.65
2000	484.52	10.55	563.7	26,39	1048.18	15.79	974.35	10,20	2022.5	13.3.	4123.5	49.04
2001	577.15	19.1	661.3	17,31	1238.5	18.15	1235.0	26,75	2473.5	22.3	4257.0	58.1
2002	664.68	15.2	751.6	13,65	1416.34	14.36	1485.2	20,25	2901.53	17.3	4541.9	63.88
2003	781.4	17.5	849.0	12,96	1630.38	15.11	1724.04	16,08	3354.42	15.6	5266.82	63.68
2004	874.34	11.9	1291.3	52,1	2160.6	32.52	1577.5	-8,5	3644.3	11.4	6127.5	61.00
2005	921.0	5.33	1516.5	17,44	2421.4	12.13	1636.2	10,1	4157.6	11.2	7564.6	55.0
2006	1081.4	17.41	2096.4	38,23	3167.6	30.74	1766,1	1,7	4933.7	18.7	8512.2	58.0
2007	1284.5	18.78	2949.1	40,67	4233.6	33.7	1761	-0,3	5994.6	21.5	9408.3	63.7
2008	1540	19.9	3424.9	16,13	4964.9	17.3	1991	13,06	6955.9	16.0	11042.8	63.0
2009	1829.4	18.82	3114.8	-8,96	4944.2	-0.4	2228.9	11,95	7173.1	3.2	10034.3	71.5
2010	2098.6	14.68	3657.8	17.43	5756.4	16.41	2524.3	13,25	8280.7	15.4	12049.5	68.7
2011	2571.5	22.53	4570.2	24,94	7141.7	24.06	2787.5	10,42	9929.2	19.9	14384.8	69.0
2012	2997.2	16.55	4776.34	4,51	7 681,8	8.34	3329.8	19,45	11067.6	11.46	16160.0	68.48
2013	3247,64	7,71	5005,21	4,57	8249,8	6,24	3691,96	9,83	11941,76	7,89	19089,4	62,57
2014	3503,28	7,87	5429,57	8,47	8932,85	8,27	3925,63	14,06	12858,48	7,76	-	-

المصدر: الحسابات من إعداد الطالب، اعتمادا على:

Bank of algeria, Bulletin stayistique de la banque d'algerie, statistiques monétaires 1964
- 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- 12/08/2014http://www.banque of algéria.dz

الملحق رقم 3: تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر "1991-2014".

الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقود M1	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	الأصول خارجية	نسبة التغير
1991	325	-	415.27	-	325.85	-	158.97	-	24.28	-
1992	369.7	13.75	559	24.23	412.31	26.53	226.93	42.75	22.64	-6.75
1993	446.9	20.88	676.42	21.61	220.25	-46.58	527.83	132.6	19.61	-13.38
1994	475.83	6.47	723.51	15.31	305.84	38.86	468.53	-11.23	60.4	208.16
1995	519.1	9.09	799.56	10.51	565.64	84.94	401.58	-14.28	26.3	-56.46
1996	589.1	13.48	915.05	14.44	776.84	37.33	280.54	-30.14	133.9	109.13
1997	671.57	14	1081.5	18.19	741.28	-4.58	423.65	51.01	350.3	161.84
1998	826.37	23.05	1592.46	47.24	906.18	22.24	723.18	70.7	280.7	-17.4
1999	905.18	9.53	1789.35	12.36	1150.73	26.98	847.9	17.24	174.5	-37.8
2000	1048.18	15.79	2022.5	13.3.	993.7	-13.64	677.5	-20.1	775.9	343.85
2001	1238.5	18.15	2473.5	22.3	1078.4	8.52	569.7	-15.9	1310.8	68.94
2002	1416.34	14.36	2901.53	17.3	1266.8	17.5	578.6	1.67	1755.7	33.94
2003	1630.38	15.11	3354.42	15.6	1380.2	9	423.4	-26.83	2342.6	33.42
200	2160.6	32.52	3644.3	11.4	1535	11.2	-20.6	-104,8	3119.2	33.15
2005	2421,4	12.13	4157.6	11.14	1779.8	15.9	-933.2	-4430	4179.7	33.98
2006	3167.6	30.74	4933.7	18.7	1905.4	7.1	-1304.1	-29.7	5515.	31.95
2007	4233.6	33.04	5994.6	21.16	2205.2	15.7	-2193.1	-67.41	7415.5	34.22
2008	4964.9	19.9	6955.9	16.0	2615.5	18.6	-3627.3	-65,4	10246.9	38.18
2009	4944.2	18.82	7173.1	3.2	3086.5	18.0	-3488.9	-3,81	10885.7	6.23
2010	5756.4	14.68	8280.7	15.4	3268.1	5.88	-3392.9	-2,75	11996.5	10.2
2011	7141.7	22.53	9929.2	19.9	3726.51	14.02	-3406.6	-0,4	13922.41	16.05
2012	7737.8	16.55	11067.6	11.46	4297.46	15.32	-3289.7	-3,43	14940.4	7.31
2013	8249,8	6,24	11945,81	7,35	5156,3	16,62	-3235,2	-2,28	15225,16	1,82
6/2014	8932,85	9,61	12858,75	12,28	5760,6	11,71	-2705,5	-16,37	15337,84	0,74

المصدر: الحسابات من طرف الطلب اعتمادا على مصادر الملحق رقم 2.

الملحق رقم (04): الوضعية النقدية المفصلة في الجزائر للفترة 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات، نهاية المدة)					
15 225,2	14 940,0	13 922,4	11 996,5	10 885,7	صافي الموجودات الخارجية
15 267,2	14 932,7	13 880,6	12 005,6	10 865,9	البنك المركزي
-42,0	7,3	41,8	-9,1	19,8	البنوك التجارية
-3 283,6	-3 924,8	-3 993,2	-3 715,8	-3 712,6	صافي الموجودات الداخلية
1 920,9	953,6	319,9	-124,8	-402,4	القروض الداخلية
-3 235,4	-3 334,0	-3 406,6	-3 392,9	-3 488,9	صافي القروض إلى الدولة
-5 646,7	-5 712,2	-5 458,4	-4 919,3	-4 402,0	البنك المركزي
930,0	1 029,2	1 017,8	790,9	340,2	البنوك التجارية
1481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع بالصكابات الجارية البريدية و الخزينة
5156,3	4 287,6	3 726,5	3 268,1	3 086,5	القروض إلى الاقتصاد *
-25,2	-24,4	-17,3	-14,5	-14,8	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3,6	-3,8	-5,2	-6,2	-8,2	الزائحات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-5 175,7	-4 850,2	-4 290,6	-3 570,3	-3 287,2	صافي البنود الأخرى
11 941,5	11 015,1	9 929,2	8 280,7	7 173,1	النقد و شبه النقد (M2)
8 249,8	7 681,5	7 141,7	5 756,4	4 944,2	النقد
3 204,0	2 952,3	2 571,5	2 098,6	1 829,4	التداول النقدي خارج البنوك
3 564,5	3 380,2	3 536,2	2 922,3	2 541,9	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية
3 691,7	3 333,6	2 787,5	2 524,3	2 228,9	شبه النقد
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
8,4	10,9	19,9	15,4	3,1	النقد و شبه النقد (M2) *
7,4	7,6	24,1	16,4	-0,4	النقد
10,7	19,6	10,4	13,3	11,9	شبه النقد
-16,3	-1,7	7,5	0,1	12,8	صافي الموجودات الداخلية
101,4	198,1	-356,2	-69,0	-60,2	القروض الداخلية
-3,0	-2,1	0,4	-2,8	-3,8	صافي القروض للدولة
20,3	15,1	14,0	5,9	18,0	القروض للاقتصاد
(بالنسبة المئوية)					
72,1	68,4	68,4	69,1	72,0	معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
49,8	47,7	49,2	48,0	49,6	النقد / إجمالي الناتج الداخلي
19,3	18,3	17,7	17,5	18,4	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
31,1	26,6	25,7	27,3	31,0	القروض للاقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
69,1	69,7	71,9	69,5	68,9	النقد / M2
26,8	26,8	25,9	25,3	25,5	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2,9	3,0	3,2	3,2	3,2	المضاعف النقدي

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 223.

الملحق رقم (05): وضعية بنك الجزائر المالية للفترة 2009-2013.

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات، نهاية المدة)					
15 267,2	14 932,7	13 880,6	12 005,6	10 865,9	صافي الموجودات الخارجية
-11 129,4	-11 223,5	-10 742,6	-9 388,7	-8 651,7	صافي الموجودات الداخلية
-5 646,7	-5 712,2	-5 458,4	-4 919,3	-4 402,0	القروض للدولة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القروض للبنوك
1,8	2,0	1,8	1,4	1,4	قروض أخرى
-5 484,5	-5 513,3	-5 286,0	-4 470,8	-4 251,1	صافي البنود الأخرى
4 137,8	3 709,2	3 138,0	2 616,9	2 214,2	القاعدة النقدية
3 247,6	2 997,2	2 610,5	2 132,2	1 849,9	التداول النقدي
890,2	712,0	527,5	484,7	364,3	ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى
(التغير السنوي، بملايير الدينارات)					
334,5	1 052,1	1 875,0	1 139,7	638,4	صافي الموجودات الخارجية
94,1	-480,9	-1 353,9	-737,0	-349,7	صافي الموجودات الداخلية
65,5	-253,8	-539,1	-517,3	-36,3	القروض للدولة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القروض للبنوك
-0,2	0,2	0,4	0,0	-0,1	قروض أخرى
28,8	-227,3	-815,2	-219,7	-313,3	صافي البنود الأخرى
428,6	571,2	521,1	402,7	288,7	القاعدة النقدية
250,4	386,7	478,3	282,3	288,2	التداول النقدي
178,2	184,5	42,8	120,4	0,5	ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
2,2	7,6	15,6	10,5	6,2	صافي الموجودات الخارجية
-0,8	4,5	14,4	8,5	4,2	صافي الموجودات الداخلية
-1,1	4,6	11,0	11,8	0,8	القروض للدولة
—	—	—	—	—	القروض للبنوك
11,6	18,2	19,9	18,2	15,0	القاعدة النقدية
8,4	14,8	22,4	15,3	18,5	التداول النقدي (خارج بنك الجزائر)
25,0	35,0	8,8	33,0	0,1	ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014. ص224.

الملحق رقم(06): مؤشرات الصلابة المالية للمصارف الجزائرية للفترة 2009-2013.

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013
1 نسبة الملاءة الاجمالية	26,15%	23,64%	23,77%	23,62%	21,50%
2 نسبة الملاءة على الغير	19,09%	17,67%	17,00%	17,48%	15,51%
3 المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية (FPR)*	33,88%	21,06%	17,89%	16,11%	17,12%
4 معدل المستحقات المصنفة	21,14%	18,31%	14,45%	11,73%	10,56%
4.أ معدل صافي المستحقات المصنفة	7,31%	4,86%	4,02%	3,54%	3,36%
5 معدل مؤونات المستحقات المصنفة	65,41%	73,48%	72,15%	69,79%	68,19%
6 مردودية الأموال الخاصة	26,01%	26,70%	24,58%	22,67%	18,97%
7 مردودية الأصول	1,75%	2,16%	2,10%	1,93%	1,67%
8 نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	58,37%	63,76%	54,89%	64,23%	68,17%
9 نسبة التكاليف خارج الغوائد إلى الدخل الاجمالي	32,22%	31,43%	35,07%	35,64%	33,48%
10 نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول	51,82%	52,98%	50,16%	45,87%	40,46%
11 نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	114,52%	114,29%	103,73%	107,51%	93,52%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014. ص227.

الملحق رقم (07): وضعية ميزان المدفوعات مقدر بالدينار الجزائري للفترة 2009-2013.

2013	2012	2011	2010	2009	
بملايير الدينارات					
68,79	945,01	1 290,24	906,41	30,26	الرصيد الخارجي الجاري
744,52	1 549,97	1 890,08	1 354,40	564,84	الميزان التجاري
5 105,80	5 548,33	5 308,40	4 247,33	3 281,82	الصادرات (f.o.b)
5 022,61	5 458,90	5 218,97	4 175,22	3 225,81	المحروقات
83,19	89,43	89,42	72,11	56,01	أخرى
-4 361,28	-3 998,37	-3 418,34	-2 882,93	-2 716,98	الواردات (f.o.b)
-537,86	-549,97	-638,68	-618,70	-631,10	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
310,28	307,55	272,60	265,57	216,91	دائن
-848,14	-857,52	-911,27	-884,27	-848,01	مدين
-358,90	-300,34	-154,17	-26,41	-94,78	دخل العوامل، صافي
281,40	302,79	324,08	341,91	345,18	دائن
-640,30	-603,13	-478,25	-368,32	-439,96	مدين
-5,28	-25,26	-17,76	-8,19	-12,59	دفع القوائد
-635,02	-577,87	-460,49	-360,13	-427,37	أخرى
	-491,82	-382,34	-292,96	-284,84	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
221,03	245,35	193,02	197,12	191,30	تحويلات، صافية
-60,23	-11,20	182,59	243,47	250,38	رصيد حساب رأس المال
0,02	-0,69	-0,09	0,28	-0,01	حساب رأس المال
0,00	0,00	0,60	108,35	0,00	استثمار في المحفظة
155,85	118,29	147,88	151,70	184,42	الاستثمار المباشر (الصافي)
-83,72	-46,01	-78,76	32,92	96,65	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
4,78	20,61	6,57	40,83	159,74	السحب
-88,50	-66,61	-85,33	-8,01	-63,09	الإهداءات
-132,38	-82,80	112,97	-47,78	-30,88	الأخطاء و السنين، صافي
8,56	933,81	1 472,83	1 149,88	280,64	الرصيد الإجمالي
-8,56	-933,81	-1 472,83	-1 149,88	-280,64	التمويل
-16,63	-945,79	-1 465,02	-1 125,76	-165,53	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
13,05	15,098	7,51	-5,49	6,72	قروض
0,00	0,00	0,00	0,00	-121,83	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-4,98	-3,12	-15,32	-18,63		وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 229.

الملحق رقم (08): مصادر واستخدامات الموارد بالأسعار الجارية للفترة 2009-2013.

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات)					
16 569,3	16 115,4	14 526,6	11 991,6	9 968,0	إجمالي الناتج الداخلي
16 091,7	14 747,7	13 040,9	11 149,4	10 025,9	إجمالي الإنفاق الداخلي
8 923,5	8 504,4	7 583,4	6 181,3	5 353,3	الإستهلاك
3 153,7	3 293,4	3 015,2	2 065,7	1 609,4	العمومي
5 769,8	5 211,0	4 568,2	4 115,6	3 743,9	الخاص
7 168,2	6 243,3	5 477,5	4 968,1	4 672,6	الإستثمار الخام
5 638,4	4 992,4	4 620,3	4 350,9	3 811,4	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1 529,8	1 250,9	857,2	617,2	861,2	تغير المخزونات
7 645,8	7 611,0	6 963,2	5 810,3	4 614,7	إجمالي الإدخار الداخلي
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)					
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	إجمالي الناتج الداخلي
97,1	91,5	89,8	93,0	100,6	إجمالي الإنفاق الداخلي
53,9	53,8	52,1	51,5	53,7	الإستهلاك
19,0	20,4	20,8	17,2	16,1	العمومي
34,8	32,3	31,3	34,3	37,6	الخاص
43,3	38,7	37,7	41,4	46,9	الإستثمار الخام
34	31,0	31,8	38,3	38,2	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
9,2	7,8	5,9	5,1	8,6	تغير المخزونات
46,1	47,2	47,9	48,5	46,3	إجمالي الإدخار الداخلي

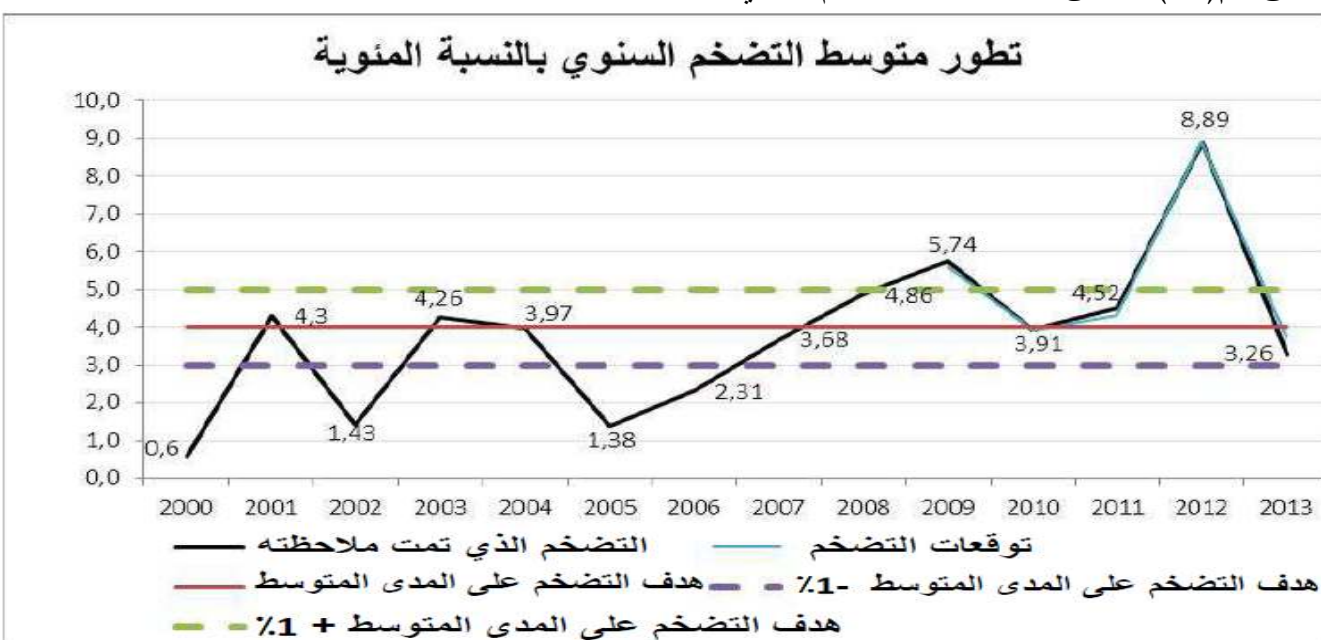
المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014. ص 213.

الملحق رقم(09): مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للفترة 2009-2013.

2013	2012	2011	2010	2009	(%)	
(2001=100)						
						^{1/} مؤشر الأسعار عند الإستهلاك
174,8	169,41	150,96	144,85	138,96	43,1	أغذية، مشروبات غير كحولية
126,98	117,84	111,41	107,46	104,60	7,5	ملابس - أحذية
141,79	139,56	133,52	131,71	129,31	9,3	المسكن - المصاريف
125,38	122,11	117,54	113,56	109,70	5,0	الأثاث و أدوات التآثيث
133,19	127,90	122,61	117,45	114,22	6,2	الصحة، النظافة الجسدية
165,19	156,43	149,68	145,34	141,81	15,9	النقل و الإتصال
119,46	123,00	119,55	118,89	119,06	4,5	التربية، الثقافة، الترفيه
186,22	184,83	162,96	141,78	127,75	8,6	مختلفة
160,1	155,05	142,39	136,23	131,10	100,0	المؤشر العام
						^{2/} (التغير السنوي بالنسبة المئوية)
						^{1/} مؤشر الأسعار عند الإستهلاك
3,2	12,2	4,2	4,2	8,2		أغذية، مشروبات غير كحولية
7,8	5,8	3,7	2,7	0,4		ملابس - أحذية
1,6	4,5	1,4	1,9	2,7		المسكن - المصاريف
2,7	3,9	3,5	3,5	1,8		الأثاث و أدوات التآثيث
4,1	4,3	4,4	2,8	3,4		الصحة، النظافة الجسدية
5,6	4,5	3,0	2,5	3,6		النقل و الإتصال
-2,9	2,9	0,6	-0,1	6,0		التربية، الثقافة، الترفيه
0,8	13,4	14,9	11,0	7,9		مختلفة
3,26	8,89	4,52	3,91	5,74		المؤشر العام

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص217.

الملحق رقم(10): منحنى تطور مستوى التضخم السنوي للفترة 2000-2013.



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص179.

Abstract:

We dealt with in the context of this study, the subject of the impact of changes in the money supply on the theory of economic performance, and we have to drop the aspects of the theory studied the case of the Algerian economy in the application of them, and try to answer the problem posed in the research, which was as follows: "What are the areas of the effect of changing the money supply on economic activity variables college in general, and on the national economy in particular? " After years of reforms in 1990 and the onset of the results, to the year 2014, which marks the end of the Third Five-Year Program (2009-2014); the goal is to try to draw attention to the importance of the study of the money supply as a variable entirely in the economy, and the need to quantify the optimal and control the direction of its changes, and work to make the amount of money offered compatible with the real possibilities of economic activity and to achieve monetary and real balance.

This has been dealt with the issue through several key elements, including: the money supply and the sources of its changes; the basic elements of economic performance; the impact of changes in the money supply on economic performance; the effectiveness of the central bank in managing and regulating the money supply; the side Applied him was analyzed through the impact of changes in display money on the reality of the Algerian economic performance in the period from the year 1991 until the year 2014. Where proven standard study these effects of changes in the money supply to some of the national economic activity variables, mainly of GDP, the general level of prices, interest rates and exchange rates, the balance of the balance of trade and balance of payments, unemployment and the general level of operation; because the money supply is the most important tools used by the monetary authorities in achieving economic stability; and concluded in the fourth to the need to identify and monitor the change in money supply in line with the needs of economic activity, in addition to creating the conditions helping to reduce money supply growth, by giving the central bank oversight authority and supervision of banks and the use of business different mechanisms in cash set, and work to reduce the link to increase the money supply to increase foreign reserves and the reduction of the cash version.